

**كِتَاب الْمُسْتَنِير فِي الْقِرَاءَات الْعَشْر لِابْن سَوَار
الْبَغْدَادِي (ت 496هـ)
دراسة صوتية في ضوء علم الصوت الحديث**

**أطروحة تقدّم بها الطالب
حسن حميد محسن**

**إلى مجلس كلية الآداب - جامعة البصرة
وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه
فلسفة في اللغة العربية وآدابها**

**بإشراف
الأستاذ المساعد الدكتور
محمد عبد كاظم**

2013م

1434هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَخَشَعَتِ الْأَصْوَاتُ لِلرَّحْمَنِ فَلا

تَسْمَعُ إِلَّا هَمْسًا ﴾

صدق الله العظيم

(طه: 108)

الإهداء

إلى اللّٰه قال عزّمه قائل في كتابه الكريم ﴿وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ
مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيْتَنِي صَغِيرًا﴾ (الإسراء 24).

إلى نفحات طيب محمدتني بشذاها أينما حللتُ فما زلتُ منها أعبق ،
وقد تحدثت أشواق الطريق فجادت علي بصبرها وفيضها الخلاق.

إلى كلّ من أراحوا عنيّ الهمّ والعناء والسأم
بلطف ابتساماتهم وعبتهم المحبّ - أكباد تمشي على الأرض.

وإلى كلّ من مد لي يد العون والمساعدة مثنياً أو مقلاً.
إليهم جميعاً أهدي ثمرة جهدي هذا عرفاناً بما أفاضوا علي به.

الباحث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ شكر وعرفان

أرى لزاماً عليّ أن أشكر الخالق قبل الخلق فالحمد لله سبحانه وتعالى وأسجد له شاكراً
إياه على ما منّ به عليّ من نعمة إتمام هذا البحث ، فبالشكر تدوم النعم وقد قال تعالى ﴿

لئن شكرتم لأزيدنكم ﴾ (إبراهيم 7)

أتقدم بالشكر والتقدير إلى السيد عميد كلية الآداب لما أبداه من تشجيع للعلم وطلابه ،
وأشكر قسم اللغة العربية في كلية الآداب رئيساً وأساتذة لما لمستهم من تقدير للعلم
والباحثين ، وأخص منهم بالذكر الأستاذ الدكتور عدنان عبد الكريم جمعة والأساتذة الذين
تتلمذت على أيديهم ، الأستاذ الدكتور عبد الحسين المبارك والأستاذ الدكتور عبد الواحد زيارة
والأستاذ الدكتور عبد الجبار عبد الأمير الذين نهلنا - أنا وزملائي - من علمهم الغزير .

أما الأستاذ المشرف على هذا البحث الأستاذ المساعد الدكتور محمد عبد كاظم
الخباجي الذي تفضّل عليّ بقبول الإشراف على أطروحتي ، فقد كان يوجّهني كلما رأيته
أحيداً عن الجادة ، ويعينني على البحث والتقصي ، ويبصّرني في الكثير ممّا خفي عليّ ،
فهو لم يأل جهداً في تقديم النصح والتوجيه في كلّ ما استغلق عليّ من فهم ، وقد كان
لوقفاتة العلمية وملاحظاته الصائبة أبعث الأثر في تقويم الدراسة حتى كملت وأصبحت على
الحال التي هي عليه اليوم. فجزاه الله عنّي وعن العلم خير الجزاء .

ولا يفوتني أن أوجّه أعظم آيات الشكر وأجزل الثناء إلى الأستاذ الدكتور عبد الرزاق
الحربي الذي كان له مستشاراً مؤتمناً عندما استشرته في اختيار هذا العنوان ليكون موضوعاً
لِلدراسة.

وأتوجه بالشكر ، والتقدير الصادقين لزملائي : الدكتور عبد الحسين طاهر ،
والدكتور عبد الواحد خلف وساك ، والدكتور عبد علي صبيح ، والدكتور جبار عباس اللامي ،
والأستاذ علي موسى الكعبي ، والأستاذ علي حميد لتشجيعهم إياي ولجهودهم في قراءة
فصول البحث وقد أفدت من ملاحظاتهم السديدة وآرائهم الموقفة فجزاهم الله خيراً.

وأسجل شكري لزميلَي الفاضلين : الدكتور محمد عامر ، والأستاذ موفق مجيد اللذين
كان عطاؤهما ثراً ، فقد رفدا بحثي بمصادر ومراجع قيّمة أغنت الدراسة كثيراً ووفّرت للباحث
جهداً كبيراً فلهم حبّي واعتزازي .

وأقدّم خالص شكري وامتناني واعترافي بالجميل لرئيس لجنة المناقشة ، وأعضائها لتفضلهم بتقويم هذه الأطروحة استدراكاً لنقصها ، وإسهاماً في إكمال فائدتها. راجياً أن أكون أهلاً للإفادة من توجيهاتهم.

لهم من الباحث عميق التقدير وجزيل الشكر ، جزى الله الجميع خيراً الجزاء ، ومدّ في أعمارهم وأضفى عليهم ثوب العافية ، أنه سميع الدعاء.

الباحث

توصية الأستاذ المشرف:

أشهد أن إعداد هذه الأطروحة الموسومة

بـ(كتاب المُستنير في القراءات العَشر لابن سوار البغدادي (ت496هـ)
دراسة صوتية في ضوء علم الصوت الحديث

قد جرى بإشرافي في كلية الآداب ، جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة
دكتوراه فلسفة في اللغة العربية وآدابها.

التوقيع

المشرف : الأستاذ المساعد الدكتور (محمد عبد كاظم)

/ / 2013م.

توصية رئيس القسم

بناء على التوصيات المتوافرة أرشح هذه الأطروحة للمناقشة

رئيس قسم اللغة العربية.

التوقيع :

الاسم : الأستاذ الدكتور عدنان عبد الكريم جمعه

التاريخ : / / 2013م

إقرار لجنة المناقشة

نشهد أننا لجنة المناقشة ، أطلعنا على هذه الأطروحة الموسومة بـ **كتاب المستنير في القراءات العشر لابن سوار البغدادي (ت496هـ) دراسة صوتية في ضوء علم الصوت الحديث** التي قدمها الطالب (حسن حميد محسن) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها. ونعتقد أنها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها.
بتقدير (جيد جداً).

عضو اللجنة

رئيس اللجنة

التوقيع :

التوقيع :

الاسم : أم.د عبد الجبار عبد الأمير هاني

الاسم : أ.د عبد الواحد زيارة اسكندر

التاريخ : / / 2013

التاريخ : / / 2013

عضو اللجنة

عضو اللجنة

التوقيع :

التوقيع :

الاسم : أم.د محمد جعفر محيسن

الاسم : أم.د منذر إبراهيم حسين

التاريخ : / / 2013

التاريخ : / / 2013

عضو اللجنة

العضو والمشرف

التوقيع :

التوقيع :

الاسم : أم.د سليمة جبار غانم

الاسم : أم.د محمد عبد كاظم

التاريخ : / / 2013

التاريخ : / / 2013

صدق من مجلس كلية الآداب

التوقيع :

أ.د عبد سالم عبد الله المالكي

عميد كلية الآداب وكالة

التاريخ : / / 2013م

محتويات البحث

الصفحة	اسم الموضوع
أ. ب	الشكر والعرفان
هـ. ي	المحتويات
7-1	المقدمة
32-8	التمهيد : في مفهوم الصوت والقراءات وسيرة المؤلف
14-8	المحور الأول : الصوت الإنساني والصوت اللغوي :
9	المرحلة الأولى : مرحلة إصدار الصوت وإنتاجه :
9	المرحلة الثانية : مرحلة الانتقال أو الانتشار :
13-10	المرحلة الثالثة : مرحلة إدراك الصوت أو الجانب السمعي :
26-14	المحور الثاني : القراءات القرآنية وأثرها في تطور الدرس الصوتي :
14	حذها : القراءات في اللغة :
15-14	القراءات في الاصطلاح :
17-15	نشأتها :
22-17	تاريخ توجيه القراءات وأشهر القراء :
23-22	شروط القراءة الصحيحة :
26-23	أثر القراءات في تطور الدرس الصوتي :
32-26	المحور الثالث : دراسة المؤلف وسيرته العلمية وطبيعة منهجه :
30-26	لمحة عن حياته ونشأته العلمية :
32-30	وفاته وآثاره العلمية :
164-33	الفصل الأول : من أنماط التغيرات الصوتية العامة في الصوامت (الإدغام) :
37-34	توطئة :
38	الإدغام :
40-38	حدّ الإدغام : في اللغة :
43-41	في الاصطلاح :
45-43	العلّة الغائية للإدغام :
47-46	آلية التخلص من الثقل :
48	أحكامه : (شروطه وأسبابه) :
50-49	أصوله :
57-50	موانعه :
61-57	زمن الصوت بين التشديد والفتك :
64-62	أنواعه :
65	أولاً : إدغام المثليين

الصفحة	اسم الموضوع
65	النوع الأول : الإدغام المتصل
66	النوع الثاني : الإدغام المنفصل
66	إدغام المتقاربين
69-67	المتقاربان في الاصطلاح
70-69	الأسباب الصوتية الموجبة لإدغام المتقاربين
66	إدغام المتقاربين :
72-70	علاقة ظاهرة الإدغام بقوة الصوت وضعفه:
72	الإدغام الكبير : إدغام المثلين :
76-72	الصورة الأولى : المثلان متحركان في كلمتين (منفصل):
89-76	من باب الباء إلى باب الياء :
90-89	الصورة الثانية : المثلان متحركان في كلمة واحدة (متصل) :
91	الصورة الثالثة : المتقاربان متحركان في كلمة واحدة (متصل):
92	الصورة الرابعة : المتقاربان متحركان في كلمتين (منفصل):
93	جدول الصفات :
97-94	باب الباء :
105-97	باب التاء :
109-105	باب الثاء :
110-109	باب الجيم :
111-110	باب الحاء :
111	باب الخاء :
119-111	باب الدال :
120-119	باب الذال :
123-120	باب الراء :
123	باب الزاي :
124-123	باب السين :
125-124	باب الشين :
125	باب الصاد :
126-125	باب الضاد :
126	باب الطاء :
126	باب العين :
126	باب الغين :
127-126	باب الفاء :
128-127	باب القاف :

الصفحة	اسم الموضوع
128	باب الكاف :
130-129	باب اللام :
131-130	باب الميم :
132-131	باب النون :
132	الإدغام الصغير :
134-132	الصورة الأولى : المتقاربان من كلمة واحدة والأول ساكن لعلّة :
139-134	الصورة الثانية : المتقاربان من كلمتين والأول ساكن لعلّة :
164-139	الصور الثالثة : المتقاربان من كلمتين والأول ساكن لبناء :
144-139	أولاً : إدغام دال (قَدْ) :
148-144	ثانياً : إدغام ذال (إِذ) :
153-148	ثالثاً : تاء التأنيث المتصلة بالأفعال :
158-153	إدغام لام (بل) و (هل) :
159-158	رابعاً : باب النون والتتوين :
164-159	أحكامها :
255-165	الفصل الثاني : من أنماط التغيرات الصوتية الخاصة في الصوامت (الهمز):
168-166	توطئة :
171-169	الهمز في اللغة :
178-171	مخرج الهمزة وصفاتها:
179	التغيرات النطقية للهمزة وموقف القبائل منها:
179	أولاً : التحقيق :
179	حده في اللغة والاصطلاح:
180-179	ثانياً : التخفيف :
181-180	أوجه تخفيف الهمزة :
183-181	أولاً : تغييرها أو إبدالها إلى صوت آخر :
185-183	ثانياً : همزة بَيْنَ بَيْنَ :
188-185	ثالثاً : التخلص منها :
188	أنواعها :
189-188	أولاً : الهمزة المفردة :
189	أ. الهمزة الساكنة :
190-189	أولاً : في الأسماء :
192-190	ثانياً : في الأفعال :

الصفحة	اسم الموضوع
227-226	ما الوقف؟ :
231-227	تخفيف الهمزة المتطرفة لحمزة :
234-231	مذهب ورش في إلقاء حركة الهمزة :
235-234	ثانياً : الهمزتان المتواليتان :
235	الضرب الأول : الهمزتان المجتمعتان في كلمة واحدة :
242-235	النوع الأول : متفتتا الحركة (مفتوحتان) فقط :
243	النوع الثاني : مختلفتا الحركة : وهما على حالين :
244-243	أولهما : المفتوحة وبعدها مضمومة :
247-245	ثانيهما : المفتوحة وبعدها مكسورة :
248-247	باب الأستفهامين :
248	الضرب الثاني : الهمزتان المجتمعتان في كلمتين :
253-248	النوع الأول : الهمزتان المنفتقتان في الحركة :
255-253	النوع الثاني : الهمزتان المختلفتان في الحركة :
350-256	الفصل الثالث : من أنماط التغيرات الصوتية في الصوائت : (المد والقصر ، الإمالة والفتح)
260-257	توطئة :
261	المبحث الأول : المد والقصر :
262	المد :
264-262	تعريف المد :
264	أحرف المد : هي على ضربين
265-264	أولاً : أحرف المد واللين :
268-265	آلية إنتاجها :
271-268	ثانياً : الواو والياء (حرفا اللين) :
274-271	المد والقصر في اللهجات العربية :
274	الأسباب الصوتية للمد :
277-275	1. أسباب لفظية :
280-277	أ. موقعها قبل الهمزة :
283-280	ب. موقعها قبل الصوت المدغم أو الساكن :
285-283	2. أسباب معنوية :
298-285	المدة الزمنية في أصوات المد واللين :
299	المبحث الثاني : الإمالة والفتح :
300	حد الإمالة في اللغة :

الصفحة	اسم الموضوع
195-192	التخفيف في ضوء علم الصوت الحديث :
200-195	حجج القراء في تحقيق الهمزة المفردة الساكنة وتخفيفها :
200	ب. الهمزة المتحركة :
217-200	من الضرب الأول إلى الضرب التاسع :
225-217	مذهب حمزة في الوقف على الهمز :
226-225	ما جاء عند حمزة في التخفيف بينَ بينَ :
226	مذهب حمزة في الوقف :
302-300	حدّ الإمالة في الاصطلاح :
302	حدّ الفتح :
302	الفتح في اللغة :
302	الفتح في الاصطلاح :
304-303	الإمالة والفتح بين الأصالة والفرعية :
305-304	الآلية النطقية للإمالة :
308-306	الحركات المعيارية :
311-308	العلة الغائية من الإمالة :
315-311	الإمالة والفتح في اللهجات العربية :
318-315	أسباب الإمالة ومواطنها في القراءات القرآنية :
320-318	أولاً : ما أميل لتدل إمالته على أصله :
320	في الأبنية الثلاثية من الأفعال والأسماء :
321-320	في الثلاثي من الأفعال :
321	في الثلاثي من الأسماء :
321	فيما زاد عن الثلاثي من الأسماء والأفعال :
325-321	في الأفعال :
329-325	في الأسماء :
329	ثانياً : ما أميل لكسرة :
333-329	إمالة الألف التي بعدها راء متطرفة مجرورة بكسرة إعراب :
333	إمالة الألف الواقعة بين راءين ، راء مفتوحة والثانية مكسورة لإعراب :
334	إمالة الألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة كسرة بناء :
338-335	ما يمال لأن الحرف الذي قبل الألف يكسر في بعض الأحوال :
340-338	الإمالة لعلة الإمالة :
340	إمالة ألفات الحروف :
341	الحروف التي تمال :

الصفحة	اسم الموضوع
350-341	إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف :
355-351	الخاتمة :
379-356	ثبت المصادر والمراجع :
A-B	ملخص الإطروحة باللغة الإنكليزية :

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين الذي أنزل على عبده القرآن ، ولم يجعل له عوجاً ، وصلى الله على سيدنا محمد بن عبد الله المبعوث رحمةً للعالمين ، وعلى آله الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً ، ورضي الله عن أصحابه المنتجبين الذين جاهدوا معه في الله حقَّ جهاده وما بدّلوا تبديلاً.

وبعد:

يرتكز هذا العمل في كتاب ختم الله به الكتب ، وأنزله على نبي ختم به الأنبياء ، فهو المعجزة الخالدة إلى البشرية جمعاء ، وهو حبل الله المتين ونوره المبين والذكر الحكيم ، فالبحث في ظل باحته شرف ومنزلة كبيرة ، يسرُّ طالب العلم أن يخوض غمارها . فلم يحظ كتاب في الوجود باهتمام ، ودراسة مثلما حظي به القرآن الكريم ، وقد افرد العلماء لكلِّ علم من علومه دراسات قيّمة زخرت بها المكتبات بتراث مجيد من سلفنا الصالح ، لأن علومه من أجلِّ العلوم وأشرفها وحسبها من ذلك ، أنها وثيقة العزى بكتاب الله سبحانه.

ومن هذه العلوم (علم القراءات القرآنية) فهي من أوثق العلوم صلة بكتاب الله تعالى ، تتجلى فيه عظمة لغتنا وسعتها وجمالها .

وإن لهذا العلم كذلك صلة وثيقة بعلم الأصوات إن لم نقل إن الدافع الرئيس لدراسة الأصوات عند علمائنا الأوائل ، هو : خدمة القرآن الكريم وقراءته.

فقد درس اللغويون القدماء الصوت مدخلا لغيره من القوانين الصوتية كالمماثلة والمخالفة أو لدراسة الظواهر الصوتية كالإدغام والهمز والمد والإمالة وغيرها ، فهذه الدراسة وسيلة لغاية ، لذا اعتنوا بالأصوات عناية فائقة ، وذلك لما لها من أهمية في قراءة القرآن وتجويد تلاوته ، وذلك يتطلب معرفة مخارج الحروف وطريقة نطقها ووصفها ، ومعرفة ما يحتاجه القارئ من أحكام التلاوة . فلا بدّ لنا من الوقوف على أسباب ظهور الدرس الصوتي العربي من خلال دراسة الفروق الصوتية الأدائية للقراءات ، بحثا عن علاقة علم الأصوات بعلم القراءات .

لقد أعاننا وهياً لنا (ابن سوار البغدادي) كتاباً سماه (المستتير) ، أصبح محط أنظار العلماء وعنايتهم لتميزه بمادته العلمية التي اتسمت بغزارتها ، فالناظر فيه يجده قد صار وعاء لعلوم ثلاثة هي : فضائل القرآن ، وتراجم الرجال ، والقراءات التي ضمّن فيها وجوه

الخلاف بين القراء العشرة ، وهؤلاء هم الذين جمعت قراءاتهم أركان القراءة الصحيحة ، فأجمع الناس على تلقيها بالقبول. وكذلك ما ميّز كتابه (الدقة العلمية) فهي في كتاب الله واجبة ، لذا حرص ابن سوار على إبرازها في منهج كتابه ، وهذا ما أضاف ميزة أخرى تحضّ على الاهتمام به ودراسته ، وقد هداني الله سبحانه وتعالى في هذه المرحلة من دراستي - كما هدى من قبلي - إلى دراسة كتب كما ذكرنا اختصت في الخوض بغمار القراءات القرآنية التي حازت على اهتمام اللغويين القدماء والمتأخرين والمحدثين ، وكثرت البحوث في موضوعاتها وتنوعت وارتبطت جميعها بدراسة ما يتمخض عن قراءات القراء لكلام الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم من ظواهر صوتية مختلفة ، لذا آثرت البحث في هذا الميدان ، فاخترت لموضوع بحثي عنواناً له علاقة بدراسة تلك الظواهر الصوتية الناتجة عن القراءات القرآنية في ظل علم الصوت الحديث فكان (الدرس الصوتي في كتاب المستتير في القراءات العشر لابن سوار البغدادي (ت 496 هـ) دراسة مقارنة في ضوء علم الصوت الحديث).

إنّ ما أبتغيه من دراسة متعلقات هذا العنوان أن أتعرف على مسوغات حصول الظواهر الصوتية ، التي أفرزتها قراءات القراء العشر وهي: (الإدغام ، والهمز ، والمدّ والإمالة) ، وغير ذلك لأن القراءات القرآنية تمثل الحقل البكر الذي تكمن فيه اللهجات العربية ، لأنها مصدر حي أصيل نابع من دقة التلقين ، والتلقي ، وحسن الضبط ، وإتقان الرواية وبتلك الدراسة يتبين فضل القرآن الكريم ، وعلومه في حفظ اللغة العربية ، وبروزها ، وانتشارها ، وكذلك يتبين ما قدّمه علماء العربية من جهود جبارة لخدمة كتاب الله ولغته.

لذا سعى البحث لمعالجة الظواهر الصوتية الناتجة من القراءات معالجة صوتية حديثة من خلال إخضاع الأحكام التي أصدرها علماء اللغة القدماء ، وأصحاب القراءات في هذا الميدان للمقاييس الصوتية الحديثة بهدف الوصول إلى معرفة مدى دقتها ، وكذلك معرفة المسوغات الصوتية والوقوف على الأسباب التي جعلتهم يصدرون تلك الأحكام على الإجراءات الصوتية المتبعة .

فقد استندت أركان بحثنا على كثرة النصوص القرآنية من أول البحث في ظاهرة الإدغام إلى نهايته في ظاهرة الإمالة مجتزأة من استشادات ابن سوار لقراءة القراء ، لتكون شاهداً على بروز تلك الظواهر الصوتية ، وقد وثقت تلك الآيات بذكر اسم السورة ورقم الآية

في متن البحث حينما يتطلب الأمر دراسة كل آية ، وتحليلها بدراسة منفردة لكونها تشكل ظاهرة مختلفة عن الآيات الأخر.

وفي أحيان أخر يذكرها البحث مجتمعة في المتن ، ومن ثم يشير في الحاشية إلى أسماء سورها وأرقامها ، إما لكثرتها أو إذا أمكن الاستغناء بواحدة منها ، لتكون شاهداً على تحليل الظاهرة الصوتية ، دفعاً للإطالة وتجنباً لإتقال المتن ، وقد اتّبع البحث المنهج الوصفي مشفوعاً بالتحليل والموازنة ما استطاع إلى ذلك سبيلاً.

وذلك من خلال تتبع أقوال العلماء القدماء وآرائهم وتوجيههم للظاهرة الصوتية ومقارنة ما ذكروه بما ذكره الباحثون المختصون بعلم الصوت الحديث ، بغية الوصول إلى نتائج مرضية - إن شاء الله - ولأجل هذه الغاية التي أسعى إليها اقتضت طبيعة البحث أن يكون على ثلاثة فصول مسبقة بمقدمة ، وتمهيد ، وملتوة بخاتمة توجز أهم النتائج التي توصل إليها فضلاً عن وجود ثبت بأسماء المصادر والمراجع التي أعانتي في إخراج هذا البحث مرتبة ترتيباً هجائياً.

أما التمهيد : فقد تضمن دراسة المحاور الآتية:

المحور الأول : الصوت الإنساني والصوت اللغوي.

المحور الثاني : القراءات القرآنية ، وأثرها في ظهور الدرس الصوتي.

المحور الثالث : دراسة المؤلف وسيرته العلمية وطبيعة منهجه.

وقد درس البحث تلك المحاور بإيجاز غير مُخلّ.

الفصل الأول من هذه الأطروحة جاء موسوماً ب(من أنماط التغيرات الصوتية العامة في الصوامت (الإدغام)).

تقدمته (توطئة) أو لمحة موجزة تمسّ التغيرات الصوتية العامة في الصوامت ، لتكون مُدخلاً إلى ظاهرة الإدغام بوصفها واحدة من أبرز هذه التغيرات ، ثم توالى عنوانات فرعية اقتضتها طبيعة درس الإدغام ، يحكمها التسلسل المنطقي مبتدئة ب(حدّ الإدغام في اللغة والاصطلاح ، بعده العلة الغائية من الإدغام ، فألية التخلص من الثقل ، وأحكام الإدغام المتضمنة (شروطه وأسبابه وموانعه) ، وزمن الصوت بين التشديد والفك وما إليها من أنواع الإدغام ، وصوره التي درسها البحث دراسة صوتيةً مبتغياً الشمول والدقة ، واقفاً على الأسباب الصوتية التي سوّغت الظاهرة كما رآها القدماء ، محللاً آراء ما ذهب إليه علماء النحو وأصحاب القراءات ، وموازناً كلّ هذا بما توصل إليه الدرس الصوتي الحديث.

وجاء الفصل الثاني بعنوان (من أنماط التغيرات الصوتية الخاصة في الصوامت (الهمز)).

إذ اشتمل على توطئة موجزة ، وما تضمنه الفصل من عنوانات ، هي : الهمز في اللغة ، ومخرج الهمزة وصفاتها ، والتغيرات النطقية للهمزة وموقف القبائل منها ، وقد قسّمها البحث على حالين هما : التحقيق والتخفيف ، مبيناً حدّهما في اللغة والاصطلاح ، وموضحاً أوجه تخفيف الهمزة التي منها .

1. تغييرها أو إبدالها إلى صوت آخر .

2. همزة بَيْنَ بَيْنَ .

بعدها بيّن أحوالها أو كيفية ورودها في الكلام فقد وجدها ، على الوقف الآتي :

أولاً : مفردة وهي على أنواع ، منها :

أ. الهمزة الساكنة : درسها البحث من حيث ما يجري عليها من تخفيف في ضوء علم الصوت الحديث .

ب. الهمزة المتحركة : درسها البحث تأسيساً على تقسيمات ابن سوار لها ، إذ قسّمها على تسعة أضرب .

ودرس البحث مذهب حمزة في الوقف على الهمز وأنواعها :

أ. الهمزة المتحركة وما قبلها ساكن .

ب. الهمزة المتحركة وما قبلها متحرك .

ثم بيّن البحث ما جاء عند حمزة في التخفيف بَيْنَ بَيْنَ .

وانتقل البحث لبيان مذهب ورش في إلقاء حركة الهمزة ، وكلّ هذه التفصيلات محورها الهمزة المفردة .

ثم انتقل لدراسة النوع الثاني من أنواع الهمزة التي ترد عليه في كلام العرب وهي :

ثانياً : الهمزتان المتواليّتان : وهي على ضربين :

الأول : مجتمعتان في كلمة واحدة .

الثاني : مجتمعتان في كلمتين .

ومن خلال كلّ ما ورد من عنوانات لهذا الفصل ناقشها البحث للوقوف على

المسوغات الصوتية ، التي تؤدي إلى تخفيف الهمزة أو تحقيقها في أحوالها المختلفة التي ترد عليها وعلى وفق ما تمليه معطيات الدراسات الصوتية الحديثة .

وُؤسم الفصل الثالث بـ(من أنماط التغيرات الصوتية في الصوائت: المد والقصر) و (الإمالة والفتح).

فقد جاء في مبحثين تناول الأول منهما الإجراءات الصوتية المتبعة في وصل الكلام وهي: المدّ والقصر ، تقدمت الفصل (توطئة) تخصّ المبحثين ، لأنهما ينالان الصوائت القصيرة والطويلة ، ولكون صوت الألف عاملاً مشتركاً بين الظاهرتين ، لذا جاءت التوطئة مشتركة بينهما وأريد منها بيان معنى الصائت والإشارة إلى ثنائية التقصير والتطويل التي تتالها من دون غيرها من الأصوات ، واشتملت كذلك على الإشارة إلى الثنائية الأخرى التي موضوعها الرئيس (صوت الألف) ، وهو من الصوائت ، وهي ثنائية (الإمالة والفتح).

والعنوانات التي درست ظاهرة (المدّ والقصر) كانت : التعريف بالمدّ ، وأحرف المدّ ، وآلية إنتاجها ، والمدّ والقصر في اللهجات العربية ، والأسباب الصوتية للمدّ وهي نوعان (لفظية ومعنوية) ، وبيان المدة الزمنية في أصوات المدّ واللين ، ومن أجل الوقوف على حساب المدّة الزمنية لها بدقّة متناهية والابتعاد عن القياس الاجتهادي المتبع لحساب المدّة الزمنية لأصوات المدّ ، اتّبع البحث دراسة حديثة وعلى وفق برنامج صوتي متطور على جهاز الحاسوب مسجلة تفصيلاته ضمن هذا المبحث فضلاً عن وجود (قرص مدمج) مسجل عليه محاولة متواضعة لدراسة الظاهرة ، نرافقه ربطاً بالأطروحة ترصينا لدراسة المبحث الأول من هذا الفصل.

أما ظاهرة (الإمالة والفتح) ، فقد تكفل دراستها المبحث الثاني ، واشتملت دراسته على العنوانات الآتية: حدّ الإمالة في اللغة والاصطلاح ، حدّ الفتح في اللغة والاصطلاح ، الإمالة والفتح بين الأصالة والفرعية ، والآلية النطقية للإمالة ، وبيان الحركات المعيارية الأساسية في ضوء معيار (دانيال جونز) ، ثم بيان العلة الغائية من الإمالة ، ومن ضمن العنوانات التي عالجت تلك الدراسة ، هو (الإمالة والفتح في اللهجات العربية) واستوعب البحث دراسة وتحليل تلك الظاهرة ، مبينا الأسباب التي تؤدي لحدوثها وموانعها ، مفصلاً القول في إمالة الألف والراء وهاء التانيث ، وكلّ هذه الإجراءات تمّت دراستها على وفق معطيات علم الصوت الحديث.

ثم توجّ البحث بخاتمة سجّل فيها أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة ، وغني عن البيان المصادر التي أسهمت في إنجاز هذا البحث ، فهي أمّات الكتب النحوية يتصدرها الكتاب لسيبويه ، والمقتضب للمبرد والأصول لابن السراج ، وشرح شافية ابن

الحاجب للرضي الاستراباذي ، وكتب شروح الألفية ، واستنار البحث بكتب ساحت في مجال القراءات القرآنية والأصوات اللغوية ، أهمها كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ، وكتب الكشف والرعاية والتبصره لمكي بن ابي طالب القيسي ، والنشر لابن الجزري ، والإقناع لابن الباذش ، وإتحاف فضلاء البشر للبنا الدمياطي وغيرها.

وكذلك استعان بالبحث بكتب اللغة المتمثلة في المعاجم اللغوية منها العين للخليل وأساس البلاغة للزمخشري ولسان العرب لابن منظور وغيرها.

ولما كانت الدراسة صوتية استدعت الرجوع إلى كتب الدراسات الصوتية الحديثة ، ومن أهمها كتاب الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس ، وكتاب علم الأصوات للدكتور كمال بشر ، ومناهج البحث في اللغة للدكتور تمام حسان ، وعلم الأصوات العام للدكتور بسام بركة ، والقراءات القرآنية بين العربية ، والأصوات اللغوية منهج لساني معاصر للدكتور سمير استينية ، وكذلك كتب علم اللغة وفقه اللغة.

وفي سبيل إخراج البحث إخراجاً مرضياً اعتوررتي بعض الصعاب ، أبرزها افتقار المؤسسات العلمية العراقية إلى المختبرات المختصة بالدراسات الصوتية التي تُعَدّ المعين على إنجاز دراسة حديثة تعنى بمتطلبات هذا النوع من الدراسات ، ولا يسعني في ختام هذه المقدمة إلا أن أسجل عظيم شكري وتقديري إلى أستاذي الأستاذ المساعد الدكتور محمد عبد كاظم الخفاجي الذي أشرف على بحثي وتعهده بالرعاية العلمية الجادة ، فقد بذل معي جهداً عظيماً وقدم لي النصائح والتوجيهات فجزاه الله عني خيراً وبارك فيه ، كما لا يفوتني أن أنهو بجهود رئيس لجنة المناقشة وأعضائها لما سيبدلونه من جهد في تقويم هذا العمل ، سائلاً المولى سبحانه أن ينفع بهم العلم وطلابه ، ثم ينبغي لي أن أسجل عظيم شكري وتقديري لكل من مدّ لي يد المساعدة ، لإنجاز هذا العمل المتواضع الذي رجوت فيه أن يكون اسهامة في صرح الدراسات الصوتية ، تلك غايتي التي أسعى إليها (وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى * وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى) (النجم 39-40).

الباحث

تمهيد: في مفهوم الصوت والقراءات وسيرة المؤلف :

- لما كان بحثي يتمحور عن الدرس الصوتي في القراءات القرآنية من خلال كتاب المستنير لابن سوار البغدادي ، صار لزاماً عليّ أن أقسم تمهيدي على ثلاثة محاور هي:
- أ. الصوت الإنساني والصوت اللغوي.
 - ب. القراءات القرآنية ، وأثرها في ظهور الدرس الصوتي.
 - ج. دراسة المؤلف ، وسيرته العلمية ، وطبيعة منهجه.

المحور الأول : الصوت الإنساني والصوت اللغوي:

الصوت بالمعنى العام هو "الأثر السمعي الذي به ذبذبة مستمرة مطردة حتى ولو لم يكن مصدره جهازاً صوتياً حياً"⁽¹⁾. فالصوت الذي مصدره جهاز حيّ ، هو الصوت الإنساني الذي يمثل جوهر الكلام ومادته وهو: " ككل الأصوات ينشأ من ذبذبات مصدرها في الغالب الحنجرة لدى الإنسان ، فعند اندفاع النفس من الرئتين يمرّ بالحنجرة فيحدث تلك الاهتزازات التي بعد صدورها من الفم أو الأنف ، تنتقل خلال الهواء الخارجي على شكل موجات حتى تصل إلى الأذن"⁽²⁾ ، وهذه الآلية تنطبق كذلك على الصوت اللغوي الذي هو "أثر سمعي يصدر طواعية واختياراً عن تلك الأعضاء المسماة تجاوزاً أعضاء النطق"⁽³⁾.

واللغات جميعها في العالم ومنها اللغة العربية ، ما هي إلا أصوات متألّفة ، يتحكم الجهاز الصوتي (التنفسي) في صناعتها ، وتصدر عن الجهاز النطقي البشري وتدرّك من السامع بوساطة وسط ناقل هو الهواء إلى أذن السامع ، ومنها إلى جهازه الإدراكي في المخ ، وتتم هذه العملية على ثلاث مراحل هي:

الأولى : مرحلة إصدار الصوت وإنتاجه:

(1) مناهج البحث في اللغة : 67.

(2) الأصوات اللغوية : 10 ، وينظر : بحوث بلاغية : 35.

(3) علم الأصوات : 119.

وهي ذو مظهر عضوي فسيولوجي physiological أو نطقي articularity⁽¹⁾. وتشتمل على الآلية الميكانيكية لأعضاء النطق التي تدير عملية صناعة الأصوات اللغوية المنطوقة ، وهذه الميكانيكية النطقية فصلها الباحثون المحدثون بأرائهم التي منها "عندما يُصدر الجهاز العصبي أوامره بنطق صوت معين ، فإنّ هذا الصوت ينتقل على هيئة نبضات كهربائية electrical pulses تنقلها أعصاب متخصصة إلى أعضاء النطق ، وتتأهب هذه تبعاً لذلك لاتخاذ أوضاع معينة"⁽²⁾. أما وظائف أعضاء النطق فقد "تختلف وظيفة كلّ عضو من أعضاء النطق عن وظائف سائر الأعضاء عند نطق صوت ما ، إذ لا تقوم كلّها بوظيفة واحدة"⁽³⁾. وإنما تقوم بحركات مختلفة وهذه الحركات يقوم بها المتكلم وخاصة بفكه الأسفل وشفثيه ولسانه ، نلاحظ أن أثراً سمعياً معيناً يصل إلى آذاننا فنفهم أنّه مرتبط بهذه الحركات التي في فم المتكلم⁽⁴⁾. إن الدراسات المتعلقة بإنتاج الصوت قد يطلق عليها علم الصوت الفسيولوجي أو النطقي⁽⁵⁾.

الثانية : مرحلة الانتقال أو الانتشار:

أو ما يسمى بالجانب الأوكستيني Acoustic⁽⁶⁾ ويتصل هذا الجانب في الموجات الصوتية المنتشرة في الهواء نتيجة لحركات أعضاء النطق⁽⁷⁾ ، "فهذه الطاقة الحركية هي ترجمة مادية للموجة ، من حيث هي اصطلاح فيزيائي"⁽⁸⁾ ، ويمثل الهواء الجزء الأساس في إنتاج الصوت ونطقه ونعني به الهواء المصاحب للصوت داخل الجهاز النطقي وفي أثناء عملية النطق⁽⁹⁾ ، ونستطيع أن نصف هذه المرحلة بالمرحلة الوسيطة بين الصوتيات النطقية

(1) ينظر: علم الأصوات :41.

(2) الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : 77.

(3) المصدر نفسه : 78.

(4) ينظر : مناهج البحث في اللغة : 71.

(5) ينظر : مقدمة في علم أصوات العربية :33.

(6) ينظر : علم الأصوات :41.

(7) ينظر : معجم الصوتيات :127-128.

(8) الأصوات ووظائفها :23.

(9) ينظر : الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية :78.

والسمعية. وهذه الدراسات المتعلقة بانتقال الصوت ومكوناته يطلق عليها علم الأصوات الفيزيائي أو الطبيعي⁽¹⁾.

الثالثة : مرحلة إدراك الصوت أو الجانب السمعي (auditory):

"ويتمثل ذلك في تلك الذبذبات المقابلة للموجات الصوتية التي تؤثر في طبلة أذن السامع وتعمل عملها في ميكانيكية أذنه الداخلية أو في أعصاب سمعه حتى يدرك الأصوات"⁽²⁾.

وهكذا فإن الأصوات تُحدّد على المستوى السمعي بكونها "ذبذبات تنتشر بسرعة معيّنة في وسط مرين (هو الهواء إجمالاً). وتنتج بذلك الموجات الصوتية عن حركات تموجية تنجم عن اهتزاز جسمٍ صلبٍ"⁽³⁾. علماً أنّ تيار الهواء الخارج عن الجهاز الصوتي الذي ينقل الموجات الصوتية ناقل للصوت لا منتج له⁽⁴⁾. بعد وصول الهواء تؤدي الأجهزة السمعية دورها وواجباتها في الإدراك والتمييز لتلك الأصوات ، وهذه المرحلة يطلق عليها (علم الأصوات السمعي)⁽⁵⁾.

إن المتتبع إلى أصل اللغات ومنها العربية ، فإنها تتصف : "... بادئ ذي بدء بكونها كلاماً منطوقاً يتداول مشافهة ، فقد عرف الإنسان الكلام المنطوق قبل أن يخترع الكتابة بأحقاب طويلة لا ندري مداها في القدم ابتداءً. ولم يكن اختراع الكتابة متأثراً من معرفة الطبيعة الشفهية للغة ومحاولة تقيدها بالكتابة ، بل كانت محاولة لتسجيل معنى الكلمة بتمامها عن طريق الصور والرسوم. وظل مفهوم الأصوات المفردة غائباً حتى توصل الإنسان إلى الأبجدية ، أي إلى العناصر الصوتية المفردة التي تشكل بائناً للكلمات. ومع أن توصل الإنسان إلى الكتابة أمرٌ مهمٌ جداً على صعيد العلم والحضارة ، فإنه لم يقلل من أهمية المشافهة في تداول اللغات ونقلها من جيل إلى آخر ، بل إنّ الأمية التي عرفتها

(1) ينظر : علم الأصوات : 41.

(2) المصدر نفسه : 4241 ، وينظر : معجم الصوتيات : 128-129.

(3) علم الأصوات العام : 30.

(4) ينظر : الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : 78.

(5) ينظر : مقدمة في علم أصوات العربية : 33.

الشعوب القديمة على نطاق واسع لم تحلّ دون إبداع لغات عظيمة ذات آداب متفوقة كالعربية" (1).

فالحرف العربي من إبداع الإنسان العربي وريث الشعوب التي نزحت عن الجزيرة العربية منذ الألف (التاسع) ق.م ، لم يقتبسه من أحد ولم يُقرض عليه في جزيرته بفعل موجة بشرية مجتاحة.

فالحركة السكانية في المنطقة منذ نهاية العصر الجليدي الأخير كانت تتّجه من داخل الجزيرة إلى خارجها في كلِّ الاتجاهات وليس العكس ، وهكذا فإنَّ إصالة الحرف العربي تقوم بداءته وبداءة الإنسان الذي أبدعه(2).

ويربط الدكتور عبد القادر عبد الجليل العلاقة بين العناصر الصوتية ووظائف اللغة مع خلايا الكائن البشري ووظائفها في الإنسان بقوله : "وفي رأينا أنّ اللغة مجموعة من العناصر الصوتية تسير وفق نظام خاص في تأدية وظائفها النحوية ، والصرفية ، والدلالية ، وهي بعد ذلك لا تختلف في تجمعاتها العنقودية عن خلايا الكائن البشري من جوانب النمو والتطور والإعلال" (3).

وأضاف مبيناً أهمية الدراسة الصوتية وأثرها في اللغات قياساً لمستويات اللغة الأخرى إذ بيّنَ بأنها العماد لأية لغة من اللغات وبدونها لا يمكن لها أن ترقى ، لأن أبنيتها ، وتراكيبها تقوم على أساس التشكيلات الصوتية وتبادلية المواقع ، وإمكانية القدرة على إنتاج صور دلالية تكوّن المنظور الفكري وتغني مساراته(4).

ويجزم العلماء معتمدين على منطق علمي يحتم على كون الدراسة الصوتية قبل الدراسة الصرفية والنحوية ، وفي هذا الاتجاه قال الدكتور تمام حسان: "إنّ اللغة العربية لا يمكن أن يفهم نحوها وصرفها فهماً صحيحاً إلا بعد دراسة أصواتها ، ذلك بأنّ بعض ظواهر

(1) مبادئ اللسانيات :35.

(2) ينظر : حروف المعاني بين الأصالة والحدائثة : 12.

(3) علم الصرف الصوتي : 141.

(4) ينظر : المصدر نفسه :28.

النحو والصرف تعتمد اعتماداً تاماً على دراسة الأصوات ، والبعض الباقي لا تكون دراسته في أحسن صورها إلا حيث تعتمد كذلك على دراسة الأصوات" (1).

ويؤكد هذا الرأي الدكتور أحمد مختار عمر ، قال : "إنَّ علماء اللغة المحدثين يرون أن دراسة الأصوات هي أول خطوة في أي دراسة لغوية ، لأنها تتناول أصغر وحدات اللغة وهو الصوت الذي هو المادّة الخام للكلام الإنساني" (2).

وهذا الأمر نجده جلياً في الدراسات اللغوية عند علماء العرب القدماء ، فالمتتبع لنشأة الدراسات الصوتية ومراحل تطورها ، يجد أنه لا يكاد أن يخلو كتاب قديم مؤلف في النحو والصرف من مباحث صوتية ، ولكنها كانت مجرد دراسة عابرة أو ملاحظات صوتية عابرة القصد منها إرادة الدخول إلى أعمالهم الأصلية في ترتيب مادتهم في الدراسات اللغوية ، وتأسيساً على ذلك يمكننا القول أن الدراسات الصوتية إنما نشأت وانتشرت في رحاب القرآن الكريم ، فهو عصب اللغة العربية ، عليه تأسست وبه شاعت وانتشرت.

و مما تجدر الإشارة إليه أنّ القراءات القرآنية هي المنطلق البكر لظهور الدرس الصوتي العربي الذي خاضوا به أموراً تتعلق بمعاينة الاختلافات بين القراء ، وهي في معظمها صوتية ، قال الدكتور محمد خير الحلواني : "إنَّ القراءة القرآنية هي التي دعت إلى ظهور علم الأصوات الذي نضج عند العرب ، فالمقرئ كان مضطراً إلى إخراج الحروف مخرجاً فصيحاً" (3).

والاهتمام بالقراءات القرآنية يعني الاهتمام باللسان العربي وآلية التوصيل والمادّة الأساسية لهما والمتمثلة في (الصوت) ، فأنتجوا في الأعصر الإسلامية مقولات أولية كانت الأساس الذي استند إليه علماءنا بعد أن قعدت العلوم ووزعت الوظائف على كلِّ علم (4).

وبعد الفتوحات الإسلامية اتسعت رقعة البلاد الإسلامية واشترك في بنائها أقوام غير عربية ، فانتشرت في هيكل اللسان العربي ظاهرة دخيلة وغريبة بدت خطراً واضحاً على

(1) اللغة بين المعيارية والوصفية : 166.

(2) البحث اللغوي عند العرب : 72.

(3) المفصل في تاريخ النحو : 17.

(4) ينظر : المدخل إلى فقه اللغة العربية : 103.

النسق المثالي المخصوص بها ، وهذه الظاهرة هي (اللحن) ، وحتى لا تستشري هذه الظاهرة ، ومن أجل الحفاظ على القرآن الكريم وخوفاً عليه من أي تحريف ، أخذ العلماء بحفظه في صدورهم ، فكان من أهم وسائل حفظه هو الجانب النطقي.

وتحققت سلامة اللغة العربية بحفظ القرآن ، لأنه الوارث لها ، وهذا التوافق والتلازم الذي أوجده الله (عز وجل) أفضى إلى استبسال الغيارى ووقوفهم للدفاع عن اللغة وعلى جوهرها الثمين القرآن الكريم ، وما قدموه يتجلى من خلال ما نصّ عليه ابن خلدون في مقدمته ، قال: "وخشي أهل العلوم منهم ، أن تفسد تلك الملكة رأساً ، ويطول العهد بها ، فينغلق القرآن ، والحديث على الفهوم ، فاستتبطوا من مجاري كلامهم ، قوانين لتلك الملكة مطردة ، شبه الكليات والقواعد ، يقيسون عليها سائر أنواع الكلام"⁽¹⁾.

لذا فلم يتوفر لنص ما توفر للقرآن الكريم من تواتر رواياته وعناية العلماء بضبطها وتحريها متناً وسنداً⁽²⁾.

(1) مقدمة ابن خلدون : 639.

(2) ينظر : في أصول النحو : 25.

المحور الثاني : القراءات القرآنية وأثرها في تطور الدرس الصوتي

حدّثها:

القراءات في اللغة :

كان لحدّ القراءات نصيب وافر من الاهتمام في معجمات اللغة العربية ومما أوردته لها ، القراءة مصدر الفعل قرأ. وأصله من القرء بمعنى الجمع والضم : "فقرأ الشيء قراءة وقرآناً - بالضم - جمعه وضمه ، ومنه سمّي القرآن ؛ لأنه يجمع السور ويضمها"⁽¹⁾. قال ابن الأثير : "الأصل في هذه اللفظة الجمع ، وكلّ شيء جمعته فقد قرأته"⁽²⁾، لقد أدخل أبو حيان الأندلسي تعريف القراءة في طيّ تعريف التفسير ، قال : "التفسير علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيه التي تحمل عليها حال التركيب وتتمات ذلك"⁽³⁾ ، ثم شرح ذلك ، قال : "وقولنا : يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن هذا هو علم القراءات"⁽⁴⁾

أما في الاصطلاح :

فقد عرّفها ابن الجزري بقوله : "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله"⁽⁵⁾.

يفهم من تعريفه أن القراءات تشمل المتفق من ألفاظ القرآن والمختلف فيه مع كون نسبة المختلف فيه لقائله.

وعرّفها بدر الدين الزركشي بقوله : "اختلاف ألفاظ الوحي في كتّبة الحروف أو كفيّتها ، من تخفيف أو تثقيل وغيرهما"⁽⁶⁾.

(1) مختار الصحاح : (قرأ) : 526 ، وينظر : معجم الصوتيات : 138.

(2) النهاية في غريب الحديث والأثر : (قرأ) : 30/4.

(3) البحر المحيط : 121/1.

(4) المصدر نفسه : 121/1.

(5) منجد المقرئين ومرشد الطالبين : 9.

(6) البرهان في علوم القرآن : 318/1 ، وينظر : القراءات القرآنية (تاريخ وتعريف) : 55.

ومعنى هذا أن القراءات عنده مختصة بالمختلف فيه من ألفاظ القرآن ، وعرفها الدكتور غانم قدوري الحمد ، قال : "علمٌ يعنى بكيفية النطق بألفاظ القرآن الكريم وتحقيق الروايات المنقولة في ذلك عن أئمة القراءة"⁽¹⁾.

نشأتها :

أول مراحل نشأة القراءات بدأت مع تعليم جبرائيل (عليه السلام) القرآن الكريم لنبي الرحمة (صلى الله عليه وآله وسلم) ، وذلك بأول آية منه : (اقرأ) (العلق:1)(2). ثم بدأ الرسول الكريم (صلى الله عليه وآله وسلم) تعليم القرآن وإقراءه للمسلمين ، فالقرآن الكريم هو الوحي المنزل على الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، للبيان والإعجاز ، فلا بدّ من معرفة ألفاظه ومعانيه ولا يتحقّق ذلك إلا بقراءته واختلاف رواياته ، يقول القسطلاني: "إن القرآن ينبوع العلوم ومنشؤها ، ومعدن المعارف ومبدؤها ، ومبنى قواعد الشرع وأساسه وأصل كلّ علم ورأسه ، والاستشراق على معانيه لا يتحقّق إلا بفهم رصفه ومبانيه ، ولا يُطمع في حقائقتها التي لا منتهى لغرائبها ودقائقها ، إلا بعد العلم بوجوه قراءاته ، واختلاف رواياته ، ومن ثمّ صار علمُ القراءات من أجلّ العلوم النافعات"⁽³⁾. وتعد مرحلة بدء تلاوة القرآن الكريم من أهم مراحل نشأة علم القراءات ، وذلك جدّ ظاهر في قول الدكتور غانم قدوري الحمد ، إذ قال : "ولا شك في أنّ أولية هذا العلم مرتبطة بنزول القرآن على رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وبدء تبليغه وتلاوته على الناس من حوله ، ثم عناية المؤمنين به ومداومتهم على تلاوته"⁽⁴⁾.

فقراءة القرآن مسموعة عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم)، فقد كان يقرئ أصحابه القرآن جزءاً جزءاً ، ومن ذلك ما روي عن عثمان ، وابن مسعود وأبي "إنّ رسول الله

(1) أصل القراءات القرآنية بين حقائق التاريخ ودعاوى المبطلين ، مجلة الحكمة ، العدد 20 شوال 1420 هـ ، د.غانم قدوري الحمد : 135.

(2) ينظر : القراءات القرآنية (تاريخ وتعريف) : 13 ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية : 67.

(3) لطائف الإشارات : 6.

(4) أصل القراءات القرآنية بين حقائق التاريخ ودعاوى المبطلين : 135.

(صلى الله عليه وآله وسلم) كان يقرئهم العشر فلا يجاوزنها إلى عشر أخرى حتى يتعلموا ما فيها من العمل ، فيعلمهم القرآن والعمل" (1).

وكان يعلمهم قراءات مختلفة ، فقد يقرأ أحد الصحابة بقراءة لا يعرفها أحد من أصحابه ، وما يؤيد ذلك ما روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم قوله : "إن هذا القرآن أنزل على سبعة أحرف فاقروا ما تيسر منه" (2) ، فعليه يعود تعدد القراءات القرآنية أو الأوجه المختلفة التي سمح النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) بقراءة النص المصحفي بها إلى مرحلة الحديث المذكور أعلاه. (3)

ويرى ابن سوار أنه "اختلف في قوله (صلى الله عليه وآله وسلم) (على سبعة أحرف)" (4). ونقل عن الشعبي معنى ذلك قال : "فقال الشعبي : الحروف واحد ولكنها لغات من القوم" (5).

ونقل عن آخرين ، قال : "وقال آخرون : معنى سبعة أحرف ، وعد ووعيد ، وحلال وحرام ، ومواعظ وأمثال ، واحتجاج" (6).

وبيّن الدكتور شوقي ضيف في مقدمته لكتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ما أراده الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) من قوله (على سبعة أحرف) قال : "هو لا يريد بالسبعة عدداً معيناً ، إنما يريد كثرة الحروف واللهجات التي نزل بها تسهياً على العرب أن ينطقوا من كلماته بلهجاتهم ما لا يمكنهم أن ينطقوه بلغة قريش ، ولهجاتها الخاصة" (7).

ومعنى هذا أنّ المراد من العدد سبعة مجرد التعدد ، ولا يريد أن يقصر الأحرف على العدد سبعة ، وفي ذلك يرى الدكتور إبراهيم أنيس "أنّ العدد سبعة يعبر عن الكثرة والتعدد في الأساليب السامية" (8).

(1) الجامع لأحكام القرآن : 39/1.

(2) صحيح البخاري : 185/6.

(3) ينظر : لغة القرآن ، دراسة توثيقية فنية : 63 ، وفي اللهجات العربية : 47.

(4) المستتير : 173/1.

(5) المصدر نفسه : 173/1.

(6) المصدر نفسه : 173/1.

(7) السبعة في القراءات (مقدمة المحقق) : 10.

(8) في اللهجات العربية : 58.

وهؤلاء الصحابة الذين قرأ عليهم الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) عرفوا بتعاهدهم القرآن الكريم بتلاوته وتدارسهم آياته وسوره بينهم ، وكانوا يسمون (القرّاء)⁽¹⁾.

ولمنزلتهم وفضلهم في تعلم القرآن وتعليمه ، قال بهم القسطلاني : "إذا كان كل علم يشرف بشرف متعلقه ، فلا جرّم خصّ أهله ، الذين هم أهل الله وخاصته ، بأنهم المصطفون من بريته ، والمجتبون من خليقته ، وناهيك بهذا الشرف الباذخ ، والمجد الراسخ ، مع ما لهم من الفضائل اللاحقة ، والمنازل السابقة ، فمناقبهم أبداً تُتلى ، ومحاسنهم على طول الأمد تجلى ، فكيف لا !! وقد رفع قدرهم الرفيع رفيع الدرجات ، حيث قال في محكم البيانات : (ثمّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا) (فاطر:32)"⁽²⁾.

ويمكن القول بأن نشأة القراءات أساسها اللهجات أو اللغات التي نزل بها القرآن الكريم.

تاريخ توجيه القراءات وأشهر القرّاء :

لقد استقل توجيه القراءات القرآنية بعد أن ظل منشوراً في التفسير زمناً طويلاً ، ونستطيع القول إنّ معظم أصول علم توجيه القراءات قد تم وضعها في مطلع القرن الثالث الهجري ، ويستشف ذلك من خلال كتابي (معاني القرآن) للقرّاء (ت207هـ) و(معاني القرآن) للأخفش (ت215هـ) ، ولكن المؤرخين يذكرون بأن أول من ألف في هذا الفن هو : الإمام أبو عبيدة القاسم بن سلام (ت224هـ) إذ ألف كتاب (القراءات) جمع فيه قراءة خمسة وعشرين قارئاً⁽³⁾ ، وهذا الكتاب لم يصل إلينا.

أما نهضة هذا العلم فقد شهدها القرن الرابع الهجري وذلك بسبب ما لقيه عمل ابن مجاهد (ت324هـ) من قبول استثنائي ، فقد قام باختيار سبع قراءات لسبعة قراء مشاهير من مدن إسلامية مختلفة وضمها كتاباً أسماه (السبعة) وذكرهم بقوله : "فأول من ابتدئ بذكره من أئمة الأمصار من قام بالقراءة بمدينة رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وإنما بدأت بذكر أهل المدينة ، لأنها مهاجر رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ومعدن الأكابر من صحابته ، وبها حفظ عنه الآخر من أمره ، فكان الإمام الذي قام بالقراءة بمدينة رسول الله

(1) ينظر : القراءات القرآنية (تاريخ وتعريف) : 16.

(2) لطائف الإشارات لقنون القراءات : 6.

(3) ينظر : النشر : 34/1 ، وإتحاف فضلاء البشر : 33/1.

(صلى الله عليه وآله وسلم) بعد التابعين أبو عبد الرحمن نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ، مولى جعونة بن شعوب الليثي حليف حمزة بن عبد المطلب⁽¹⁾ أصله من اصبهان⁽²⁾ ، توفي سنة تسع وستين ومائة⁽³⁾.

وممن ذكرهم من السبعة ابن كثير إمام مكة قال فيه : "وكان الإمام الذي انتهت إليه القراءة بمكة ، وائتم به أهلها في عصره : عبد الله بن كثير ، مولى عمرو بن علقمة الكناني"⁽⁴⁾. أما أصله فهو من أبناء فارس الذين بصنعاء ، بعثهم كسرى في السفن إلى اليمن حين طرد الحبشة من اليمن⁽⁵⁾. وتوفي سنة عشرين ومائة⁽⁶⁾ ، أما مقرر الكوفة فهو أبو بكر عاصم بن أبي النجود⁽⁷⁾ ، مات بالكوفة سنة ثمان وعشرين ومئة ، وقيل سنة سبع وعشرين ومئة⁽⁸⁾.

ومن قرء الكوفة كذلك حمزة بن حبيب الزيات⁽⁹⁾. وهو إمام أهل الكوفة في عصره⁽¹⁰⁾. مات حمزة سنة ست وخمسين ومائة⁽¹¹⁾.

ومن علماء العربية والقرآن ومن قرء الكوفة كذلك علي بن حمزة الكسائي⁽¹²⁾. "وتوفي بزنبويه قرية من قرى الرِّيِّ سنة تسع وثمانين ومائة⁽¹³⁾. وقيل : في سنة إحدى وثمانين ، وقيل : اثنتين وثمانين في خلافة الرشيد⁽¹⁴⁾. أما البصرة فقام بالقراءة بها بعد التابعين جماعة.

(1) السبعة في القراءات : 53. وينظر : معرفة القراء : 107/1 ، وإتحاف فضلاء البشر : 19/1.

(2) ينظر : السبعة في القراءات : 54 ، والتيسير : 98 ، والمستنير : 229/1.

(3) السبعة في القراءات : 63 ، وينظر : المستنير : 229/1.

(4) السبعة في القراءات : 64 ، وينظر : التيسير : 99.

(5) ينظر : المستنير : 205/1.

(6) ينظر : السبعة في القراءات : 66 ، وإتحاف فضلاء البشر : 21/1.

(7) ينظر : السبعة في القراءات : 69 ، وينظر : غاية النهاية : 346/1.

(8) ينظر : المستنير : 305/1 ، وإتحاف فضلاء البشر : 25/1.

(9) ينظر : السبعة في القراءات : 71.

(10) ينظر : المصدر نفسه : 74.

(11) ينظر : المصدر نفسه : 77 ، والمستنير : 337/1.

(12) ينظر : السبعة في القراءات : 78 ، وطبقات النحويين واللغويين : 127. ونشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : 116.

(13) ينظر : السبعة في القراءات : 78 ، والمستنير : 364/1.

(14) ينظر : المستنير : 364/1.

منهم : أبو عمرو بن العلاء (1).

يقول ابن مجاهد فيه : "كان مقدماً في عصره ، عالماً بالقراءة ووجوهها ، قدوة في العلم باللغة ، إمام الناس في العربية ، وكان مع علمه باللغة وفقهه بالعربية متمسكاً بالآثار ، لا يكاد يخالف في اختياره ما جاء عن الأئمة قبله ، متواضعاً في علمه ، قرأ على أهل الحجاز ، وسلك في القراءة طريقهم ، ولم تزل العلماء في زمانه تعرف له تقدمه ، وتقر له بفضلته ، وتأتى في القراءة بمذاهبه" (2).

"ولد بمكة سنة ثمان وستين ، وقيل : سنة تسع وستين ، ونشأ بالبصرة ، وتوفي بالكوفة ، سنة أربع وخمسين ومئة ، وقيل : سنة خمس وخمسين ، وهو ابن ست وثمانين سنة في خلافة أبي جعفر المنصور" (3).

"أما أهل الشام فيسندون قراءتهم إلى : عبد الله بن عامر اليخصبى" (4).

"مات بدمشق سنة ثمانى عشرة ومئة ، في أيام هشام بن عبد الملك" (5).

وهؤلاء القراء الذين ذكرهم ابن مجاهد وهم من أهل الحجاز والعراق والشام ، خلّفوا في القراءة التابعين ، وأجمعت على قراءتهم العوام من أهل كلّ مصر من هذه الأمصار التي ذكرناها وغيرها من البلدان التي تقرب من هذه الأمصار" (6).

ومن بعد ابن مجاهد جاء أبو علي الفارسي (ت377هـ) ، إذ قدّم عملاً عظيماً في الاحتجاج من خلال كتابه (الحجة للقراء السبعة) ، وقد وجّه القراءات تأسيساً على ما يملكه من معرفة فائقة في القياس على أساس مجاري كلام العرب ، ومن ثمّ قدّم تلميذه ابن جنى (ت392هـ) ، كتبه الخصائص والمحتسب وسر صناعة الإعراب تناول بها توجيه القراءات القرآنية.

(1) ينظر : السبعة في القراءات : 79 ، وتهذيب التهذيب : 561/4.

(2) السبعة في القراءات : 81.

(3) المستتير : 266/1.

(4) السبعة في القراءات : 85 ، وينظر : معرفة القراء : 82/1.

(5) المستتير : 253/1.

(6) السبعة في القراءات : 87.

ومن ثمّ قدّم مكّي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) مختصراً لكتاب الحجّة وسّماه (منتخب الحجّة) ثمّ ألف كتابين من روائع ما جاء في مجال توجيه القراءات القرآنية ، وهما (التبصرة في القراءات السبع) و (الكشف في وجوه القراءات السبع وعللها وحججها).

ويتعاقب أصحاب المصنفات المختصة بهذا المجال من الدراسات القرآنية ويضيفوا قراء آخرين إلى السبعة ، فقد أضاف ابن سوار (ت496هـ) ثلاثة قرّاء إلى سبعة ابن مجاهد وهم : أبو جعفر يزيد بن القعقاع ، يعرف فيه ابن سوار بقوله : " هو أبو جعفر يزيد بن القعقاع ، وأسمه جُنْدُب و فيروز فيما قيل" (1) ، "مات سنة ثمانٍ وعشرين ومئة" (2).

وممن أضافهم ابن سوار على السبعة ، يعقوب بن إسحاق الحضرميّ ، وعرفه بقوله : "وهو أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن إسحاق الحضرمي... وكان حاذقاً بالقراءة ، قيماً بها ، مُتحرّياً ، نحوياً ، فاضلاً. ومات في ذي الحجة من سنة خمس ومئتين في أيام المأمون" (3).

وثالث القراء الذين أضافهم على السبعة فأصبحوا عشرة قرّاء هو : أبو محمد خلف بن هشام بن طالب بن غراب بن ثعلب الصّلحيّ (4).

ومات في سنة تسع وعشرين ومئتين في خلافة الواثق وكان مولده في سنة خمسين ومئة ، وهو ثقة في الحديث (5).

هؤلاء القراء قراءتهم متواترة اتّفاقاً ، أما مَنْ عداهم فيُعدّ من الشواذ (6). هنا لا بُدّ من الإشارة إلى أمر مهم وهو أنّ جميع الباحثين في مجال القراءات يشيرون إلى أن ابن الجزري (ت833هـ) أول من ذكر القراء العشرة ولكن ما تبين لدينا أنّ ابن سوار (ت496هـ) قد سبقه

(1) المستتير : 387/1. وينظر : غاية الاختصار : 7/1.

(2) المستتير : 387/1.

(3) المصدر نفسه : 393/1.

(4) ينظر : المستتير : 403/1 ، وتاريخ بغداد : 322/8.

(5) ينظر : المستتير : 404/1.

(6) ينظر : المصدر نفسه : 177/1 ، والنشر : 192/1 ، وإتحاف فضلاء البشر : 32/1 ، والشامل في القراءات المتواترة

: 56 ، وتاريخ التراث العربي : 18/1.

إلى ذلك. أما أصحاب القراءات المتواترة فقد أضاف الدمياطي أربعة قرءاء على العشرة ليصبحوا أربعة عشر قارئاً ، وهم:

- (ابن محيىن محمد بن عبد الرحمن المكى ، واليزيدى يحيى ابن المبارك ، والحسن البصرى ، والأعمش سليمان بن مهران)⁽¹⁾ وسنوجز التعريف فى كل واحد منهم:
1. ابن محيىن : "هو الإمام (أبو عبد الله) محمد بن عبد الرحمن بن محيىن السمهى مولاهم المكى ، قارئ أهل مكة"⁽²⁾. توفى فى مكة سنة ثلاث وعشرين ومائة⁽³⁾.
 2. اليزيدى : "هو الإمام أبو محمد يحيى بن المبارك البصرى"⁽⁴⁾ ، توفى سنة اثنتين ومائة ، وله أربع وسبعون سنة⁽⁵⁾.
 3. الحسن البصرى : "هو شيخ الإسلام أبو سعيد الحسن بن يسار"⁽⁶⁾ ، توفى سنة عشر ومائة ، عاش بضع وثمانين سنة"⁽⁷⁾.
 4. الأعمش : "وهو سليمان بن مهران ، الإمام العلم أبو محمد الأسدى الكاهلى مولاهم الكوفى المقرئ الحافظ ، أصله من أعمال الرى"⁽⁸⁾. "و توفى فى ربيع الأول سنة ثمان وأربعين ومائة عن سبع وثمانين سنة"⁽⁹⁾.

شروط القراءة الصحيحة:

للقراءة الصحيحة التى يُقرأ بها أركان ثلاثة ، ولا بد من توافرها فيها ، لذا أصبحت مقياساً دقيقاً فى قبول القراءات وردّها ، وهى متمثلة فيما يأتى :

الأول : موافقة القراءة للعربية ولو بوجه من وجوه اللغة العربية⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر : إتحاف فضلاء البشر : 76.75/1.

(2) معرفة القراء الكبار : 221/1.

(3) ينظر : القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 329.

(4) معرفة القراء الكبار : 320/1.

(5) ينظر : المصدر نفسه : 322/1.

(6) تذكرة الحفاظ : 71/1.

(7) معرفة القراء الكبار : 169/1.

(8) المصدر نفسه : 214/1.

(9) المصدر نفسه : 219/1.

(10) ينظر : النشر : 9/1 ، وعلم وظائف الأصوات : 173.

الثاني : موافقتها لرسم أحد المصاحف العثمانية لأنه : "الأصل المعتمد عليه ، وهو المرجع ، وهو صورة صادقة للمكتوب في عصر النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) فيكون بالتزامه القرآن متواتراً قراءة وكتابة ، والله سبحانه وتعالى هو الحافظ له إلى يوم الدين"⁽¹⁾.

الثالث : تواتر القراءة عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) معنى ذلك وجوب ثبوتها بالتواتر ، وذلك بالنقل عن جماعة من الموثقين يمتنع تواطؤهم على الكذب وتوافقهم على الخطأ من البداية إلى المنتهى⁽²⁾. أي من أول السند إلى منتهاه.

وعَدَّ بعض علماء القراءات الشرط الثالث أهمها شرطاً⁽³⁾ ، لأن التواتر يحتوي الشرطين الآخرين ، لأن القراءة المتواترة لا بُدَّ أن تكون موافقة للعربية ، وموافقة لأحد المصاحف العثمانية ، والتواتر ليس متحققاً إلا في القراءات العشر كما ذكرنا⁽⁴⁾.

أثر القراءات في تطور الدرس الصوتي

في خضم هذا الاهتمام الكبير في تَعَلُّم القرآن الكريم وتعليمه يُعَدُّ الاشتغال به أولى من أي اشتغال آخر ، لأنه متعلق بكتاب الله عزَّ وجلَّ.

فلا بُدَّ لهذه الأمة التي نزل عليها هذا الكتاب المقدَّس أن تتعبد بفهم معانيه وإقامة حدوده ، وفي المقابل تتعبد على تصحيح ألفاظه وتقويم حروفه على الصفة المتلقاة عن الرسول وعن التابعين ، لأنه لا رخصة في تغيير لفظ القرآن وتعويجه ، لأنه كما قال الله تعالى : (قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ) (سورة الزمر: 28).

ولذلك كَثُرَ القُرَّاء والحفاظ له واعتنوا بقراءته من حيث الضبط والتلاوة عناية فائقة ، والقرآن الكريم هو أعظم ما بذلت فيه الهمم والجهود من قبل المسلمين ، فقد أقبلوا عليه يتلونه ، ويتدبرونه ، ويتعلمونه ويعملون بحكمه ويؤمنون بمتشابهه ويتدارسونه فيما بينهم.

(1) المعجزة الكبرى القرآن : 47 ، وينظر : القراءات الشاذة : 20.

(2) ينظر : لطائف الإشارات : 69/1 ، والشامل في القراءات المتواترة : 45. ودراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته :

139 والقراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 9.

(3) ينظر : لطائف الإشارات : 70/1.

(4) ينظر : التمهيد : 21.

ولا بُدَّ أن تكون قراءتهم هذه متصلة بقراءة الحضرة النبوية الافصحية العربية التي لا تجوز مخالفتها ولا العدول عنها إلى غيرها.

ويُعَدُّ اتصال القراءة وتواترها من أول السند من رسول الله إلى آخره شرطاً من شروط القراءة الصحيحة كما ذكرنا ، لأن القراءات المتواترة سهلت على المسلمين قراءة كتاب الله ، مع المحافظة على عاداتهم النطقية التي اكتسبوها من لهجات القرآن عند نزوله على الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم) ، أي لهجات اللغة العربية الفصحى المتداولة عندهم.

وتُعَدُّ القراءات القرآنية المتواترة والشاذة منها من العلوم التي عُنيت بالدرس الصوتي ، وهي خدمة إضافية مقدمة لدراسة اللغة العربية الفصيحة ، قال الدكتور عبد الصبور شاهين في ذلك : "ومن العلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في دراسة العربية الفصحى علم القراءات القرآنية مشهورها وشاذها ؛ لأن روايتها هي أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهرها الصوتية والصرفية ، والنحوية ، واللغوية بعامه ، في مختلف الألسنة واللهجات بل إن من الممكن القول بأن القراءات القرآنية الشاذة هي أغنى مآثرات التراث بالمادة اللغوية التي تصلح أساساً للدراسة الحديثة والتي يلمح فيها المرء صورة تاريخ هذه الأمة الخالدة"⁽¹⁾.

من هنا ندرك أهمية القراءات القرآنية في ظهور دراسة مهمة بالصوت العربي تحقق للقارئ العون على معرفة صفات الحروف ومخارجها ومراعاتها ، لتمكنه من أداء وتطبيق القراءة القرآنية التي يسمعها عن شيخه دون الخلط بين الحروف.

فالقراءات تُعَدُّ بحقّ الحقل البكر الذي تجتمع فيه اللهجات العربية ، لأنها مرتبطة إرتباطاً دقيقاً بعملية التلقين والتلقي وإجادة الضبط وإتقان الرواية.

فأصحاب القراءات اهتموا في دراسة الجوانب النطقية عند القراء وذلك من خلال النظر إلى الأصوات في الأفراد ، فتحدثوا عنها من حيث عدتها وأنواعها ، وألموا بأعضاء النطق وحددوا مخارج الحروف وأشاروا إلى ألقابها ونسبتها إلى مخارجها وأفضوا في صفاتها ، فكان من الطبيعي أن يدون كل ذلك بمؤلفات تعنى بالقراءات القرآنية.

(1) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : 7-8.

لذلك ألف العلماء العرب الأوائل من أصحاب القراءات كتباً عُنيت بالدرس الصوتي ،
وأكدوا فيها على أهمية الدرس الصوتي ، وعلاقته بالقراءات ، وأرادوا بها تقديم خدمة للغة
العربية والنطق العربي ، ولاسيما في الترتيل القرآني.

فقد جمعوا المادة الصوتية التي قدّمها علماء اللغة قبلهم وتوسعوا فيها ، وأضافوا إليها
أبعاداً جديدة مع احتفاظهم بالجواهر الأساس لدراسات سابقهم.

ومن بين هؤلاء الذين هياهم الله عزّ وجلّ لخدمة كتابه ابن مجاهد (ت324هـ) في
كتابه السبعة في القراءات ، وابن خالويه (ت370هـ) في كتابه الحجة في القراءات السبع ،
وكانت المادة الصوتية منتشرة بين طيات كتبهم ، ومن الدارسين من اتخذ أسلوباً مختلفاً عن
سابقه إذ ألف كتباً خاصة انفردت بدراسة المادة الصوتية ، وصاحب ذلك العمل هو مكي
بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) في كتابين ، هما (الرعاية لتجويد القراءة و تحقيق لفظ
التلاوة) و (كتاب الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) ، وقد بدأ في الأول
بالتقديم للصوائت من خلال باب (الاختلاف في حروف المدّ واللين والحركات الثلاث أيهما
مأخوذ من الآخر وعلل ذلك)⁽¹⁾.

ثم خصّص باباً في معرفة أيهما السابق ، هل الحروف أو الحركات ؟ وباباً في
معرفة أيهما مأخوذ من الآخر؟ وهذه الأبواب كلّها تدور في صميم الدرس الصوتي.
أما الكتاب الثاني فنجد فيه باباً عن (المدّ وعلله وأصوله) وكذلك (الروم والإشمام)
و(الفتح والإمالة)⁽²⁾. تتناول به دقائق الظواهر الصوتية بالاحتجاج.

ومن كتب القراءات التي اهتمت باستقصاء القراء والقراءات وتوجيه الظواهر الصوتية
العامة من خلال القراءات ، ولاسيما الظواهر الرئيسية التي سمّوها الأصول وهي الإدغام
والهمز والمدّ والإمالة ، وغيرها كتاب التيسير لأبي عمرو الداني (ت444هـ)⁽³⁾.

ومنهم كذلك ابن الباذش (ت540هـ) في كتابه الإقناع ، فقد درس الظواهر الصوتية
الأصول⁽¹⁾ ، وتناول مخارج الحروف وصفاتها⁽²⁾.

(1) ينظر : الرعاية : 103 وما بعدها.

(2) ينظر : الكشف : 45/1 وما بعدها.

(3) ينظر : التيسير : 128 وما بعدها.

أما ابن الطحان السماتي (ت561هـ) ، فقد كشف عن مُقدّمة في أصول القراءات فيها حدود لمصطلحات تستعمل في القراءات القرآنية والدراسات الصوتية ، ومنها المدّ بأنواعه المختلفة والقصر ، والإدغام والإظهار ، والإخفاء ، والقلب والتسهيل للهمز والتخفيف وهي عبارة عن معنى التسهيل ، والتشديد والفتح والإمالة وأنواعها والتفخيم والترقيق والروم... الخ وأغلبها مصطلحات في صميم الدرس الصوتي(3).

أما كتاب النشر لابن الجزري (ت833هـ) ، فقد تضمّن دراسة مستفيضة للجوانب الصوتية بدءاً من مخارج الحروف وصفاتها إلى دراسة الأصول(4).

أما كتاب المستنير لابن سوار البغدادي (ت496هـ) ، والذي اعتمدت عليه في دراستي ، فقد تتبع فيه ابن سوار القراءات المتواترة للقراء العشرة في كتاب الله عزّ وجلّ ، وذلك من خلال ظواهر صوتية سمّاها الأصول(5).

ودراسة جهوده ، تقتضي التعريف به ، وبكتابه من خلال دراسة سيرته العلمية لبيان ما قدمه للدرس الصوتي من دراسات علمية رصينة.

المحور الثالث : دراسة المؤلف وسيرته العلمية وطبيعة منهجه.

لمحة عن حياته ونشأته العلمية:

هو أبو طاهر أحمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار (6) البغدادي والحنفي(7) ، ولد ابنُ سوار سنة 412 الهجرية ، إذ نطالع في (معجم الأدباء) إنّ السمعاني قد ذكر إنّ ابن سوار سُئل ذات يوم عن مولده فأجاب : "وُلدت سنة اثنتي عشرة وأربع مئة"(8). وقد

(1) ينظر : الإقناع : 164/1 وما بعدها.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 171/1-176.

(3) ينظر : مرشد القارئ : 61 وما بعدها.

(4) ينظر : النشر : 199/1 وما بعدها.

(5) ينظر : المستنير : 409/1 وما بعدها.

(6) هكذا ضبطه ياقوت الحموي بالكسر ، ينظر معجم الأدباء : 396 /1 . المشتبه في الرجال : 376/1 ، وتاج العروس من جواهر القاموس : 384/3 (مادة :سور).

(7) المنتظم في تاريخ الملوك : 135/9. وينظر : معجم الأدباء : 396/1.

(8) معجم الأدباء : 397/1.

اعتمد هذا التاريخ كلُّ من ترجموا له إلا ما رواه السمعاني أيضاً عن أبي الفضل بن ناصر وقد نقل ذلك ياقوت في معجمه ، والرواية نصّها : "أظنّ أن مولد ابن سوار في سنة عشرة وأربع مئة"⁽¹⁾. وظنه هذا لا يقوم دليلاً على تحديد ولادة ابن سوار البغدادي.

يُستفاد ممن ترجموا له أن له أولاداً وأحفاداً حذوا حذوه في التربية والتحصيل العلمي ، إذ تأثروا به كثيراً وتتلّمذ منهم على يديه وصاروا علماء في علوم الحديث⁽²⁾. ومنهم من تصدر للإقراء بعدما كملت أدواته في الدرس والتحصيل⁽³⁾.

وتطلّعنا مصادر دراسته على أن له ولدين بارزين في ميدان العلم ، أولهما أبو الفوارس هبة الله ، وقد ذكره ابن الجزري قائلاً "أبو الفوارس بن الإمام أبي طاهر شيخ متصدر صدوق ، قرأ بالروايات على أبيه"⁽⁴⁾ ، وهو من شيوخ السمعاني⁽⁵⁾.

"وثاني ولديه ، أبو الفتوح محمد (كان حيا سنة 556هـ)"⁽⁶⁾.

وذكرت تراجمه أن له حفيدين ، هما : "أبو طاهر الحسن بن هبة الله بن احمد بن علي ، وأبو بكر محمد بن الحسن بن هبة الله"⁽⁷⁾.

أمّا على صعيد النشأة العلمية ، يجمع من ترجموا له ، أنه بدأ حياته محباً للدرس القرآني ، وكثيراً ما يختلف على دور العلم ليجالس العلماء بل يزاحمهم ، ويتلقى عليهم القرآن الكريم وما يتصل بتعلمه من علوم اللغة العربية نحوها وصرفها وبلاغتها ، وصولاً إلى التمكن في القراءات ، فضلاً عن سماعه الكثير من الحديث الشريف ، إذ كتب بخطه الكثير منه⁽⁸⁾.

وكم كان حريصاً على أن يقرأ القرآن على مشاهير عصره من العلماء الأجلاء، الذين عرفوا بمقدرتهم في هذا الميدان العلمي الذي كان وكّد ابن سوار وغايته القصوى ، فقد حبس

(1) معجم الأدياء : 397/1.

(2) ينظر : المشتبه في الرجال : 376/1 ، وتاج العروس (مادة : سور) : 384/3.

(3) ينظر : غاية النهاية : 349/2.

(4) المصدر نفسه : 349/2 ، وتاج العروس : 384/3.

(5) ينظر : معجم الأدياء : 397/1.

(6) تبصير المنتبه : 699/2 ، وينظر : تاج العروس (مادة : سور) : 384/3.

(7) تبصير المنتبه : 699/2.

(8) ينظر : المنتظم في تاريخ الملوك والأمم : 135/9 ، ومعجم الأدياء : 397/1 ، والوافي بالوفيات : 205/7.

نفسه على إقراء القرآن⁽¹⁾. ومما يعزز هذه الحقيقة أنه ذكر في صدر كتابه هذا الروايات التي قرأ بها على شيوخه جميعها بأسانيدھا المرفوعة إلى رسول الله (صلى الله عليه وآل وسلم) ، وأرخ لنا بعض سني ختمه لهذه الروايات⁽²⁾.

ولعلّ في هذه الروايات الكثيرة وأسانيدھا ما يقوم دليلاً ساطعاً على جهد الشيخ ابن سوار الموفق في تلقي القرآن الكريم والإحاطة بقراءته طوال تسع سنين ، فلا غرابة في أن تأتي هذه المتابعة والتعمق في الدرس القرآني أكلها في هذا الحقل العلمي الأثير إلى نفسه. وكان شغفه بدراسة القرآن الكريم والوقوف على قراءاته ، أفضى إلى انشغاله بالحديث الشريف ، ولاسيما الأحاديث النبوية التي تحثّ على تعلّم القرآن الكريم ، والمتضمنة فصل تعلمه وتعليمه.

أمّا شيوخه فهم كثر وقد وصفهم قائلاً : "وقد كان أشياخنا ، رحمة الله عليهم ، لهم قدم علم في علم العربية ، وصدق بالقراءة ، ومعرفة بالآثار الشاذة ، وكذلك من تقدمهم فنقلوا النقل الصحيح ، وأدوا في ذلك الأمانة تحرجاً أن يقولوا في كتاب الله بما لا يعلمون. عصمنا الله من الزلل ووقفنا لما يرضيه من صالح العمل بمنه وكرمه"⁽³⁾.

وفي متن المستنير عدد من شيوخه فضلاً عما يمكن التقاطه ممن ترجموا له ، إلا إن محقق الكتاب سبقنا للاضطلاع بهذا الجهد ، فوضع شيئاً بأسماء شيوخه مرتباً على حروف الهجاء⁽⁴⁾ ، فلا حاجة إلى تكرار ما وقف عليه محقق الكتاب جامعاً بين ما ذكر المؤلف في كتابه ، وبين ما لم يذكره المؤلف في كتابه وتناثر في كتب من ترجم له.

ويمتدّ جهد المحقق الفاضل ليشمل وقوفه على تلامذته بوصفه مقرئ العراق في عصره.

من كلّ ما تقدم ، ندرك كلّ الإدراك مدى غيرة ابن سوار البغدادي على كتاب الله ، ونعجب من اندفاعه نحو تعلمه وتعليمه وتصدره للإقراء ، وندهش من إصراره على تحري

(1) أغنانا محقق كتابه (المستنير) عن ذكر هذه الروايات ، المرتبة ترتيباً زمنياً مشفوعة بأسانيدھا ، ينظر : المستنير : 26/1 وما بعدها.

(2) ينظر : المستنير : 26/1 وما بعدها.

(3) المصدر نفسه : 185/1.

(4) ينظر : المصدر نفسه : 37/1 وما بعدها ، والمستنير : تحقيق : عثمان محمود غزال : 16 وما بعدها.

الدقة في ضبطه ليصل إلى الناس كما أنزله سبحانه لفظاً وغاية. ولأجل ذلك سعى سعياً حثيثاً إلى هذه الغاية المقدسة منطلقاً من حديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) : "خيركم من تعلم القرآن وعلمه"⁽¹⁾ ، لذا يمكن أن نعد هذا سبباً رئيساً لتأليفه كتابه (المستتير) - وهذا الذي نحن بصدد دراسته من الجوانب الصوتية التي ارتأيناها.. وكم كان يؤرقه من يتصدّر المجالس للإقراء ، وهم لا يحسنون هذا التصدر ويسيئون إلى هذه الغاية النبيلة ، فيضلون ويضلّون ، ونحسّ مبلغ غيرة الرجل على القرآن الكريم وتصديه لمن يدّعي العلم به ، والأخذ عن العلماء فاضحاً إياهم مبرزاً جهلهم وضلالتهم ، وفي ذلك يقول : "وقد تصدّر في المساجد في زماننا هذا قوم قد خالطهم الكبر وداخلهم العجب. ومنهم من يزعم أنه لقي الشيوخ وقرأ عليهم ، ومنهم من يفخر بغير ذلك فيقول : ما قرأت على أحد منذ حفظت القرآن ، ومنهم من يقول : لي اليوم ثلاثون سنة أقرئ لا يعرف ألف وصل من ألف قطع ، ولا حرف مدّ من حرف قصر ، ولا يميز بين (أرسلنا) و (أسلنا) و(ألنا) يتتطّع بالردالة ، ويفخر بالجهالة ، قد رضي لنفسه بأدون منزلة"⁽²⁾.

ثم يستطرد الشيخ ابن سوار في تصديه لأولئك الجهّال وتفنيدهم مزاعمهم معززاً دعواه بما يورد من حكم وأخبار لأصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) وخلفائه ، تُعلي من شأن العلم والعلماء وضرورة نشره بين الناس ، على شاكلة ما نقله عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) قائلاً : "وقال علي بن أبي طالب ، رضوان الله عليه (ما أخذ الله العهد على أهل الجهل أن يتعلموا ، حتى أخذ على أهل العلم أن يُعلّموا)"⁽³⁾.

أجل لقد انبرى ابن سوار مدافعاً عن كتاب الله وعن سنة رسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) متصدراً مجالس الإقراء ، مندداً بالذين يخوضون في آيات الله بغير هدى ، ويأتون باللحن المضلّ ، وهو يرى أن سريان لوثة اللحن على ألسنة القراء الجهال كسريان سموم الأفاعي في مسيل الفرات لذا صرح قائلاً : "يسير اللحن في القرآن كثير ، وصغيره كبير"⁽⁴⁾.

(1) سنن الترمذي (الجامع الصحيح) : 264/4.

(2) المستتير ، مقدمة المحقق : 45.

(3) المستتير : 180/1.

(4) المصدر نفسه : 179/1.

وفاته وآثاره العلمية

أما وفاته - رحمه الله تعالى - فقد أكدتها مصادر ترجمته ، فذكرت أنه توفي في الرابع من شعبان سنة ست وتسعين وأربع مئة للهجرة ، وقد دُفِن في بغداد ، من جانب الكرخ في مقبرة معروف الكرخي (1).

أمّا آثاره العلمية ، فلم تذكر المصادر المنوه بها آثاراً له غير كتابه (المستتير في القراءات العشر) ، ويبدو أن الشيخ أبا طاهر بن سوار لم يكن من المكثرين في التأليف ، وأثر الدرس القرآني والتحصيل العلمي على الكتابة مكتفياً بـ (المستتير) متوخياً فيه كل طموحاته العلمية ، وما كان يأمله من دفاعه عن كتاب الله وتصديه للجهال ومدعي العلم بالتنزيل.

وحقاً كان كتابه القيم وسيظل سفرّاً خالداً يشهد لمؤلفه بالأصالة ، والضبط وتحريّ الدقة في علم القراءات والتجويد ، فهو من الأساتيد الذين لا يشق لهم غبار في هذا الميدان. بيد أن ياقوت الحموي انفرد من بين مترجميه فذكر له كتاباً آخر في القراءات أيضاً أسماه (كتاب المفردات) إذ أفرد فيه مؤلفه ما جمعه من كتاب (المستتير) على حد تعبير ياقوت ، وسمعه منه تلميذه الحسين بن محمد بن شكرة الصدفي (2).

وغنيّ عن البيان أن الشيخ أبا طاهر ابن سوار مقرئ العراق يُعد نسيج وحده في علم القراءات العشر بعد أن تزوّد بزداد العلم وتحصّن بالضبط فسمع كثيراً وأقرأ خلقاً كثيراً ، فكلت أدواته العلمية ، ونأى عن الارتجال لذا جاء كتابه (المستتير) سياجاً منيعاً من الزلل والهفوات واللحن في ألفاظ القرآن وتراكيبه ، فالمستتير الذي هو حصيلة حياة مؤلفه العلمية جمعاً وإقراءً وضبطاً لكل شاردة وواردة في علم القراءات العشر ، وهو يقول : "وقد صنّف أشياء رضي الله عنهم ، كتباً في اختلاف القراءات العشرة في الحروف ، عارية من الآثار والسُنن ، مما تدعو الحاجة إليها... فأحببت أن أجمع كتاباً أذكر فيه ما قرأت على شيوخي الذين أدركتهم ، من القراءات تلاوة دون ما سمعتُ ، وأذكر فيه نبذاً من السنن والآثار ،

(1) ينظر : المنتظم في تاريخ الملوك والأمم : 135/9.

(2) ينظر : معجم الأديباء : 397/1.

وفضائل القرآن وما جاء في ذلك ، والحثّ على حفظ القرآن والإقراء ، وتعليم العربية التي بها يتوصّل إلى البحث على المعاني الدقيقة ، وكلّ حرف قرأ به أحد الأئمة العشرة ، على ما أدّاه إلى خلفنا سلفهم ، المتصلة أسانيد قراءتهم برسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)" (1).

من كلّ ما تقدّم يتبين لنا المنزلة العلمية للإمام أبي طاهر ابن سوار البغدادي وما بلغه من إتقان وتحقيق عزّ نظيرهما.

فلا غرو أن يورد ياقوت الحموي في معجمه القيم طائفة من أقوال العلماء الأعلام الثقات فيه ، فهذا تلميذه عبد الوهاب الأنماطي يقول : "ثقة مأمون ، فيه خيرٌ ودين" (2) ، وقال تلميذه أبو الفضل محمد بن ناصر عنه : "شيخ نبيل ، عالم ثبت ، متقن رحمه الله" (3). وقال بحقه العلامة ابن الجزري : "... الأستاذ أبو طاهر البغدادي الحنفي ، مؤلف في العشر ، إمام كبير ، محقق ثقة" (4).

وبعد هذه اللمحات الموجزة ، قد تبين إن ابن سوار البغدادي كان إماماً ثبتاً عالماً بالعربية متقناً لفن القراءات القرآنية حريصاً كلّ الحرص على العمل بكتاب الله ، طالباً الأجر والثواب ، لذا صدّر كتابه بطائفة كبيرة من أحاديث رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) ، مؤمناً أشدّ الإيمان بفضل تلاوة القرآن وعظيم جزاء العاملين به عملاً بقوله (صلى الله عليه وآله وسلم) : "إن لله أهليين من الناس. قيل : يا رسول الله من أهل الله ؟ قال : أهل القرآن ، هم أهل الله وخاصته" (5).

وكان للذين سبقوه من العلماء واللغويين وأصحاب القراءات والتجويد أثر كبير في دراسته للتراكيب اللغوية ، وما ينشأ عنها من ظواهر صوتية بتأثير المجاورة ، والحركات المشكّلة للأصوات المتجاورة ، ولم يختلف معهم في تلك الظواهر ، ولاسيما الرئيسية منها التي هي (الإدغام والهمز والمدّ والإمالة) ، فقد تابعهم في بيان ظاهرة الإدغام ، مبيناً حدّه

(1) المستتير : 176/1-177.

(2) معجم الأدباء : 397/1.

(3) المصدر نفسه : 397/1.

(4) غاية النهاية : 86/1.

(5) المستتير : 168/1.

وشروطه ، فضلاً عن متابعة إياهم في أقسامه ذاكراً المتماثل والمتقارب والمتجانس وموافقاً للنحويين في جعل المتجانس من ضمن المتقارب فلم يمثل إليه ، بعدها تناول ظاهرة الهمز بشكل تفصيلي وموسع ، مقتنياً أثر سابقه من علماء اللغة والقراءات.

أما ظاهرة الإمالة فقد أفرد لها باباً سماه (باب الإمالة) مشيراً إلى حدوثها في أقسام الكلمة الثلاثة ، ومن ثمّ تحدث عن المدّ ذاكراً أحرف المدّ والمواضع التي يجب فيها مدّ هذه الأحرف ، وعلّل هذه الظاهرة على وفق ما جاء به علماء اللغة والقراءات والتجويد ممن سبقوه.

الفصل الأول

من أنماط التغيرات الصوتية العامة في الصوامت

(الإدغام)

توطئة :

تواترت قراءة القرآن الكريم منذ نزوله على رسولنا محمد (صلى الله عليه وآله) ، إلى زمننا مشافهة ، حفظاً لكتابه وتجويداً وتفسيراً.

وتكفل الجيل الأول من علمائنا بتوثيق الخصائص الصوتية لأصوات اللغة العربية من حيث مخارجها وصفاتها ومتابعة الكيفية التي تنطق بها الأصوات الصامتة تحديداً ؛ لأنها بنظرهم تشكل جذر الكلمة وهيكلها الرئيس.

وإن معاناة الظواهر الصوتية التي تفرضها الإجراءات النطقية في إطار السياقات الصوتية ، وليست منعزلة حتى يتسنى لهم تسجيل التغيرات النطقية التي تعترى الصوامت. فقد بات معروفاً في الدرس الصوتي الحديث ، أن الأصوات الصامتة المتجاورة تتأثر بعضاً في بعضها الآخر ، وهذه المجاورة تتم في المتصل من الكلام ؛ لأننا ننطق سلسلة من الأصوات الصامتة التي تمثل قاعدة للمقطع الصوتي وتتنظم في تراكيب نسميها الكلمات ، فيها نسب التأثير متفاوتة من صامت إلى آخر ، فمنها ما هو سريع التأثير بمجاوره فيتأثر أسرع وأكثر مما قد يطرأ على سواه من الأصوات. وغالباً ما يكون هذا التأثير ناتجاً عما تفرضه قوانين التطور اللغوي ، التي تهدف إلى السهولة والتخفيف ، ولذلك اتبعت اللغة العربية وسائل كثيرة لأجل أن تخرج ألفاظها موافقة لقوانينها وتكون تلك الألفاظ ذات انسجام صوتي وتناسق يسهل نطقها على الألسنة ، ولتحقيق حدّ أدنى من الجهد وذلك لأن المتحدث يميل إلى تحقيق أكبر أثر ممكن بأقل جهد⁽¹⁾.

وتعدّ ظاهرة الإدغام من أكثر الظواهر الصوتية التي نتمكن بوساطتها إبراز أهمية القوانين الصوتية التي نظر إليها القدماء من اللغويين بمسميات وتصنيفات مختلفة في مناهجها وتعبيراتها ، وإن لم تتعد عن روح مفاهيمها في الدراسات الصوتية المعاصرة.

وتكاد مصنفات القدماء وكذلك المحدثين لا تخلو من ذكر مصطلح الإدغام على الرغم مما يعترى جوانبه من لبس ، وأما كون الإدغام من ظواهر التغيرات العامة في الصوامت فذلك ، لأنه وجه من أوجه التأثير في الصوامت عامة. ونعني بالصامت : تلك الأصوات التي يقوم في طريق النفس عند إنتاجها عائق كامل أو جزئي⁽²⁾. وبوصف أشمل

(1) ينظر : الصوتيات : 82.

(2) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : 162.

هو : "صوت مجهور أو مهموس له ناطق محدّد ونقطة نطق محدّدة. وهو انفجاري أو مزجي أو احتكاكي أو أنفي أو جانبي أو انزلاقي"⁽¹⁾.

فالإدغام خصّه سيبويه في الإجراءات التعاملية للصوامت في العربية ونجد هذا عنده في باب الإمالة ، قال : "وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها أرادوا أن يقربوها منها كما قربوا في الإدغام الصاد من الزاي حين قالوا صدر ، فجعلوها بين الزاي والصاد فقربها من الزاي والصاد التماس الخفة ، لأن الصاد قريبة من الدال ، فقربها من أشبه الحروف من موضعها بالدال ، وبيان ذلك في الإدغام"⁽²⁾.

وقد أكّد ، أ. شادة أن المخصوص بقضية الإدغام هي الصوامت ، بقوله : "ويقع الإدغام في حروف الفم واللسان : ل ، ن ، ر ، ط ، د ، ت ، ز ، س ، ص ، ظ ، ذ ، ش . وتخرج عن مجموع الحروف الصالحة للإدغام حروف الحلق. وذلك أن حروف الفم واللسان تتزاحم في المخارج والأحياز فيكثر فيها الإدغام في حين يكثر الإظهار في الحلقية ، وأما حروف اللسان فقريبة المخارج ، وكون اللسان كثير الحركة والتقلب بها مما يؤدي إلى سهولة إدغام بعضها في بعض"⁽³⁾.

وحقيقة أمر الإدغام أنه قائم في الصوامت ؛ لأنها دائماً عرضة للتبدلات في الأداء النطقي وبحسب ما يقاربها في السلسلة الكلامية المنطوقة من صوامت أخر ، وما وضعه اللغويون لها من قوانين غرضها الرئيس هو التخلص من ثقلها ، ولأسيما حين تتماثل أو تتقارب أو تتجانس ، وكذلك لغرض إيجاد تناسب إيقاعي خاص في التلاوة لا يؤديه الإظهار ولا تؤديه ظاهرة أخرى على هذا النحو من التنويع في أصوات الألفاظ في التركيب القرآني⁽⁴⁾.

لذلك فإن ظاهرة الإدغام هي الصورة الأكثر وضوحاً لهذا التأثير الواقع للصوامت في إطار السياقات الصوتية ، وهي من الظواهر الوظيفية الحيّة في اللغة ، وصورة من صور تأثير الأصوات المتجاورة بعضها ببعض ، بل قد عدّ التأثير الكامن فيه أقصى درجات التأثير

(1) معجم علم الأصوات : 105.

(2) الكتاب : 117/4.

(3) الأصوات اللغوية عند سيبويه وعندنا : أشادة : 93-95.

(4) ينظر : وجوه من الإعجاز الموسيقي في القرآن : 95.

والمماثلة الصوتية إذ إن الصوت الأول يفنى في الصوت الثاني ، فهو نوع من أنواع التأثر الرجعي (1).

ولهذه الظاهرة أهمية في كلام العرب ، لذا فقد نقل ابن الجزري عن أبي عمرو قولاً مبيناً فيه أهميتها ووجودها في كلامهم ، قال : "الإدغام كلام العرب يجري على ألسنتها لا يحسنون غيره فمن أنكر ذلك جهل كلام العرب ؛ لأن من شأنها الإدغام في جُلِّ كلامهم" (2). فالقبائل العربية التي كانت تسكن وسط شبه الجزيرة العربية وشرقها ، كان معظمهم قبائل بادية تميل إلى التخفيف والسرعة في الكلام (3).

ولمكانة هذه الظاهرة في اللغة والقراءات القرآنية فقد تناولها النحاة القدماء بالبحث والدراسة ولاسيما إن كثيراً من النحاة الأوائل كانوا قرّاء كأبي عمرو بن العلاء والكسائي ، أو كانوا نحاة وعلى معرفة وإمام بالقراءات كالخليل وسيبويه ، الذي وضعها مناط دراسته للأصوات العربية كلّها ، وإن الناظر إلى محتوى آخر الكتاب ، يرى باب الإدغام مندرجاً تحته مخارج الحروف العربية وصفاتها (4). وكذلك الأمر عند النحاة الذين جاؤوا من بعده (5). وممن أهتمّ بهذه الظاهرة ، كذلك علماء القراءات ، إذ أفردوا له باباً فصلوا فيه القول بدءاً من تعريفه إلى شروطه وموانعه وحروفه وأحكامه (6).

أما علماء اللغة المحدثون فقد حاز موضوع الإدغام على اهتمامهم ، إذ عالجوا هذه الظاهرة صوتياً ، ومنهم ، د. إبراهيم أنيس ، و د. تَمّام حَسّان ، و د. أحمد مختار عمر ، و د. عبد الصبور شاهين ، والطيب البكوش ، والشيخ جلال الدين الحنفي ، و د. غانم قدوري الحمد ، و د. عبد القادر عبد الجليل ، و د. مي الجبوري وغيرهم (7).

(1) ينظر : الأصوات اللغوية : 152 .
(2) النشر : 1/275. وينظر : شرح طيبة النشر : 2/61.
(3) ينظر : في اللهجات العربية : 133 .
(4) ينظر : الكتاب : 4/431 وما بعدها .
(5) ينظر : المقتضب : 1/328 وما بعدها ، والخصائص : 2/139 وما بعدها ، وشرح شافية ابن الحاجب : 3/234 وما بعدها .

(6) ينظر : النشر : 1/274 وما بعدها ، وإتحاف فضلاء البشر : 1/32 وما بعدها .
(7) ينظر : الأصوات اللغوية : 151 وما بعدها واللغة العربية معناها ومبناها : 279 وما بعدها ، ودراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته : 15 وما بعدها ، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : 121 وما بعدها ، والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : 65 وما بعدها . والموجز في مطالب التجويد وأحكامه الصوتية : 73 وما بعدها ،

هذا وبعد التعريف بأهمية هذا المظهر الوظيفي ، شرع البحث في متابعة قراءات
القرآن لكتاب الله الحكيم ، وتحليلها ، ومعرفة أسباب وقوعها بتقصيها عند اللغويين ،
وأصحاب القراءات ، وقوفاً عليها من خلال علم الصوت الحديث ، وهذا الاستقصاء وجّهه
الباحث صوب ما ورد من هذه الظاهرة في كتاب المستنير في القراءات العشر لأبي طاهر
أحمد بن علي بن سوار البغدادي (ت496هـ) موضوع الدراسة.

والدراسات الصوتية عند علماء التجويد : 393 وما بعدها ، والأصوات اللغوية ، عبد القادر عبد الجليل : 298 وما
بعدها ، والقراءات بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 77 وما بعدها.

الإدغام :

حدُّ الإدغام :

في اللغة :

من معاني الجذر (د ، غ ، م) في اللغة الإدخال ، قال الخليل بن أحمد الفراهيدي :
"دَغَمَ : الدَّغَمُ كَسْرُ الأنفِ إلى باطنه هَشْماً ، تقول : دغمته دغماً ، والادغم : الأسود الأنف ،
والدُّغمة اسمٌ من إدغامك حرفاً في حرف ، وأدغمت الفرس اللجام أدخلته في فيه"⁽¹⁾.
وعرّفه الجرجاني ، قال : "إدخال الشيء في الشيء ، يقال : أدغمت الثياب في الوعاء
أدخلتها"⁽²⁾.

وعند ابن منظور "دغم الغيث الأرض يدغمها ، وأدغمها : إذا غشيها وقهرها"⁽³⁾.
ولسيبويه تصور ورد في باب غير باب الإدغام جسّد فيه بصورة وافية حدّ الإدغام
واستعمل فيه معنى الإدخال ، قال : "والإدغام يدخل فيه الأول في الآخر ، والآخر على
حاله ، ويُقلب الأول فيدخل في الآخر حتى يصير هو والآخر من موضع واحد ، نحو (قد
تركتك) ، ويكون الآخر على حاله..."⁽⁴⁾.

ويبدو أن معنى الدخول مرشح للتعبير عن الإدغام عند أغلب النحاة ، ومنهم
الأستراباذي قال "الإدغام في اللغة : إدخال الشيء في الشيء ، يقال : أدغمت اللجام في فمّ
الدابة ؛ أي أدخلته فيه وليس إدغام الحرف إدخال فيه على الحقيقة بل هو إيصاله به من
غير أن يفكّ بينهما"⁽⁵⁾.

وإنّ معنى الدخول الشائع في كتب النحاة وأصحاب المعاجم قد نفاه من علماء
الصناعة صاحب كتاب النشر ، إذ قال في الإدغام إنّه "ليس بإدخال حرف في حرف آخر...
بل الصحيح أن الحرفين ملفوظ بهما"⁽⁶⁾ ، ومما ورد للإدغام من معانٍ أخر معنى التقريب ،

(1) العين : 395/4.

(2) التعريفات : 10.

(3) لسان العرب : (دغم) : 1391.

(4) الكتاب : 104/4 . 105.

(5) شرح شافية ابن الحاجب : 235/30.

(6) النشر : 280/1.

أورده ابن جني في قوله : "قد ثبت أن الإدغام المألوف المعتاد ، إنما هو تقريب صوت من صوت" (1).

وهذا يعني أن ابن جني جعله نوعاً من التقريب فنحن نسأل عن أي تقريب يحصل بين المثليين والإدغام ليس منه التقريب ، وإنما هو تماثل الأول في الثاني وفناؤه فيه؟ ومن معانيه الأخر عند النحاة ، الإخفاء : "وسمي هذا إدغاما لخفاء الساكن عند المتحرك كخفاء الداخل في المدخول فيه" (2).

أما أصحاب القراءات ، فقد نفى صاحب كتاب النشر معنى الإدخال عنه كما سبق ذكره (3).

ومنهم من سمّاه بالوصل أو المواصلة ، وهو أن تصل حرفاً ساكناً بحرف متحرك مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة وقف ، ينطق بهما دفعة واحدة (4). وسمّاه ابن الطحان بـ (الخلط) ، قال : "والإدغام معناه : الخلط : هكذا نُعبر عنه إذا سُئل عنه" (5).

وكلّ ما ذكرناه من معانٍ وتسميات للإدغام عند اللغويين والقراء ، فهو يحتمل وجهين " إما أن يكون الداخل غالباً ، وذلك في إدغام السيل الأرض ، وإما أن يكون الداخل مغلوباً ، وذلك في إدغام الفرس اللجام : وقد جاء تصورهم للإدغام في الحروف محتملاً للوجهين" (6).

وتواصل المعنى الشائع للإدغام وهو (الإدخال) عند الباحثين المحدثين وما جاؤوا به من جديد سوى تنويع الأمثلة حسب. فهو عندهم في اللغة : إدخال الشيء في الشيء ، ويقال : أدغمت يدي في جيبي ، إذا أدخلتها (7).

وهذه المعاني مجتمعة ترجع إلى حقيقة واحدة هي ألا يكون بين المؤثر والمؤثر فيه حاجز أو حائل. وكذا في الإدغام يجب ألا تكون هناك حركة فاصلة بين المُدغم والمدغم

(1) الخصائص : 139/2.

(2) حاشية الصبان : 485/4.

(3) ينظر : الفصل الأول : 38.

(4) ينظر : الإقناع : 164/1.

(5) الأنباء في تجويد القرآن : 65.

(6) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : 122.

(7) ينظر : المدخل إلى علم النحو والصرف : 20.

فيه ، أي "لا يكون بين المقطعين الصوتيين المتجاورين على تلك الصفة الموصوفة سكت ولا وقف وإنما يجتهد أن ينطق بهما على هيئة فيها شيء من الموالاة التامة والترابط الوثيق"⁽¹⁾.

وهذا يعني أن التلاصق بين الحرفين المراد إدغامهما فرض لإتمام هذه الظاهرة ، فلا بد لمن يريد الإدغام أن يزيل الفاصل بينهما⁽²⁾.

والإدغام بالتشديد من ألفاظ البصريين ، وبالتخفيف من ألفاظ الكوفيين⁽³⁾ ، ويدل المصطلح الكوفي على فعل المتكلم ، ويدل المصطلح البصري على حدث الظاهرة في اللغة.

وصرح خالد الأزهري ، قال : "ويقال فيه الإدغام بتشديد الدال ، وهي عبارة سيبويه وأصحابه"⁽⁴⁾ ، والمتتبع لكتاب سيبويه ، وتحديدًا في موضوع الإدغام ، لم يجد فيه ما قاله الأزهري⁽⁵⁾ ، والإدغام بالتخفيف مصدر (أُدغَمَ) وهو المستعمل في دراستنا الحالية⁽⁶⁾.

(1) الموجز في مطالب التجويد : 83 ، وينظر : نحو اللغة العربية : 369.

(2) ينظر : ما ذكره الكوفيون من الإدغام : 31.

(3) ينظر : شرح المفصل : 121/10 ، والكناش في النحو والصرف : 529 ، وشرح التفتازاني : 20 ، ومعجم الصوتيات : 27.

(4) شرح التصريح على التوضيح : 397/2.

(5) ينظر : الكتاب : 431/4 ، 445. (هذا باب الإدغام).

(6) ينظر : المدخل إلى علم أصوات العربية : 325.

حدُّ الإدغام:

في الاصطلاح :

لهذه الظاهرة الوظيفية تعريفات عدّة عند النحاة والقراء والباحثين المحدثين ، فعرفها من النحاة ابن السراج ، قال : "هو وصلك حرفاً ساكناً بحرف مثله من موضعه من غير حركة تفصل بينهما ولا وقف ، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد ، ترفع اللسان عنهما رفعة واحدة ، ويشتد الحرف"⁽¹⁾.

ويطابقه معنى ابو البركات الأنباري ، إذ يقول : "إن قال قائل : ما الإدغام ؟ قيل : أن تصل حرفاً بحرف مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فينبو اللسان عنهما نبوة واحدة"⁽²⁾.

أو كما يقول ابن عصفور : "رفعك اللسان بالحرفين رفعة واحدة ، ووضعك إياه بهما موضعاً واحداً"⁽³⁾.

نستنتج من قولهم (بالحرفين رفعة واحدة) ، (موضعاً واحداً) المجيء بالحرفين دون فصل أو نرى أنه يريد أن يكون الحرفان متجاورين تجاوراً مباشراً أو غير مباشر .
أما تعريفه عند أصحاب القراءات ، فقد عرفه مكي بن أبي طالب القيسي ، بقوله : "أعلم أنّ معنى الإدغام أن يلتقي حرفان متقاربان أو مثلان ، فتدغم الأول في الثاني وتردهما بلفظ واحد مشدد ، ولا يقع الإدغام ألّيته حتى يصيرا مثلين ويسكن الأول"⁽⁴⁾ وعُرف عندهم كذلك بأنه : "هو اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني مشدداً"⁽⁵⁾.

ولم يختلف صاحب كتاب المستتير في القراءات العشر (موضوع بحثنا) عن علماء العربية القدماء في تعريفه للإدغام ، قال : "أن ترفع اللسان عن حرفين مثلين أو متقاربين ، إذا كان الأول منهما ساكناً والثاني متحركاً ، رفعة واحدة. لا فصل بينهما بحركة"⁽⁶⁾.

(1) الأصول : 405/3 ، وينظر : شرح المفصل : 121/10.

(2) أسرار العربية : 418.

(3) الممتع في التصريف : 403.

(4) التبصرة في القراءات : 350 ، 351.

(5) النشر في القراءات العشر : 274/1.

(6) المستتير : 409/1 - 410.

ومن خلال ما ذكر يتضح مفهوم الإدغام ، بأنه أداء نطقي بحرفين مثلين أو مقاربين دفعة واحدة بشرط التوالي في الترتيب وسكون الأول منهما أو سلب حركته وتسكينه. ومن المفيد ذكره أن الأسباب الداعية لتحقيق هذه الظاهرة كلها مرتبطة بظاهرة التأثير والتأثير للأصوات المتجاورة ، لذا فإن تعريفات الدراسات الصوتية الحديثة مؤكدة لذلك التصور ، ويبدو ذلك واضحاً من خلال تسميتهم له بـ "المماثلة الكاملة"⁽¹⁾ (Complete assimilation) معنى ذلك أن المحدثين نظروا إليه من الناحية الصوتية على أنه نوع من تأثر الأصوات ، وهذا النوع من التماثل أشار إليه الدكتور ، إبراهيم أنيس ، قال : "... ونعني به ما يشير إليه المحدثون من تأثر الأصوات بعضها ببعض حين تتجاور ، ويسمي المحدثون هذه الظاهرة اللغوية (assimilation). وقد أطلقت عليها في كتاب الأصوات اللغوية كلمة (المماثلة) لأن شرط تأثر الأصوات المتجاورة بعضها ببعض أن تكون متشابهة في المخرج أو الصفة"⁽²⁾.

لذا نجد اهتمام العلماء المحدثين بظاهرة التأثير بين الأصوات لتحقيق إجراء الإدغام واضحة من خلال تعريفهم لهذه الظاهرة التي منها "هو تأثير الأصوات المتجاورة مماثلة أو متقاربة في الصفة بعضها في بعض ، وقد يتأثر الأول بالثاني ، وقد يتأثر الثاني بالأول ، وهو قليل في اللغة العربية"⁽³⁾.

وبفضل تأثر الأصوات المتجاورة "تتغير مخارج بعض الأصوات أو صفاتها لكي تتفق في المخرج أو في الصفة مع الأصوات الأخرى المحيطة بها في الكلام فيحدث عن ذلك نوع من التوافق والإنسجام بين الأصوات المتنافرة في المخارج أو في الصفات ، ذلك أن أصوات اللغة تختلف فيما بينها ... في المخارج والشدة والرخاوة والجهر والهمس والتفخيم والترقيق وما إلى ذلك ، فإذا التقى في الكلام صوتان من مخرج واحد أو من مخرجين متقاربين ، وكان أحدهما مجهوراً والآخر مهموساً مثلاً ، حدث بينهما شدّ وجذب ، وكلّ واحد منهما يحاول أن يجذب الآخر ناحيته ويجعله يتماثل معه في صفاته كلّها أو في بعضها"⁽⁴⁾.

(1) دراسة الصوت اللغوي : 387.

(2) في اللهجات العربية : 70 ، وينظر : اللهجات العربية في التراث : 292.

(3) معجم مصطلحات العربية في اللغة الأدب : 22.

(4) التطور اللغوي مظاهره وعمله وقوانينه : 22.

ودرجات التأثير بين الأصوات المتجاورة تختلف في نسبة تأثيرها وأقصى ما يصل إليه الصوت في تأثيره بالصوت المجاور له في حالة (الإدغام) ، إذ يفنى أحد الصوتين في الآخر ، بحيث ينطق بالصوتين صوتاً واحداً كالصوت الثاني غالباً⁽¹⁾.

وإن فناء الصوت بمجاوره يعتمد في الواقع على التقارب في المخرج والصفات ، ففي حالة التباعد بين الصوتين ، ينطق كل منهما كما هو ، بكل خصائصه ، دون أدنى تغير ، ناشئ عن التجاور ، وأما في حالة التجانس أو التقارب فإن أحد الصوتين يؤثر في الآخر ، ويمنحه شيئاً من خصائصه ، أو كل خصائصه ، وذلك هو ما يعرف - في صورتيه - بظاهرة المماثلة⁽²⁾.

معنى هذا إن الإدغام عند علماء اللغة المحدثين هو ليس إدخالاً كما صوره القدماء ، وإنما هو عندهم فناء الصوت الأول في الصوت الثاني فناءً تاماً ، إذ ينطق بالصوتين صوتاً واحداً. وأطلقوا عليه مصطلح المماثلة⁽³⁾.

العلة الغائية للإدغام:

يبتغي علماء اللغة العرب الوصول بألفاظ لغتهم أقصى درجات الخفة والسهولة في النطق مع تحقيق الانسجام الصوتي لها ، وكذلك الاقتصاد في الجهد العضلي المبذول في نطق الأصوات ، فاتخذوا إجراءات صوتية لغرض تحقيق غاياتهم وإن كانت أغلبها تتسجم مع طبيعة الأداء الصوتي الذي تعودته القبائل العربية ، ومن هذه الإجراءات ظاهرة الإدغام وهي "أداء صوتي تعودته قبائل لا تستقيم موسيقى الأصوات وانسجامها عندهم إلا به"⁽⁴⁾. وهذه الظاهرة صوتية تحدث كثيراً في البيئات البدوية ، حيث السرعة في نطق الكلمات ، ومزجها بعضها ببعض ، فلا يُعطى الحرف حقه الصوتي من تحقيق أو تجويد في النطق به⁽⁵⁾.

(1) ينظر : الأصوات اللغوية : 148.

(2) المنهج الصوتي للبنية العربية : 208.

(3) ينظر : الأصوات اللغوية : 145-148.

(4) لهجة شمال المغرب (تطوان وما حولها) : 97.

(5) ينظر : في اللهجات العربية : 71.

لذا نجدهم قد أكدوا على تحقيق هذا الأداء الصوتي من خلال التخلص من ثقل النطق الناتج عن تجاور مخرجي الحرفين المتقاربين أو اتحادهما في المتماثلين حال نطقهما منفصلين⁽¹⁾.

لذا فإن الهدف الأسمى من وراء إجراء الإدغام ، هو التخفيف ، وفي ذلك يقول سيبويه : "وذلك لأنه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد... ولا تكون مُهلة ، كرهوه وأدغموا ، لتكون رفعة واحدة وكان أخفّ على ألسنتهم مما ذكرت لك"⁽²⁾.
وأكد كذلك على ضرورة إدغام الحرفين المتقاربين تحقيقاً للخفة ، قال : "إنّ الحرفين إذا تقارب موضعهما كان رفع اللسان من موضع واحد أخفّ عليهم فيدغمونه"⁽³⁾.

وغاية الإدغام عند النحاة القدماء ، هي نفسها التي أشار إليها أصحاب القراءات مؤكدين على الغاية المثلى من الإدغام ، وهو طلب الخفة والسهولة ، يقول عبد الوهاب القرطبي واصفاً الحرف المشدد "والعلة في ذلك أن اعتماد آلة النطق على موضع وارتفاعها عنه وعودها إليه ثم ارتفاعها عنه مستتقل يشبه مشي المقيد فجعل اللسان أو غيره من المخارج ينبو عنهما نبوة واحدة ، طلباً للخفة ، ولما في ذلك من سهولة على اللفظ"⁽⁴⁾.

وأكد ابن سوار كذلك على الغرض نفسه بقوله : "ومعنى قولي الإدغام أن ترفع اللسان عن الحرفين... وذلك طلباً للتخفيف ، إذا كان اللفظ بالحرفين معاً مستتقلاً ، فإذا ارتفع اللسان عن الحرفين رفعة واحدة ، صار اللفظ بحرف واحدٍ مشددٍ أسهل"⁽⁵⁾.

ولا اختلاف في الغاية من الإدغام عند الباحثين المحدثين ، فهي عندهم " لتحقيق حدّ أدنى من الجهد عن طريق تجنب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها"⁽⁶⁾.

وعلل الدكتور عبد القادر عبد الجليل الغاية من الإدغام ، مبيناً مصدر ثقل الحرفين المتماثلين أو المتقاربين من وجهة نظر صوتية ، قال : "إن تحقيق ظاهرة الإدغام في المستوى الصوتي ذو غرض قصدي ، مساره التخفيف ، والتيسير في عملية الإجراء النطقي

(1) ما ذكره الكوفيون من الإدغام : 30.

(2) الكتاب : 4 / 417 ، وينظر : الفصول في العربية : 161.

(3) الكتاب : 4 / 129.

(4) الموضح : 169 ، وينظر : شرح الشاطبية : 53.

(5) المستتير : 410/1.

(6) دراسة الصوت اللغوي : 387.

، فاللسان يعلوه الثقل وهو يرتفع ويعود في اللحظة ذاتها ، ليرتفع مرة ثانية ، بغية تحقيق إنتاجية الصوتين"(1).

وإن ما يطرأ على الوحدات اللغوية من إدغام ، ففيه إراحة للنفس من عناء الثقل المصاحب لحركة اللسان صعوداً وهبوطاً(2).

وغايته التخفيف وتقليل الجهد المبذول في نطق الأصوات(3). وينفي الدكتور سمير استيتية ما هو شائع عن علماء العربية وأصحاب القراءات فيما يخص الغاية من الإدغام وهو التخفيف في النطق ، ولاسيما في الإدغام الكبير ، يقول : "والحقُّ أنَّه لا تخفيف في إدغام المثلين ، بل أن الجهد النطقي الذي يبذل في هذا النوع من الإدغام أكبر من الجهد الذي يبذل عند الإدغام"(4). ففي نظره يُعد وجهاً من وجوه الاقتصاد اللغوي ويظهر في أمرين أولهما: أن الحركة التي تكون بين المتماثلين قد سقطت ، وفي هذا تقليل في عدد الأصوات. وثانيهما: تقليل عدد المقاطع القصيرة المفتوحة المتتالية(5).

ويتحقَّق من تلك الإجراءات الصوتية الملازمة لعملية الإدغام ، نوع من الانسجام الصوتي يستسيغه الناطق.

(1) الأصوات اللغوية : د. عبد القادر عبد الجليل : 56 ، وينظر : علم الصرف الصوتي : 55-56.

(2) ينظر : الأصوات اللغوية ، د. عبد القادر عبد الجليل : 56.

(3) ينظر : المماثلة في اللغتين (بحث) : 92 وما بعدها.

(4) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 114.

(5) ينظر : المصدر نفسه : 114.

آلية التخلص من الثقل:

وضَّح أكثر علماء العربية حقيقة ما يحصل للصوتين المتماثلين أو المتقاربين أو المتجانسين من جزاء الإدغام ، وذلك برفع الثقل عن اللسان خصوصاً . إذا كان اللسان مما يتدخل في نطقه . وعن باقي أعضاء الجهاز الصوتي عموماً .
وذلك بأن يرتفع بالصوتين معاً بعد إدغامهما بدلاً من تكرار النطق بهما مرتين قبل الإدغام .

فقد فصل سيبويه ذلك وقد سبق ذكره⁽¹⁾ . وكذلك المبرد في موضعين منها: "فإنما تعتمد لهما باللسان اعتماداً واحدة"⁽²⁾ . وقال أيضاً: "يرفع اللسان عنهما رفعة واحدة إذ كان ذلك أخف"⁽³⁾ .

وقال ابن جني واصفاً الأمر نفسه: "إنهم قد علموا أن إدغام الحرف في الحرف أخف عليهم من إظهار الحرفين ، ألا ترى أن اللسان ينبو عنهما معاً نبوة واحدة"⁽⁴⁾ .
والتفت أصحاب القراءات لمعالجة الأمر نفسه ، فقد وصف الاندراي (ت بعد 500هـ) هذه الآلية بقوله: "وأعلم أن الإدغام هو أن تصل حرفاً بحرف من المتماثل أو المتجانس أو المتقارب ، فترفع لسانك بلفظ الثاني منهما بنبرة واحدة مشددة من غير إبقاء أثر من الأول منهما"⁽⁵⁾ .

وظهرت هذه الآلية عند ابن سوار ، كذلك وقد سبق ذكرها⁽⁶⁾ . ومن الباحثين المحدثين ، برتيل مالبرج ، إذ جعل من تجنب توالي الحركات النطقية الميل لتحقيق أكبر أثر بأقل مجهود ممكن ، واصفاً آلية إدغام المتماثلين ، ومبيناً كيفية التخلص من الثقل بوساطة الإدغام ، قال : "في أثناء نطق الأصوات اللغوية ، يميل المتحدثون إلى تحقيق أكبر أثر بأقل مجهود ممكن . وهذا هو السبب الذي من أجله يحاول المتحدث في أثناء ربط الأصوات

(1) ينظر : الفصل الأول : 44 .

(2) المقتضب : 333/1 .

(3) المصدر نفسه : 333/1 .

(4) سر صناعة الإعراب : 189/1 .

(5) الإيضاح : 106 .

(6) ينظر : الفصل الأول : 44 .

بعضها ببعض ، أن يتجنب الحركات النطقية التي يمكن الاستغناء عنها كلية لإحداث الأثر الاكوستيكي المرجو"(1).

وأضاف ممثلاً لما يقول : "فعلى سبيل المثال إذا كان عليه أن ينطق تاءين على التوالي (كما في المثال : at ten) ، فهو عادة لا ينطق التاء الأولى نطقاً كاملاً ، أي بغلق يليه انفجار ، لأن هذا يعني بذل مجهود زائد عن الحاجة ، وهو فتح مجرى الهواء أولاً ، ثم غلقه ثانية للتاء الثانية (t) التي لا تختلف في مخرج نطقها وطريقته عن الأولى ، عوضاً عن ذلك يبقي المتحدث على نقطة الالتقاء الأولى مما ينجم عنه غلق طويل الأمد يتضمن حداً مقطوعياً... وسط هذا الغلق... بهذه الطريقة نستغني عن حركتين نطقتين : الفتح للتاء الأولى (t) والغلق للتاء الثانية. هذا مثال لطريق مختصرة في النطق سببه التقاء فونيمين متمائلين"(2).

ومما ذكرناه أورده بارتيل مالمبرج في كتابه الصوتيات جاء تحت عنوان (سهولة النطق) ، وهذا ما نسعى إلى إيجاد مصاديق له في تتبعنا لهذه الظاهرة في اللغة. وقد وصف الدكتور عادل نذير بييري الطريقة الأدائية لنطق الحرفين المراد إدغامهما بضغطة نطقية واحدة سماها المعاودة (أن يستعملوا ألسنتهم من موضع واحد ثم يعودوا إليه) ، قال : "لا شك في أن التماثل في الأصوات المتجاورة يتطلب من المؤدي أن يعاود الانطلاق من الموضع نفسه ، وعلى الكيفية نفسها لأداء الصوت وبمعنى آخر أن على المؤدي أن يعود بعد أدائه لصوت معين إذا وليه صوت مماثل إلى ذلك الموضع نفسه ويكيف الجهاز النطقي إلى متطلبات الأداء السابق نفسها زمانياً ومكانياً ، وينجم عن هذه الكيفية نوع من التوتر العصبي ، إذ لا بدّ من التركيز للإتيان بمعطيات الصوت السابق نفسها ، ولاسيما المواصفات السمعية والنطقية الأمر الذي سيفرض على المؤدي باعتبار التردد النسبي أن يعمل من وجهه ، فيصوّب لسانه إلى ذلك الموضع الذي ينطلق منه الصوت لأطول مدّة تتكفل زمانياً بمعطى أدائي - تواضع مستعملو اللغة على انه صوتان - يحفظ الخواص الزمانية والمكانية مضاعفة ، وعلى هذا الأساس يمكن القول بإتيان الصوتين بحركة لسانية واحدة"(3).

(1) الصوتيات :82.

(2) المصدر نفسه :82.

(3) التعليل الصوتي عند العرب : 400.

أحكامه :

شروطه وأسبابه:

من أجل تحقيق إجراء الإدغام ، فلا بدّ من توافر شروطٍ وأسبابٍ لانجاز الظاهرة المرجوة ، ولكلّ نوع من أنواع الإدغام شروطٌ سأذكرها مجتمعة ، ثم أفصل القول فيها من خلال تحليلنا للظاهرة في المفردات القرآنية الواردة في كتاب المستنير موضوع بحثنا .
فأما الشروط المجتمعة فهي "في المدغم أن يلتقي الحرفان خطأً ولفظاً أو خطأً لا لفظاً ، ليدخل نحو (أنه هو) ويخرج (أنا نذير) وفي المدغم فيه كونه أكثر من حرف إن كانا بكلمة واحدة ليدخل نحو (خلقكم) ويخرج نحو (يرزقكم)"⁽¹⁾. معنى هذا أن التجاور شرط أساس لإجراء الإدغام ، وكذلك أن يتوالى الحرفان المراد إدغامهما دون فاصل بينهما مع سكون الأول أو تسكينه.

أما أسبابه فهي :

- أ. التماثل : وهو سبب موجب للإدغام وهو أن يتفق الحرفان المراد إدغامهما مخرجاً وصفةً ، "لأن أصل الإدغام إنما هو في الحرفين المثلين"⁽²⁾
- ب. التجانس : وهو أن يتفق الحرفان المراد إدغامهما مخرجاً ويختلفا صفةً.
- ج. التقارب : وهو أن يتقارب الحرفان المراد إدغامهما مخرجاً أو صفةً أو مخرجاً وصفةً⁽³⁾ ، إن السببين الأخيرين المؤديين للإدغام قد حصل الإدغام بهما للرغبة الملحة لتسهيل النطق وتقليل الجهد ، جعلت من مستعملي اللغة أن يتخلصوا من المتجانس والمتقارب من الأصوات بمماثلتهما ثم إدغامهما بعد ذلك ، والغالب أن يماثل الأول الثاني ، معنى ذلك أن الإدغام فيهما جائز ، إذ يمكن الناطق أن يتلبث قليلاً على الحرف الأول تلبثاً يمنع مماثلته للصوت الثاني. ولم يجد الباحث من ذهب إلى وجبه غير ابن الجزري⁽⁴⁾.

أصوله :

-
- (1) ينظر : النشر : 278/1.
 - (2) الكشف : 134/1.
 - (3) ينظر : النشر : 278/1 ، وإتحاف فضلاء البشر : 112/1 ، ونهاية القول المفيد : 141/1 ، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : 131 - 132.
 - (4) ينظر : النشر : 19/2.

أن يكون المدغم فيه أكثر من حرف إن كان من كلمة ، ومعناه أن يكون الحرف المدغم فيه يليه حرف أو أكثر في كلمة ؛ وذلك لإبقاء أثر الحرف المدغم فيه وبيان له. أما بخلاف ذلك فلا يتم الإدغام⁽¹⁾ ، ويرى الباحث أنه لا جدوى من ذكر هذا ضمن أصوله ، لأنه ورد ما يناقضه في إدغامهم (الذال في التاء) في قوله تعالى : (عُدْتُ) (غافر:27) وغيرها. ومن أصوله أن يدغم الأضعف في الأقوى⁽²⁾ ، لأن "الإدغام لا يبخر الحروف ولا ينقصها"⁽³⁾ ، ووضح ابن السراج المقصد من ذلك بقوله : "وجملة هذا أن حقّ الناقص أن يُدغم في الزائد ، وحقّ الزائد أن لا يدغم في الناقص"⁽⁴⁾.

وعلة ذلك "أن الحرف إذا أدغم خفي فضعف ، فإذا أدغم في حرف أقوى منه استحال لفظ المدغم إلى لفظ المدغم فيه ، فقوى لقوته ، فكان في ذلك تدارك وتلاف لما جني على الحرف المدغم"⁽⁵⁾.

ومن أهم أصوله ما ذكره سيبويه بقوله : "... أن الأصل في الإدغام أن يتبع الأول الآخر"⁽⁶⁾.

وينسجم هذا مع ما قاله مكي بن أبي طالب القيسي : "وليس من أصول كلام العرب أن يردوا الأقوى إلى الأضعف ، وإنما أصولهم في الحروف إذا أبدلوا أن يردوا الأضعف إلى الأقوى أبداً"⁽⁷⁾.

ويوجز المهدي هذه الأصول بقوله : "فإذا كان أصل الإدغام إنما هو لتقارب الحروف في المخارج وامتتاع الإدغام لتباعدها ، وكان الأزيد مزية من الحروف لا يدغم في الأنقص ، وإنما يدغم الأنقص في الأزيد"⁽⁸⁾.

وتتفق آراء النحاة القدماء وأصحاب القراءات مع ما وضعه الباحثون المحدثون في هذا الأمر من قانون ، ولاسيما (قانون الغلبة للأقوى) (The law of the stronger) ،

(1) ينظر : إتحاف فضلاء البشر : 111/1.

(2) ينظر : المدخل إلى علم أصوات العربية : 228.

(3) المقتضب : 346/1.

(4) الأصول في النحو : 428/3.

(5) المحتسب : 59/1.

(6) الكتاب : 469/4.

(7) الكشف : 34/1.

(8) شرح الهداية : 75/1.

الذي صاغه العالم الصوتي الفرنسي (Mourice Grammont) والذي يقتضي بأنه إذا أثر فونيم في آخر بطريقة أو بأخرى فإن أضعفها (بحكم موقعه في المقطع أو شدة النطق به) هو الذي يقع تحت تأثير الآخر⁽¹⁾. وسنفصل القول في ذلك لاحقاً.

موانعه:

تعددت موانع إجراء الإدغام عند النحاة القدماء وأصحاب القراءات ، فمنها عام متفق عليه يشكل الأسس المطردة في منعه ، وهي : أن يكون الحرف الأول مشدداً أو منوناً أو تاء هي اسم متكلم أو مخاطب أو حرف للخطاب⁽²⁾ ، ولأسباب المذكورة استثنى أبو عمرو الإدغام الكبير فيها ، ومنها خاص مختلف فيه وهي : في فعلٍ منقوص ، أو مفتوح قبله ساكن في غير المثليين⁽³⁾ ، ومنها أن يكون ما قبل الحرف المراد إدغامه مخفي⁽⁴⁾.

وهذه الموانع مختصة بمنع التماثلين من الإدغام ، أما غير التماثلين وأعني المتقاربين ، فالمنع لهما خصّ بخفة الفتحة أو سكون ما قبله أو بهما كليهما ، أو بفقد المجاور أو عدم التكرار⁽⁵⁾.

لذا أنه ليس كل متقاربين يدغمان ، وليس كل متباعدين لا يدغمان ، قال الزمخشري: "وليس بمطلق أنّ كل متقاربين في المخرج يدغم أحدهما في الآخر ، ولا أن كل متباعدين يتمتع ذلك فيهما ، فقد يعرض للمقارب من الموانع ما يحرمه من الإدغام ، ويتفق للمباعد من الخواص ما يسوغ إدغامه"⁽⁶⁾.

وهناك علل أخرى تعترض إجراء الإدغام وعلى ما يبدو أن أسباب المنع فيها صرفية متعلقة بالتغيرات التي تعترى بنية الكلمة منها علّة التفريق ، قال سيبويه: "وأما ما كان على ثلاثة أحرف وليس يكون فعلاً ، فعلى الأصل ، وكما يكون ذلك في باب (قلت) ليفرق بينهما كما فرق بين (أفعل) اسماً وفعلاً من باب قُلت فمن ذلك قولك في فعل : دررٌ ، وقدد ، وكللٌ

(1) ينظر : الصوتيات : برتيل مالمبرج : 130.

(2) ينظر : المستنير : 411/1 ، والنشر : 279/1.

(3) ينظر : المستنير : 411/1 ، والنشر : 279/1.

(4) ينظر : تقريب النشر في القراءات العشر : 10 ، والشامل في القراءات : 125.

(5) ينظر : المستنير : 411/1 ، والنشر : 279/1 ، وأثر القراءات في الأصوات : 132.

(6) المفصل في علم العربية : 523.

، وَشَدَّدَ ، وَفِي فُعَلٍ : سُرِرَ ، وَخُزِرَ ، وَقُذِّذَ السَّهْمَ ، وَسُدِّدَ ، وَظَلَّلَ ، وَقُلِّلَ ، وَفِي فُعَلٍ : سُرَّرَ ، وَحُضُّضَ ، وَمُدِّدَ ، وَشُدِّدَ ، وَسُنِّنَ⁽¹⁾.

منع سيبويه إجراء الإدغام في مثل هذه الأمثلة ، واعتمد الإظهار لأجل التفريق بين ما هو اسم ، وما هو فعل ، وكان من الممكن تحقيق إجراء الإدغام مع تحقيق شرطه (إسكان الأول وتحريك الثاني) ، ولكن امتناع تحقيقه حتى لا يُسبَّب لبساً في التفريق بين الصيغتين قبل الإدغام وبعده.

ويعقب ابن يعيش مؤيداً منع إجراء الإدغام في هذه الأمثلة ، يقول : "أن يؤدي الإدغام إلى لبس نحو سرر وطلل وجدد فإنه لا يدغم المثان هنا وان كانا أصليين مثلهما في شدد ومدد من قبل أن الإدغام فيها يحدث لبساً واشتباه ببناء ببناء إذ لو أدغمت لم يعلم المقصود منها. ألا ترى أنك لو أدغمت فقلت طللّ وسرّ وجدّ لم يعلم إن طلالاً فعل وقد أدغم لان في الأسماء ما هو على زنة فعل ساكن العين نحو صدّ وجدّ ولو أدغم نحو سرر فقليل سرّ لم يعلم هل هو فعل مثل طنّب وقد أدغم أو هو على فعل أصلاً نحو جبّ ودرّ وكذلك جدد ولم يكن مثل هذا اللبس في نحو شد ومد لأنه ليس في زنة الأفعال الثلاثية ما هو على زنة فعل ساكن العين فيلتبس به"⁽²⁾.

ومنع سيبويه إجراء الإدغام تجنباً لزوال صورة إلحاق أبنية ثلاثية بأبنية رباعية ، فعنده لا يجوز الإدغام في "قرردّ لأنك أردت أن تلحقه بجعفر وسلهّب ، وليس بمنزلة بناء معدّ ، لأن معدّاً بني على السكون وليس أصله الحركة"⁽³⁾.

ويبرّر ابن يعيش لسببويه ذلك المنع فيقول : "إن الإدغام إنما جيء به لضرب من التخفيف فإذا أدى ذلك إلى فساد عدل عنه إلى الأصل"⁽⁴⁾. وأضاف مبيناً أسباب المنع للسبب الأخير ، قال : "وكان احتمال التثقيب أسهل عندهم وذلك... أن يكون الحرف الثاني من المثليين مزيداً للإلحاق نحو قولهم في الفعل جلبب وشملل فالحرف الثاني من المثليين كمرر ليلحق ببناء دحرج فلو أدغمت لزم أن تقول جلبب وشملل فتسكن المثل الأول وتنقل

(1) الكتاب : 421/4.

(2) شرح المفصل : 123/10.

(3) الكتاب : 424/4 ، وينظر : المقضب : 339/1.

(4) شرح المفصل : 122/10.

حركته إلى الساكن قبله فيخرج عن أن يكون موازناً لَدَحْرَج فيبطل غرض الإلحاق ... ومثله في مهدد وقردد وقعدد ورمدد⁽¹⁾.

نحن نعلم أن الغاية من إجراء الإدغام هي التخفيف وهذه الغاية يجب أن تتحقق على وفق قواعد اللغة ، فإذا تحققت على حساب فساد اللفظ والمعنى ، فهنا على الناطق اللغوي الحفاظ على اللفظ والمعنى على حساب ثقل اللفظ ، ويقول في ذلك ابن يعيش : "الأحكام الموضوعة للتخفيف إذا أدت إلى نقض أغراض مقصودة تُركت"⁽²⁾.

فإن الذي يبرر المنع في هذا الأمر هو المحافظة على الهدف المرجو وهو أن يكون اللفظ بالزيادة من أجل الإلحاق مساوفاً للفظ آخر إلحاقاً به ، ويدلل هذا على أن اللغة نظاماً وقواعد لا يمكن أن تكون تابعة لأهواء الناطقين أو الدارسين.

ويرى الدكتور عادل نذير بري أن "الباعث إلى منع الإدغام لم يكن صوتياً محضاً ، بل بنائياً مرة ودلالياً أخرى مما يضطر المؤدي إلى سياق الإظهار وما يترتب عليه من معاودة نلحظ معها مهلة أدائية واضحة في أداء صوتين متماثلين على نحو متوالٍ ، الأمر الذي ييقي اللغة منطقتها الخاص الذي ينبغي الاحتراز له عن كل ما يطيح بمنظومتها المعيارية ما استطاعت إلى ذلك سبيلاً ، ولاسيما أن تعالق مستويات اللغة لا بد منه بغية خلق مسارات لغوية تتضافر فيها كل القواعد والمعايير الصوتية والصرفية والدلالية والنحوية لإنتاج منطق خاص باللغة"⁽³⁾.

لقد استنتج الدكتور أحمد عفيفي مما عرضه سيبويه من موانع هي بمثابة شروط الإدغام لديه منها :

1. ألا ينقص الإدغام معنى اللفظ ، كالإلحاق إن جاء التماثل لذلك.

2. ألا يلتبس اللفظ بغيره⁽⁴⁾.

وبعد أن تتبعنا موانع الإدغام عند النحاة القدماء وأصحاب القراءات ، فإن للبحث وجهة نظر في بيان التفسير الصوتي لأسباب المنع تمكنه من إرجاع المنع إلى أسباب هي الأساس الموجب للمنع ، وذلك على النحو الآتي :

(1) شرح المفصل : 122/1.

(2) المصدر نفسه : 122/10.

(3) التعليل الصوتي عند العرب : 405.

(4) ينظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي : 113.

أما قولهم إن المشدد يمتنع أن يدغم في مثله إذا التقيا ، نحو قوله تعالى : (مَسَّ سَقَرًا) (القمر: 48)(1).

فالمثلان لم يلتقيا بل هما مفصولان بحركة (صائت قصير) الفتحة ، وقد ذكر المبرّد في تعريفه للإدغام بأن الفصل بين المتماثلين بحركة يمنع الإدغام ، قال : "إعلم أن الحرفين إذا كان لفظهما واحداً فسكن الأول منهما فهو مدغم في الثاني ، وتأويل قولنا (مُدغم) أنه لا حركة تفصل بينهما"(2). فإذا فصل بينهما بالحركة لم يكن الإدغام ممكناً.

ويرى ابن مجاهد أن أبا عمرو امتنع عن إدغام المشدد "لأن فيه إدغاماً"(3). وفي المسألة قول آخر ، وهو في حال العمل على إدغام المثليين بتسكين الأول يلتقي ساكنان في وسط التركيب اللغوي وهو أمر ترفضه ولا تحبذه العربية ، ففي المفردة القرآنية السابقة (مَسَّ سَقَرًا) من الناحية المقطعية ، قبل الإدغام تكون :

م - س / س - س / س - ق / ر - ر / و بعد تسكين المتماثل الأول تكون :

م - س / س - س / س - ق / ر - ر / . فقد تواجد مقطع مديد مغلق (ص ح ص ص) في وسط التركيب اللغوي ، والعربية لا ترغب في هذا النوع من المقاطع إلا إذا جاء آخرًا(4). لأنه مقيد في أغلب الأحيان بحالة الوقف فلا يصلح في وسط التركيب اللغوي(5) ، ومن هنا امتنع الإدغام ويترتب هذا على ما ورد على شاكلة النص المذكور ومما استشهد به ابن سوار حينما ذكر موانع الإدغام قوله تعالى : (وَحَرَّ رَاكِعًا) (ص: 24) وقوله : (أَجَلٌ لَكُمْ) (البقرة: 187) وقوله : (صَوَافَّ فَإِذَا) (الحج: 36) ، ونحو ذلك كثير(6).

أما قولهم : إن تتوین الحرف الأول من المتماثلين يمنع الإدغام ، فإن امتناع الإدغام في هذه الصورة ، لأنه لم يلتق المثلان ، وذلك نحو قوله تعالى : (أَنْصَارٍ رَبَّنَا) (آل عمران 192-193)(7).

فالكتابة المقطعية للمفردة القرآنية السابقة تبين عدم التقاء الراء الأولى مع الراء من الكلمة الثانية ، وذلك نحو أ-ن-ص / ر-ن / ، ر-ب-ب / ب-ن / .

(1) ينظر : المستنير : 411/1.

(2) المقترض : 333/1.

(3) السبعة في القراءات : 117.

(4) ينظر : أبحاث في أصوات العربية : 9 ، وعلم الصرف الصوتي : 400.

(5) ينظر : علم الأصوات : 561 ، وعلم الأصوات العام : 145 ، وأثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : 101.

(6) ينظر : المستنير : 411/1.

(7) ينظر : المستنير : 411/1.

إذ يتضح أن الصائت القصير (الكسرة) ، والنون الساكنة (التنوين) تفصل بين المتماثلين (الراءين) ، مما يعني غياب شرط أساس لوجوب إجراء الإدغام وهو التقاء المثليين دون فاصل ، لذا منع أبو عمرو الإدغام في المنون "لأن التنوين فاصل"⁽¹⁾. ويسري ذلك على جميع الأمثلة التي ذكرها ابن سوار ، ومما امتنع الإدغام فيها بسبب التنوين في قوله تعالى: (عَفُورٌ رَّحِيمٌ) (البقرة: 173) ، و(وَاسِعٌ عَلِيمٌ) (البقرة: 115) و(رَزَقًا قَالُوا) (البقرة: 25) وما أشبه ذلك⁽²⁾.
وأما قولهم لامتناع الإدغام كون الحرف الأول (تاء) فهي اسم متكلم أو مخاطب أو حرف للخطاب ، قوله تعالى: (كُنْتُ تُرَابًا) (النبا: 40)⁽³⁾. فإذا سكن الضمير (التاء) لغرض إدغامه بالتاء الثانية ، فسوف يلتقي ساكنان وسط التركيب اللغوي ، ويشكلان مقطعاً مديداً مغلقاً بصامتين ، نحو :

ك- نُ ن ت/ت- تُ / ر- رَ / ب- بَ ن./

فالمقطع المديد المغلق (ص ح ص ص) غير مستحب في العربية إلا إذا جاء طرفاً كما ذكرنا فيما سبق⁽⁴⁾ ، مع ملاحظة أن النون هنا ساكنة جاء بعدها أحد الحروف التي تخفى معها.

ومما ورد من كون الحرف الأول (تاء ضمير) وينطبق عليه امتناع الإدغام ، قوله تعالى : (كُنْتُ تَرْجُو) (القصص: 86) و(كِدَّتْ تَرْكُنُ) (الإسراء: 74) و(أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ) (الزخرف: 40) و(فَأَكْثَرْتَ جِدَالَنَا) (هود: 32)⁽⁵⁾.

ومما ذكره ابن سوار من موانع هو (المنقوص) وذكر له قوله تعالى : (وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا) (غافر: 28).

وذكره أصحاب القراءات بتسميات مختلفة منها المعتل⁽⁶⁾ ، أو الذي حذف آخره لأجل الجزم⁽¹⁾ ، ومع كلٍّ ، ذلك فإن هذه العلة في الإدغام الكبير مختلف فيها عند أهل الأداء⁽²⁾.

(1) السبعة في القراءات : 117.

(2) ينظر : المستنير : 412/1.

(3) ينظر : المصدر نفسه : 412/1 ، والسبعة في القراءات : 117.

(4) ينظر : الفصل الأول : 53.

(5) ينظر : المستنير : 412/1 ، الأفتاح : 196/1.

(6) ينظر : التيسير : 130.

ولعل أسباب المنع في المفردة القرآنية المذكورة ، هو تقصير الصائت الطويل (الواو) وليس الحذف ، كما زعم القدماء من النحاة وأصحاب القراءات ، ويتضح ذلك من خلال التحليل الصوتي للفعل المجزوم (يكون) ، فهو قبل الجزم وسقوط الواو :

ي-َ /ك-ُ /ن-ُ /و-ُ وبعد الجزم يقصر الصائت الطويل (الواو) إلى حركة قصيرة من جنسه وهي (الضمة) : ي-َ /ك-ُ /و-ُ وهذا يعني بقاء الضمة حاجزاً بين المثليين ، ومن ثم يمتنع الإدغام ، وهذا الأمر يسري على كل المفردات القرآنية التي ذكرها ابن سوار للاستشهاد بها عن امتناع الإدغام فيها عند أبي عمرو ، منها نحو قوله تعالى : (وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا) (غافر:28) و(فَأْتِ ذَا الْقُرْبَى) (الروم:38)(3). ومما أورده ابن سوار من ذلك نحو قوله تعالى : (يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ) (آل عمران:85)(4). والإدغام فيها قراءة أبي عمرو (5) ، وهو مختلف فيه ، فبعض القراء لا يجيزه ؛ لأن فيه إعلالاً وبالإدغام يتكرر الإعلال ، وبعضهم يمنعه لقلّة الحروف (6). وبعضهم من جعل حذف الحرف الفاصل بين المثليين بالجزم أو ما ينوب عنه شرطاً لمنع الإدغام (7). وضعف الإدغام في هذه الصورة "لأن كسرة الغين الأولى عنده تدل على الياء المحذوفة" (8). ومن موانع إدغام المثليين ما لم يذكره ابن سوار ، ولكن أورده ابن الجزري ، وهو أن يكون ما قبل الحرف المراد إدغامه مخفي واستشهد في نحو قوله تعالى : (لَا يَحْزَنُكَ كُفْرُهُ) (لقمان:23)(9).

لو سلطنا الضوء على مانع الإدغام في هذه المفردة القرآنية نجد أن (النون) فيها ساكنة على الرغم من وجود الغنة فيها التي لم تكسبها صفة الاستمرارية ، فعند نطقها من موضعها تنطق ساكنة وإدغام (الكاف) بعدها يتطلب تسكينه حتى يدغم بالكاف الثانية ، فهنا يلتقي ساكنان وسط التركيب ، وهو على النحو الآتي :

-
- (1) ينظر : النشر: 13/2.
 - (2) ينظر : الشامل في القراءات المتواترة : 125.
 - (3) ينظر : المستنير : 412/1.
 - (4) ينظر : المصدر نفسه : 433/1.
 - (5) ينظر : المصدر نفسه : 433/1 ، والنشر : 281/1.
 - (6) ينظر : النشر : 281/1.
 - (7) ينظر : رواية قالون عن نافع المدني ، دراسة نحوية صرفية : 457.
 - (8) ينظر : إملاء ما من به الرحمن : 130.
 - (9) ينظر : تقريب النشر : 40.

ي-ح/ز-ن ك/ك-ك-ف/ر-ه

تكوّن في وسط التركيب مقطع مديد مغلق بصامتتين (ز-ن ك) ، (ص ح ص ص) ،
والعربية ترفض ذلك ولا تستحب لمثل هذا المقطع إلا آخرًا. والمتكلم العربي يكره التقاء
صامتتين غير محركين حتى في حالة الوقف المسموح به في اللغة العربية⁽¹⁾. لذا امتنع
الإدغام.

أما موانع الإدغام في المتجانسين والمتقاربين ، فهي نفسها موانع التماثلين باستثناء مانع
ذكره ابن سوار ، وهو امتناع المفتوح الذي قبله ساكن ، في قوله تعالى : (بَعْدَ
ذَلِكَ) (البقرة:178)(2).

فإن تسكين الأول لغرض الإدغام يلتقي ساكنان في أول التركيب اللغوي ، وعلى النحو
الآتي:

ب-ع د/ذ-ل/ل-ك/ك-ه.

وبذلك يتكون مقطع مديد مغلق في أول التركيب ، والعربية لا تستجيب لمثل هذه المقاطع
، لذلك امتنع الإدغام ، ويشمل ذلك كل ما كان على شاكلة المثال المذكور ، ومنها قوله
تعالى : (بَعْدَ صُرَاءِ) (هود:10) وغير ذلك⁽³⁾.

وأكد ابن سوار على تشابه موانع إدغام المتقاربين بموانع إدغام التماثلين ، إذ قال :
(والمقاربان كالمثلين في المشدّد والمنوّن ، فالمشدّد نحو قوله تعالى : "يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ
رُؤُوسِهِمْ" (الحج:19) ، (وَأَشَدُّ تَنكِيلًا) (النساء:84) و(الْحَقُّ كَمَنْ) (الرعد:19) وما أشبه ذلك والمنون مثل :
(عَذَابٌ مُهِينٌ) (البقرة:90) ، (ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ) (الزمر:6) ، (كَامِلَةٌ ذَلِكَ) (البقرة:196) ، إلى (كَلِمَةٍ سَوَاءٍ) (آل
عمران:64). وهو كثير جدًا⁽⁴⁾.

ولا تعليق من الناحية الصوتية ، لأنه بالتفاصيل الصوتية نفسها التي ذكرناها في موانع
المتماثلين الأساسية ، وهي في الغالب فرار من تكوين مقطع مديد مصمت وسط التركيب
اللغوي.

زمن الصوت بين التشديد والفك :

(1) ينظر : علم الأصوات العام : 145.

(2) ينظر : المستنير : 412/1.

(3) ينظر : المصدر نفسه : 412/1.

(4) المستنير : 412/1.

التشديد لغة من (شدّ) "الشين والذال أصلٌ واحدٌ يدلُّ على قوة في الشيء ، وفروعه ترجع إليه... والشدة : المرة الواحدة"(1).

وشدّد الشيء قوّاه وأحكمه والحرف ضعّفه وأدغمه (2). والتشديد ، مصدر الفعل شدد ، قوي ووثق (3). ومعانيه كلّها منصبة على التقوية والإحكام (4).

أما في الاصطلاح فالتشديد قضية صوتية بمعنى تكرير الحرف وتضعيفه ، مثل : كذّب ، ودّرس ، بتشديد الذال والراء ، وهو رديف مصلح الإدغام (5).

والتشديد مصطلح استعمله القدماء للدلالة على الإدغام في الصوتين المثليين ، فاستعمله الخليل ، قال : "فالتشديد علامة الإدغام" (6) ، وسار العلماء على خطاه في إطلاق مصطلح التشديد على الإدغام (7).

واستنتج ابن الطحان معنى التشديد من ضدية التخفيف بقوله : "عبارة عن فك الحرف المشدّد القائم عن مثليين ليكون النطق بحرف واحد من الحرفين" (8).

فالتشديد المقابل لهذا يكون عنده ، عارٍ من "الذي صيغ الفك فيكون النطق بحرف لُزّ بموضعه فاندرج لتضعيف صيغته شديد الفك" (9).

فالنطق بحرف لُزّ بموضعه "أي شدّه وألصقه" (10). فالحرف المشدّد عبارة عن حرفين في ضغطة نطقية واحدة (11). لذا يمكننا أن نقول إن في الإدغام تشديداً فهناك في أصوات لغتنا الضعيف والقوي وذلك بسبب صفة كلّ صوت وفي الإدغام يدغم الصوت الضعيف في القوي فيظهر تشديد في الصوت القوي" (12) وقوة التشديد في الحرفين المدغمين يتوقف عليه

(1) معجم مقاييس اللغة ، (شد) : 179/3.

(2) ينظر : المعجم الوسيط : 475/1.

(3) ينظر : معجم الصوتيات : (التشديد) : 71 ، وعلم الأصوات في كتب معاني القرآن : 154.

(4) ينظر : أساس البلاغة : (شدد) : 323-324.

(5) ينظر : معجم الصوتيات : 154.

(6) العين : 49/1.

(7) ينظر : الكتاب : 530/3 ، والمقتضب : 377/1 ، والخصائص : 229/2.

(8) مرشد القارئ : 69.

(9) المصدر نفسه : 69-70.

(10) لسان العرب (لزز) : 4026/5.

(11) ينظر : ظاهرة التخفيف في النحو العربي : 124.

(12) القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 87.

تحديد نوع الإدغام من حيث كونه تاماً أو ناقصاً ، وفي ذلك يقول مكي بن أبي طالب القيسي : "علم إن الحروف المدغمات على ثلاثة أضرب : ضرب مدغم فيه زيادة مع الإدغام (الذي فيها) ، وذلك نحو: الرء المشددة ، فيها إخفاء تكريرها مع الإدغام الذي فيها ، فهو زيادة في الإدغام ، وزيادة في التشديد. والثاني إدغام لا زيادة فيه وهو كل ما أدغم لا إخفاء معه ولا إظهار غنة ولا إطباق ، ولا استعلاء معه ، نحو الياء ، من (ذُرِّيَّة) (ال عمران:38) ، والياء والجيم ، من (لُجَيِّ) (النور:40) ، فهذا تشديده دون الرء المشددة لأجل زيادة الإخفاء للتكرير في الرء. والثالث : مدغم فيه نقص من الإدغام وذلك نحو : ما ظهرت معه الغنة أو الإطباق أو الاستعلاء نحو : (مَن يؤمن) (التوبة:99) و(أحطت) (التمل:22) و(ألم نخلقكم) (المرسلات:20) فهذا تشديده دون تشديد الثاني الذي لا نقص معه في إدغامه ولا زيادة"⁽¹⁾. وعلى وفق ذلك فمن التشديد ما يكون ظاهراً صوتاً وخطاً ، ومنه ما يقتصر ظهوره على النطق الصوتي للكلمة.

والمصطلح نفسه استعمله المحدثون ، كما استعملوا للظاهرة نفسها مصطلحات أخر ، كالمماثلة والتشاكل ، ووصفوا المماثلة بالكليّة وبالكاملة إذا أرادوا الإدغام التام ⁽²⁾ ، ويرمز للصوت المشدد برمزين من جنس واحد كما في (Marra) (مَرَّ) ⁽³⁾.

حاول البحث الوقوف على موقف موحد عند علماء العربية يفهم من خلاله طبيعة التشديد والحرف المشدد في الكلام العربي ومعرفة مدى الزمن المستغرق الملازم للصوت المشدد الخارج في أثناء الأداء النطقي ، وعلى الرغم من أن البحث بهذا الأمر قديم في الدراسات اللغوية ، ولاسيما عند أصحاب القراءات القرآنية ، ذلك لكون العلاقة وطيدة بين التشديد والزمن ، ولكن الدراسات تبدو مفتقرة إلى الدقة في تعيينه والقول القاطع فيه.

ومما قالوا به كانوا على مذهبين :

الأول :- إن زمن نطق الحرف المشدد مناظر لزمن نطقهما مفردين ، فالزمن الكلي لنطق الكلمة واحد في الحالتين ، وقال في هذا مكي بن أبي طالب القيسي : "إذا اجتمع في اللفظ حرفان مشددان فهما بوزن أربعة أحرف ، فيجب على القارئ أن يُبَيِّن ذلك في لفظه ، ويعطي كل حرف حقه من التشديد البالغ ، و التشديد المتوسط

(1) الرعاية : 255 ، وينظر : القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 89.

(2) ينظر : معجم الصوتيات : (التشديد) : 154.

(3) ينظر : علم الأصوات : 639.

ومتى فرط في ذلك فيهما أسقط حرفين في تلاوته ، وإن فرط في أحدهما أسقط حرفاً من تلاوته"⁽¹⁾.

الثاني :- إن زمن نطق الحرف المشدّد ، أطول من زمن نطق الصوت الواحد ، وأقصر من زمن الحرفين ، وقال به أبو عمرو الداني : "ويلزم اللسان موضعاً واحداً ، غير أن احتباسه في موضع الحرف لما زاد فيه من التضعيف أكثر من احتباسه بالحرف الواحد"⁽²⁾.

ودخل المحدثون في الخلاف نفسه ، فالتشديد عند بعضهم من خلال الرؤية الصوتية تطويل الصوت الصامت ، ولذا فإن الأصوات المدغمة تسمى بـ (الصوامت المضاعفة)⁽³⁾.

وهي : "التي يمتد النطق بها فيضاهي مداها مدى حرفين بسيطين تقريباً"⁽⁴⁾. معنى

ذلك أنهم يؤيدون التناظر في الزمن بين الصوت المشدد والصوتين المنطوقين مفردين.

أما الدكتور عبد الصبور شاهين ، فقد تساءل عن طبيعة الصوت المضعف أصامت

طويل هو أم صامت مكرر؟ وجعل جوابه مرتبطاً بوصفين : صوتي وصرفي فالصوتي قال

فيه : "فإذا نظرنا في نطق الصامت المضعف إلى طبيعة العملية النطقية ووحدها ، قلنا : إنه

صامت طويل ، يشبه الحركة الطويلة ، التي تساوي ضعف الحركة القصيرة"⁽⁵⁾.

أما الصرفي فقد قال فيه : "وأما إذا نظرنا إلى أصله ، من الناحية الصرفية ، أي :

من حيث جواز تقسيمه إلى صامتين قصيرين ، فقلنا : انه صامت مكرر ، كما يحدث

عندما تنقسم الحركة الطويلة إلى حركتين قصيرتين"⁽⁶⁾.

ومن الباحثين المحدثين من وصف رأي الدكتور عبد الصبور شاهين هذا بالغموض

، معترضاً على تشبيه الحرف المشدّد بالحركة الطويلة (الصوائت الطويلة) ، من حيث الزمن

الذي تستغرقه ، وكذلك على التفاوت فيما تستغرقه الأصوات من زمن⁽⁷⁾.

(1) الرعاية : 247 ، وينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : 469.

(2) التحديد : 101 ، وينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : 470.

(3) ينظر : علم الصرف الصوتي : 58.

(4) دروس في علم أصوات العربية : 25.

(5) المنهج الصوتي للبنية العربية : 207.

(6) المصدر نفسه : 207.

(7) ينظر : الخلاف الصوتي عند القدماء والمحدثين ، أطروحة دكتوراه ، للطالب احمد عطية على الجبوري ، وبإشراف

الدكتور سالم قدوري الحمد ، جامعة تكريت ، كلية التربية ، قسم اللغة العربية.

ويرى الباحث أن الطول لا يُعدُّ وفقاً على الحركات الطويلة (الصوائت) ، بل قد يكون موجوداً في الصوامت كذلك ، ونلمسه من خلال إطالة مدة حبس الصوت المنطوق أو تضيقه في مجراه عند الأداء النطقي ، وهذا الأمر مثبت عند أكثر اللغويين المحدثين⁽¹⁾ ، ومصرح به عند الدكتور غانم قدوري الحمد بقوله : "إن الصوت المشدد صوت طويل يحتاج نطقه إلى زمان أطول من زمان الصوت الواحد ولكنه أقصر من زمان صوتين"⁽²⁾.

ولو رجعنا قليلاً لرأي مكّي بن أبي طالب القيسي ، ولاسيما إلى قوله : (أضرب الحروف المدغمات) ، نستوضح مقدار المكوث في الأصوات المدغمة المشددة نجدها تتوقف تبعاً لطبيعة الصوت المشدد ، وهذا الأمر لم يغيب عن حسابات أصحاب القراءات ومنهم عبد الوهاب القرطبي حينما حسب زمن الأصوات مبيناً اختلاف أزمانها بحسب اختلاف الحركات المتبعة ، قال : "إن زمان النطق بالحرف الممدود أطول من زمان النطق بغيره ، كما أن زمان النطق بالحرف المتحرك أطول من زمان النطق بالحرف الساكن"⁽³⁾. فزمن النطق بالصامت على اختلاف صفاته يتوقف على نوع الحركة المتبعة ، فإذا اتبع بصائت طويل أو قصير نتج عنه صامتان من النوع نفسه ، أما إذا كان الصامت في نهاية مقطع مغلق ، فإنه لا يمثل سوى حرف واحد مهما طال الوقوف عليه.⁽⁴⁾

وهذه الآراء المتباينة في تحديد الزمنية للصوامت المدغمة وغير المدغمة (منفردة) ، تؤكد على أن حساب الزمن فيها لا يتوقف على طبيعة الصوامت من حيث صفاتها والطريقة النطقية لأدائها ، وإنما على نوع الصائت المتبع له. فبوساطة ذلك يمكن معرفة نسبة الزمن إلى الصوت ، وقد قصد المحدثون هذه الحسابات بمصطلح سمّوه بـ (التزمين)⁽⁵⁾.

وأثبتوا أن لكلّ صوت من أصوات اللغة زمناً تستغرقه عملية انجازه ويعرف بـ (مدى الصوت) وهو "الزمن الحقيقي الذي يستغرقه إحداثه"⁽⁶⁾.

وطول الصوت على نوعين : طبيعي ومكتسب فالطبيعي وهو : "الزمن الذي يستغرقه النطق بهذا الصوت مقدراً عادة بجزء الثانية"⁽¹⁾.

(1) ينظر : اللغة : 48-49. والصوتيات : 82. ، والمدخل إلى علم اللغة : 97.

(2) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : 473.

(3) الموضح في التجويد : 129.

(4) ينظر : الدراسات اللهجية : 342-343.

(5) ينظر : معجم المصطلحات الألسنية : 287.

(6) التشكيل الصوتي في اللغة العربية : 115.

هذا إذا كان الصوت منطوقاً في الظروف الطبيعية ، وأما المكتسب فهو ما تضيفه بعض الظواهر الصوتية على زمن نطق الصوت ، ومنها النبر ونغمة الكلام ، وغيرها من الظواهر الصوتية (2).

-
- (1) الأصوات اللغوية /127 ، وينظر : التزمين وأثره في الدلالة ،دراسة صوتية في الأداء القرآني (آيات القصة أنموذجاً) ، رسالة ماجستير ، للطالب محمد خلف سلطان الصالحي ، جامعة الكوفة ، كلية التربية للبنات ، 2011 : 51.
- (2) ينظر : الأصوات اللغوية : 127-128. و : التزمين وأثره في الدلالة ، دراسة صوتية في الأداء القرآني : 51.

أنواعه:

يُعدُّ الإدغام من أبرز الظواهر الوظيفية الصوتية ؛ لأنه يستلزم سياقات صوتية معينة ، فهو ينشأ من جراء تفاعل الصوامت فيما بينها لعلة التماثل أو التقارب أو التجانس في المخارج والصفات.

لذا قسّمه العلماء تأسيساً على نوع الصوت المدغم ، والمدغم فيه وبحسب حركة الحرف الأول ودرجة التأثير بين الصوتين المدغمين ، ووجودهما في التركيب في كلمة واحدة أو كلمتين تقسيمات اختلف النحاة وأصحاب القراءات بعض الشيء في دلالاتها ، فكان لسبويه دليل قد ذكرناه⁽¹⁾ علق عليه الدكتور عادل نذير بيّري ، بأنه قائم على السياقات البنائية والنحوية في تصنيفه لمظاهر الإدغام في العربية ، فلأصوات المتماثلة سياقان ؛ متصل يتضح في البناء الحاضن للصوتين ، ومنفصل يتضح من خلال التركيب الجملي ، ومثل ذلك للأصوات المتقاربة⁽²⁾. أما اللغويون من بعده ومنهم ابن جني الذي أنفرد بمصطلحات خاصة به فقد صنّفه إلى نوعين هما : الأول : الإدغام الأكبر ويراد به الإدغام بين المثليين أو المتقاربين أو المتجانسين سواء أكان الحرف الأول ساكناً أم متحركاً⁽³⁾.

والآخر : الإدغام الأصغر ، وعرّفه ، بقوله : "فهو تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير إدغام يكون هناك"⁽⁴⁾ ، وقد استقرأ أحد الباحثين المحدثين تقسيمات العلماء ودلالاتها فوجدها مخالفة لتقسيمات ابن جني ودلالاته ، فقد قسموها إلى الكبير والصغير ، ودلالاتها تختلف عن دلالة الأكبر والأصغر التي جاء بها ابن جني.

فعندهم الإدغام الكبير والصغير ما يقابل الإدغام الأكبر عند ابن جني ، أما الإدغام الأصغر عنده فلا يرقى إلى درجة الإدغام الذي يقتضي تحول أحد الصوتين إلى مثل الصوت الآخر في مخرجه وصفاته ، ولكنه تغير في بعض صفات أحد الصوتين محكوماً بعادات لهجية تميزت بها بعض القبائل لذا خص له العلماء أبواباً غير الإدغام ، منها الإمالة والإبدال والإتباع والمضارعة والتقريب وغيرها⁽⁵⁾.

لقد صنّف القرّاء مظاهر الإدغام إلى كبير وصغير ، تبعاً لحركة الحرف الأول من المثليين ، فللمتحرك بالكبير والساكن بالصغير ، وهذا التصنيف يشمل كل أنواع الإدغام ،

(1) ينظر : الفصل الأول : 44.

(2) ينظر : التعليل الصوتي عند العرب : 379.

(3) ينظر : الخصائص : 140/2-141.

(4) المصدر نفسه : 141/2.

(5) ينظر : الخلاف الصوتي عند القدماء والمحدثين : 108.

لأن الكبير عندهم يحدث حينما يلتقي الحرفان المثلان أو المتقاربان أو المتجانسان ، وهما متحركان⁽¹⁾ ، وأرجعه ابن سوار إلى أبي عمرو ، قال : "ذكر إدغام أبي عمرو الموسوم بالكبير"⁽²⁾.

واختلف العلماء في سبب تسميته بالكبير ، وعَلَّلَ السيوطي ذلك بقوله : "فالكبير سمي كبيراً لكثرة وقوعه ، إذ الحركة أكثر من السكون ، وقيل لتأثره في إسكان المتحرك قبل إدغامه ، وقيل لما فيه من الصعوبة وقيل لشموله نوعي المثلين والجنسين والمتقاربين"⁽³⁾.

وعَلَّله كذلك الأندرابي ، بقوله : "وإنما سمي المتحرك كبيراً والساكن صغيراً لأن المتحرك حي لحركته ، والساكن كالميت لسكونه ، فلزيادة التي في المتحرك وهي الحركة سمّي كبيراً ، وللنقصان الذي في الساكن وهو عدم الحركة سمّي صغيراً"⁽⁴⁾.

أما الصنف الثاني ، فهو الصغير الذي يحدث حينما يلتقي الحرفان المثلان أو المتقاربان أو المتجانسان ، وكان الأول منهما ساكناً والثاني متحركاً⁽⁵⁾.

ووضَّحه المرعشي واضعاً تسميتين لأقسامه على أساس فناء الحرف الأول في الثاني مع بقاء صفته ، وكذلك على أساس انقلاب وفناء الأول في الثاني ذاتاً وصفة ، قال : "ثم إن الإدغام ينقسم إلى تام وناقص ، لأن الحرف أن أدرج في الثاني ذاتاً وصفة بأن كانا مثلين أو متقاربين لكن انقلب ذات الأول إلى ذات الثاني وصفته إلى صفته فالإدغام حينئذ تام ، مثل إدغام (مَدّ) وإدغام الذال في الطاء نحو : (إِذْ ظَلَمُوا) (النساء:64).

وان إدراج الحرف الأول في الثاني ذاتاً وصفة بأن كانا متقاربين فانقلب ذات الحرف الأول إلى ذات الثاني ولم تنقلب صفته إلى صفته بل بقي في التلفظ ، فالإدغام حينئذ ناقص ، والصفة باقية من الحرف الأول : إما غنة ، وهي في إدغام النون الساكنة والتتوين في الواو والياء ، وإما إطباق وهو في إدغام الطاء المهملة في التاء المثناة الفوقية نحو (أَحَطْتُ) (النمل:22).

وإما استعلاء ، وهو في إدغام القاف في الكاف ، في (أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ) (المرسلات:20)«(6).

(1) ينظر : السبعة في القراءات : 116 ، والكشف : 1/135.

(2) المستتير : 1/409.

(3) الإتيان : 1/94.

(4) الإيضاح في القراءات : 458.

(5) ينظر : المستتير : 1/409.

(6) جهد المقل : 25. وينظر : الدراسات الصوتية عند العرب : 315.

لذا قسم الإدغام على هذا الأساس الذي ذكرناه على قسمين :
أ. الإدغام الناقص.

ب. الإدغام التام.

فالأول : وهو أن تدغم الصوت فيما يليه ، ولكن لا يذوب في الثاني من غير أن يبقى له أثر في تصويته. كإدغام الطاء المطبقة في التاء ، قال الاندراي : "فان سكنت - يعني الطاء - أدغمتها في التاء ، ويبقى منها صوت ، لئلا تزل بحرف الإطباق ، كقوله : (بَسَطْتُ) (المائدة:28) ، و(قَرَطْتُ) (الزمر:56) و(أَحَطْتُ) (النمل:22). وهذا إجماع عليه"⁽¹⁾. ويعني بذلك أن الإدغام يحدث أحياناً مع بقاء أثر للصوت المدغم ، كما في إدغام المتجانسين وكما هو في الإدغام بغنة⁽²⁾. أما الثاني : فهو أن يذوب الحرف الأول في الثاني فلا يبقى له أثر من صفته وفي ذلك يقول الاندراي : "هو أن تصل حرفاً بحرف من التماثل وتشدده من غير إبقاء أثر من الأول منهما إلا إذا كان الأول مطبقاً أو أغن"⁽³⁾.
وقسّم أيضاً على مقدار التشابه بين حرفي المدغم والمدغم فيه على قسمين :

الأول : إدغام المثليين.

الثاني : إدغام المتقاربين⁽⁴⁾.

(1) الإيضاح : 466 ، وينظر : معجم الصوتيات : 33.

(2) ينظر : أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : 236.

(3) الإيضاح : 413 ، وينظر : معجم الصوتيات : 28-29.

(4) ينظر : أصول القراءات : 44.

أولاً : إدغام المثليين :

المثلان : متى المثل وهو الشبه والنظير⁽¹⁾. و : "مثل) الميم والثاء واللام أصل صحيح يدلُّ على مناظرة الشيء للشيء. وهذا مثل هذا ، أي نظيره"⁽²⁾.
واستعمل سيبويه مصطلح (المثليين)⁽³⁾. وكذلك ابن سوار⁽⁴⁾. والمثلان عند سيبويه الحرفان المتحركان اللذان هما سواء⁽⁵⁾ وعند المبرد ، هما الحرفان اللذان يكون لفظهما واحداً⁽⁶⁾.

والتماثل :

هو أن يتفق الحرفان مخرجاً وصفةً⁽⁷⁾. أي كون الأول مثل الثاني كالباء في الباء⁽⁸⁾. وأشار الدكتور عبد الصبور شاهين إلى المثليين بقوله : "أن يلتقي صوتان متماثلان فينطقا من موضع واحد ، بحيث يرتفع اللسان بهما ارتفاعه واحدة ، كأن يلتقي في الكلام تاء وتاء ، أو دال ودال ، أو سين وسين"⁽⁹⁾.
ويسمى الإدغام تاماً⁽¹⁰⁾. وهو على نوعين :

النوع الأول : الإدغام المتصل⁽¹¹⁾:

وهذا النوع يقع في كلمة واحدة ، وقد مثل له ابن سوار من نحو قوله تعالى : (الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ) (البقرة:147) ، وقوله تعالى : (لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُؤُوا) (البقرة:177) (12) ، ويدغم الصوتان المتماثلان في هذه الصورة إذا كان الأول مشكلاً بالسكون والثاني متحركاً⁽¹³⁾.

(1) ينظر : المعجم الوسيط : (مثل) : 854/2.

(2) معجم مقاييس اللغة (مثل) : 296/5.

(3) ينظر : الكتاب : 473/4.

(4) ينظر : المستنير : 410/1.

(5) ينظر : الكتاب : 437/4.

(6) ينظر : المقتضب : 333/1.

(7) ينظر : النشر : 278/1.

(8) ينظر : معجم الصوتيات : 33.

(9) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : 239.

(10) ينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : 395.

(11) ينظر : التيسير في القراءات السبع : 128 ، والمستوفي في النحو : 592.

(12) ينظر : المستنير : 410/1.

(13) ينظر : دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته : 15.

النوع الثاني : الإدغام المنفصل (1) :

وهذا النوع يقع في كلمتين ، ومثّل له ابن سوار ، من نحو قوله تعالى : (أَذْهَبَ بِيَكْتَابِي) (النمل:28) ، ووصف هذا النوع من الإدغام باللازم ، إذ قال : "فالإدغام هذا وما أشبهه ؛ لازم لا غير عند سائر القراء" (2).

وهذا النوع من الإدغام يتحقق على وفق وجود مجموعة من الصور ذكرها النحاة القدماء والمحدثون ، سنذكرها موجزة ثم نفضّل القول بها في تحليلنا للمفردات القرآنية التي ذكرها ابن سوار من كلام الله سبحانه وهذه الصور ذكرها سيبيويه وهي :

أ. أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعداً ومثّل بنحو جَعَلَ لَكَ ، وفعل لبيد ،

معنى ذلك أن الإدغام سعي للتخلص من كثرة المقاطع المتماثلة.

ب. أن يكون قبل الحرف الأول من المثليين حرف مدّ ، وذلك لأن حرف المدّ بمنزلة متحرك في الإدغام ومثّل له : "إنّ المال لك".

ج. أن يكون أول المثليين مسبقاً بحركة قصيرة ، لأنه لو كان قبله ساكناً ، لم يُجز أن

يسكن المثل الأول تجنباً من التقاء الساكنين ، فعنده نحو (ابنُ نُوح) و (اسمُ موسى) لا تدغم (3).

وعلى وفق هذه الشروط وغيرها مما وضعها النحاة وأصحاب القراءات ، سنتناول لاحقاً السياقات الصوتية التي أدت إلى حصوله عند أبي عمرو ، وغيره من أصحاب القراءات ، كما ورد في كتاب المستتير للقراءات العشر لابن سوار البغدادي موضوع الدراسة.

ثانياً : إدغام المتقاربين :

المتقاربان لغة : مثنى مفرد متقارب ، وهو متفاعل من التقارب ، يقال : تقارب

الشيئان : أي تدانيا ، ودنا كل منهما من الآخر (4).

(1) ينظر : التيسير في القراءات السبع : 128 ، والمستوفي في النحو : 592.

(2) المستتير : 410/1.

(3) ينظر : الكتاب : 437/4 - 438. ودراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته : 16.

(4) ينظر : لسان العرب : (قرب) : 666/1 ، واللهجات العربية في التراث : 294.

المتقاربان في الاصطلاح : هما الحرفان اللذان تقارباً في المخرج ، أو في صفة صوتية تقوم مقامه ، يعني بها نحو الشدة والرخاوة والجهر والهمس والإطباق والاستعلاء وغير ذلك⁽¹⁾.

ويتم إجراء الإدغام بين الحرفين المتقاربين بإبدال أحد الحرفين المتقاربين إلى مثله وقد صرح بذلك النحاة في قولهم : "لا يمكن إدغام المتقاربين إلا بعد جعلهما متمثلين"⁽²⁾. أو : "فان كان الأول ساكناً قلب إلى جنس الثاني ليصيرا مثلين"⁽³⁾.

ويضيف علماء القراءات في هذا الباب المتجانسين⁽⁴⁾. والمراد به ما : "كان مخرجهما واحداً"⁽⁵⁾ ، ويعني هذا أنهما متحدان في المخرج ، ومختلفان في الصفة⁽⁶⁾. أي "أن يكون الحرفان في حيز واحد كالتاء والطاء من المجموعة النطقية"⁽⁷⁾.

وللدكتور عبد الصبور شاهين وجهة نظر في المتجانسين ، فهو عنده يشمل العملية الإدغامية بشقيها :

"حذف الحركة إن وجدت ، وقلب الصوت من مثل تاليه"⁽⁸⁾.

والمتتبع إلى هذين النوعين من الإدغام (المتقاربين والمتجانسين) يجد تداخلاً واضحاً في مضمونهما وعملهما ، إذ كلّ متجانس يمكن إخضاعه وإرجاعه إلى المتقارب. وقد حاول الدكتور عبد الصبور شاهين توجيه هذين النوعين وفصّل التداخل ، وذلك بالاعتماد على تحديد القدماء لفكرة التجانس القائم تأسيساً على اتحاد المخرج واختلاف الصفة "فمخرج الأصوات الأسنان اللثوية ، يضم أصوات : (التاء والذال والطاء والنون والضاد واللام) ولاشك في اختلاف كل صوت عن الآخر في الصفة. ولكن الورطة تأتي من اعتبارنا اتحاد المخرج بينها ، والواقع أن مخرجها رغم اتحاده من ناحية الأسنان واللثة ، مختلف من ناحية

(1) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب للرضي : 250/3.

(2) المصدر نفسه : 235/3..

(3) المستتير : 410/1. وينظر : ظواهر صوتية في المستتير لابن سوار ، مجلة كلية الآداب / جامعة بغداد ، العدد (88) سنة 1430-2009. د. خميس عبد الله علي (بحث) : 227.

(4) ينظر : النشر : 287/1.

(5) المستتير : 409/1.

(6) ينظر : الرائد في تجويد القرآن : 56.

(7) معجم الصوتيات : 33.

(8) أثر القراءات القرآنية في الأصوات : 242.

شكل اتصال اللسان بهذا الموضع المخرجي ، وهذا الاختلاف يسمح لنا باعتبارها مختلفة المخرج...⁽¹⁾.

ومن الباحثين المحدثين من يرى أن الدكتور عبد الصبور شاهين لم يقطع دابر التداخل ؛ لأن قيد التقارب الوصفي مازال عائماً غير محدد ، فحلّه أحادي الجانب لا يكفي أن يكون حلاً ، ولاسيما اهتمامه بالجانب قليل الأثر ، وتركه الجانب المفضي إلى التداخل إذ اهتم بالقيد المخرجي مهماً الوصفي ، وبناءً على ذلك لجأ الباحث إلى حلّ النزاع بتأكيد القيد الوصفي وعلى النحو الآتي :

إن كلّ صوت يتألف من (مخرج وصفة) تقسم الصفات إلى صفات عامة وذاتية - خاصة وتمييزة - وهي التي تميز الصوت مما سواه ، لأن الصفة العامة مثل (الجهر والهمس والاحتكاك وغيرها) مشتركة بين أكثر الأصوات ، ويمكن التنازل عنها بخلاف الصفات المميزة فهي صفات خاصة في بعض الأصوات فتكون الفيصل في التمييز ، ولو جعلنا هذه الصفات هي مفاد - قيد التقارب الوصفي - لحلّ التداخل وفضّ النزاع⁽²⁾.

وهذه الصفات المتميزة سماها القدماء بـ (الفضيلة)⁽³⁾. وهي (الاستطالة في الضاد والصفير في السين والزاي والصاد والتكرير في الراء كثير ، وفي غيره قليل ، والغنة في الميم والنون واللين والمدّ في الألف والياء والواو)⁽⁴⁾.

نستطيع القول إن إجراء إدغام المتجانسين يتم من خلال هذه الأصوات ، لأنها حاملة لتلك الصفات المتميزة ، وإن إضافة هذا النوع من الإدغام إلى أنواع الإدغام الأخر إضافة ناشئة عن تأمل أصحابها في التوزيع الصوتي للأمثلة الواردة في الإدغام⁽⁵⁾.

علماً أن ابن سوار لم يمثل إلا للنوعين الأولين من الإدغام دون المتجانسين عند حديثه عن أنواعه ، وسنذكر بعضاً من أمثلة إدغام المتقاربين ، حينما نسلط الضوء من خلالها على الإجراءات الصوتية المتبعة لتحقيق هذه الظاهرة بين الأصوات المتقاربة من أجل الوقوف على أسبابه الصوتية الموجبة أو المانعة له ، ومن أمثله قوله تعالى : (لَبِئْسَ (البقرة:259) وَهَمَّتْ طَائِفَةٌ (النساء:113) ، وقوله : (قَدْ سَمِعَ اللَّهُ (المجادلة:1) ، و(قَدْ

(1) اثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : 243.

(2) ينظر : النون في العربية دراسة صوتية (بحث) : 154.

(3) ينظر : شرح الشافية للرضي : 288/3.

(4) ينظر : أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : 219.

(5) ينظر : المصدر نفسه : 241.

تَبَيَّنَ (البقرة:256)(1) ، وقال فيها :«أما المتقاربان : فيجريان مجرى المثليين فإن كان الأول ساكناً ، قلب إلى جنس الثاني ليصيرا مثلين وقد يجوز الإظهار في بعض ذلك»(2) وأضاف مبيناً السياقات والإجراءات المتبعة لتحقيق الإدغام في الصوتين المتقاربين المتحركين . قال :«فان كانا متحركين أسكن الأول منهما وقلبه إلى جنس الثاني للإدغام»(3) . لذا عنده في المتقاربين المتحركين عملان : إسكانٌ وقلب(4) . وهذا الأمر قد أشار إليه النحاة من قبل . يقول ابن يعيش في ذلك :«فإذا التقى حرفان متقاربان أدغم الأول في الثاني ولا يمكن إدغامه حتى يقلب إلى لفظ الثاني»(5) .

الأسباب الصوتية الموجبة لإدغام المتقاربين:

أ. في كلمة واحدة :

نتتبع ما يحصل في إجراء الإدغام من الناحية المقطعية من خلال مفردات أو آيات قرآنية مختارة من كتاب المستنير ، نختار منها نحو : (لَبِثْتُ) فتكون في الكتابة الصوتية المقطعية على النحو الآتي:-

ل-َ / ب-ِ ث / ت-َ / بعد الإدغام ل-َ / ب-ِ ت / ت-َ / فقد بقي عدد المقاطع في الكلمة الواحدة كما هو ، ولكن وقع التسهيل في حركة اللسان ، إذ يعتمد الصوتين اعتماداً واحداً .

ب. في كلمتين :

يحصل الأمر نفسه مع المتقاربين في كلمتين ، كما في المفردات القرآنية ، نحو : (هَمَّتْ طَائِفَةٌ): فتكون على النحو الآتي قبل الإدغام :

ه-َ م / م-َ ت / ط-َ / ء-ِ / ف-ِ / ت-ُ ن / بعد الإدغام ه-َ م / م-َ ت / ط-َ / ء-ِ / ف-ِ / ت-ُ ن / .

(1) ينظر : المستنير : 410/1 .

(2) المصدر نفسه : 410/1 .

(3) المصدر نفسه : 411/1 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : 411/1 .

(5) شرح المفصل : 132/10 .

فالمقاطع متساوية قبل الإدغام وبعده ، ووجه التسهيل في النطق بالصوت المضاعف يكمن في الزمن المستغرق في نطق الصوتين دفعة واحدة ، فهو أقل من زمن نطق المثلين أو المتقاربين منفصلين⁽¹⁾. إذ في النطق بهما متصلين ينحسر زمن الفصل أو السكت ، وهو مقدّر في حده الأدنى بزمن النطق بصائت أو صامت.

علاقة ظاهرة الإدغام بقوة الصوت وضعفه:

من العلماء من ربط ظاهرة إدغام المتقاربين على وفق منظور قوة الحرف وضعفه ، منهم مكّي بن أبي طالب القيسي ، إذ وضّح الأسباب الصوتية التي تفرض إدغام الحرفين المتقاربين على وفق هذا التصور ، ولكن لا بد من الوقوف على ملحظ هام تحدث عنه ، وهو تقسيمه للحروف تبعاً لمخارجها وجعلها في ثلاثة مخارج ، جاعلاً من كل مخرج حاضناً لحروف تخرج منه وتدغم فيما بينها في الغالب ، ولا تدغم فيما هو خارج مخرجها ، وهي: الفم والعلق والشففتين⁽²⁾.

ثم فصل القول فيها ، قال : "فيجب أن تعلم أن حروف العلق لا يدغمن في حروف الفم ولا في حروف الشفتين ، وقد يدغم بعض حروف العلق في بعض لتقارب المخرج ، وتعلم أن حروف الفم لا تدغم في حروف العلق ، ولا في حروف الشفتين ، ولكن يدغم بعضها في بعض ، وفيها يقع أكثر الإدغام خلا الياء فلا تدغم في غيرها ، ولا يدغم غيرها فيها ، وتعلم أن حروف الشفتين لا تدغم في حروف العلق ولا في حروف الفم لبعدها ما بينهما في المخرج ، ويدغم بعضها في بعض خلا الواو فلا تدغم في غيرها ولا غيرها فيها ، خلا النون الساكنة والتنوين يدغمان في الياء والواو وكذلك الميم لا تدغم في الياء"⁽³⁾ ، فالمخارج التي صنّفها وفصلها يشكل كل واحد منها سمات صوتية مميزة للأصوات التي تصدر منها. وجعل مكّي بن أبي طالب القيسي أن ما يملكه الصوت من صفات هو دليل على تحديد قوته أو وضعفه ، فجعل من الهمس والرخاوة به دليلاً على وضعفه ومن الجهر والشدّة والإطباق والتفخيم والتكرير والاستعلاء والصفير والاستطالة والغنة ، وكذلك التنقيح دليل للقوة⁽⁴⁾.

(1) ينظر : القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 77-78.

(2) ينظر : الكشف : 139/1.

(3) المصدر نفسه : 140/1.

(4) ينظر : الكشف : 137/1.

معنى هذا أن الغلبة تكون للحرف الأقوى ، ولاسيما في إدغام المتقاربين ، وكان أحدهما قد اجتمعت فيه صفات القوة والآخر أضعف ، وحينما تتعادل قوتا الحرفين فيجوز الإدغام كما يجوز الإظهار .

وعلى وفق منظور الصوت الأقوى والأضعف ، توصل مكّي بن أبي طالب القيسي إلى الآتي (1) :

1. إذا كان الحرفان متقاربين في المخرج ، والأول أضعف من الثاني فيحصل بالإدغام زيادة قوة ؛ لأنك تبدل من الحرف الأول حرفاً من جنس الثاني .
2. أن يكون الحرفان المتقاربان في القوة سواء كالمثلين فيحسن الإدغام ، إذ لا ينقص الأول من قوته قبل الإدغام .
3. ندرة إدغام المتقاربين حينما يكون الحرف الأول أقوى من الثاني ، فيصير بالإدغام أضعف من حاله قبل الإدغام .

وهذا التنظير يتفق مع قانون الجهد الأقوى الذي وضعه المحدثون ومنهم ، جرامونت* (Grommont). في كتابه رسالة في الصوتيات (Traite de Phonetique). ويذهب أنصار هذا القانون إلى أن الصوت الذي يمتلك هيمنة وقوة في صفاته وخصائصه الصوتية يؤثر في الصوت المجاور له ، حيثما يكون على جانب من الضعف في موقعه أو صفاته وامتداده النطقي ، مما يجعله عرضة للتغيير (2).

ويوجزه الدكتور أحمد مختار عمر بقوله : "حينما يؤثر صوت في آخر فإن الأضعف بموقعه في المقطع ، أو بامتداده النطقي . هو الذي يكون عرضة للتأثر بالآخر" (3).

لذا لا بد للباحث من التواصل في تحليل هذه الظاهرة ، والوقوف على تفصيلاتها ، والدخول في أجوائها من خلال ما استعرضه ابن سوار في كتابه المستتير من قراءات قرآنية للقرّاء ، ولاسيما لأبي عمرو الذي خصّه ابن سوار في ظاهرة الإدغام تحديداً ، ولاسيما في الكبير منه . فلا بد من الوقوف على الظاهرة مستعيناً بآراء اللغويين والنحاة القدماء وآراء أصحاب القراءات وتنظيراتهم لهذه الظاهرة بالمقارنة مع آراء ونظريات وقوانين المحدثين ،

(1) ينظر : المصدر نفسه : 134/1-135.

* . جرامونت : وهو عالم فرنسي صاغ هذا القانون فعرّف باسمه ، ينظر : الصوتيات : 130 ، والأصوات اللغوية : د. عبد القادر عبد الجليل : 268

(2) ينظر : الأصوات اللغوية : د. عبد القادر عبد الجليل : 268.

(3) دراسة الصوت اللغوي : 372.

ويتم استعراض شواهد القراءات على وفق ما وردت عليه في كتاب المستنير بحسب ترتيب الحروف الأبجدية ابتداءً بالهمزة ، وانتهاءً بالياء استعرض من خلالها صور الإدغام بدءاً من الكبير الذي نسبه مع غيره من العلماء وأصحاب القراءات إلى أبي عمرو ، فلا بد من الإشارة هنا إلى إن المدغم في هذه الصورة ستة عشر حرفاً ذكرها أصحاب القراءات وهي "الباء ، والتاء ، والثاء ، والحاء ، والراء ، والسين ، والعين ، والغين ، والفاء ، والقاف ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون ، والواو ، والهاء ، والياء"⁽¹⁾. وسوف أتناول تفصيلاتها على وفق المنظور الصوتي لبيان حال المفردة قبل تحقق الظاهرة وما حصل له بعدها ، وذلك للخروج بنتائج تبين من خلالها أسباب تحقيق إجراء هذه الظاهرة.

الإدغام الكبير:

إدغام المثليين:

الصورة الأولى :- المثلان متحركان في كلمتين (منفصل) :

سنتناول الإدغام ضمن هذه الصورة عند أبي عمرو كما رتبها ابن سوار على وفق ترتيب المعجم بدءاً من باب (الهمزة) ، فقد بين المقصود منها بقوله : "أعني همزة القطع والوصل ، والألف الساكنة التي في مثل (غزا) و (رمى) و (لا) وما أشبه ذلك"⁽²⁾ ، ثم فصل القول في كل صوت ، مشيراً إلى إمكانية إدغامه من عدمه ، قال : "أعلم إن همزة القطع لا تدغم في مثلها إلا في لغة رديئة"⁽³⁾.

علّل سيبويه عدم إجراء الإدغام بين الهمزة ومثلها ، قال : "لأنها إنما أمرها في الاستئصال والتغيير والحذف ، وذلك لازم لها وحدها كما يلزمها التحقيق ؛ لأنها تستئصل وحدها ، فإذا جاءت مع مثلها أو مع ما قرب منها أجريت عليه وحدها ، لأن ذلك موضع استئصال..."⁽⁴⁾.

ومما اشترطه البصريون لتحقيق إدغام المثليين ألا يكونا همزتين⁽⁵⁾.

(1) إتحاف فضلاء البشر : 113/1.

(2) المستنير : 415/1.

(3) المصدر نفسه : 415/1.

(4) الكتاب : 446/4.

(5) ينظر : الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث : 395.

وظهر إدغام الهمزتين عند ابن أبي إسحاق ، فكان يُحَقِّق الهمزتين ويدغم وهو رديء عند سيبويه (1). ويمنع المبرد إدغام الهمزتين إلا في كونهما عينين ، قال : "الهمزتان لا يجوز فيهما الإدغام في غير (فَعَل) و (فَعَال) فإن التقاءهما لآمان ، أو عين ولام مما لم نستثته لم يجز فيهما الإدغام لأنه لا يجوز أن يحققا جميعاً" (2). وإن تجشم عناء الإدغام في هذه الأمثلة من إدغام المثليين في كلمة واحدة ، كان للحفاظ على الصيغة ، ولم يكن لحاجة أدائية (3). أما إدغام الهمزتين في كلمتين منفصلتين ، فغير متحقق البتة ، فقد ميّز القرّاء في هذا الصدد ثماني حالات متباينة في تحديد حال الهمزتين. نوضحها من خلال حركة الهمزتين ، منها :

1. حالة (ء ء) نحو قوله تعالى : (جَاءَ أَجْلُهُمْ) (الأعراف: 34) أسقط ورش وقنبل الهمزة الثانية وأدغما الحركتين الواحدة في الأخرى فيكونان فتحة طويلة فيقرآن : (جَاءَ أَجْلُهُمْ) أما قالون والبيزي وأبو عمرو فإنهم يسقطون الهمزة الأولى فيقرؤون (جَا أَجْلُهُمْ).

2. حالة (ء ء) نحو قوله تعالى : (هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ) (البقرة: 31) أسقط قنبل وورش الهمزة الثانية ويدغمان الحركتين فتصيران كسرة طويلة (ي) فيقرآن (هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ) يقرآن أيضاً (هَؤُلَاءِ يَنْ كُنْتُمْ) و(الْبِغَاءِ إِنْ) (النور: 33) وقرأت (البغاءين) أي بابدال الهمزة الثانية (ياء) أما قالون والبيزي فقد أبدلا الهمزة الأولى (ياء) وقرآن "هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ" أما أبو عمرو فيسقط الهمزة الأولى وحركتها وقرأ (هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ).

3. حالة (ء ء) في مثال وحيد في القرآن نحو قوله تعالى (أَوْلِيَاءُ أَوْلِيَّكَ) (الأحزاب: 32) فأما ورش وقنبل أبدلوا الهمزة الثانية (واو) فيقرآن (أَوْلِيَاءُ وَأَوْلِيَّكَ) وأما قالون والبيزي فيقرآن (أَوْلِيَاءُ وَأَوْلِيَّكَ) بإبدال الهمزة الأولى (واو) أما أبو عمرو فيسقط أحد المقطعين وقرأ (أَوْلِيَاءُ وَأَوْلِيَّكَ).

4. و5. حالتا (ء ء) (ء ء) قرأوا ذلك بتخفيف الهمزة الثانية.

6. حالة (ء ء) قرأوها بإبدال الهمزة الثانية واو.

7. حالة (ء ء) قرأوها بإبدال الهمزة الثانية ياء.

(1) ينظر : الكتاب 4/443.

(2) المقترض 1/334 ، وينظر : همع الهوامع 3/443. والمستتير 1/416.

(3) ينظر : التعليل الصوتي عند العرب 414.

8. حالة (ءِ ءِ) قرأها أغلب القراء بإبدال الهمزة الثانية ، واواً وأما بقية القراء والنحويان الخليل وسيبويه فيقرأون بتخفيف الهمزة فقط⁽¹⁾.

معنى ذلك أنه لا يصلح الإدغام مع الهمزة ؛ لأن الإدغام بوصفه سبيلاً أدائياً وسياقياً للتخلص من ثقل توالي المتماثلات الصوتية أو المتقاربات فإن السبيل المؤدي للتخلص من ثقل الهمز يكون بالتغيير والحذف ، لأنها من الثقل كأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد ، فما بالك إذا طال معها - بغية الإدغام - الانحباس والانفجار . فعليه كان السبيل إلى الخفة مع الهمزة التغيير والحذف وليس الإدغام⁽²⁾.

ثم خصّ ابن سوار (ألف الوصل) ، قال : "فلا تُدغم في شيء ؛ لأنها جيء بها توصلًا إلى النطق بالساكن"⁽³⁾.

وكما هو معروف فإن اجتلابها للتخلص من تعذر واستحالة النطق بالساكن في ابتداء الكلام⁽⁴⁾.

وأما الألف التي في (رمى) و (غزا) و (ما) ، فقد نفى النحاة والقراء كلهم الإدغام عنها ، يقول سيبويه : "لا تدغم في الهاء ، ولا فيما تقاربه ؛ لأن الألف لا تدغم في الألف"⁽⁵⁾.

ونفى ابن يعيش الإدغام عنها كذلك ، قال : "جميع الحروف تدغم ويدغم فيها إلا الألف لأنها ساكنة أبداً فلا يمكن إدغام ما قبلها فيها ولا يمكن إدغامها ؛ لأن الحرف إنما يدغم في مثله وليس الألف مثل متحرك فيصبح الإدغام فيها"⁽⁶⁾ ، لذا فإن مطلب تحقيق الإدغام مع كل الحروف يتطلب وجود مثلين أو متقاربين أولهما ساكن وثانيهما متحرك ، وهذا الأمر لم يتحقق مع (الألف) ، ولا سيما أن "الألف لا تحرك ، فتحريكها يؤدي إلى قلبها همزة والأول لا يكون إلا كالثاني وإن كان ساكناً فامتنع فيها مع ما قاربها ما أمتنع فيها مع مثلها ، وإن

(1) ينظر : دروس في علم أصوات العربية : 132-133.

(2) ينظر : التعليل الصوتي عند العرب : 413-414.

(3) المستتير : 415/1.

(4) ينظر : دراسات في علم اللغة : 104.

(5) الكتاب : 446/4.

(6) شرح المفصل : 121/10.

شئت أن تقول لا تدغم في مثلها لأن الإدغام لا يكون إلا في متحرك ، ولا يصح تحريك الألف ، ولا تدغم في مقارب لئلا يزول ما فيها من زيادة المدّ والاستطالة"⁽¹⁾.

لقد اتفق علماء اللغة على كون التخفيف والتيسير في عملية الإجراء النطقي العلة الغائية لتحقيق الإدغام على المستوى الصوتي ، والألف لا تحتاج لذلك لكونها خفيفة أصلاً ، لذا وصف سيبويه خفتها بقوله : "وإنما خفت الألف هذه الخفة لأنه ليس منها علاج على اللسان والشفة ، ولا تتحرك أبداً ، فإنما هي بمنزلة النفس فمن ثم لم تتقل ثقل الواو عليهم ولا الياء لما ذكرت لك من خفة مؤونتها"⁽²⁾. وإن الخفة في نطق الفتحة العربية (قصيرة أو طويلة) يرجع إلى وضع اللسان حين النطق بها فهو يكاد يكون مستويًا (Flat) في قاع الفم مع ارتفاع خفيف في وسطه ، وربما ينحو هذا الارتفاع نحو الخلف قليلاً⁽³⁾ ، أما وضع الشفاه حال النطق بالفتحة تكون بوضع محايد (Neutral) غير مضمومة وغير منفرجة ، فهي تكون مفتوحة ومن هنا كانت تسميتها (بالفتحة)⁽⁴⁾.

وهذه الأوصاف النطقية للفتحة تطبق في عمومها على الفتحة الطويلة (ألف المد) ، إذ هي مثل الفتحة القصيرة في كل ما ذكر ، ولكنها تختلف عنها من حيث أن نطق الطويلة يستغرق زمناً أطول نسبياً من نطق القصيرة ، وكذلك ازدياد في درجة اتساع الشفتين بسبب خاصية الطول فيها⁽⁵⁾.

ولأنها لا تدغم مع مثلها للأسباب التي ذكرت فكذلك "إنها لا تدغم في غيرها مطلقاً"⁽⁶⁾ ، ويرى الباحث أن من أهم أسباب امتناع إدغام الألف ، ذلك أنها حركة ، والحركة لا تكون قاعدة لمقطع صوتي ، لأن قاعدة المقطع تبدأ بصامت ، لذلك امتنع إدغامها في نفسها أو مقاربها.

باب الباء :

الباء في الباء :

(1) المصدر نفسه : 136/10.

(2) الكتاب : 336/4.

(3) ينظر : دراسات في علم اللغة : 88.

(4) ينظر : المصدر نفسه : 88.

(5) ينظر : دراسات في علم اللغة : 89.

(6) الكتاب : 446/4 ، وينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 283.

ذكر ابن سوار أن أبا عمرو : "كان يدغمها في مثلها حيث وقعت ، تحرك ما قبلها أو سكن ، نحو : (لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ) (الْكِتَابَ بِالْحَقِّ) (البقرة: 20، 176) ، (عَاقَبَ بِمِثْلِ) (الحج: 60)" (1).

يتّم الإدغام من الناحية الصوتية إذا سكن الأول من المثليين فليس ثمة إلا الإدغام في حال الوصل ، وإسقاط حركة الأول من المثليين يخفف من البنية المقطعية للفظ، فالمسار الصوتي للسياق الأول (لذهب بسمعهم) قبل الإدغام يكون على النحو الآتي:

ل- / ذ- / ه- / ب- / ب- / س- / م- / ع- / ه- / م- /

وبعد الإدغام يكون :

ل- / ذ- / ه- / ب- / ب- / س- / م- / ع- / ه- / م- /

الإدغام في هذا المثال وغيره من الأمثلة ، ما هو إلا وسيلة أدائية للتخلص من النقل المتأني من توالي الحركات المؤدي إلى كثرة المقاطع المتماثلة القصيرة ، ومن خلاله تمّ الاستغناء عن صوت مقطعي (قمة) ، وبذلك قلّت مقاطع التركيب من ثمانية إلى سبعة ، فضلاً عن تسهيل حركة اللسان بسبب تباين نوع المقطع ، كما أدى النطق بالحرفين دفعة واحدة إلى الزمن المفترض لنطق الحرفين منفصلين ، وبهذا يقلّ الجهد المبذول عند النطق. وهذا الأمر يتحقق مع الأمثلة الأخر التي أدغم بها أبو عمرو أو غيره ممن ذكرهم ابن سوار ، قال : "وأما يعقوب : فروى عنه الوليد إدغام الباء في الباء حيث كان كأبي عمرو سواء" (2).

تابعه رويس على الإدغام في أربعة مواضع ، ذكرنا اثنين منها (3) ، ومما زاده في قوله تعالى : (وَالصَّاحِبِ بِالجَنبِ) (النساء: 36) ، وقوله تعالى : (فَلَا أَنسَابَ بَيْنَهُمْ) (المؤمنون: 101) (4). زاد ابن العلاف عنه من نحو قوله تعالى : (ذَلِكَ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا) (الحج: 60) (5).

وعلى ما يبدو فإن هذا هو مذهب أبي عمرو ومن تبعه في الإدغام فعندهم "إذا التقى الحرفان وهما من كلمتين على مثال واحد متحركين أسكن الأول وأدغمه في الثاني ، ولا يبالي أكان ما قبل الأول ساكناً أو متحركاً بعد أن لا يكون من المضعف" (6).

(1) المستتير : 416/1.

(2) المستتير : 442/1.

(3) ينظر : الفصل الأول : 76.

(4) ينظر : المستتير : 442/1.

(5) ينظر : المصدر نفسه : 442/1.

(6) السبعة في القراءات : 116.

وهذا الكلام يشمل المفردات القرآنية التي ذكرها ابن سوار وغيره عن إدغام الباء في

الباء ، فهي جميعها واقعة ضمن الصورة التي يمكن وضعها في البنود الآتية:

أ. أول المثلين متحرك تحذف حركته ويدغم الحرفان.

ب. أول المثلين مسبوق بحرف مدّ تحذف حركته ويدغمان.

ج. أول المثلين مسبوق بساكن صحيح ، تنقل حركته إلى ما قبله ويدغم الحرفان.

هناك أمر لا بُدّ من الإشارة إليه في قراءة أبي عمرو عند إدغامه للحرفين في المثلين والمتقاربين رواه اليزيدي ونقله ابن سوار عنه ، قال : "وكان أبو عمرو ،... يروم* حركة كل حرف يدغمه في باب المثلين والمتقاربين من كلمتين سواء سكن ما قبله أو تحرك. ويُشير إليها إذا كانت ضمة أو كسرة إلا الميم في الميم ، والباء في الباء والفاء في الفاء فانه لا يفعل ذلك فيهما"⁽¹⁾. ويرجع سبب تعذر الإشارة مع هذه الأحرف من أجل انطباق الشفتين⁽²⁾. وترك الإشارة هو الأصل ، "والإدغام الصحيح يمتنع مع الروم دون الإشمام"⁽³⁾ ؛ لأن النطق ببعض الحركة يكون مذهباً آخر غير الإدغام وغير الإظهار ، فهو هنا عبارة عن إخفاء⁽⁴⁾.

باب التاء :

التاء في التاء :

يقول ابن سوار : "كان يدغمها في مثلها ، تحرك ما قبلها أو سكن ، وسواء كانت أصلية أو تتقلب في الوقف هاء ، نحو : (الْمَوْتُ تَوَفَّتُهُ) (الإنعام: 61) ، (الْمَوْتُ تَحْبِسُونَهُمَا) (المائدة: 106) ، (الشُّوكَّةُ تَكُونُ) (الأنفال: 7) ، (الْقِيَامَةُ تُبْعَثُونَ) (المؤمنون: 16) (5).

أدغم أبو عمرو في المفردات القرآنية المذكور أعلاه ، على الرغم من وجود حرف مدّ قبل المثلين في المفردتين الأوليتين (الموت توفته) و (الموت تحبسونهما).

* معنى الروم : ((هو عبارة عن النطق ببعض الحركات ، حتى يذهب معظم صوتها فتسمع لها صوتاً خفياً ، يدركه الأعمى بحاسة سمعه دون الأصم)). مرشد القارئ : 283. ويكون الروم عند القراءة في المرفوع والمجرور من المعرب ، وفي المضموم أو المكسور من المبني ، ولا يقع في المنصوب والمفتوح لختفهما وسرعة ظهورهما ، ويكون في الوقف دون الوصل ، ينظر : التيسير : 59.

(1) المستتير : 413/1.

(2) ينظر : التيسير : 134.

(3) إتحاف فضلاء البشر : 125/1.

(4) ينظر : النشر : 297/1.

(5) المستتير : 417/1.

معنى هذا انه يجوز إدغام المثلين المحركين وقبل الأول حرف مدّ أو لين (واو أو ياء ساكنتين مفتوح ما قبلهما) ومدّهما أقل من حرف المدّ ؛ لأن حركة ما قبلهما ليست من جنسهما⁽¹⁾ ، ولأن حرف المد بمنزلة الحرف المتحرك وهو حرف ممطول⁽²⁾.

مما سبق يتّضح أن إدغام المثلين المتحركين ، وقبل الأول حرف مد أو لين جائز . أما في المفردتين الأخيرتين (الشوكة تكون) و (القيامة تبعثون) فيهما ما قبل المثلين حرف صحيح متحرك فأجاز النحاة والقراء الإدغام ، لأن عندهم كلما ازدادت الحركات المتوالية زاد الإدغام حسناً⁽³⁾. وتعدّ المماثلة بين الحرفين من أهم أسباب الإدغام بين المثلين. أما ما تحقق من مناخات صوتية توافرت في سياق الإدغام بالمقارنة مع ما كانت عليه في سياق الإظهار ، فقد اختلفت المسارات الصوتية للمفردات قبل الإدغام وبعده ، فمن الناحية الصوتية ، فقد أسقطت حركة الحرف الأول من المثلين ، وهو ما يخفف من البنية المقطعية للفظ ويسهم في تداخل أجزاء الوحدات الزمنية ، وذلك من خلال الإتيان بزمن السياق الصوتي دفعة واحدة عند الإدغام بخلاف ما يأتي عليه عند الإظهار ويكون على دفعات زمنية ، لذا سنستعين بمفردة واحدة لنوضح من خلالها ما كان عليه في الإظهار وما حصل له بعد الإدغام ، وهذا التوضيح سيسري على جميع المفردات التي ترد عن إدغام أبي عمرو في المثلين وقبلهما حرف مدّ أو لين.

مثالنا عن ذلك قوله تعالى : (الْمُؤْتُ تَوَفَّتْهُ) في الإظهار :

م-وَ / ت-وُ / ت-وَ / و-وَ / ف-وَ / ت-ه-وُ /

أما في الإدغام فيكون :

م-وَ و ت-وَ / و-وَ / ف-وَ / ت-ه-وُ /

فقد تغير عدد مقاطع التركيب اللغوي من ستة مقاطع إلى خمسة ، فضلاً عن تسهيل حركة اللسان وتحقيق تقليص الزمن المفترض بالحرفين منفصلين ، وكذلك قلّ الجهد المبذول عند النطق بهما مظهرين.

باب الناء :

الناء في الناء :

(1) ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : 248/3.

(2) ينظر : الكتاب : 438/4.

(3) ينظر : المصدر نفسه : 437/4.

يقول ابن سوار واصفاً قراءة أبي عمرو في إدغامه للمثلين (الثاء في الثاء) : "كان يدغمها في مثلها ، تحرك ما قبلها أو سكن ، وهو : (حَيْثُ تَقْفُوهُمْ) (البقرة:191) ، و(ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ) (المائدة:73)»(1).

في المفردة القرآنية الأولى نجد قبل المثلين حرف لين (الياء الساكنة المفتوح ما قبلها) في (حَيْثُ) ومدها أقل من حروف المدّ ، لأن الحركة التي قبلها ليست من جنسها(2).
وحرف المدّ بمنزلة الحرف المتحرك ، لهذه الأسباب أدغم أبو عمرو ما منه في المفردة الأولى ، والإظهار هنا يزداد حسناً لسكون ما قبله(3) ، مما سبق يتضح أنّ الإدغام في هذه الصورة ، وقبل الأول حرف مدّ أو لين جائز .

أما تعليقنا من الناحية الصوتية في هذا الحال ، فيكون بإسقاط حركة الحرف الأول من المثلين وهو ما يؤدي إلى الاقتصاد اللغوي في البنية المقطعية للتركيب ، وكذلك اقتصاد بالصوائت من خلال إسقاط حركة الحرف الأول من المثلين ، ولكن الذي حصل بالإدغام إنتقاء ساكنين وسط التركيب اللغوي ، كما يأتي : في الإظهار : ح-ي/ث-هـ/ث-ق-ف/ت-م/ه-م .

بعد الإدغام يكون على وفق النحو الآتي :

ح-ي/ث-ق-ف/ت-م/ه-م .

وبذلك تكون مقطع مديد مغلق بصامتين (ح-ي/ث) وما نبرره بإدغام هذه المفردة ينطبق على ما جاء على شاكلتها ، إذ العربية لا تستحب مثل هذا المقطع الا آخرًا.
ويفترض أن يمتنع الإدغام ، ولكن أبا عمرو أدغم فيه ؛ لأن حرف اللين (الياء) عنده بمثابة حركة ، وهذا الإدغام جائز عند القراء وبعض النحاة ، ولا يجيزه جلّ النحاة ؛ لأن فيه جمعاً بين ساكنين والخلاف في هذا الأمر راجع إلى اجتماع الساكنين ، لأنه غير مغتفر هنا . وعلى ما يبدو فان الساكن هنا (الياء) صحيح وليس حرف علة (مداً أو ليناً) أما المفردة الثانية (ثالث ثلاثة) فيجوز فيها الإدغام بعد إسقاط حركة الحرف الأول من المثلين وإن ما

(1) المستتير : 421/1.

(2) ينظر : شرح الشافية : 438/4.

(3) ينظر : المصدر نفسه : 438/4.

قبلهما حرف صحيح متحرك ، فحذف الحركة محمود ، لأن العرب تكره توالي الحركات (1) ،
ومن المحدثين من يرى في إسقاط الحركة نظاماً مقطوعياً ألزمت به بعض القبائل (2).

باب الجيم:

يقول ابن سوار : "لم يلتق في القرآن جيمان من كلمتين" (3).

باب الحاء :

الحاء في الحاء :

يقول ابن سوار : "كان يدغمها في مثلها ، وهما حرفان : "النِّكاحِ حَتَّى" (البقرة:235) ، و "لا
أَبْرَحُ حَتَّى" (الكهف:61)(4).

في المفردة الأولى (النكاح حتى) ، قبل المثل الأول حرف مدّ فإن الإدغام حسنٌ ؛ لأن
حرف المدّ بمنزلة متحرك في الإدغام ، والبيان يزداد حسناً لسكون ما قبل المثل الأول (5).
من خلال آراء النحاة والقراء فقد أجازوا المسارين ، أحدهما استحسان الإدغام تأسيساً لحركية
الألف السابقة للمثل الأول ، وثانيهما استتداد الإظهار حسناً لسكونية الألف ، ويمكن تصور
هذه الرؤية على النحو الآتي :

الإظهار : ء- ل/ن- ُ/ك- َ/ح- ِ/ح- َ/ت/ت- َّ/

فالصائت الطويل (الألف) يمثل قمة المقطع الثالث :/ك- َ/ فهو بمنزلة الساكن الذي
يسبق المثليين :ح- ِ / ، /ح- َ/ المراد إدغامهما ، لذا يكون الإظهار حسناً.
وفي حالة الإدغام وبعد إسقاط حركة المثل الأول يتجاوز الحرفان فيكون ، على النحو
الآتي :

ء- ل/ن- ُ/ك- َ/ح- ِ/ح- َ/ت/ت- َّ/

وهنا يستحسن الإدغام لحركية الألف السابقة للمثليين.

أما المفردة القرآنية الثانية (لا أبرح حتى) ، فما قبل المثليين حرف صحيح متحرك ، وهذا
مما يجيز الإدغام عند النحاة والقراء.

باب الخاء :

(1) ينظر : الكتاب : 437/4.

(2) ينظر : أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي : 390.

(3) المستتير : 422/1.

(4) المصدر نفسه : 423/1.

(5) ينظر : الكتاب : 437/4 ، 438.

يقول ابن سوار : "لم يلتقِ في القرآن خاءان" (1).
باب الدال :

يقول ابن سوار : "لم يلتقِ دالان من كلمتين" (2).
باب الذال :

يقول ابن سوار : "لم يلتقِ في القرآن ذالان" (3).

(1) المستتير : 424/1.

(2) المصدر نفسه : 424/1.

(3) المصدر نفسه : 427/1.

باب الراء :

الراء في الراء :

قال ابن سوار : "كان يدغمها في مثلها ، تحرك ما قبلها أو سكن ، نحو : (فَاسْتَعْفَرَ رَبِّيَ) (ص:24) ، (الْبَحْرَ رَهْوَاً) (الدخان:24) ، : (شَهْرُ رَمَضَانَ) (البقرة:185) ونحوه(1).

في المفردة القرآنية الأولى ما قبل المثلين حرف صحيح متحرك ، وهذه يجوز فيه الإدغام كما بينا فيما سبق.

أما في المفردتين الآخرتين وفيهما الحرف قبل المثلين ساكن صحيح فهذا محل نزاع ، فقد منع نحاة البصرة الإدغام على هذه الصورة فهو عندهم ليس بإدغام ، وإنما هو عندهم على اختلاس حركة أو ضعفها لا على إذهابها بالكلية(2).

أما نحاة الكوفة ومنهم الفرّاء فقد أجازوا إدغام الراء في الراء ، كما في المفردة القرآنية (شهر رمضان) على وجهين :

أحدهما : أن يجمع بين ساكنين ، الهاء من (شَهْر) والراء منه ، وهذا عنده جيد ليس بمنكر .

والوجه الآخر : أن تلقى حركة الراء على الهاء فتقول شَهْرُ رَمَضَانَ ، واستضعف هذا الوجه ، وأجازه ، وزعم أنه كالم متصل(3). ولكن الإدغام لصورة المفردتين المذكورتين وردت عند أبي عمرو ؛ لأنه لا يبالي في إدغامه أكان ما قبل الأول من المثلين ساكناً أم متحركاً(4).

ويرى الاسترلابادي أن ما نسب إلى أبي عمرو من الإدغام في مثل هذه المفردات فليس بإدغام حقيقي ، بل هو إخفاء أول المثلين إخفاء يشبه الإدغام(5).

أما السيوطي فقد أيده وأوجب قبوله ، وذلك لأنه مروى عن أبي عمرو ومن أئمة ثقافة منهم علماء بالنحو كأبي محمد اليزيدي ، وغيره وأبو عمرو رأس في البصريين ، ولم يكن يقرأ الا بما قرئ(6).

(1) المستتير : 248/1.

(2) ينظر : شرح المفصل : 123/1.

(3) ينظر : ما ذكره الكوفيون من الإدغام : 48.

(4) ينظر : السبعة في القراءات : 116.

(5) ينظر : شرح شافية بن الحاجب : 247/3.

(6) ينظر : همع الهوامع : 445/3.

وما ورد من قراءات لأبي عمرو من هذه الصورة وفيها ما قبل الحرف المدغم ساكن ، فقد قرأ بها إما بالإشارة إلى حركة الحرف المدغم إشارة لا صوتية بالفم ، فهي إشماع ، وتتم بعد أن يقف القارئ ثم يشير بفمه إلى الضم ومع هذا فالإدغام ، غير موجود لأن الوقف بين الصوتين يخالف صفاته. وإما بالإشارة الصوتية المختلطة أو ما دعاه بعضهم بالروم ويعني وجود حركة المدغم ولكنها قصيرة فالإدغام كذلك غير موجود ، لأن من شروطه تسكين الأول لتحقيق المقاربة بين الحرفين وقبول هذا الأمر يعني توالي ثلاثة صوامت ، وذلك غير مألوف في الأداء النطقي العربي ، ولو كان شائعاً لانتقل إلينا أو لشاع في قراءة القرآن في الأقل وبما أن غاية الإدغام هي التخفيف ، وصعوبة قبول ذلك الإدغام واضحة فلا تعد مقبولة ولا نرجو شيوعها ولا نرجحه.

وهذا الخلاف بين النحاة في المدرستين البصرية والكوفية ، وكذلك الفراء سببه إلى ما يؤديه الإدغام من التقاء ساكنين⁽¹⁾. وتكوين مقطع مديد مغلق في وسط التركيب والعربية تفر من هذا النوع من المقاطع إلا عند الوقف.

وسبب هذا الرفض والمنع جسده الدكتور إبراهيم مصطفى النمارنه ، قال : "يتمتع في اللغة العربية أن يلتقي ساكنان في مقطع ، ولهذا لا يوجد فيها المقطع من النوع (ص ص ح) مطلقاً ، والسبب أن الساكن وهو صوت صامت ينطق من مخرجه بجميع صفاته المميزة ، ثم ينتقل المتكلم من هذا الصوت على الصوت الذي يليه ، ولكي يتم هذا لا بد من وجود وسيلة انتقال من هذا المخرج إلى مخرج آخر ، لكي يأخذ الجهاز النطقي وضعه الجديد مع الصوت الجديد ، فتأتي هذه الوسيلة وهي الصوت الصائت لتيسير هذا الانتقال"⁽²⁾.

ف" للحركة أهمية كبيرة في بناء المقاطع العربية وفي غيرها من اللغات ، ذلك أنه على أساس من موقع الحركة وكميتها ، يتم التمييز بين المقاطع"⁽³⁾.

وتساءل الباحث ، لم لا يبيحوا الجمع بين الساكنين للإدغام كما أباحوه عند الوقف لنتخلص من هذا الجدل الواضح بينهم؟

(1) ينظر : المدخل إلى علم أصوات العربية : 238.

(2) أصوات اللغة العربية (الفوناتك والفونولوجيا) : 164.

(3) الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : 316.

باب الزاي :

ذكر ابن سوار بأنه : "لم يلتق في القرآن زيان" (1).

باب السين :

وكان أبو عمر يدغمها في مثلها تحرك ما قبلها أو سكن ، فالمتحرك ما جاء في القرآن ، والساكن نحو قوله تعالى : (الشَّمْسُ سِرَاجًا) (نوح:16) ، و(وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى) (الحج:2) ، (لِلنَّاسِ سَوَاءٌ) (الحج:25) ونحوه ، أما المتحرك قبلها فلم يأت في القرآن (2).

هذه المفردات من باب السين إلى آخر باب الياء بحسب ترتيب ابن سوار لقراءة أبي عمرو في الإدغام الكبير سنذكرها كاملة دون الخوض بتفاصيل إدغامها ، لأنها مشابهة لتفاصيل الأمثلة السابقة التي ذكرت حتى نتجنب الإطالة والتكرار ومنها :

باب الشين والصاد والضاد والطاء والظاء : لم تلتق في القرآن بأمثالها (3).

باب العين :

فقد : كان يدغمها في مثلها ، تحرك ما قبلها أو سكن ، نحو : (يَشْفَعُ عِنْدَهُ) (البقرة:255) ، و(لَا أَضِيعُ عَمَلٍ) (آل عمران:195) (4).

باب الغين :

"كان يدغمها في مثلها ، في موضع واحد في قوله : (وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ) (آل عمران:58) في غير رواية الجوهرية ، عن أبي طاهر عن ابن مجاهد ، ولا ثاني له ، وهو من المنقوص" (5).

وقد فصلنا القول في هذا المفردة فيما سبق (6).

باب الفاء :

"كان يدغمها في مثلها ، تحرك ما قبلها أو سكن ، نحو : (بِالمَعْرُوفِ فَإِذَا) (النساء:6) ، (تَعْرِفُ فِي وُجُوهِهِمْ) (المطففين:24) (7).

(1) المستتير : 429/1.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 429/1.

(3) ينظر : المصدر نفسه : 430/1 . 432.

(4) المصدر نفسه : 432/1.

(5) المصدر نفسه : 433/1.

(6) ينظر : الفصل الأول : 56.

(7) المستتير : 433/1.

باب القاف:

"كان يدغمها في مثلها ، تحرك ما قبلها أو سكن ، نحو قوله تعالى : (أَفَأَقَالَ) (الأعراف:143) ، (الْعَرَقُ قَالَ) (يونس:90) ، (يُنْفِقُ قُرْبَاتٍ) (التوبة:99)"(1).

باب الكاف :

"كان يدغمها في مثلها تحرك ما قبلها أو سكن ، نحو : (نُسَبِحَكَ كَثِيرًا * وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا) (طه : 33 ، 34) ونحوهما"(2).

أما في نحو قوله تعالى : (يَحْزُنُكَ كُفْرُهُ) (لقمان :23) فقد أظهر (3). وبين ابن الجزري سبب الإظهار يقول : "وأظهر... لكون النون قبلها مخفاة عندها فلو أخفاها... لوالى بين اخفائين. ولو أدغمها لوالى بين اعلالين"(4).

وقيل إن أبا عمرو قد أدغم فيها في رواية نقلها مدين وأبي زيد من طريق الزهري(5). و" زاد أبو زيد من طريق الزهري إدغام : (وَإِنْ يَكُ كَانِبًا) (غافر:28) ، وهو من المنقوص"(6). وقد درسنا هاتين المفردتين المذكورتين مفصلاً ، فيما سبق(7).

باب اللام :

"كان يدغمها في مثلها ، تحرك ما قبلها أو سكن ، نحو : (قَالَ لَهُمْ) و (قِيلَ لَهُمْ) و(جَعَلَ لَكُمْ) (البقرة :247،11،22) واختلف عنه في لام (يَحُلُّ لَكُمْ) (يوسف:9) فأظهره مدين والجوهري عن أبي طاهر عن ابن مجاهد وأبو زيد من طريق الزهري وأدغمه الباقر"(8). والمفردة الأخيرة من المجزوم(9) وهو مما يمتنع فيه الإدغام. ومن أمثلة هذا الباب ما ورد في المستتير من قوله تعالى (آل لُوط) ، وهي في أربعة مواضع في (الحجر : 59 : 61) و

(1) المستتير : 433/1.

(2) المصدر نفسه : 433/1.

(3) ينظر : المصدر نفسه : 435/1.

(4) النشر : 281/1.

(5) ينظر : المستتير : 435/1.

(6) المصدر نفسه : 435/1.

(7) ينظر : الفصل الأول : 55.

(8) المستتير : 436/1.

(9) ينظر : النشر : 278/1.

(النمل: 56) و (القمر: 34). فأدغمها شجاع ومدين والنهرواني عن ابن فرح وأبو زيد من طريق الزهري وأظهر الباقر (1).

وسبب عدم إجراء الإدغام عند أبي عمرو في هذا المفردة هو مراعاة كثرة الاعتلال وقلة الحروف مع إتباع الرواية (2).

وأدغم أبو عمرو اللام في مثلها من نحو قوله تعالى: (ثُمَّ يَقُولُ لِلنَّاسِ) ، (إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ) (آل عمران: 79 ، 124) (3).

باب الميم :

"كان يدغمها في مثلها ، تحرك ما قلبها أو سكن ، نحو: (يَعْلَمُ مَا) (آل عمران: 29) ، (مِنْ جَهَنَّمَ مَهَادًّا) (الأعراف: 41) ، (الْعِلْمُ مَا لَكَ) (البقرة: 120) ، ونحو ذلك" (4).

باب النون :

"كان يدغمها في مثلها ، تحرك ما قبلها أو سكن ، نحو: (لَا يَرْجُونَ نُشُورًا) (الفرقان: 40) ، (وَأَحْسَنُ نَدِيًّا) (مريم: 73) ، (لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا) (الفرقان: 1) (5).

باب الواو :

"كان يدغمها في مثلها إذا سكن ما قبلها ، في موضعين بغير خلاف عنه ، وهما: (خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ) (الأعراف: 199) و(مِنَ اللَّهْوِ وَمِنَ التِّجَارَةِ) (الجمعة: 11) (6).

وقد بيّنا تفصيلات موجبات الإدغام لما يشابه هذا فيما سبق (7).

ويقول ابن سوار أن أبا عمرو أظهر من هذا الشرط الذي قبله ساكن ؛ ثلاثة مواضع بغير خلاف عنه وهي قياس الحرفين المدغمين منها ، قوله تعالى: (وَهُوَ وَلِيُّهُمْ) (الإنعام: 127) وقوله: (فَهُوَ وَلِيُّهُمْ) (النحل: 63) وقوله: (وَهُوَ وَاقِعٌ بِهِمْ) (عسق: 22) (الشورى: 8)

(1) ينظر : المستنير : 437/1.

(2) ينظر : النشر : 382/1.

(3) ينظر : المستنير : 441/1.

(4) المصدر نفسه : 438/1.

(5) المصدر نفسه : 438/1.

(6) المصدر نفسه : 439/1.

(7) ينظر : الفصل الأول : 83.

(8) ينظر : المستنير : 439/1.

في هذه المفردات التي ذكرها ابن سوار فيها ما قبل المثل الأول ساكن ؛ لأن الهاء في (هو) إذا توسطت بما قبلها فقرأه أبو عمرو والكسائي وأبو جعفر وقالون بإسكان الهاء إذا كان قبلها واو ، أو فاء أو لام⁽¹⁾ ، فهذه كلها تدغم قياساً على المفردتين السابقتين اللتين ذكرهما ابن سوار في باب الواو .

يقول ابن سوار في باب الواو : "فإن تحرك ما قبلها ، نحو : (هُوَ وَالَّذِينَ) (البقرة:249) ؛ فاختلف عنه في ذلك . فروى شجاع ومدين وابن فرح غير الحمّامي ، فيما ذكره أبو علي العطار ، إدغامها في ثلاثة عشر موضعاً ، أولها في (البقرة:249) (جَاوَزَهُ هُوَ وَالَّذِينَ) ، وفي (آل عمران:18) (هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ) وفي (الإنعام:17، 59، 106) (إِلَّا هُوَ وَإِن) (إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ) (هُوَ وَأَعْرَضَ) وفي (الأعراف:27) (هُوَ وَقَبِيلُهُ) وفي (يونس:107) (هُوَ وَإِن يُرَدِّكَ) وفي (النحل:76) (هُوَ وَمَنْ) وفي (طه:98) (هُوَ وَسِعَ) وفي (النمل:42) (هُوَ وَأُوتِينَا) وفي (القصص:39) (هُوَ وَجُنُودُهُ) وفي (التغابن:13) (هُوَ وَعَلَى اللَّهِ) وفي (المدثر:31) (إِلَّا هُوَ وَمَا هِيَ)"⁽²⁾. فهذه المفردات جميعها فيها قبل المثليين حرف متحرك بالضمّة ، فلا إدغام فيها مع مثلها في أكثر الكلام لمشابهتهما للألف⁽³⁾.

باب الهاء :

"كان يدغمها في مثلها ، تحرك ما قبلها أو سكن ، نحو : (فِيهِ هُدًى) (البقرة:2) ، (إِلَهُهُ هَوَاهُ) (الفرقان:43) ، (إِنَّهُ هُوَ) (البقرة:37) ، (فَأَمُّهُ هَاوِيَةٌ) (القارعة:9) ، ولا يعتد بالصلة بعد الهاء فيحذفها ؛ لأنها لا تثبت في الخط فلم يعتد بها ، ويدغم الهاء في الهاء"⁽⁴⁾.

وهذا الإدغام يمتنع عند بعض القراء ؛ لأن الهاء موصولة بياء فعند الإدغام لا بدّ من سقوط الصلة التي بين الهاءين وإسقاط الحركة من الهاء الأولى ، وليس ذلك من شرط الإدغام⁽⁵⁾.

ومن العلماء من أجاز الإدغام على هذه الصورة ، وذلك بحذف الصلة ، وإدغام الهاءين لالتقائهما خطأً ، ولأن الصلة عبارة عن إشباع حركة الهاء تقوية ، لها فلم يكن لها استقلال لهذا تحذف للساكن فإذلك لم يعتد بها⁽⁶⁾.

(1) ينظر : النشر : 209/2 ، والشامل في القراءات المتواترة : 123 .

(2) المستتير : 440/1 .

(3) ينظر : الكشف : 134/1 .

(4) المستتير : 440/1 ، وينظر : النشر : 284/1 .

(5) ينظر : النشر : 284/1 .

(6) ينظر : الكشف : 43/1 ، والنشر : 284/1 .

ومع هذا فإن واو الصلة تُعدّ فاصلة بين المثليين عند أكثر العلماء ، وإن وجدت لفظاً لا خطأ ، حالها حال النون الساكنة المتوالدة من التتوين ، وكذلك الحروف المحذوفة وجوباً لأجل الجزم.

باب الياء :

يقول ابن سوار : " كان يدغمها في مثلها تحرك ما قبلها أو سكن ، نحو: (يَأْتِي يَوْمٌ) (البقرة: 254) ، (وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ) (هود: 66) ، (نُودِي يَا مُوسَى) (طه: 11) (1).

نستخلص مما ذكرناه من أقوال وآراء النحاة والقراء لهذه الصور من الإدغام الكبير ما يأتي :

1. اتفاقهم على جواز الإدغام والإظهار في المثليين إذا كان قبلهما حرف متحرك ، والإدغام أحسن إذا توالى خمس حركات وأكثر.
2. انفرد القراء في منع الإدغام ضمن هذه الصورة إذا كان أول المثليين تاء ضمير أو منوناً ، فراراً من تشكيل مقطع مديد مغلق بصامتين وسط التركيب.
3. اختلافهم في المنقوص بسبب الجزم بين المنع والجواز ، وسبب المنع عندهم للمحافظة على الصائت القصير الذي يشير إلى المحذوف وجوباً من جرّاء الجزم ، وقلنا ليس هناك حذف ، وإنما تقصير للصائت الطويل المحذوف.
4. منع الإدغام في المثليين إذا كان الأول منهما منوناً ؛ لأن التتوين عندهم حاجز قوي جرى مجرى الأصول ، وعلة المنع هو غياب ركن أساسي مما يوجب الإدغام ، وهو أن النقاء المثليين دون فاصل صائت قصير بينهما في حين إن الفاصل هنا (النون الساكنة) وهي بمثابة صامت.
5. الهمزتان لا تدغمان عند أكثر العلماء ، لأنهم يسهلون واحدة من الهمزتين المجتمعيتين.
6. الإدغام على هذه الصورة ، وقبل الأول منها حرف مدّ أو لين جائز ، أما إذا سبقا بحرف صحيح ساكن فيجوز الإظهار وهو الأصل والإخفاء وهي ما يعبروا عنه باختلاس الحركة والإدغام ، كذلك جائز عند القراء وبعض النحاة ، والبعض الكثير لا يجيزه ؛ لأن فيه جمعاً بين ساكنين.

الصورة الثانية : المثلان متحركان في كلمة واحدة (متصل) :

(1) المستتير : 441/1.

يتم إجراء الإدغام على وفق هذه الصورة من خلال اجتماع مثلين متحركين في كلمة واحدة توجب إدغام الأول في الثاني ويلزم ذلك تسكين الأول ؛ لأن المتحرك لا يمكن إدغامه إلا بعد تسكينه على وفق شروط من أهمها أن يكون ما قبل المثل الأول متحركاً.

والإدغام هنا عند أبي عمرو مختلف فيه بين جواز الإدغام والإظهار. يقول ابن سوار واصفاً ذلك عند أبي عمرو : "فإن كان المتماثلان في كلمة واحدة نحو : (مَوْتِنَتَا) (الصفات: 59) ، و (جِبَاهُهُمْ) (التوبة: 35) ، (بِشْرَرٍ) (المرسلات: 32) ، وما أشبه ذلك فإنه يظهر جميع ما جاء منه" (1). وكذلك مكى ابن أبي طالب القيسي أوجب الإظهار في قراءة هذه الأمثلة قال : "إذا تكررت الهاء في كلمة ، فالتحفظ بإظهار الهاءين واجب على القارئ لتكرّر الخفاء واجتماع المثليين ، وذلك نحو قوله : (بِأَفْوَاهِهِمْ) (آل عمران: 167). و (جباههم) و (أغشيت وجوههم) و (شبهه)" (2).

وأيد ذلك السمين الحلبي ، قال : "والجمهور جباههم بالإظهار" (3). ومن العلماء من يرى أن هذه الكلمات مشتملة على الإدغام الكبير ، فقد أشار إلى ذلك أبو حيان ، قال : "وأدغم قوم (جباههم) وهي مروية عن أبي عمرو ذلك في الإدغام الكبير" (4). وكذلك رويت بالإدغام في قراءة المطوعي التي نقلها الأعمش (5). ولم يذكر ذلك في كثير من كتب القراءات ولكن وردت بعض كلمات جاز فيها الإدغام على غير القياس منها في موضعين ، وهما قوله تعالى : (مَنَاسِكُكُمْ) (البقرة: 200) ، و (مَا سَلَكَكُمْ) (المنثر: 42) (6). فقد أدغم أبو عمرو الكاف في الكاف (مناسككم). وكذلك في المفردة الثانية.

وعلى ما يبدو ، فإن الذي سوغ الإدغام فيهما لكون المثليين متحركين قبلهما حرف صحيح متحرك.

(1) المستتير : 413/1.

(2) الرعاية : 157.

(3) الدر المصون : 461/3.

(4) البحر المحيط : 39/5.

(5) ينظر : إتحاف فضلاء البشر : 115/1.

(6) ينظر : المستتير : 413/1 ، والتيسير في القراءات السبع : 129 ، وفقه اللغة : 99.

إما في قراءته لقوله تعالى : (بَأَعْيُنِنَا) (هود:37) فقد اختلف عنه⁽¹⁾ حتى ابن سوار لم يحدد كونها بالإظهار أو بالإدغام. ولكنها وردت بالإدغام في قراءة طلحة بن مُصْرَف⁽²⁾. وأكد أبو حيان على ذلك⁽³⁾. وكذلك السمين الحلبي⁽⁴⁾.

ومما أظهره أبو عمرو ولا خلاف فيه في نحو قوله تعالى : (بَشَّرَ) (المرسلات:32)⁽⁵⁾. وهذا ما أكد النحاة على منع الإدغام فيه ، يقول سيبويه : "ما كان على ثلاثة أحرف وليس يكون فعلاً فعلى الأصل"⁽⁶⁾.

وكان القياس أن يدغم لكنه لم يدغم لسببين هما:

أ. منع الالتباس ؛ لأنه لو أدغم لالتبس بفعل (ساكن العين).

ب. إنَّ (شَرَّرَ) وما جاء على مثلها في غاية الخفة ؛ لأنه بفتحيتين ، ولأن الإدغام لمشابهة الفعل الثقيل⁽⁷⁾.

الصور الثالثة :- المتقاربان متحركان في كلمة واحدة (متصل) :

وردت من هذه الصورة أمثلة لمفردات قرآنية قليلة جداً ، اتفق فيها القراء على إجراء الإدغام في مفردتين قرآنيتين أوردهما ابن سوار بالإدغام في قراءة أبي عمرو منها نحو قوله تعالى : (خَلَقَكُمْ) (البقرة:21) و (رَزَقَكُمْ) (المائدة:88)⁽⁸⁾.

وورد مثال آخر مختلف فيه في نحو قوله تعالى : (إِنْ طَلَّقَنَّ) (التحريم:5)⁽⁹⁾.

لقد أجاز النحاة والقراء إدغام القاف في الكاف أو بالعكس ، وذلك لقرب المخرجين ، والإظهار أحسن في الثاني ؛ لأن مخرج القاف أقرب مخارج اللسان إلى الحلق⁽¹⁰⁾. ولا يتم الإدغام بين الحرفين عند القراء إلا على وفق شروط اشترطوها وهي :

(1) ينظر : المستنير : 413/1.

(2) ينظر : المحرر الوجيز : 287/7.

(3) ينظر : البحر المحيط : 221/5.

(4) ينظر : الدر المصون : 97/4.

(5) ينظر : المستنير : 413/1.

(6) الكتاب : 421/4. وينظر : المقتضب : 337/1.

(7) ينظر : الكتاب : 420/4 ، وشرح شافية ابن حاجب : 242/3.

(8) ينظر : المستنير : 413/1 والسبعة في القراءات : 121 ، والنشر : 280/1.

(9) ينظر : المستنير : 413/1 والسبعة في القراءات : 118. والنشر : 286/1.

(10) ينظر : الكتاب : 452/4.

1. أن يكون قبل القاف متحرك.

2. أن يكون بعد الكاف حرف أو أكثر (1).

وإذا توافرت هذه الشروط يتم الإدغام ، وذلك بإسقاط الحركة الفاصلة بينهما ليتم تجاور الصوتين ثم قلب القاف كافاً وإدغامهما. وإن القاف كما ينطق بها الآن ، لا فرق بينها وبين الكاف إلا في أن القاف أعمق قليلاً في أقصى الحنك (2) لأن نطق القاف التقليدي في العربية الفصحى اليوم هو نطقه مهموساً (3).

أما ما اختلف في إدغامه وهو ما كان بعد الكاف نون جمع قوله تعالى: (إِنْ طَلَّقْتُنَّ)، فقد روي عن أبي عمرو بالإدغام والإظهار فيها (4). وقرأها الداني بالإدغام وعلل ذلك بقوله: "وقرأته أنا بالإدغام وهو القياس ، لثقل الجمع والتأنيث" (5).

ويرى الدمياطي أنه في هذا المفردة "خلاف لكرامة اجتماع ثلاث تشديدات في كلمة" (6). ومعنى هذا أنه يختار الإظهار ؛ لأنه هو الأصل واجتماع التشديدات أثقل من ثقل الجمع وثقل التأنيث.

الصورة الرابعة : - المتقاربان متحركان في كلمتين (منفصل) :

ومن الحروف التي أجاز القرءاء إجراء إدغامها في مقاربتها ، هي ستة عشر حرفاً : الباء ، والتاء ، والثاء ، والجيم ، والحاء ، والذال ، والذال ، والراء ، والسين ، والشين ، والضاد ، والقاف ، والكاف ، واللام ، والميم ، والنون (7).

وهذا النوع من الإدغام عند ابن جني هو القياس الأقوى (8). ويتطلب لتحقيق انجازه عملا ن هما : "إسكانٌ وقلبٌ" (9). وذلك قلب الأول إلى جنس الثاني.

وهذا التأثير أطلق عليه المحدثون التأثير الرجعي ، إذ يتأثر فيه الصوت الأول بالثاني ، وهو الشائع في اللغة العربية (1). ويتوقف ذلك على قوّة الصوت المدغم فيه وضعف

(1) ينظر : المستنير : 413/1. وإتحاف فضلاء البشر: 115/1.

(2) ينظر : الأصوات اللغوية : 161.

(3) ينظر : دروس في علم أصوات العربية : 107.

(4) ينظر : التيسير : 133. والسبعة في القراءات : 118.

(5) التيسير : 133.

(6) إتحاف فضلاء البشر : 39/1.

(7) ينظر : التيسير : 133-134. والنشر في القراءات العشر : 286-287. وشرح الشاطبية : 54.

(8) ينظر : سر صناعة الإعراب : 184/1.

(9) المستنير : 411/1.

الصوت المدغم وتحسب قوّة الصوت تأسيساً على ما به من صفات قوّة وهذه الصفات حدّدها علماء العربية وأصحاب القراءات وقد أشار إليها عبد الوهاب القرطبي بقوله : "أن يجتمع حرفان امتاز أحدهما عن الآخر بمزية ما . إما بتفخيم أو إطباق أو تفشي أو غير ذلك"⁽²⁾. لذلك استعان الباحث ببعض مؤلفات الدرس الصوتي الحديث لعمل جدول بيّن فيه صفات الأصوات العربية للوقوف على إمكانية تحقيق إجراء الإدغام على وفق مبدأ قوّة الصوت المدغم فيه ، وضعف الصوت المدغم⁽³⁾.

جدول الصفات

(1) ينظر : الأصوات اللغوية : 152.

(2) ينظر : الموضح في التجويد : 149-177.

(3) ينظر : جدول الصفات : 93.

وهذا النوع من الإدغام رتبّه ابن سوار في كتابه حسب قراءة أبي عمرو ومرتبة على حروف المعجم بدءاً من باب الهمز ويعني بها همزة القطع ، والوصل وكذلك الألف وهي ألف (رمى ، وغزا وما) ، فهذه الحروف لا تدغم في مثلها ولا تدغم في شيء . وقد ذكرنا ذلك في بحثنا فيما سبق⁽¹⁾.

أما دراسة ظاهرة إجراء الإدغام في الحروف الستة عشر التي أجازوا الإدغام فيها ، فيتطلب منا الخوض بتفصيلات الظاهرة الوظيفية المذكورة لمعرفة خصائص كلّ صوت من موضع نطقه وطرقه والسمات التمايزية التي تحده ، مع محاولة تحليل كلّ ذلك لتحديد إمكانية إجراء الظاهرة في السلسلة الكلامية من خلال استقراء آراء النحاة القدماء وأصحاب القراءات معتمداً على المنظار اللساني الحديث لأصحاب الدراسات الصوتية. لذا نبدأ من :

باب الباء :

أورد ابن سوار إدغامها في (الميم) المتقارب منها في قراءة أبي عمرو، قال : "ويدغمها في الميم ، في قوله تعالى : (يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) حيث كان ، وهو خمسة مواضع"⁽²⁾ منها (آل عمران:129) و (المائدة:18-40) و (العنكبوت:21) و (الفتح:14).

وقد اتفق أغلب النحاة والقراء والباحثين المحدثين على الإدغام في هذا المفردة القرآنية ، ولاسيما عند أبي عمرو⁽³⁾.

وعلة إجراء الإدغام لاتحاد المخرج لكونهما من الشفة⁽⁴⁾.

وعلل ابن مجاهد⁽⁵⁾ ، وابن البادش⁽⁶⁾ ، الإدغام في المفردة المذكورة ، وذلك لكسر ما قبل الباء أي التخلص من ضمة (الباء) بتسكينها وهذا الإجراء موافق لما عليه العربية إذ إنها تكره توالي حركات قصيرة بعينها في كلمة واحدة ، من نحو توالي الضمة والكسرة أو

(1) ينظر : الفصل الأول : 72 ، 74 .

(2) المستتير : 416/1 .

(3) ينظر : شرح المفصل : 147/10 ، والسبعة في القراءات : 118 ، والنشر : 287/1 ، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : 134 ، ودروس في علم أصوات العربية : 45 .

(4) ينظر : شرح المفصل : 147/10 .

(5) ينظر : السبعة في القراءات : 118 .

(6) ينظر : الإقناع : 200/1 .

العكس. قال سيبيويه: "يكرهون الضمة بعد الكسر"⁽¹⁾ وكذلك قال الفراء في الأمر نفسه: "إنما يستثقلون كسرة بعدها ضمة أو ضمة بعدها كسرة"⁽²⁾.

ويعلّل الدكتور غالب فاضل المطلبي ذلك بقوله: "إنّ الكسرة صوت أمامي (Front) يرتفع في أثناء نطقه الجزء الأمامي من اللسان ، على حين أن الضمة صوت خلفي (Back) يرتفع في أثناء النطق به الجزء الخلفي من اللسان ... وهذا يعني أن اللسان العربي يستثقل استثنائاً تماماً الانتقال من صوت المدّ الأمامي إلى الصوت الخلفي"⁽³⁾.

أما الدراسات الصوتية الحديثة فقد عالجت هذه الظاهرة من خلال العلاقة بين الصوتين المدغمين تأسيساً على قرب المخرج ، والاتفاق بالصفات معتمدين على قوة الصوت وضعفه. لذا عملنا على بيان خصائص الأصوات من حيث مخارجها وصفاتها بدءاً من باب الباء وما تدغم فيه ، واعتمد البحث بيان كلّ ذلك بإيجاز مستوفياً من خلاله خصائص كلّ صوت. ومتجنباً الإفاضة التي تثقل البحث فالباء صوت صامت انسداديّ شفتاني مجهور فمي⁽⁴⁾ ، أما الميم فهو صوت صامت انسداديّ شفتاني أنفي مجهور⁽⁵⁾.

وتأسيساً على ما ذكرناه للصوتين من خصائص ، فإن الصوتين متحدان في المخرج لأنهما شفويان فيتحقق الإدغام على وفق ما وضع لهذه الظاهرة من قوانين صوتية منها أن الإدغام يحسن إذا اتّحدت المخارج أو تقاربت⁽⁶⁾ ، ويكون الإدغام هنا بسبب التجانس⁽⁷⁾. أما من حيث الصفات فإن الباء والميم صامتان مجهوران. إلا أن الباء صوت شديد والميم صوت أغن (أنفي)⁽⁸⁾.

فهما على مستوى واحد من حيث صفات القوة والضعف ، فالباء فيها صفتا قوة : (الجره والشدة) والميم فيها صفتا قوة كذلك : (الجره والغنة)⁽⁹⁾.

(1) الكتاب : 335/3.

(2) معاني القرآن للفراء : 12/2.

(3) في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية : 260-261 ، وينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : 35.

(4) ينظر : علم الأصوات العام : 114.

(5) ينظر : المصدر نفسه : 119.

(6) ينظر : الكشف : 139/1.

(7) ينظر : الحواشي المفهمة : 26.

(8) ينظر : الأصوات ووظائفها : 63.

(9) ينظر : جدول الصفات : 93.

والذي يسوغ إدغام الباء في الميم هو حذف حركة الأول لغرض التجاور ، ثم انتقال الصوت الأول (الباء) وهو من أصوات الفم إلى نظير له بين أصوات الأنف⁽¹⁾ ، وهذه الأسباب تشترك جميعها مع صحة النقل والرواية لتمثل أهم أسباب إجراء الإدغام في المفردة القرآنية المذكورة ، والدليل على ذلك أن أبا عمرو أظهر نحو قوله تعالى : (أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا) (البقرة:26) و(ضُرِبَ مَثَلٌ) (الحج:73) وقوله : (سَنَكْتُبُ مَا) (آل عمران:181) (2) ، لافتقارها لبعض الشروط المذكورة للمفردة القرآنية التي أدغموا فيها (الباء في الميم).

الفاء :

وأدغمت الباء في الفاء فقد : "روى العباس عن أبي عمرو إدغامها في الفاء في قوله تعالى : (لا ريبَ فيه) (البقرة:2) حيث كان. تابعه الحلبي والأصفهاني جميعاً عن عبد الوارث في سورة السجدة حسب"⁽³⁾.

فالفاء يصنع حينما " تلتقي الشفة السفلى بالأسنان العليا فيعاق تيار الهواء وهو يغادر الفم ويسمع له حفيف غير مصحوب بتذبذب الحبلين الصوتيين"⁽⁴⁾.

فالذي سوغ الإدغام بين الصوتين أن الفاء حرف تقشي من خلال الحفيف الذي يسمع فيه ، وذلك قوة فيه والباء أقوى منه ، لأنها شديدة مجهورة والفاء مهموسة رخوة⁽⁵⁾. وكذلك "اشتركا في المخرج من الشفتين"⁽⁶⁾.

والإظهار أحسن وأقوى ، لأن الأول أقوى في صفاته من الثاني⁽⁷⁾. وهذا الإدغام أقل شيوعاً⁽⁸⁾ ؛ لأنه يستلزم إجراءات صوتية كبيرة للتخلص بها من هيمنة قوة الباء ، منها حذف الحركة الفاصلة بين الصوتين وهذا الإجراء عام لغرض تجاور الأصوات دون فاصل من حركة أو حرف ؛ ثم قلب الباء إلى نظيرها المهموس وهو الصوت الشائع في اللغات الأوربية والذي يرمز إليها بالرمز (P) ، وهو صوت (مهموس)⁽⁹⁾ شديد انفجاري مخرجه الشفتان ،

(1) ينظر : الأصوات اللغوية : 153.

(2) ينظر : النشر : 416/1-417.

(3) المستتير : 417/1.

(4) الأصوات ووظائفها : 62.

(5) ينظر جدول الصفات : 93.

(6) الكشف : 155/1.

(7) ينظر : المصدر نفسه : 155/1.

(8) ينظر : الأصوات اللغوية : 153.

(9) ينظر : الصوتيات : 64-65.

وإذا لم ينحبس معه النفس وأصابته صفة الرخاوة بأن يسمع له صفير ، انقلب إلى صوت قريب الشبه جداً بالفاء ، لأنها رخوة مهموسة وبهذا يتم الإدغام⁽¹⁾.

باب التاء :

وصف ابن سوار إدغام التاء في مقاربتها من الأصوات الأخر في قراءة أبي عمرو ، قال : "يدغمها في عشرة أحرف من المتقارب وهي : التاء ، والجيم ، والذال ، والزاي ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء"⁽²⁾.

وهذه الأصوات تقع في منطقة تمثل أكبر مجموعة إدغامية حتى عدّها القدماء أصل الإدغام ، وذلك لكثرتها وتنوع مخارجها⁽³⁾. ومن أمثلة إدغامها في:

التاء :

نحو قوله : (الْقِيَامَةَ تُمْ) (ال عمران:55)⁽⁴⁾ ، فإدغام التاء في التاء مرحب به ، لتقارب مخرجيهما. فالصوتان أسنانيان⁽⁵⁾ ، وهذا الإدغام وارد في لغة العرب ، قال سيبويه : "والظاء والتاء والذال أخوات الطاء والذال والتاء ، لا يمتنع بعضهن من بعض في الإدغام لأنهن من حيز واحد"⁽⁶⁾. أما من حيث الصفات فلا خلاف بينهما غير أن التاء شديدة والتاء رخوة⁽⁷⁾. لذا يتطلب لتوحيد هذين الصفتين عمليتان : الأولى أن نسمح للهواء مع التاء بالمرور لتصبح رخوة كالتاء ، والثانية أن مخرج الصوت الأول قد انتقل إلى الأمام متجهاً نحو مخرج الثاني فيتم الإدغام⁽⁸⁾.

ومما لا خلاف فيه قوله تعالى : (التَّورَةَ تُمْ) (الجمعة:5) و(الزَّكَاةَ تُمْ) (البقرة:83) فقد روى مدين بن شعيب عن أصحابه إدغامهما. وهو من المفتوح الذي قبله ساكن⁽⁹⁾.

(1) ينظر : الأصوات اللغوية : 153.

(2) المستنير : 417/1-418.

(3) ينظر : أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : 246.

(4) ينظر : المستنير : 418/1.

(5) ينظر : علم الأصوات العام : 115 و121.

(6) الكتاب : 4/464.

(7) ينظر : جدول الصفات : 93.

(8) ينظر : الأصوات اللغوية : 154.

(9) ينظر : المستنير : 418/1.

وللسبب نفسه أعزى ابن الجزري الخلاف في الإدغام والإظهار⁽¹⁾. ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أن المبرر لإجراء الإدغام في المفردتين القرآنيتين هو أن الساكن قبل التاء صوت علّة طويل فيكون الإدغام حسناً لأمتداد الصوت فيه⁽²⁾.

أما الجيم :

فنحو : (الْعِزَّةُ جَمِيعاً) (فاطر:10)(3).

إن إجراء الإدغام في المفردة المذكورة اعتمد على مبدأ القوّة والضعف بين الصوتين المدغمين ، ففي التاء همس وشدة يقابلها في الجيم جهر وشدة ، فالجيم أقوى ، لذا تفتى التاء فيها وتدغم.

أما إذا كانت التاء كناية عن اسم مخاطب فلم يدغم ، نحو : (أَكْثَرَتْ جِدَالَنَا) (هود:32) و : (إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ) (الكهف:39)(4).

وامتناع الإدغام فيها لسببين :

الأول : كون الحرف الأول تاء ضمير .

الثاني : كون الحرف السابق عليه حرفاً ساكناً .

فالإدغام في هذه الحالة يؤدي إلى التقاء ساكنين بعد إسكان التاء ، فضلاً عن كون الحرف الأول تاء الضمير فيؤدي ذلك إلى لبس. كما ذكرنا فيما سبق⁽⁵⁾. والإظهار يكون حفظاً للأصول ، ورعياً للنصوص⁽⁶⁾.

أما الذال :

فنحو ، : (الْآخِرَةَ ذَلِكَ) (هود:103) و(الدَّرَجَاتِ ذُو الْعَرْشِ) (غافر:15) (7).

وعلّة إدغام الحرفين في المفردتين يرجع إلى تقارب المخرجين ، فالحرفان من حيز

واحد⁽⁸⁾.

(1) ينظر : النشر : 287/1.

(2) ينظر : أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي :156.

(3) المستتير : 418/1.

(4) ينظر : المصدر نفسه :418/1.

(5) ينظر : الفصل الأول : 54.

(6) ينظر : النشر : 288/1.

(7) المستتير : 419/1.

(8) الكتاب :433/4.

فالتاء أسناني لثوي⁽¹⁾. أما الذال فهو أسناني⁽²⁾ .

والإدغام هنا من باب إدغام النظير في النظير أي تساوي الصوتين في القوة ، فالتاء مهموسة وشديدة والذال مجهورة ورخوة⁽³⁾. فعند الإدغام نسقط حركة (التاء) حتى لا يكون بينهما فاصل ، فيتم تجاوز الصوتين ، ثم تنتقل التاء بمخرجها إلى مخرج الأصوات المسماة بالثوية مع السماح للهواء بالمرور حين النطق بها لتصبح رخوة كالذال وبذلك يدغمان⁽⁴⁾.

أما الزاي :

فنحو : (بِالْآخِرَةِ زَيَّنَا) (النمل:4) ، و(الرَّاجِرَاتِ رَجْرًا) (الصفوات:2) و(الْجَنَّةِ زُمْرًا) (الزمر:73)⁽⁵⁾.

فالتاء والزاي من أصوات المنطقة الواحدة وعلاقتها علاقة تقارب ، فالإدغام وارد بينهما ، يقول سيبويه : "والطاء والذال والتاء يدغمن كلهن في الصاد والزاي والسين ، لقرب المخرجين لأنهن من الثنايا وطرف اللسان ، وليس بينهما في الموضع إلا أن الطاء وأختها من أصل الثنايا ، وهن من أسفله قليلاً مما بين الثنايا"⁽⁶⁾. أما من حيث الصفات فالزاي صامت احتكاكي (صفيري) لثوي مجهور⁽⁷⁾ ، فهي أقوى من التاء بجهرها وصفيرها ؛ لذلك تدغم فيها التاء بعد جهرها حتى تصبح دالاً ، لأن الزاي مجهورة ، ثم يسمح للهواء معها بالمرور ، فتصبح رخوة تتحدث عند النطق بها صفيراً كالزاي⁽⁸⁾.

أما السين :

فنحو : (السَّاعَةِ سَعِيرًا) (الفرقان:11)⁽⁹⁾.

فالصوتان متقاربان في المخرج فهما أسنانيان لثويان⁽¹⁰⁾. أما من حيث الصفات فهما مهموسان⁽¹⁾. والسين أقوى من التاء بالصفير لذلك تدغم التاء فيها ؛ لأن الصفيير من الصفات التي اعتدّ بها النحاة اعتداداً كاملاً وهي من الصفات التي لا يمكن التنازل عنها⁽¹⁾.

(1) ينظر : الأصوات ووظائفها : 61.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 62.

(3) ينظر : جدول الصفات : 93.

(4) ينظر : الأصوات اللغوية : 155.

(5) المستتير : 419/1.

(6) الكتاب : 462/4-463.

(7) ينظر : جدول الصفات : 93.

(8) ينظر : الأصوات اللغوية : 155.

(9) المستتير : 419/1.

(10) ينظر : مناهج البحث في اللغة : 123 و 128 ، والأصوات ووظائفها : 61.

والسياقات الصوتية لإجراء الإدغام تبدأ بحذف الصائت القصير (الكسرة) الفاصلة بين التاء والسين ليتجاوزا ، ونسمح للهواء بالمرور مع التاء فتصبح رخوة وبهذا أشبهت كل المشابهة للسين في رخاوتها وهمسها فيتم الإدغام (3). والمثال موافق لأقيسة النحاة والقراء ، لأن ما قبل التاء حرف صحيح متحرك. واختلف في قوله : (أُوتِيَتْ سُؤْلُكَ) (طه:36) فروى مدين عن أصحابه إدغامه والتاء فيه تاء الخطاب(4).

يمنتع الإدغام هنا لكون الحرف الأول المراد إدغامه (تاء الضمير) ، حرصاً على عدم اللبس الذي يحصل من جراء الإدغام ؛ لأن الإدغام يجعل النطق بتاء المتكلم والمخاطب واحداً.

"فالعلاقة الصوتية المميزة بين التاءين هي أن تاء المتكلم مضمومة وتاء المخاطب مفتوحة ، والإدغام يذهب هذا الفارق"(5).

وكذلك اسكان التاء لأجل الإدغام يؤدي إلى التقاء ساكنين ، وهذا لا يوافق أقيسة النحاة ، فمذهب أبي عمرو في هذا المفردة وما شابهها الإظهار حفظاً للأصول ، ورعياً للنصوص(6).

وأما الشين :

فقد قرأ أبو عمرو بالإدغام في موضعين لا ثالث لهما ، فنحو : (السَّاعَةِ شَيْءٌ) (الحج:1) ، و(بَارِئَةً شُهَدَاءُ) (النور:4)(7).

أدغم الحرفان إدغاماً كبيراً وذلك لتقارب المخرجين(8) ، ذلك لأن الشين غارية(9). والذي يمكن أن يكون قد حدث للتاء في هذا الإدغام إن مخرجها انتقل إلى وسط الحنك ،

(1) ينظر : جدول الصفات : 93.

(2) ينظر : أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : 217.

(3) ينظر : الأصوات اللغوية : 154.

(4) ينظر : المستنير : 419/1.

(5) المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية : 91.

(6) ينظر : النشر : 288/1.

(7) ينظر : المستنير : 419/1.

(8) ينظر : دراسة الصوت اللغوي : 388.

(9) ينظر : مناهج البحث في اللغة : 129.

مع السماح للهواء بالمرور حين النطق بها لتغير رخوة كالشين. وبهذا اتحد الصوتان همساً ورخاوة مخرجاً ، فتم الإدغام⁽¹⁾.

ومما سوّغ الإدغام كذلك قوّة الشين بالتنفسي ، وهو أن يشغل اللسان أثناء النطق بها مساحة أكبر ما بين الغار واللثة⁽²⁾. وهي صفة نطقية خاصة بهذا الصوت فيها إطالة للصوت تمنحه قوّة نسبية تجعله يتغلب على مقاربه⁽³⁾ ، فتكون أقوى بهذه الصفة التي يعتد بها النحاة بخلاف صفة الشدّة في التاء التي لا تثير مشكلة عند الإدغام ولا تهم مراعاتها⁽⁴⁾. واختلف في : (لَقَدْ جِئْتِ شَيْئاً) (مریم:27)⁽⁵⁾؛ فروى مدين ابن شعيب عن أصحابه إدغامه. والتاء فيه للخطاب. سبق أن بيّنا أسباب اختلاف القراء في إظهارها أو إدغامها⁽⁶⁾.
أما الصاد :

فقد ورد إدغام التاء في الصاد عند أبي عمرو في نحو قوله تعالى : (وَالْمَلَائِكَةُ صَفًّا) (النبا:38) و(وَالصَّافَاتِ صَفًّا) (الصافات:1) و(فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا) (العاديات:3) ⁽⁷⁾.
الحرفان متقاربان في المخرج ؛ لأنهما من الثنايا وطرف اللسان⁽⁸⁾. و الصاد أقوى من التاء بالإطباق⁽⁹⁾. وهي مما اعتدّ بها النحاة اعتداداً جزئياً⁽¹⁰⁾.
وابقاء هذه الصفة أمثل في حال إدغامها في التاء⁽¹¹⁾. وكذلك بصفة (الصفير)⁽¹²⁾ ، وهي من الصفات التي لا يمكن التنازل عنها⁽¹³⁾.

(1) الأصوات اللغوية :155.

(2) ينظر : الأصوات اللغوية ، عبد القادر عبد الجليل :274-275.

(3) ينظر : أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة :76.

(4) ينظر : أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي :216-217.

(5) المستنير :419/1.

(6) ينظر : الفصل الأول : 54.

(7) ينظر : المستنير : 420/1.

(8) ينظر : الكتاب : 463/4.

(9) ينظر : جدول الصفات : 93.

(10) ينظر : أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي :217.

(11) ينظر : الكتاب : 466-460/4.

(12) ينظر : جدول الصفات : 93.

(13) ينظر : أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : 219.

فهذه المفردات تنسجم مع القاعدة العامة للإدغام التي تقول : إن الصوت الضعيف يدغم في الصوت القوي (الأول في الثاني) ، وهذا الإدغام حسن وجيد لأن فيه نقل اللفظ الضعيف إلى لفظ القوة.

وأما الصاد:

ف نحو : (العَادِيَاتِ ضَبْحًا) (العاديات:1) ولا ثاني له⁽¹⁾.

لقد أجاز سيبويه إدغام الحرفين (التاء في الصاد) في قوله : "وقد تدغم الطاء والتاء والذال في الصاد ؛ لأنها اتّصلت بمخرج اللام وتطأطأت عن اللام حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان ، ولم تقع من الثنية موضع الطاء لانحرافها ، لأنك تضع للطاء لسانك بين الثنيتين ، وهي مع ذا مطبقة ، فلما قاربت الطاء فيما ذكرت لك أدغموها فيها التاء والذال ، كما أدغموها في الصاد لأنهما من موضعهما"⁽²⁾.

والصاد بجهره وإطباقه واستعلائه واستطالته⁽³⁾. أقوى من التاء لذا فالإدغام حسن جيد. وتأسيساً على ما أقرّه النحاة والقراء على وفق مبدأ الصوت الأقوى والأضعف الذي عملوا به لإقرار الظاهرة ومنهم الدكتورة مي الجبوري حينما عدت قوة الصاد ناتجة عن استعلائها وإطباقها⁽⁴⁾. علماً أن هاتين الصفتين مشتركتان في مجموعة من الأصوات⁽⁵⁾. بخلاف الاستطالة فهي صفة قوة خاصة للصاد وحدها لا يمكن التنازل عنها. فكان من الحق أن يؤكد على فضيلتها بين الصفات الأخرى.

وأما الطاء :

(1) ينظر : المستنير : 420/1.

(2) الكتاب : 465/4.

(3) ينظر : جدول الصفات : 93.

(4) ينظر : القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 100.

(5) ينظر : جدول الصفات : 93.

ف نحو : (المَلَأَكَةُ طَيِّبِينَ) (النحل:32) و(الصَّلَاةُ طَرْفِي النَّهَارِ) (هود:114) ، هذا من المفتوح الذي قبله ساكن وقد اجمعوا على إدغامه(1).

الصوتان من الصوامت الأسنان اللثوية(2).

وتوضيحاً للأسباب الصوتية التي توجب إدغام الحرفين المتقاربين المتحركين - بعد إسكان الحرف الأول - على وفق مبدأ قوة الحرف أو ضعفه ، فإن الطاء بجهره وشدته واستعلائه وإطباقه(3). أقوى من التاء.

وهذا الإدغام عند سيبويه " أقوى ، إذ كان يكون في الانفصال"(4) . وبين مكى بن أبي طالب القيسي السر في حُسن هذا الإدغام ، قال : "وَحَجَّةٌ مِنْ أَدْغَمَ إِنْ التَّاءُ لَمَّا كَانَتْ مِنْ مَخْرَجِ الطَّاءِ حَسَنًا فِيهَا الْإِدْغَامُ إِذْ كَانَا مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ فَأَشْبَهَا الْمُثَلِينَ ، وَقَوَى ذَلِكَ أَنَّكَ تَنْتَقِلُ التَّاءَ بِالْإِدْغَامِ إِلَى حَرْفٍ قَوِيٍّ ، أَقْوَى مِنَ التَّاءِ بِكَثِيرٍ ، فَبِالْإِدْغَامِ زِيَادَةُ قُوَّةِ فِي الدَّغْمِ ، وَذَلِكَ مِمَّا يُحَسِّنُ جَوَازَ الْإِدْغَامِ وَيَقْوِيهِ"(5).

ويفترض الدكتور إبراهيم أنيس لإجراء الإدغام وتحقيقه النطق بالطاء على النطق القديم ، أي يشبه الضاد الحديثة ، أما إذا افتراضا إن الطاء هنا كان ينطق بها وقت الإدغام كما ينطق بالطاء الآن ، أي مهموسة ، فلا فرق بينها وبين التاء إلا في الإطباق ، وهكذا يتم الإدغام(6).

أما المفردة الثانية : (الصَّلَاةُ طَرْفِي النَّهَارِ) ، فهو من المفتوح الذي قبله ساكن وقد اجمعوا على إدغامه مع إن إجراءه يستوجب إسكان التاء ، مما يؤدي ذلك لاجتماع ساكنين ، إلا أن الأول منهما (صوت علة طويل) فيكون الإدغام حسناً ؛ لامتداد الصوت به(7).

واختلفت الرواية عن أبي عمرو في إدغام قوله تعالى : (وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ) (النساء:102) وهو من المنقوص(1). "ذلك أن بين التاء والطاء ياء انحذفت في الأمر"(2) ، والمحذوف يمثل لام

(1) ينظر : المستنير : 420/1.

(2) ينظر : الأصوات ووظائفها : 61 ، وعلم الأصوات العام : 115.

(3) ينظر : جدول الصفات : 93.

(4) الكتاب : 474/4.

(5) الكشف : 393/1.

(6) ينظر : الأصوات اللغوية : 156.

(7) ينظر : الفراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 106.

الفعل ، معنى هذا أن المنقوص قد نقصت لامه. فعندهم الإظهار أقوى لأجل النقص ، وقلة الحروف ولكونه مما حكمه المجزوم ، فالذي حدث في المفردة المذكورة هو تقصير الصائت الطويل وليس الحذف كما زعم المتقدمون من النحاة وعلماء القراءة. ويتبين ما يبطل زعمهم هو التحليل الصوتي المقطعي للفعل (لتأت) ، فالأصل قبل تقليص الصائت الطويل (الياء) يكون :

ت-ء/ت_ / وبعد تقصير الصائت يكون :

ت-ء/ت_ / وهذا يعني وجود الكسر حاجز بين المثلين لذا امتنع الإدغام.
لقد بيّن ابن سوار اختلاف القراء في قراءة هذه المفردة بين الإظهار والإدغام ، قال :
"اخبرنا أبو علي العطار ، قال : حدّثنا أبو إسحاق الطبري المقرئ ، قال : حدّثنا أبو بكر الوالي ، حدّثنا ابن فرج ، عن الدوري ، عن اليزيدي (ولتأت طائفة) مدغم. فيما ذكر أنه قرأ به عليه"⁽³⁾ ، ومن أدغم فالإدغام أقوى في رأيهم لأجل التجانس وقوة الكسرة والطاء⁽⁴⁾.
ويتضح لنا أن التاء تدغم في مقاربتها في الكلمتين إذا تحركتا في مذهب أبي عمرو اتفاقاً ما لم تكن تاء خطاب ، فإن الرواة في إدغامها مختلفون.
وإنّ الحرف الأول من المتقاربين إذا كان تاء في الفعل المجزوم وكانت التاء مكسورة ، فإن الإدغام يقوي ، ولاسيما إذا كان الثاني من المتقاربين طاء. فمن الناحية الصوتية أكّدت الدراسات الصوتية الحديثة أن الصوتين متشابهان تماماً ، ولا فرق بينهما سوى الإطباق في الطاء ، فالتاء مرقق الطاء في نطقنا الحالي⁽⁵⁾.
وأما الظاء :

فقد أدغم أبو عمرو التاء فيها في نحو قوله تعالى : (الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي) (النساء:97) و (النحل:28) ولا ثالث لهما⁽⁶⁾ ، لا يمتنع إدغام التاء في الظاء لأنهن من حيّز واحد ، وليس

(1) ينظر : المستنير : 420/1.

(2) المصدر نفسه : 420/1.

(3) المستنير : 421/1.

(4) النشر : 288-289/1.

(5) ينظر : المدخل إلى علم اللغة : 46-47.

(6) ينظر : المستنير : 421/1.

بينهنّ إلا ما بين طرف الثنايا وأصولها (1) ، ومما سوّج إجراء الإدغام هو قوّة الظاء من حيث الجهر والاستعلاء والإطباق (2) ، وهذه الصفات اعتدّ بها النحاة اعتداداً جزئياً لأنها مشتركة ، ولكنها حينما تكون مجتمعة في الصوت تشكل مصدر قوّة فيه.

باب التاء :

تدغم في مقاربتها وهما متحركان ، فقد أدغمها أبو عمرو في خمسة أحرف وهي : التاء ، والضاد ، والذال ، والشين ، والسين (3).

وإدغامها في كلّ حرف من هذه الأحرف المذكورة له موجباته ونسبة حصوله بينهن متفاوتة حيث إدغامها في الظاء والذال أكثر منه في التاء والذال والطاء . ومما سوّج إجراء إدغامها فيهن تقارب المخرج حيث أنه من طرف اللسان وأطراف الثنايا (4).

فإدغامها في التاء : ورد عنده في نحو قوله تعالى : (حَيْثُ تُؤْمَرُونَ) (الحجر:65) ، (الْحَدِيثُ تَعَجُّبُونَ) (النجم:59) (5). وهو إدغام مسوغ لقرب المخرج (6).

ولكونهما مهموسين (7) أما باقي الصفات فيهما فهي عامة يسهل التنازل عنها ، فالإدغام يتم على وفق سياقات صوتية تعتمد على انتقال مخرج (التاء) إلى الأصوات المسماة بالثلثوية ، مع السماح للهواء بالمرور معها ، لتصبح رخوة بعد أن كانت شديدة ، وبذلك يتحد الصوتان في المخرج والرخاوة والهمس (8). وقبل كلّ هذا يجب حذف حركة المتقارب الأول وتسكينه لأجل التجاور دون فاصل.

أما الضاد :

فقد أدغم التاء في الضاد في نحو قوله تعالى : (حَدِيثُ ضَيْفٍ) (الذاريات:24) (9).

(1) ينظر : الكتاب : 464/4.

(2) ينظر : جدول الصفات : 93.

(3) ينظر : المستنير : 421/1.

(4) ينظر : الكتاب : 462/4 وما بعدها ، والممتع في التصريف : 444.

(5) ينظر : المستنير : 421/1.

(6) ينظر : مناهج البحث في اللغة : 123، 127 ، وعلم الأصوات العام : 115 و 121.

(7) ينظر : جدول الصفات : 93.

(8) ينظر : الأصوات اللغوية : 156.

(9) ينظر : المستنير : 422/1.

أجاز علماء العربية إجراء إدغام الثاء في الضاد لقرب مخرجيهما فهما أسنانيان لثويان⁽¹⁾. أما صفاتهما فالضاد فيها صفة الاستطالة⁽²⁾. مما جعلها تتصل بمخرج الثاء وهي أقوى من الثاء⁽³⁾.

وقد ربط الدكتور إبراهيم أنيس تصوره في إدغام الثاء فيها بعمليتين هما : جهر الثاء لتصبح (ذالاً) ، لأن الضاد صوت مجهور ، ولا بد أيضاً من انحباس النفس معها لتصبح صوتاً شديداً انفجارياً ، مع انتقال في المخرج لتقرب من الضاد⁽⁴⁾.

أما الذال :

فقد أدغم أبو عمرو الثاء في الذال في نحو قوله تعالى : (الحرثِ ذلك) (ال عمران:14) وردت بالإظهار عند مدين⁽⁵⁾.

وأيد أغلب العلماء إجراء الإدغام في المفردة المذكورة⁽⁶⁾ ، و"علّة الإدغام هي أن الذال أقوى من الثاء بكثير ، لأن الذال مجهورة ، والثاء مهموسة رخوة فحسن انتقال الأول إلى القوة بالإدغام"⁽⁷⁾. وكذلك كونهما أسنانيين⁽⁸⁾.

وإجراء الإدغام هنا مخالف لأقيسة النحاة ، لأن حذف حركة المتقارب الأول (الثاء) يؤدي إلى اجتماع ساكنين في بداية التركيب وتشكيل مقطع صوتي غير مرغوب في العربية ، وكما يتبين على النحو الآتي : المفردة قبل الإدغام :

ح- ر / ث - ذ - ل / ك - و / بعد الإدغام يكون :

ح- ر ذ / ذ - ل / ك - و / فقد تشكل مقطع جديد مغلق بصامتين في بداية

التركيب.

والأرجح أن قيام الإدغام تمّ بسبب قوة الكسرة في الثاء كما كان عندهم.

أما الشين :

(1) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 79.

(2) ينظر : جدول الصفات : 93.

(3) ينظر : الجدول نفسه : 93.

(4) ينظر : الأصوات اللغوية : 157.

(5) ينتظر : المستنير : 422/1.

(6) ينظر : الإدغام الكبير : 49 ، والتيسير : 139 ، والنشر : 289/1.

(7) الكشف : 157/1.

(8) ينظر : الأصوات ووظائفها : 61.

فقد أورد ابن سوار أمثلة من إدغام الثاء في الشين في قراءة أبي عمرو ، قال :
"والشين : (حيثُ شئتم) ، (حيثُ شئتما) (البقرة:58، 35) و(ذي ثلاثِ شعب) (المرسلات:30) ولا ثالث
لهما" (1).

تحقق إجراء الإدغام في المفردات الثلاث على الرغم من أنه قبل (الثناء) حرف مدّ
أو لين ، معنى هذا أن الإدغام جائز. والذي زاد في تحقيقه كون الشين حرف تفضي (2)، وهذه
الصفة جعلها الدكتور أحمد مختار عمر مقتصرة عليها دون بقية الأصوات (3) ، وهي صفة
قوة فيها وتمنح (الشين) خاصية التقرب من مخارج الأصوات الأخر ، والمسار الصوتي
لإدغام الثاء في الشين يتم بانتقال مخرج الثاء إلى وسط الحنك ، فتشابه الشين في الهمس
والرخاوة وبذلك يتم الإدغام (4).

أما السين :

فقد أدغم أبو عمرو الثاء فيها في أمثلة مختلفة من القرآن الكريم في نحو قوله تعالى
: (وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ) (النمل:16) ، و(حَيْثُ سَكَنْتُمْ) (الطلاق:6) ، و(الْحَدِيثِ سَنَسْتَدْرِجُهُمْ) (القلم:44) ،
و(الْأَجْدَاثِ سِرَاعًا) (المعارج:43) (5).

أجاز سيبويه الإدغام بينهما ، لأنهما من طرف اللسان وأطراف الثنايا وهنّ من حيز
واحد (6). ومن حيث الصفات فان السين بصفيها أقوى من الثاء (7). فيكتسب الصوت الأول
قوة بإدغامه أي يقوى الإدغام بانتقال المدغم من ضعف إلى قوة ، ويضعف بخلافه وعلّة
ذلك "أن الحرف إذا أدغم خفي وضعف ، فإذا أدغم في حرف أقوى منه استحال لفظ المدغم
إلى لفظ المدغم فيه ، فقوي لقوته ، فكان في ذلك تدارك وتلاف لما جني على الحرف
المدغم" (8). ووصف الدكتور إبراهيم أنيس المسار الصوتي لتحقيق إجراء الإدغام هنا بقوله :

(1) المستنير : 422/1.

(2) ينظر جدول الصفات : 93.

(3) ينظر : دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته : 37.

(4) ينظر : الأصوات اللغوية : 157.

(5) ينظر : المستنير : 422/1.

(6) ينظر : الكتاب : 464/4.

(7) ينظر : جدول الصفات : 93.

(8) المحتسب : 59/1.

"وكل الذي حدث في هذا الإدغام إن الثاء انتقل مخرجها قليلاً إلى الراء فصادف مخرج أصوات الصفير ، وبذلك اتحدت مع السين في الهمس والرخاوة فجاز الإدغام"⁽¹⁾.

ومما يلاحظ على المفردات المدغمة جميعها في باب الثاء ، أن ما قبل الثاء إما متحرك أو ساكن على شاكلة حرف مدّ أو لين والإدغام يكون فيها جائز ، لأنه موافق لأقيسة النحاة والقراء ، أما في (الحرثِ ذلك) فالساكن قبل الثاء ، حرف صحيح وهذا الإدغام خارج عن اقيستهم ، أما حركة الثاء فجاءت في المفردات ، إما ضمة أو كسرة وهذا مما يُحسن الإدغام ، وذلك لثقل الحركتين وجاءت في مفردة واحدة مفتوحة ولكن ما قبلها متحرك في نحو(ورث سليمان) وكلّ هذا يطابق ما اشترطه النحاة والقراء في منهجهم لتحقيق الإدغام.

باب الجيم :

وقد ورد عند ابن سوار عن أبي عمرو إدغامها في التاء ، وذلك من خلال مفردة واحدة حصل فيه هذا الإدغام هو قوله تعالى : (الْمَعَارِجُ تَنْعُرُجُ) (المعارج : 3،4)(2).

اختلف بعض القراء مع أبي عمرو عما يخص الإدغام في هذه المفردة ومنهم من لم يجوزها وذلك لمباعدتها له وتحقيقه إخفاء الحركة"⁽³⁾. وأظهرها مدين"⁽⁴⁾ ، وعلل ابن سوار إدغامها بقوله : "وأما علّة إدغامها في التاء ، فلأن الجيم أخت الشين في المخرج والشين بتفشيها قد قاربت حروف طرف اللسان ، والتاء من حروف طرف اللسان فلذلك أدغمت في التاء"⁽⁵⁾. ويبدو أن هذا الإدغام منسجم مع القاعدة العامة التي تقول أن الصوت الضعيف يدغم في الصوت القوي (الأول في الثاني) عادة ، ويدغم النظير في النظير ، فالصوتان من التصور الثاني لأن الجيم في درجة واحدة مع التاء حيث فيها الشدّة الذي يقابله الشدّة في التاء وكذلك يتماشى مع الأقيسة التي وضعها النحاة والقراء ؛ لأن قبل الجيم حرف صحيح متحرك ، وحركة الجيم الكسرة فهي قوية ، لذا يحسن الإدغام.

ويؤيد الدكتور عبد الصبور شاهين اتفاق الصوتين بالشدّة قال : "اتفاق صوت التاء

مع الجيم في الشدّة يسمح بإدغام كليهما في الآخر"⁽⁶⁾.

(1) الأصوات اللغوية : 156.

(2) ينظر : المستنير : 422/1. ومعجم القراءات القرآنية : 220/7.

(3) الإقناع : 208/1.

(4) ينظر : المستنير : 423/1.

(5) المصدر نفسه : 422/1.

(6) أثر القراءات القرآنية في الأصوات والنحو العربي : 141.

أما المسار الصوتي للجيم حتى تدغم في التاء فقد صوّره الدكتور إبراهيم أنيس بقوله : "هنا يجب همس الجيم أولاً ، لأن التاء صوت مهموس ثم ينتقل مخرجها نحو الثنايا مع انحباس النفس انحباساً كاملاً لتصبح في شدة التاء"⁽¹⁾. ويتم الإدغام في هذه المفردة أو غيره من المثليين بإسقاط حركة المثل الأول⁽²⁾. لغرض التجاور بين المثليين دون فاصل كما اشترطوا.

وأدغمها أبو عمرو في الشين من خلال مفردة واحدة وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى : (أَخْرَجَ شَطَأَهُ) (الفتح:29)(3).

ويدغم الحرفان لتقارب المخرج فهما من أحرف وسط اللسان ، يقول سيبيويه : "الجيم مع الشين كقولك : ابعج شبتاً ، الإدغام والبيان حسنان ؛ لأنهما من مخرج واحد ، وهما من حروف وسط اللسان"⁽⁴⁾.

معنى هذا أن الإدغام والإظهار حسنان وليس الإظهار مرجحاً على الإدغام ولا العكس وكلاهما بدرجة واحدة من الحُسن.

وأجاز ابن سوار إدغامهما ، قال : "وإنما أدغم الجيم في الشين لأنها أختها ، ولا يخلُ بها الإدغام إذا أبدلت حرفاً من موضعها"⁽⁵⁾.

والمسار الصوتي لتحقيق الإدغام يتم بفقدان الجيم لجهرها فبذلك تزداد رخاوتها لتمثل الشين في المخرج والهمس والرخاوة⁽⁶⁾.

باب الحاء :

أدغمها أبو عمرو في مفردة واحدة في قوله تعالى : (فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ) (آل عمران:185) في رواية عن شجاع وابن فرح من جميع طرقه ، وأبي زيد من طريق الزهري ومدين بن شعيب من طريق عبيد الله عن عمه عن اليزيدي ، وأظهره من سواهم⁽⁷⁾.

(1) الأصوات اللغوية : 157.

(2) ينظر : دروس في علم أصوات العربية : 90.

(3) ينظر : المستنير : 422/1 ، ومعجم القراءات القرآنية : 213/6.

(4) الكتاب : 4 / 452.

(5) المستنير : 422/1.

(6) ينظر : الأصوات اللغوية : 157.

(7) ينظر : المستنير : 423/1.

وفي ذلك يقول سيبويه: "لم تدغم الحاء في العين في قولك : امدح عرفة ؛ لأن الحاء قد يفرون إليها إذا وقعت الهاء مع العين وهي مثلها في الهمس والرخاوة مع قرب المخرجين... ولم تقو العين على الحاء إذ كانت هذه قصتها ، وهما من المخرج الثاني من الحلق... ولكنك لو قلبت العين حاءً فقلت في : امدح عرفة ، امدحرفة ، جاز"(1).

وكذلك الحال مع باقي النحاة فقد منعه معظمهم في المتقاربين المتحركين ، وكذلك المتقاربين الذي يكون أولهما ساكن نحو : (فَأَصْفَحَ عَنْهُمْ)(الزخرف:89). فهي أولى وأحق بالإدغام من المتحركة لكنهم متفقون على إظهار الحاء في هذا المثال وما أشبهه (2).

وهذا الإدغام متحقق عند القراء بالاتفاق في المفردة التي ذكرها ابن سوار لإدغام أبي عمر حصراً ، وعلّة إدغامه هنا ، "فقط لطول الكلمة وتكرار الحاء ، ولذلك لم يظهر فيما عداه نحو (لا جناح عليكم)(البقرة:23)... لوجود المانع"(3). معنى هذا أن الإدغام في هذين الحرفين ليس بقياس ، بل مقصور على السماع(4).

وعلى ما يبدو فإن للإدغام بين الحرفين المذكورين له ما يسوغه ، وذلك للتقارب الكبير في صفات الصوتين(5). والتقارب في المخرج ، فالحاء : الصوت المهموس الذي يناظر العين فمخرجهما واحد ولا فرق بينهما إلا في أن الحاء صوت مهموس نظيره المجهور هو العين(6).

فإن تحقّق الإدغام فهو من باب إدغام النظير في النظير الذي أقرّه العلماء ضمن قواعدهم العامة لذلك(7).

باب الخاء :

"لم يلتق في القرآن خاءان ولا يدغمها في شيء"(8).

باب الدال :

(1) الكتاب : 451/4.

(2) ينظر : الإقناع : 210/1 ومعجم القراءات القرآنية : 131/6.

(3) النشر : 290/1.

(4) ينظر : المصدر نفسه : 291/1-292.

(5) ينظر : جدول الصفات : 93.

(6) ينظر : الأصوات اللغوية : 76.

(7) ينظر : دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته : 32.

(8) المستتير : 424/1.

ادغمها أبو عمرو في عشرة أحرف من المتقارب وهي : التاء ، والشاء ، والجيم ،
والذال ، والزاي ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والظاء(1).

للأسباب نفسها التي ذكرناها لإجراء إدغام التاء في هذه الحروف تدغم الدال فيهنّ ،
وذلك لأن (التاء والدال) من مخرج واحد فالثاني كذلك أسناني لثوي(2). وهذا الأمر متفق
عليه عند النحاة والقراء ما عدا أن (الطاء) لم يرد إدغام الدال فيها عند القراء ، لأن ذلك لم
يرد في القرآن وما اشترطوه لإجراء إدغام التاء بتلك الحروف هو ألا تكون الدال مفتوحة ما
قبلها ساكن ، ولكنهم استثنوا التاء من الشرط المذكور عند إدغام الدال فيها، وذلك
للتجانس(3).

أما التاء :

فقد أدغم أبو عمرو الدال في التاء في نحو قوله تعالى : (الْمَسَاجِدِ تِلْكَ) (البقرة:187) ،
و(بَعْدَ تَوْكِيدِهَا) (النحل:91) ، و(تَكَادُ تَمَيِّزُ) (الملك:8) ، و(الصَّيْدِ تَنَالُهُ) (المائدة:94) ، وليس غيرهن(4).
تمّ الإدغام في المفردة القرآنية (المساجد تلك) ، لأن الدال فيها مكسورة وما قبلها
حرف صحيح متحرك وهذا موافق لأقيستهم. وفي المفردة القرآنية (بَعْدَ تَوْكِيدِهَا) تمّ الإدغام
للتجانس أما في (تكاد تميز) و(الصيد تناله) فالدال في الأول مضمومة ، وفي الثاني
مكسورة ولقوة هاتين الحركتين أجازوا الإدغام على الرغم من كون ما قبل الدال حرف مدّ
وهذا يوافق اقيستهم ، لأنه عندهم حينما يكون الحرف الذي قبل المدغم حرف مدّ أو لين كان
الإدغام جائزاً ، لأن المد الذي يكون عوضاً من الحركة فيصير كأن الذي قبله متحرك.
أما التاء :

فقد أدغم أبو عمرو في قوله تعالى : (يُرِيدُ ثَوَابَ) (النساء:134) و(لِمَنْ تُرِيدُ ثُمَّ) (الإسراء:18) ،
وأظهر : (بَعْدَ ثُبُوتِهَا) (النحل:93) (5).

يثير الإدغام في المفردتين الأوليتين بعض الشبهات ، لأن (الدال) أقوى في الصفة
من التاء(6) ، فالاعتراض هنا سببه عدم جواز إفناء الدال في التاء ، فجواز الإدغام يخلّ

(1) ينظر : المصدر نفسه : 424/1.

(2) ينظر : الأصوات ووظائفها : 58.

(3) ينظر : النشر : 291/1 ، وشرح طيبة النشر : 40 ، وإتحاف فضلاء البشر : 444/1.

(4) ينظر : المستنير : 424/1.

(5) ينظر : المصدر نفسه : 424/1.

(6) ينظر : جدول الصفات : 93.

بقاعدة القوّة والضعف بين الصوت المدغم والمدغم فيه ، ويمكن أن نوجه جواز الإدغام لأسباب منها قرب المخرج والدالان مضمومتان والضمّة حركة قوية ، وكذلك يتطلب تحقيق الإدغام همس الدال وجعلها رخوة فالهمس والرخاوة أسهل على الناطق من الشدة والجهر .
 أما إظهاره لقوله تعالى : (بعد ثبوتها) وذلك للأسباب نفسها التي ذكرناها وزيادة على ذلك لكون ما قبل الدال حرفاً صحيحاً ساكناً. وهذا لا يوافق أقيسة النحاة.
أما الجيم :

"قوله : (دَاوُدُ جَالُوتَ) (البقرة:251) وليس له نظير" (1).

والإدغام في المفردة ينسجم مع القاعدة العامة التي تقول : إن الصوت الضعيف يدغم في القويّ عادة أو يدغم النظير في النظير والمفردة هنا من الصنف الثاني ، لأن الصوتين مجهوران وشديدان فيتحقق إجراء الإدغام تأسيساً على تساوي صفات القوة بين الدال والجيم (2). وكذلك بانتقال مخرج الدال إلى وسط الحنك مع السماح قليلاً بمرور الهواء ، وبذلك تقل شدتها فتشبه الجيم (3).

أما في قوله تعالى : (دَارُ الْخُلْدِ جَزَاءً) (فصلت:28) فاختلف فيه ، فادغمه ابن حبش عن السوسي ، فيما ذكره أبو الحسن الخياط (4). وسبب الخلاف من أجل اجتماع ساكنين (5).
 والصحيح كما يراه ابن الجزري " أن الخلاف في ذلك هو في الإخفاء والإدغام من كون الساكن قبله حرفاً صحيحاً" (6).

فإن من أدغم اعتمد على حركة (الدال) وهي الكسرة وعليه اختار ابن الجزري الإدغام ، قال : "وبه نأخذ وله نختار لقوة الكسرة" (7).

أما الذال :

"قوله : (الْقَلَابِدَ ذَلِكَ) (المائدة:97) ، و : (الْمَرْفُودُ * ذَلِكَ) (هود: 99، 100) ، و(مَنْ أُنْزِرِ السُّجُودَ ذَلِكَ) (الفتح:29) و(الْوُدُودُ * ذُو الْعَرْشِ) (البروج:14، 15) و(مَنْ بَعْدَ ذَلِكَ) (البقرة:52) حيث وقع ، وهو اثنا عشر موضعاً" (1).

-
- (1) المستتير : 424/1.
 (2) ينظر : جدول الصفات : 93.
 (3) ينظر : الأصوات اللغوية : 158.
 (4) ينظر : المستتير : 425/1.
 (5) ينظر : النشر : 291/1.
 (6) المصدر نفسه : 291/1.
 (7) النشر : 291/1.

تمّ إدغام الدال في الذال لقرب المخرجين ، فالأول أسناني لثوي ، أما الثاني فهو أسناني⁽²⁾. ويتطلب الإدغام سياقاً صوتياً ثابتاً هو (إسقاط حركة الحرف المدغم) لغرض التجاور ويعدّ مطلباً هاماً لإجراء الإدغام ومما يتطلبه الإدغام في هذه المفردات انتقال مخرج الدال إلى الأصوات المسماة بالثوية ، ثم السماح للهواء بالمرور في حالة النطق بها لتصبح رخوة كالذال⁽³⁾.

والمفردات القرآنية المذكورة هنا كلّها موافقة لأقيسة النحاة والقراء باستثناء الأخيرة في قوله : (مَنْ بَعْدَ ذَلِكَ). فمن أدغم فيها فهو لقرب المخرج وقوّة الكسرة كما ذكرنا ذلك سابقاً⁽⁴⁾.

واختلف أيضاً في قوله تعالى : "دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ"^(ص:17) وروى مدين إدغامه ، وهو من المفتوح الذي قبله ساكن⁽⁵⁾. وهذا من المتفق على إظهاره لخفة الفتحة والإدغام نوع من التخفيف فلا مبرر لإجرائه هنا.

أما الزاي :

"فقلوه : (يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ) (النور:35) ، و(تُرِيدُ زِينَةَ) (الكهف:28)"⁽⁶⁾.

تدغم الدال في الزاي لقرب المخرج لأن الأخير أسناني لثوي⁽⁷⁾. أما السياقات الصوتية لإجراء الادغام فتبدأ بإسقاط الصائت القصيرة (الحركة) التي بين الصوتين لغرض التجاور و " لجواز الادغام هنا يجب أن يسمح للهواء بالمرور مع الدال لتصبح رخوة وهكذا تشبه الزاي في المخرج والرخاوة والجهر"⁽⁸⁾.

* يعني بهذا القول الآية الأخيرة ، وهذه المواضع في: (البقرة : 52 ، 64 ، 74)، و(آل عمران : 89 ، 94) ، و(المائدة : 43) ، و(التوبة : 27) ، و(يوسف : 48 ، 49) ، و(النحل : 119) ، و(النور : 5 ، 47).

(1) المستتير : 425/1.

(2) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 79.

(3) ينظر : الأصوات اللغوية : 157.

(4) ينظر : الفصل الأول : 113.

(5) ينظر : المستتير : 425/1.

(6) المستتير : 425/1.

(7) ينظر : دراسات لغوية في القرآن الكريم وقرآته : 28.

(8) الأصوات اللغوية : 158.

والرخاوة أسهل على الناطق من الشدة ، ويكون مع هذا الشرط كل ما جاء موافقاً
لأقيسة النحاة والقراء .

أما في قوله تعالى : (دَاوُودَ رَبُّوراً) (النساء:163) و (الإسراء:55) وهو من المفتوح الذي قبله ساكن فقد اختلف عنه ، وأدغمه مدين وأبو زيد من طريق الزهري عن ابن شاکر⁽¹⁾. ويرجع الاختلاف لوجود ساكن قبل الدال وهو حرف المد (الواو) الساكنة المتولدة من إشباع حركة الواو الذي قبله ، لذا امتنع الإدغام عند كثير من القراء ، وكذلك لكون الدال مفتوحة والفتحة خفيفة فلا مبرر للإدغام هنا.

أما السين :

"فقوله : (عَدَدَ سِنِينَ) (المؤمنون:112) ، (يَكَادُ سَنًا بَرَقِيهِ) (النور:43) ، (الأضفادِ *سَرَابِيلُهُمْ) (إبراهيم:49،50) و (كَيْدُ سَاحِرٍ) (طه:69)"⁽²⁾.

فقد تحقق الإدغام لقرب المخرج ، فالصوتان أسنانيان شفويان⁽³⁾ . ، وبعد إسقاط حركة الدال يتم التجاور بين الصوتين ، وهناك إجراءات صوتية أخرى سلط الضوء عليها الدكتور إبراهيم أنيس قال : " لا بد هنا من همس الدال والسماح للهواء بالمرور لتصبح رخوة ، وبذلك تماثل السين في الهمس والرخاوة"⁽⁴⁾.

والهمس والرخاوة أسهل على الناطق من الشدة والجهر والمفردات جميعها موافقة
لأقيسة النحاة والقراء في الإدغام.

واختلف في قوله تعالى : (دَاوُودَ سُلَيْمَانَ) (ص:30) ، فأدغمها مدين ، وهو أيضاً من المفتوح الذي قبله ساكن⁽⁵⁾. وقد ذكرنا أسباب الخلاف فيما يشبه هذه المفردة فيما سبق⁽⁶⁾.

أما الشين :

"فقوله تعالى : (وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ) (يوسف:26) ، و(الأحقاف:10)"⁽⁷⁾.

(1) ينظر : المستنير : 426/1.

(2) المصدر نفسه : 426/1.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها :79.

(4) الأصوات اللغوية : 158.

(5) ينظر : المستنير : 426/1.

(6) ينظر : الفصل الأول : 115.

(7) المستنير : 426/1.

سياقات إجراء الإدغام هنا تتطلب إسقاط حركة الدال (الفتحة) لغرض تجاوز الصوتين المراد إدغامهما (الدال في الشين) مع وجب همس الدال ، لأن الشين صوت مهموس⁽¹⁾. ويتم ذلك من خلال الانتقال بمخرج الدال إلى وسط الحنك مع السماح بمرور الهواء لتخف شدتها⁽²⁾ ، وبذلك تشبه الشين بالهمس والرخاوة ، فيكون ذلك سهلاً على الناطق بهما مدغمين ، والمثال موافق لأقيسة النحاة والقراء لأن ما قبل الدال حرف صحيح متحرك.

فإن سكن ما قبل الدال أظهروا ، كقوله تعالى : (أَرَادَ شَيْئًا) (يس:82) ، وقوله : (أَلْ دَاوُودَ شُكْرًا) (سبأ:13) وقوله : (أَرَادَ شُكُورًا) (الفرقان: 62) (3) ، وقد بينا أسباب الإظهار فيما يشبه هذه المفردات فيما سبق⁽⁴⁾.

أما من أدغم مثل (مدين)⁽⁵⁾ ؛ فكأنه قد أطال المدّ قبل الدال ثم أدغمها في الشين لأن حرف المدّ بمنزلة متحرك في الإدغام⁽⁶⁾.

أما الصاد :

"قوله تعالى : (نَقُودُ صُوعًا) (يوسف:72) ، (الْمَهْدِ صَيًّا) (مریم:29) ، (مِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ) (النور:58) ، (فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ) (القمر:55)"⁽⁷⁾.

الدال والصاد من حيز واحد فهما أسنانيان لثويان⁽⁸⁾. فبعد إسقاط حركة الدال لغرض التجاور بين الصوتين يجب همس الدال والسماح للهواء معها بالمرور لتصبح رخوة⁽⁹⁾ ، حتى يتماثل الصوتان في الهمس والرخاوة ، ويصحب ذلك تصعد أقصى اللسان وطرفه نحو الحنك ، ومع رجوع اللسان إلى الورا قليلاً ؛ لأن الصاد صوت مطبق⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر : جدول الصفات : 93.

(2) ينظر : الأصوات اللغوية : 158.

(3) ينظر : المستنير : 426/1.

(4) ينظر : الفصل الأول : 115.

(5) ينظر : المستنير : 426/1.

(6) ينظر : الكتاب : 438/4.

(7) المستنير : 427/1.

(8) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 79.

(9) ينظر : الأصوات اللغوية : 158.

(10) ينظر : المصدر نفسه : 68.

لو عاينا المفردات المذكورة ، نجد في نحو : (نَقْدُ صَوَاعٍ) و (فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ) ، فتحقق الإدغام فيهما لموافقتهما لأقيسة النحاة والقراء من حيث حركة الدال (الضمة) في الأول و (الكسرة) في الثاني ، وكذلك ما قبل الدال في المفردتين حرف صحيح ساكن. أما في المفردتين الأخيرتين (الْمَهْدِ صَبِيًّا) و (مِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ) ففيهما ما قبل الدال حرف صحيح ساكن وذلك مخالف لأقيسة النحاة ، لأن إسقاط حركة (الدال) يجتمع ساكنان وهذا ما لا تحبذه اللغة العربية. أما القراء فالذي يقوي الإدغام -كما أرجح- قوة كسرة الدال. وكما هو معلوم فإن الكسرة التي جعلوا من قوتها مسوغاً للإدغام في مثل هذا النوع من المفردات تسقط عند إجراء الإدغام لغرض التجاور ، لذا لا تعدّ مسوغاً.

أما الضاد :

فقد ورد إدغام الدال في الضاد في قراءة أبي عمرو منها قوله تعالى : (مَنْ بَعْدَ ضَرَاءٍ) (يونس: 21) وفي (المصاييح: 50)*. و (مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ) (الروم: 54) (1). حاول سيبويه أن يسلط الضوء على الإجراءات الصوتية لإدغام بعض الأحرف ومنها (الدال) في الضاد ، قال : "وقد تدغم الطاء والتاء والدال في الضاد لأنها اتصلت بمخرج اللام وتطأطأت عن اللام حتى خالطت أصول ما اللام فوقه من الأسنان... فلما صارت بتلك المنزلة أدغموا فيها التاء والدال" (2). فأدغمهما لتقارب المخرج ، أما من حيث القوة والضعف فالضاد أقوى ، لأن فيها الاستطالة التي تعدّ بنظر النحاة صفة قوة لا يمكن التنازل عنها ، وفيها الإطباق وهي فضيلة أخرى يتنازل عنها أحياناً (3).

المثالان المذكوران فيهما ما قبل الدال حرف صحيح ساكن ، فعند إسقاط الصائت القصير (الكسرة) بين الحرفين لغرض التجاور يلتقي ساكنان ، وهذا مخالف لأقيسة النحاة ، أما تعليل الإدغام عند القراء فيرجع لقوة الكسرة ، وعندهم إذا كان الدال محركاً بالكسر أو الضم وسكن ما قبله أدغم في تسعة أحرف (4). أو عشرة (5).

* هي سورة فصلت.

(1) ينظر : المستنير : 427/1.

(2) ينظر : الكتاب : 465/4.

(3) ينظر : أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : 219.

(4) ينظر : التيسير : 136.

(5) ينظر : إبراز المعاني : 92 ، والنشر : 291/1 ، 292.

أما إذا فتحت وسكن ما قبلها فإنها لا تدغم إلا بالتاء ، لأنهما من مخرج واحد (1) ، يقول ابن سوار في ذلك : (فإن انفتحت الدال لم يدغم مثل : "بَعْدَ ضَرَاءٍ") (هود:10)"(2).

نستنتج من ذلك جواز إدغام الدال في الضاد إلا إذا كانت الدال مفتوحة ، وقبلها ساكن فيمتنع.

أما الظاء :

فقوله تعالى : (يُرِيدُ ظُلْمًا) (ال عمران:108) وقوله : (مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ) (المائدة:39) و (المؤمن:31)"(3).

تمّ الإدغام لقرب المخرج ، لذا علل سيبويه إدغام الدال في الظاء للسبب نفسه قال : "هُنَّ مِنْ حَيْزٍ وَاحِدٍ" (4) ، لأن الظاء أسنانية كذلك (5).

وحاول الدكتور إبراهيم أنيس تسليط الضوء على السياقات الصوتية ، لتحقيق إجراء إدغام الصوتين بقوله : " هنا لا بد من انتقال مخرج الدال إلى الأصوات المسماة بالثلوية والسماح للهواء بالمرور في حالة النطق بها ، لتصبح رخوة كالذال ولا فرق بين الذال والظاء إلا في الإطباق" (6).

ويترتب على المفردتين المذكورتين هنا لإدغام الدال في الظاء الإجراءات نفسها التي تمّ بها إدغام الدال في الضاد ولأسباب نفسها التي منعت إدغام الدال في الضاد ، امتنع إدغام الدال في الظاء في قوله تعالى : (وَلَمَنْ انْتَصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ) (الشورى:41) (7).

(1) ينظر : التيسير : 137 .

(2) المستنير : 427/1 .

(3) ينظر : المستنير : 427/1 .

(4) الكتاب : 464/4 .

(5) ينظر : دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته : 28 .

(6) الأصوات اللغوية : 157 - 158 .

(7) ينظر : المستنير : 427/1 .

باب الذال :

أدغمها أبو عمرو في حرفين من المتقارب وهما : السين ، والصاد (1) ، " لأنهن من حيز واحد" (2) ، " وصوت الذال أسناني" (3) ، أما السين والصاد فهما أسنانيان لثويان (4).
لذا يدغم الذال فيهما لتقارب المخرج ، ومن المفردات القرآنية التي أدغمت فيها الذال في السين ، في نحو قوله تعالى : (فَاتَّخَذَ سَبِيلَهُ) و (اتَّخَذَ سَبِيلَهُ) (الكهف : 61، 63) ، ولا ثالث لهما (5).

فبعد إسقاط الحركة الفاصلة بين الصوتين المراد إدغامهما (الذال في السين) ، تهمس الذال ، ثم ينتقل مخرجها قليلاً إلى الراء لتشبه السين همساً ورخاوة (6).
والمفردتان هنا موافقتان لأقيسة النحاة والقرءاء ، لأن ما قبل الذال حرف صحيح متحرك.

أما الصاد :

فأدغم أبو عمرو الدال فيها ، في قوله تعالى : (مَا اتَّخَذَ صَاحِبَةً) (الجن: 3) ، ولا ثاني له (7).

أجاز سيبويه الإدغام بينهما : "لأنهنّ من طرف اللسان وأطراف الثنايا وهنّ أخوات ، وهنّ من حيز واحد ، والذي بينهما من الثنيتين يسير" (8). وإدغام الدال في السين كإدغامها في الصاد ، فلا فرق بين الصوتين الصغيرين إلا في الإطباق (9). وتتم السياقات الصوتية لإجراء الإدغام بإسقاط الصائت القصير بينهما لغرض التجاور مع همس الذال وذلك بالطريقة نفسها مع السين التي ذكرناها فيما سبق (10). والذي سوغ الإدغام هنا كون ما قبل الذال حرفاً صحيحاً متحركاً ، وهذا ما ينسجم مع أقيسة النحاة والقرءاء .

(1) ينظر : المستنير : 427/1.

(2) الكتاب : 465/4 ، وينظر : الممتع في التصريف : 425.

(3) مناهج البحث في اللغة : 127 ، وينظر : جدول الصفات : 93.

(4) ينظر : الأصوات ووظائفها : 61.

(5) ينظر : المستنير : 428/1.

(6) ينظر : الأصوات اللغوية : 159.

(7) المستنير : 428/1.

(8) الكتاب : 464/4.

(9) ينظر : الأصوات اللغوية : 159.

(10) ينظر : الفصل الأول : 119.

باب الراء :

يقول ابن سوار عن قراءة أبي عمرو في باب الراء بأنه كان يدغمها من المتقارب في اللام إذا تحرك ما قبلها ، نحو : (سَخَّرَ لَكُمْ) (إبراهيم:32) ، وقوله تعالى : (يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ) (لقمان:12) .(1)

الراء صوت لثوي وكذلك اللام⁽²⁾ ، فهما من مخرج واحد ، أما من حيث الصفات ففي الراء صفة التكرار⁽³⁾ . وهذه الصفة ناتجة من ترك اللسان مسترخياً في طريق الهواء الخارج من الرئتين ، فيرفرف اللسان ، ويضرب طرفه في اللثة ضربات مكررة⁽⁴⁾ ، وآلية التكرير تتكون بضغط تيار الهواء على طرف اللسان الملامس للثة إلى الأمام ، وبسبب مرونته يعود اللسان إلى وضعه الأول وتتكرر نفس الحركة⁽⁵⁾ ، وتعدّ هذه الصفة في نظر النحاة ، صفة قوة لا يمكن التنازل عنها⁽⁶⁾ .

وتبعاً لوجود هذه الصفة ، يكره النحاة إدغامها ، يقول سيبويه : "الراء لا تدغم في اللام ولا في النون لأنها مكررة ، وهي تنقشى إذا كان معها غيرها فكرهوا أن يجحفوا بها فتدغم مع ما ليس ينقشى في الفم مثلها ولا يكرر"⁽⁷⁾ .

ومنع ابن عصفور إدغام الراء لعلّة التكرار ، قال : " فلما كان الإدغام يفضي إلى انتهاكها بإذهاب ما فيها من التكرار لم يجز"⁽⁸⁾ . ولكنه استدرك على كلامه وجعل إدغامها مخصوصاً باللام فقط لأنه يرى أن في ذلك أسهل على النطق من نطقهما مظهرين قال : "إنّ الراء إذا أدغمت في اللام صارت لأمّاً ، ولفظ اللام أسهل من الراء لعدم التكرار فيها ، وإذا لم تدغم الراء كان في ذلك ثقل ، لأنّ الراء فيها تكرر فكأنها راءان ، واللام قريبة من الراء ، فتصير كأنك قد أتيت بثلاثة أحرف من جنس واحد"⁽⁹⁾ .

(1) ينظر : المستنير : 428/1 .

(2) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 79 ، ودراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته : 29 .

(3) ينظر : جدول الصفات : 93 .

(4) ينظر : مناهج البحث في اللغة : 132 ، وعلم الأصوات : 346 ، وعلم الأصوات العام : 128 .

(5) ينظر : الصوتيات : 71 .

(6) ينظر : أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : 219 .

(7) الكتاب : 448/4 .

(8) الممتع في التصريف : 444 .

(9) الممتع في التصريف : 485/2 .

ومن أصحاب القراءات مكّي بن أبي طالب القيسي فقد وصف هذا الإدغام بالقبح ورفض إجراءه بقوله : "هو قبيح لقوة الراء بالجر والتكرير اللذين فيه ، وضعف اللام لعدم التكرير فيه ، وضعف الجهر فيه ، فإذا أدغمت نقلت الأقوى إلى الأضعف وذلك مكروه ضعيف"⁽¹⁾.

ومن الباحثين المحدثين الدكتور غانم قدوري الحمد فقد غلب الراء على اللام ومنع الإدغام ؛ لأن عنده كلّ صوت فيه صفة زائدة لا يدغم فيما هو أنقص منه تحسباً من الإجحاف بفضيلة الراء وهي التكرار ، ولأن الإدغام يؤدي إلى ذهاب صفة التكرار من الراء⁽²⁾.

ولكن رأي الدكتور عبد الصبور شاهين لا يتفق معهم في ذلك ، لأن الإدغام بنظره إجراء صوتي لا علاقة له بهوى المتكلم⁽³⁾.

"وكّل الذي يتطلبه إدغام الراء في اللام هو ترك التكرار المختصة به الراء"⁽⁴⁾. والتخلص من التكرار في الراء ينتج عن التصاق طرف اللسان بالثة لمرة واحدة⁽⁵⁾. وهذه الراء التي أقرّ وجودها علماء اللغة المحدثون وسمّوها بالراء الاستتالية أو اللسمية التي يقتصر الصوت فيها على ضربة واحدة في سقف الحلق⁽⁶⁾. أي أن هناك صنوفاً من الأضعاف يعترئها في بيئات لغوية مختلفة ، فينجم عن الإضعاف هذا أصواتاً فرعية تتطور حتى تصبح صوتونات* في هذه اللغة أو تلك ، أي أن اللغات على اختلافها تتقبل تواجد بدلين نطقيين مختلفين للصوتية نفسها دون تغيير في المعنى⁽⁷⁾. ومن أهم مظاهر الانتكاس الصوتي للراء التي يتم أحداثها بطريقة واحدة ، مع اتجاه مقدمة اللسان إلى الخلف⁽⁸⁾.

(1) الكشف : 136/1.

(2) ينظر : المدخل إلى علم أصوات العربية : 239.

(3) ينظر : أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : 233.

(4) الأصوات اللغوية : 160.

(5) ينظر : الصوتيات : 73.

(6) ينظر : دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءته : 36.

* . الصوتون : هو تعريب للمصطلح (فونيم) وهو أصغر وحدة صوتية تغيرها يغير المعنى. ينظر : الأصوات اللغوية

رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية (حاشية) : 127.

(7) ينظر : مدخل للصوات التوليدية : 101.

(8) ينظر : الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : 157-158.

أما فيما يخص المفردات التي أدغم فيها أبو عمرو فهي منسجمة مع أقيسة النحاة والقراء ، لأنّ ما قبل الراء صامت متحرك ، ولأنّ مخرجها بين اللام والنون (1). أما إدغامه في قوله تعالى : (الدَّهْرُ لَمْ يَكُنْ شَيْئاً) (الإنسان:1)(2). فذلك مخالف لأقيستهم ، لأن الراء مفتوحة وما قبلها ساكن فالأرجح الإظهار.

أما في قوله تعالى : (الذَكَرِ لَمَّا) (فصلت:41) ، و(المصيرُ * لَا يُكَلِّفُ) (البقرة:284،285)(3). فالإدغام هنا جائز لتحرك الراء في المفردة الأولى بالكسرة وفي الثانية بالضم ، وتم الإدغام لتقل الحركتين.

أما فيما جاء من مفردات قرآنية غير موافقة للأقيسة في نحو قوله تعالى : (إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ) (وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ) (الانفطار:13،14) وقوله : (الخيرَ لعلمكم) (الحج:77) (4). فيها الراء مفتوحة وما قبلها ساكن ، فالإظهار عنده لخفة الفتحة. "وقد روى مدين إدغام ثلاثة أمكنة من هذا الجنس وهي (الحميرَ لتركبوها) (النحل:8) ، و(الخيرَ لعلمكم) (الحج:77) ، و(البحرَ لتأكلوها) (النحل:13)"(5) ، أما أبو عمرو لم يدغمها لأنها مفتوحة(6).

يتضح مما استعرضنا أن ما يبرر إجراء إدغام الراء في اللام في المفردات التي أدغم فيها أبو عمرو تقرب المخرج مع اتحاد الصفة ، لأن كلا منهما صوت متوسط بين الشدة والرخاوة ولا يكاد يسمع للراء خفيف ، مثلها في ذلك مثل أشباه أصوات اللين التي منها اللام ، فضلاً عن أن الراء في نظر المحدثين من أوضح الأصوات الساكنة في السمع، فهي لهذا تشبه اللام والنون والميم التي تعدّ حلقة وسطى بين أصوات اللين والأصوات الساكنة(7). وبناءً على معطيات وضعها القراء تطلب من خلالها النظر صوب التركيب الصوتي المراد إدغام الحرفين فيه ليراعى الحرف السابق للحرف المدغم إلى جانب حركة الراء نفسها ، فإذا كان ما قبل الراء متحركاً فلا مانع من إدغامها ، وإذا كان ما قبلها ساكناً فيجوز إدغامها إذا

(1) ينظر : المستنير : 428/1.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 428/1.

(3) ينظر : المصدر نفسه : 428/1.

(4) ينظر : المصدر نفسه : 429/1.

(5) المصدر نفسه : 429/1.

(6) ينظر : التيسير : 140.

(7) ينظر : الأصوات اللغوية : 160.

كانت حركتها الضمة أو الكسرة ، أما إذا كانت مفتوحة وما قبلها ساكن فالأرجح عدم الإدغام لخفة الفتحة.

باب الزاي :

يقول ابن سوار عن قراءة أبي عمرو في هذا الباب : "لم يدغمها في شيء" (1).

باب السين :

أدغمها أبو عمرو في الشين والزاي ، ونقل ذلك ابن سوار ، إذ قال : " كان يدغمها... في حرفين من المتقارب وهما : الشين والزاي" (2).

مثل للشين في نحو قوله تعالى : (الرَّأْسُ شَيْئاً) (مريم:4) (3) ، وهذا الإدغام ممتنع عند نحاة البصرة (4).

وجعله ابن سوار ضعيفاً. وعلّل ذلك بقوله : "لأن السين لا تدغم في شيء مما قاربها لئلا يذهب ما فيها من الصفير بالإدغام" (5). فقد عدّ المحدثون السين من الأصوات عالية الصفير (6).

أما السياقات الصوتية المتبعة لإجراء إدغام السين في الشين في هذه المفردة القرآنية فيتمّ " بانتقال مخرج السين إلى وسط الحنك ، وبهذا تشبه الشين همساً ورخاوة" (7). والمفردة المذكورة مما يمتنع فيها الإدغام لكون ما قبل السين ساكناً ، وبإسقاط حركة السين يجتمع ساكنان ، وهذا ما تأباه العربية ، وما نرجحه من مسوغ الإدغام هنا هو تخفيف الهمزة ، وذلك بقلبها حرف مدّ فيذهب المانع.

"وأظهر : (لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئاً) (يونس:44) (8) ، وعلّة الإظهار لكون السين مفتوحة ، وما قبلها ساكن فجاء الإظهار لخفة الفتحة.

أما الزاي :

(1) المستتير : 429/1.

(2) المصدر نفسه : 430/1.

(3) ينظر : المصدر نفسه : 430/1.

(4) ينظر : الكتاب : 464/4 ، وشرح الشافية : 278/3.

(5) المستتير : 430/1.

(6) ينظر : علم الأصوات العام : 123.

(7) الأصوات اللغوية : 160.

(8) المستتير : 430/1.

فقد مثل لإدغام السين فيها ، في قوله تعالى : (النُّفُوسُ رُؤِجَتْ) (التكوير:7) ، ولا ثاني له وأظهرها مدين عنه (1).

فالسياقات الصوتية المتبعة لإجراء إدغام (السين في الزاي) ، تبدأ بإسقاط الصائت القصير الفاصل بين الصوتين لكي يتجاوزا ، أما من حيث التوافق الصوتي ، فلا فرق بينهما إلا أن السين مهموسة ونظيرها المجهور هو الزاي (2). والمفردة منسجمة مع اقيستهم ؛ لأن السين مضمومة وما قبلها حرف مدّ.

باب الشين :

أدغمها أبو عمرو في السين ، في قوله تعالى : (إِلَى ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا) (الإسراء:42) في رواية عن مجموعة من الرواة عن طريق عبد السلام (3).

فالشين صوت غاري (4) ، والسين أسنانية لثوية (5). فهما متباعدة المخرج ، فالشين تقع ضمن أحرف لا تدغم في المقاربة ، وتدغم المقاربة فيها ، أي إذا انعكس النسق الصوتي يتم إجراء الإدغام والأحرف هي (الميم ، والراء ، والفاء ، والشين ، والضاد) (6). فعليه رفض ابن سوار الإدغام في المفردة المذكورة ووصفه بالقبح ؛ لأن السين ليست من مخرج الشين (7).

والقبح في عبارة ابن سوار تعني (التنحية) معنى ذلك أنه نحى الإدغام واختار الإظهار لعلّة ذكرها ، ويفهم ذلك من قول ابن الجزري (وهو اختيار أبي طاهر) (8). يعني ابن سوار ، ولكن ابن الجزري أجاز الإدغام تأسيساً على فضيلة التقشي في الشين وزيادة الصفير في السين فهما متكافئان (9). وعنده الوجهان صحيحان.

باب الصاد :

(1) ينظر : المصدر نفسه : 430/1.

(2) ينظر : الأصوات اللغوية : 160.

(3) ينظر : المستنير : 430/1-431.

(4) ينظر : مناهج البحث في اللغة : 129.

(5) ينظر : المصدر نفسه : 128.

(6) ينظر : الكتاب : 447/4 ، وينظر : سر صناعة الأعراب : 226/1.

(7) ينظر : المستنير : 431/1.

(8) ينظر : النشر : 292/1 ، 293.

(9) ينظر : النشر : 293/1.

لم يرد أدغامها في شيء عند أبي عمرو⁽¹⁾.

باب الضاد :

أدغمها أبو عمرو في الشين من قوله تعالى : (لبعض شأنهم)^(النور:62) في رواية شجاع ، وأبي زيد من طريق الزهري وابن فرج ، غير الحمامي ومدين⁽²⁾. والضاد صوت أسناني لثوي⁽³⁾ ، أما الشين فهو غاري فهما متباعدة المخرج ، والضاد لا تدغم في شيء من مقاربها ، يقول ابن يعيش : "... لا تدغم في غيرها ، لما فيها من الاستطالة التي يذهبها الإدغام"⁽⁴⁾.

وصفة الاستطالة خاصة بها لا يشاركها صوت آخر بها ، وهي صفة قوة لا يمكن التنازل عنها ، لهذا يرجح المحدثون الإظهار على الإدغام ، ويعلّلوا ذلك بقولهم : "لأن الصوت الذي يتصف بصفة من الصفات التي نكرها النحاة يمكن أن يعد صوتاً ممتازاً أو أكثر مقاومة أو أكثر استقراراً وثباتاً ، فصوت الضاد يتصف بالاستطالة ، ولما كان معناها أن المخرج يشغل مساحة كبيرة من أعضاء النطق أكثر من غيره ، فهو صوت أكثر استقراراً بمعنى أنه من الصعب أن يتأثر لثبات مركزه في الفم بالنسبة لمقاربة من الأصوات"⁽⁵⁾.

وما حصل في المفردة المذكورة من إدغام يعلّله الباحث بتقارب الصفات بين الصوتين فالضاد باستطالتها تكافؤ زيادة التفشي في الشين ، ولاسيما أن النطق بالضاد قد تطور على مراحل. لا سبيل لنكرها.

أما فيما رواه أبو زيد من طريق الزهري إدغامها في الذال من قوله تعالى : (ببعض دُنُوبِهِمْ)^(المائدة:49) ⁽⁶⁾.

فالسياقات الصوتية المتبعة لإجراء الإدغام تبرّر وقوعه ، وذلك لتقارب المخرجين ، فالذال أسنانية⁽⁷⁾. وبعد إسقاط الحركة الفاصلة بين الحرفين لغرض التجاور تشترك مع الذال في الرخاوة والجهر.

(1) ينظر : المستنير : 431/1.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 332/1.

(3) ينظر : دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته : 28.

(4) شرح المفصل : 140/10.

(5) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : 238.

(6) ينظر : المستنير : 432/1.

(7) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 79.

علماً أن المفردتين -هنا- مخالفتان لأقيسة النحاة والقراء ، وذلك لسكون ما قبل الضاد. أما إجراء الإدغام فيهما فهو لقوة كسرة الضاد.

باب الطاء :

يقول ابن سوار عن إدغامها وكذلك الطاء بأن أبا عمرو لم يدغمها في شيء⁽¹⁾.

باب العين :

لم يرد لإدغامها شيء في الإدغام الكبير⁽²⁾.

باب الغين :

لم يرد إجراء الإدغام لها في المتقارب في قراءة أبي عمرو⁽³⁾.

باب الفاء :

لا يدغمها في شيء من المتقارب⁽⁴⁾. ويعلّل سيبويه ذلك بقوله : "لأنها من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا... وإنما أصل الإدغام في حروف الفم واللسان"⁽⁵⁾. ولكن ظهر إدغام الفاء متحركة في الباء منقول عن ابن أبي شُريح ، فقد ذكر ذلك ابن سوار ، قال : " زاد ابن أبي شُريح إدغامها إذا تحركت في ثلاثة مواضع ، في (بني إسرائيل 68: * : (أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ) ، و (في القصص: 83) (أَخْسَفَ بِنَا) و (الملك: 16) (أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ) (وأظهرها الباقون)"⁽⁶⁾.

وهذه المفردات موافقة لأقيسة النحاة والقراء في الإدغام ، لأن ما قبل الفاء صامت صحيح متحرك والباء أقوى بجهرها وشدتها⁽⁷⁾ ، من الفاء بهمسها ورخاوتها⁽⁸⁾ فتكتسب الفاء القوة من الباء فالإدغام حَسُنَ على مبدأ الضعف والقوة بين الصوتين المدغمين ، ولكن النحاة يمنعون إدغام الفاء لأسباب ذكرناها عن سيبويه⁽⁹⁾.

(1) ينظر : المستنير : 432/1.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 432/1.

(3) ينظر : المصدر نفسه : 433/1.

(4) ينظر : المصدر نفسه : 433/1.

(5) الكتاب : 448/1.

* هي سورة الإسراء .

(6) المستنير : 466/1.

(7) ينظر : جدول الصفات : 93.

(8) ينظر : الجدول نفسه : 93.

(9) ينظر : الفصل الأول : 126.

باب القاف :

أدغمها أبو عمرو في (الكاف) في الإدغام الكبير ، وفي ذلك يقول ابن سوار :
"ويدغمها في الكاف إذا تحرك ما قبلها وكانا من كلمتين ، نحو : (خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ) (الإنعام:101)، (الفرقان: 2) ، (يُنْفِقُ كَيْفَ) (المائدة:64) ، و(يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ) (الدخان:4)"(1).
وأجاز سيبويه إدغام القاف في الكاف ، قال : "القاف مع الكاف... الإدغام حَسَنٌ ،
والبيان حسن ، وإنما أدغمت لقرب المخرجين ، وأنها من أحرف اللسان"(2) ، و"لتقارب
مخرجيهما واتفاقهما في الشدة ، فصارا كأنهما من مخرج واحد"(3) ، فالقاف لهوي(4) ، أما
الكاف فهو طبقي(5). فلا فرق بينهما إلا أن القاف أعمق قليلاً في أقصى الحنك(6).
أما من حيث الصفات فالصوتان شديدان(7) ، فمسوغ إدغام القاف في الكاف لقرب
المخرج والصفات.

فالمفردات جميعها هنا منسجمة مع أقيسة النحاة والقراء لإجراء الإدغام ، وأهمها ما
اشتراطه القراء وانفقوا عليه لإدغام القاف في الكاف أو العكس أن يكون قبل الصوت المدغم
متحرك(8). ويتطلب بعد توافر الشروط حذف الصائت القصير الفاصل بين الحرفين المراد
إدغامها (القاف في الكاف) لغرض التجاور ومن ثم الإدغام.

ومما ورد مخالفاً لشرط تحرك ما قبل الصوت المدغم وجاء بالإظهار في قراءة أبي
عمرو ، من قوله تعالى : (وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ) (يوسف:76) (9).

باب الكاف :

أدغم أبو عمرو الكاف في القاف ، إذا تحرك ما قبلها في قوله تعالى : (مَنْ أُنْفِكَ
*قِيلَ) (الذاريات:10:9) وقوله : (يَجْعَلُ لَكَ فُصُوراً) (الفرقان:10) و(نُقَدِّسُ لَكَ قَالَ) (البقرة:30) (10).

(1) المستنير : 434/1.

(2) الكتاب : 452/4.

(3) المستنير : 434/1.

(4) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها: 79 ، ودراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته : 29.

(5) ينظر : علم الأصوات العام : 116.

(6) ينظر الأصوات اللغوية : 161.

(7) ينظر : جدول الصفات : 93.

(8) ينظر : التيسير : 134 ، والنشر : 293/1.

(9) ينظر : المستنير : 434/1 ، والنشر : 293/1.

(10) ينظر : المستنير : 435/1.

يجوز إدغام الكاف في القاف لقرب المخرجين واتفاقهما في الشدة ، لكن البيان أحسن ، لأن مخرج القاف أقرب مخرج اللسان إلى الحلق (1).

أما ما علّله ابن سوار فهو مفاد من سيبويه فقد قال : "لأنّ مخرجهما متقارب فصارا كأنهما من مخرج واحد ، والكاف أقوى لقربها من حروف الفم والقاف أضعف" (2). يريد من وصفها بالضعف ، أنها قريبة من حروف الحلق وهذه الحروف يقل فيها الإدغام ، كما عرفنا. وقد اشترط القرّاء في إدغام الكاف في القاف أو العكس ، أن يكون قبل الصوت المدغم متحرك (3).

أما المفردات التي أدغم فيها أبو عمرو ، فهي موافقة لأقيسة النحاة والقرّاء ويتطلب إجراء الإدغام فيها حذف الحركة الفاصلة بين الحرفين لغرض التجاور ، ومن ثم الإدغام ، أما ما جاء مخالفاً لما اشترطوه ، ولاسيما شرط تحرك ما قبل الصوت المدغم ، فقد أظهره أبو عمرو في قراءته منها نحو قوله تعالى : (هُذْنَا إِلَيْكَ قَالَ) (الأعراف:156) ، و(لَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ) (يونس:65) و(يس:76) و(تَرْكُوكَ قَائِمًا) (الجمعة:11)(4).

إلا في المفردة الأخيرة فقد روى أبو زيد من طريق الزهري والحلي والاصبهاني عن عبد الوارث فأنهما أدغما وكذلك في قوله : (إليك قال) (الأعراف:156) فقد روى أبو الحسن الخياط في فرش الإدغام عن جميع من قرأ عليه إدغامهما (5).

باب اللام :

"أدغمهما في الراء ، إذا تحرك ما قبلها ، نحو : (سُبُلَ رَبِّكَ) ، (أَنْزَلَ رَبُّكُمْ) (النحل : 24 ، 30 ، 69)" (6).

الصوتان لثويان (1) ووصف الدكتور بسّام بركة صوت اللام بأنه أسناني ، لثوي (2). ومع هذا فهما متقاربا المخرج على وصفه أو من مخرج واحد على وصف غيره مما ذكرنا.

(1) ينظر : الكتاب :4/452 ، وشرح الشافية : 3/278 ، والإقناع : 1/220 وما بعدها.

(2) المستتير : 1/435.

(3) ينظر : التيسير 134 ، والنشر : 1/293 ، والأصوات اللغوية: 161.

(4) ينظر : المستتير : 1/435 - 436.

(5) ينظر : المصدر نفسه : 1/436.

(6) المستتير : 1/437.

أما من حيث الصفات فإن الرء أقوى بالتكرير من اللام⁽³⁾ ، لذا فإن فناء اللام في الرء ممكن والإدغام جائز ، وعلل سيبويه إجراءه بقوله : "اللام مع الرء... لقرب المخرجين ، ولأن فيهما انحرافاً نحو اللام قليلاً ، وقاربتها في طرف اللسان ، وهما في الشدة وجري الصوت سواء ، وليس بين مخرجيهما مخرج ، والإدغام أحسن"⁽⁴⁾.

يتم الإدغام في المفردتين أعلاه ، وذلك بإسقاط الصائت القصير الفاصل بين اللام والرء ، لغرض التجاور ، ولتوفر شرط تحرك ما قبل اللام.

فإن سَكَنَ ما قبلها وانكسرت ، أو انضمت أدغمها أبو عمرو ، وذلك لقوة الكسرة والضمة ، فالرفع نحو قوله : (فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَن) (الفجر:15) ، ونحو : (إِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا) (البقرة:127)(5) . والمخفوض ، نحو : (سَبِيلَ رَبِّكَ) (النحل:125) . أما في قوله تعالى : (قَالَ رَبِّ) (آل عمران:38) فقد أدغم أبو عمرو بغير خلاف عنه⁽⁶⁾ ، على الرغم من أن ما قبل اللام حرف مدّ واللام مفتوحة ، وعللوا ذلك لكثرة ورودها في القرآن الكريم⁽⁷⁾ ، أو "لقوة مدّة الألف"⁽⁸⁾.

ومما جاء على قياسها ، نحو قوله تعالى : (أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ) (غافر:28) في غير رواية الزهري عن أبي زيد⁽⁹⁾ . فكان قياسها الإدغام لكن القراء لا يدغمون⁽¹⁰⁾ ، وذلك لان اللام مفتوحة وما قبلها ساكن ، واللام فيها غير لام قال ، لكن الأرجح جواز إدغامها تبعاً لإدغام ما قبلها.

(1) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 79 و دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته : 29 و الأصوات ووظائفها : 64.

(2) علم الأصوات العام : 128.

(3) ينظر : جدول الصفات : 93.

(4) الكتاب : 453/4.

(5) المستتير : 437/1.

(6) ينظر : المصدر نفسه : 437/1.

(7) ينظر : المصدر نفسه : 437/1.

(8) التيسير : 141.

(9) ينظر : المستتير : 437/1.

(10) ينظر : المصدر نفسه : 437/1.

واختلف أهل الأداء في نحو قوله تعالى : (فَيَقُولُ رَبِّ) (المنافقون:11) وقوله تعالى :
(فَعَصَوْا رَسُولَ رَبِّهِمْ) (الحاقة:10) فروى مدين إدغامهما. وأظهرهما الباكون⁽¹⁾.

مما سبق يتضح : أن النحاة والقراء متفقون على إدغام اللام في الراء إذا تحركت
وتحرك ما قبلها ، أو كان ما قبلها حرف مدّ.

باب الميم :

وردت (الميم) مدغمة في (الباء) في مفردات قرآنية من قراءات أبي عمرو ، في قوله
تعالى : (بِأَعْلَمَ بِالشَّاكِرِينَ) (الأنعام:53) و(أَعْلَمَ بِكُمْ) (الإسراء:54) ، و(لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ) (آل عمران:23)(2).

ونفى ابن سوار كون ذلك من الإدغام ، وإنما هو حذف الحركة من الميم وإخفاؤها⁽³⁾.
وهذا الرأي منسجم مع الرأي البصري الذي يمنع إدغام الميم مع مقاربها ، وذلك لأن
الميم حرف غنة فلا تدغم إبقاء على صفتها ، قال سيبويه : 'قال الميم لا تدغم في الباء ، وذلك
قولك : أكرم به ، لأنهم يقلبون النون ميماً في قولهم العنبر ، ومن بدا لك ، فلما وقع مع
الباء الحرف الذي يقرؤون إليه من النون لم يغيروه ، وجعلوه بمنزلة النون إذ كانا حرفي
غنة'⁽⁴⁾.

وتعدّ مزية الغنة في نظر النحاة صفة قوة لا يمكن التنازل عنها⁽⁵⁾ ، وعند خفاء
الميم في الباء يجب أن تظهر الغنة احترازاً من فنائها في الباء ؛ لأن الباء صوت شديد يؤثر
في نظائره المجاورة⁽⁶⁾.

ومن المحدثين من ينحو بتعليل امتناع إجراء إدغام الميم في الباء منحي اتخذه بناءً
على معطيات الدرس الصوتي الحديث ، متخذاً من الطبيعة الأدائية لإنتاج الصوتين سبباً
لعدم إجراء الإدغام ، يقول : " إذ إن اجتماع صوت الميم بالباء في سياق صوتي واحد يتقدم
فيه الميم الباء يتطلب أداهما حبس الهواء حبساً تاماً ، ثم تمريره لأداء صوت الميم من
الأنف ، وإطلاقه بصورة انفجارية مع الباء ، ولما كان الأمر على هذا النحو ، فأنا نحسب

(1) ينظر : المصدر نفسه : 437/1.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 438/1.

(3) ينظر : المصدر نفسه : 438/1.

(4) الكتاب : 447/4 ، وينظر : التعليقة على كتاب سيبويه : 179/5.

(5) ينظر : أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : 217.

(6) ينظر : الأصوات اللغوية : 66.

الهواء ونمرره على نحو يلائم ومواصفات الميم. وحينئذ لن يكون هناك بدّ من تجديد الرصيد الهوائي المحبوس لأداء الباء فيتحقق الانحباس والانفجار فلا إدغام عندها" (1).

فعلية ، الذي يحصل من التقاء الميم بمقاربيها وهو الباء ليس إدغاماً ، وإنما إخفاء متوقف على شرط تحرك ما قبل الميم. أما إذا سكن ما قبل الميم فلا يتحقق غير الإظهار ، كما في نحو قوله تعالى : (إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ) (البقرة:132) وقوله : (الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ) (البقرة:194) (2).

وعلى ما يبدو فإن " إظهار الميم هو الشائع الغالب... ؛ لأنه أقل تأثراً من النون بما يجاوره من الأصوات ؛ فاحتمال فناء الميم في غيرها نادر" (3).

باب النون :

"يدغمها في الراء واللام إذا تحرك ما قبلهما. فاللام نحو : (فَأَمَّنَ لَهُ) (العنكبوت:26) ، (لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ) (البقرة:55) (4).

وكان النحاة قد أجازوا إدغامهما تأسيساً على تقارب المخرج ، قال سيبويه : "وتدغم في اللام لأنها قريبة منها على طرف اللسان" (5).

فمسوغ الإدغام في المفردتين أعلاه أو ما يشبههما ، هو أن الصوتين لثويان (6) ، ومتوسطا الشدة والرخاوة (7).

وما قبل النون متحرك وكلّ هذا منسجم مع أقيسة النحاة والقرّاء ، لذا يتمّ الإدغام بعد تجاور الصوتين وذلك بإسقاط حركة المدغم (النون).

أما إدغامهما في الراء فقد وردت في قراءة أبي عمرو وذلك للمسوغات نفسها التي ذكرناها في أعلاه ، نحو قوله تعالى: (خَزَائِنُ رَحْمَةِ رَبِّكَ) (ص:90) ، و(تَأَذَّنَ رَبُّكَ) (الأعراف:167) (8).

(1) التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث : 417.

(2) ينظر : المستنير : 438/1.

(3) الأصوات اللغوية : 65-66.

(4) المستنير : 438/1.

(5) الكتاب : 452/4.

(6) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 79.

(7) ينظر : جدول الصفات : 93.

(8) ينظر : المستنير : 439/1.

فإن سكن ما قبلها لم يدغمها بأي حركة تحركت هي ، نحو : (مُسْلِمَيْنِ لَكَ) (البقرة:128) ، و (وَيَرْجُونَ رَحْمَةً) (الإسراء:57)(1).

"إلا نون (نَحْنُ) فإنه يدغمها في اللام حسب حيث وقع ، نحو (وَنَحْنُ لَهُ) (البقرة:138)(2) . ويرى الداني سبب الإدغام هنا لزوم ضمة نونه(3) ، ويعلل ابن الجزري ذلك بتكرار النون في (نحن) ، وكثرة دورها ولم يكن ذلك في غيرها(4) .
الإدغام الصغير

الصورة الأولى : المتقاربان من كلمة واحدة والأول ساكن لعلّة :

يقول مكّي بن أبي طالب القيسي : "اعلم أن هذا الباب يقوي الإدغام فيه أكثر من الذي قبله ؛ لأن الحرفين لا ينفصل أحدهما عن الآخر"(5) . لذا رصدت هذه الدراسة ما أورده ابن سوار لهذه الصورة من الإدغام لقراءة أبي عمرو وفيها إدغام لصوتي (الذال والتاء) في تاء الفاعل ، ومنها نحو قوله تعالى : (إِتَّخَذْتُمْ) (البقرة:51) ومما جاء من كلمة واحدة التقت به الذال الساكنة مع تاء الضمير ، قوله : (لَبِثْتَ) (البقرة:259) ، ومما جاء من كلمة واحدة التقت فيه التاء الساكنة مع تاء الفاعل ، قوله : (أورثتموها) (الأعراف:43) ، وقوله : (فنبذتها) (طه:96) ، وقوله : (عُدْتُ فِي مَوَاضِعِينَ) (غافر:27 ، والدخان:20)(6) .

فإدغام الذال في تاء الفاعل مختلف فيه عند القرّاء فالذي أدغم اعتمد على حالة التناظر بين الصوتين من حيث القوة ، لأن التاء شديدة والذال مجهورة(7) . والشدة في القوة كالجهر ، والذال رخوة والتاء مهموسة(8) . والهمس في الضعف كالرخاوة.

فاعتدلا في القوة والضعف فحسن لذلك الإدغام(1) . أما المحدثون فقد وجدوا إن لام الكلمة إذا كانت من الأصوات الأسنانانية ، تتماثل مع تاء الفاعل في كلّ اللغات السامية(1) . وهو ما أدى إلى أن ينتقل مخرج الذال إلى الورا قليلاً ثم ينطق بها شديدة مهموسة(2) .

(1) ينظر : المصدر نفسه :439/1.

(2) ينظر : المصدر نفسه :439/1.

(3) ينظر : التيسير :141.

(4) ينظر : النشر : 294-295.

(5) الكشف : 159/1.

(6) ينظر : المستنير :445/1.

(7) ينظر : جدول الصفات : 93.

(8) ينظر : الجدول نفسه : 93.

أما إدغام الثاء في التاء التي أورد منها ابن سوار لقراءة أبي عمرو ، منها في :
(البثت) و(أورثتموها) و (لبثتم) ، فقد اختلف أصحاب القراءات فيها بين مدغم ومظهر ولكل
منهم مسبباته.

فالذي أجاز الإدغام اعتمد على تقارب المخرج ، لأنهما من حيِّز واحد ، فالثاء
أسناني والتاء أسناني لثوي(4).

وكذلك على مبدأ قوة الصوت وضعفه ، فالثاء أقوى من التاء للشدّة فيها والصوتان
متفقان بالهمس ، لذلك حَسُنَ الإدغام ؛ ولأنهما متصلان في كلمة واحدة والإظهار حسن
أيضاً ؛ لأنه الأصل(5).

وكلّ هذا يعتمد على انتقال مخرج التاء إلى الأصوات المسماة بالثوية مع السماح
للهاء بالمرور معها لتصبح رخوة بعد أن كانت شديدة ، وبذلك يتّحد الصوتان في الرخاوة
والمخرج والهمس(6). فيتمّ الإدغام.

والإدغام في كلّ ما ذكرنا من هذه الصور جائز لا واجب ، والإظهار جائز وهو
أجود ، لأن تاء الفاعل (علامة الإضمار) وإنما تجيء لمعنى(7).

وهذه المفردات فيها إدغام بين صوت استمراري وهو (الثاء) وصوت وقفي ، وهو
(التاء)(8).

الصورة الثانية : المتقاربان من كلمتين والأول ساكن لِعَلَّة:

أورد ابن سوار مفردات قرآنية لأصحاب القراءات فيها إدغام على هذه الصورة ، أشار
إليها بقوله : "وما كان سكونه لعلّة : فجميعه ثماني كلمات منها ما لها نظائر ، ومنها ما
هي منفردة لا نظير لها"(9).

(1) ينظر : الكشف :159/1.

(2) ينظر : فقه اللغات السامية :60.

(3) ينظر : الأصوات اللغوية :159.

(4) ينظر : الأصوات ووظائفها:64.

(5) ينظر : الكشف :159/1.

(6) ينظر : الأصوات اللغوية : 156.

(7) ينظر : الكتاب :472/4.

(8) ينظر : القراءات القرآنية بين العربية والأصوات واللغوية :151.

(9) المستتير : 445/1.

من هذه المفردات نحو قوله تعالى : (أو يغلب فسوف) (النساء:74)⁽¹⁾. وحيث التقت الباء الساكنة لعة مع الفاء من كلمتين ، وتحقيق الإدغام يتطلب أمرين هما : قلب الأول إلى الثاني وإدغامه ، ونعني تحقيق المماثلة حتى يتحقق فناء الأول في الثاني وينطقان بنطق واحد ، فمن الناحية الصوتية وعلى وفق مبدأ قوة الصوت وضعفه فالباء أقوى بجهره وشدته⁽²⁾ ، والفاء أضعف بهمسه ورخاوته⁽³⁾ ، ويرى الدكتور أحمد مختار عمر أن " الإدغام هنا يفني صوتاً قوياً في صوت ضعيف وهو مخالف للقاعدة"⁽⁴⁾.

وكذلك مخالف لمبدأ الإدغام عند الطيب البكوش ، وهو " إن الصوت المنبر يدغم فيه الصوت غير المنبر"⁽⁵⁾. وعلى ما يبدو أن ما فرضوه مخالفاً للمبدأ العام الذي يحكم هذه الظاهرة الوظيفية ، وهو قلب الصوت الثقيل إلى الخفيف وإدغامه فيه ، لأننا حصرنا العلة الغائية لهذه الظاهرة هي لأجل التخفيف.

وعلى وفق ذلك فالمسار الصوتي المفترض لتحقيق التخفيف بالإدغام يتطلب إجراء سياقات لقلب الباء القوية إلى الفاء الضعيفة ، ويتم ذلك من خلال تغيير الأداء النطقي لصوت الباء ، فينطق دون حبس للنفس ، فيصاب بصفة الرخاوة بأن يسمع له صفير ، فينقلب إلى صوت قريب الشبه جداً بالفاء ، لأنها رخوة ومهموسة فيتم الإدغام⁽⁶⁾.

وعند الوقوف لمناقشة السياقات الصوتية المتبعة لإجراء هذه الظاهرة ، نجد أن المتحقق من جرائها في هذه المفردة أو غيرها مما ذكرناه أو سنذكره ، ولاسيما في هذا النوع من المتقاربين هو حصول التسهيل في حركة اللسان ، إذ يعتمد للصوتين المدغمين اعتماداً واحداً ، ووجه التسهيل يكمن في الزمن المستغرق في نطق الصوتين دفعة واحدة ، فهو أقل من زمن نطق المثليين أو المتقاربين المنفصلين⁽⁷⁾.

أما فيما يتحقق من اقتصاد لغوي عند إدغام المثليين ، فلا نجده في المتقاربين ولا نجد هناك إسقاط حركة ، لأن الأول فيه ساكن ؛ لذا فالمقاطع الصوتية تبقى على حالها في

(1) ينظر : المصدر نفسه : 445/1.

(2) ينظر : جدول الصفات : 93.

(3) ينظر : الجدول نفسه : 93.

(4) دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءته : 42.

(5) التصريف العربي : 146.

(6) ينظر : الأصوات اللغوية : 153.

(7) ينظر : القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 77-78.

الإدغام والإظهار ، ويتضح ذلك من خلال المفردات القرآنية نفسها ، ففي الإظهار يكون كما يأتي :

ي-غ/ل-ب/ف-وَ /س-ُ/ف-وَ.

فهو على خمسة مقاطع صوتية ، وبالعدد نفسه يكون في الإدغام وكما يأتي :

ي-غ/ل-ف/ف-وَ /س-ُ/ف-وَ.

والإدغام في هذه المفردة قرأ بها أبو عمرو والكسائي ، وخلف ويعقوب ، وقرأ الباقون بالإظهار⁽¹⁾.

ومما ذكره ابن سوار من أمثلة هذه الصورة من قوله تعالى : (ويغفر لكم) (آل عمران 31)⁽²⁾ ، وفيه التقت الراء الساكنة لعلّة مع اللام ، وهذا الإدغام غير مرحب به عند كثير من النحاة والقراء ، ومنهم سيبويه ، حينما عدّ الراء ضمن مجموعة أحرف لا تدغم في المقاربة⁽³⁾ ، مبرراً منع الإدغام حفاظاً على التكرير فيها ، والأمر نفسه عند ابن جني⁽⁴⁾.
ووصف مكّي بن أبي طالب القيسي هذا الإدغام بالقبح ورفض تحقيقه ، قال : "هو قبيح لقوة الراء بالجهر والتكرير اللذين فيه وضعف اللام لعدم التكرير فيه. وضعف الجهر فيه ، فإذا أدغمت تقلب الأقوى إلى الأضعف وذلك مكروه ضعيف"⁽⁵⁾.

ولكن الدكتور عبد الصبور شاهين لا يتفق مع رأيه ، لأن الإدغام عنده إجراء صوتي لا علاقة له بهوى المتكلم⁽⁶⁾.

فما يبرّر الإدغام في المفردة المذكورة قرب المخرج واتّحاد الصفة ، فهما صوتان لثويان⁽⁷⁾. ومن حيث الصفة فإن كلاً منهما صوت متوسط بين الشدّة والرخاوة⁽⁸⁾ ، وهما صوتان جانبيان⁽⁹⁾ ، وسماهما برتيل مالمبرج بـ (المائعات)⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر : النشر : 2/8-10.

(2) ينظر : المستنير : 1/445.

(3) ينظر : الكتاب : 4/447.

(4) ينظر : سر صناعة الأعراب : 1/205.

(5) الكشف : 1/135-136.

(6) ينظر : أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : 233.

(7) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 79.

(8) ينظر : الأصوات اللغوية : 160 ، وعلم الأصوات : 346-348.

(9) ينظر : علم الأصوات : 347.

(10) ينظر : الصوتيات : 73.

"وكلّ الذي يتطلبه إدغام الراء في اللام هو ترك التكرار المختصة به الراء"⁽¹⁾ ، وترك التكرار ينتج عن التصاق طرف اللسان بالثة لمرة واحدة⁽²⁾.

وهذه الراء سمّاها المحدثون بالراء الاستلالية أو اللسمية ويقتصر الصوت فيها على ضربة واحدة في سقف الحلق⁽³⁾.

يقول ابن سوار : "وأما قوله : (يغفر لكم) (آل عمران:31) وكلّ راء ساكنة نحو : (يُنشُر لكم) (الكهف:16) و (واصطبر لعبادته) (مريم:65) و (واستغفر لهم) (آل عمران:159) فأدغم الراء عند اللام ، حيث كانت : أبو عمرو غير السامري عن سجّادة وشجاع ، في حال إظهارها ، والقصيبي عن عبد الوارث ، فيما قرأت به على الخياط ، تقرّد بذلك. واطهر الباقون"⁽⁴⁾.

معنى ذلك أن أبا عمرو حينما أدغم الراء في اللام أزال النقل بهذا الإدغام ؛ لأن اللسان لم ينتقل من الراء إلى اللام ، وإنما ارتفع رفعة واحدة عن الاثنتين معاً. من هنا يتضح لنا أن الراء أدغمت في اللام حيث قُرب مخرجاها ، فعسر على أعضاء الجهاز الصوتي أداء النطق بالحرفين معاً ، لقرب مخرجيهما ، فانتقل اللسان إلى اللام فأصبح المخرج واحداً فسهل أداء النطق بهما.

ومما أورده ابن سوار من هذه الصورة ، قوله تعالى : (مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ) ، قال : "وأما اللام الشرطية : (مَنْ يَفْعَلْ) : فقرأ الكسائي في رواية أبي الحارث بإدغامها في الذال في ستة أمكنة : في (البقرة:231) ... وفي (آل عمران:28) ... وفي (النساء:114،30) ... وفي (الفرقان:68) ... وفي (سورة المنافقين:9) ... وأظهرها الباقون"⁽⁵⁾.

إن إجراء الإدغام في المفردة القرآنية (مَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ) والمفردة الأخرى المذكورة يرجع إلى ميل اللام إلى الفناء في معظم أصوات اللغة ، وكذلك لكثرة شيوعها في اللغة العربية⁽⁶⁾. وكذلك فإن (الذال) تلاها صوت طويل فأصبحت بهذه المجاورة في الموضع الأقوى ، لذا أدغمت اللام فيها⁽¹⁾.

(1) الأصوات اللغوية :160.

(2) ينظر : الصوتيات :73.

(3) ينظر : دراسات لغوية في القرآن الكريم وقرآته :36.

(4) المستتير : 461/1-462.

(5) المستتير : 462/1.

(6) ينظر : الأصوات اللغوية : 161-163.

ومما أورده ابن سوار لهذه الصورة من قوله تعالى : (وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) (البقرة:284).
فأدغم الباء عند الميم ممن جزم ، أي جزم الفعلين من قوله تعالى: (فيغفر ويُعَذِّب) وهم :
ابن كثير ونافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي(2).

وعلى شاكلة المفردة المذكورة ورد إدغام الباء الساكنة في الميم في قوله تعالى :
(ارْكَبْ مَعَنَا) (هود:42)(3) ، وعلّة التسكين كون الفعل فعل أمر مبني.

والذي سوغ الإدغام في المفردتين المذكورتين . هنا . هو تقارب المخرج فهما
شفويان(4) ، ومن حيث الصفات فهما مجهوران(5) ، ومع هذا فالميم بغنتها أقوى من الباء ،
لذلك أدغما ، ومنهم من يرى الإظهار حَسَنُ(6). ويجد الدكتور إبراهيم أنيس " أنه لا فرق بين
الباء والميم إلا إن الهواء مع الأولى يتخذ مجراه من الفم ، ومع الثانية يتخذ مجراه من الأنف
، فعملية الإدغام هنا هي مجرد انتقال الصوت الأول من بين أصوات الفم إلى نظير له بين
أصوات الأنف"(7). وسمّاه الدكتور سمير استيتية بـ (إدغام الوقفي في الاستمراري) (8).

وفي الصورة نفسها ومن قوله تعالى: (وَمَنْ يُرِدْ ثَوَابَ) في موضعي (آل عمران
145) فأظهر الدال منه عند الناء أهل الحجاز وعاصم ويعقوب والصيدلاني عن هبة الله
عن الأخفش والباقون بالإدغام(9). أما الموجبات الصوتية التي يتحقق بسببها إجراء الإدغام
، فقد ذكرناها سابقاً(10).

وفي الصورة نفسها ومن قوله تعالى : (يُلْهَثُ ذَلِكَ) (الأعراف:176) ، ولا مثل له ، فإظهر
الثناء عند الذال : ابن كثير وابن مجاهد ، وأهل المدينة ، والباقون بالإدغام(11). وسبق أن
بيّنا الموجبات الصوتية التي يتحقق بسببها إجراء الإدغام(1).

(1) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : 208.

(2) ينظر : المستنير : 463-462/1.

(3) ينظر : المصدر نفسه : 446/1 و 464.

(4) ينظر : دراسات لغوية في القرآن الكريم وقرآته : 28.

(5) ينظر : جدول الصفات : 93.

(6) ينظر : الكشف : 156/1.

(7) الأصوات اللغوية : 153.

(8) ينظر : القراءات بين العربية والأصوات : 339.

(9) ينظر : المستنير : 464/1.

(10) ينظر : الفصل الأول : 111.

(11) ينظر : المستنير : 465/1.

أما قوله تعالى : (نَحْسِفُ بِهِمْ) (سبأ:9)(2) ، وَعِلَّةُ السكون فيه للجزم بـ (إِنْ) الشرطية ، فأدغم الفاء في الباء الكسائي وحده(3) ، ولكنه عند النحاة إخفاء(4).

ويقول ابن سوار في بيانه لقراءة الكسائي في المفردة نفسها نقلاً عن أبي الفتح بن شيطا عن نصير عن الكسائي إنه بالإخفاء(5). وقد كره البصريون إدغام الفاء في الباء لزوال النقشي الذي في الفاء ، وأجازوه الكوفيون(6). واعتمدوا الإدغام استناداً إلى القراءة المروية عن الكسائي ، وهي لهجة من لهجات العرب لجواز الكسائي والقراء ذلك(7).

ويبرّر الدكتور إبراهيم أنيس هذا الإدغام بقوله : "إن الفاء جهر بها أولاً ، فأصبحت ذلك الصوت الشائع في اللغات الأوربية والذي يرمز إليه بالرمز (V) ، ومثل هذا الصوت إذا ذهب رخاوته بانحباس الهواء معه ليصبح انفجارياً أشبه الباء كل الشبه"(8). أي في الشدة والجهر ، وتعليل إجراء الإدغام تأسيساً على مبدأ فناء الضعيف في القوي وطبقاً لقواعد الإدغام ، فإن قراءة الكسائي لا غبار عليها ؛ لأن الباء أقوى من الفاء من حيث الشدة والجهر(9).

الصورة الثالثة : المتقاربان من كلمتين والأول ساكن لبناء :

ويشمل إدغام :

أولاً : دال (قَدْ).

ثانياً: ذال (إِذ).

ثالثاً: تاء التانيث الساكنة.

رابعاً: النون والتنوين ، (في حالة الإدغام فقط).

أولاً : إدغام دال (قَدْ):

(1) ينظر : الفصل الأول :105.

(2) ينظر : المستتير :466/1.

(3) ينظر : المصدر نفسه :466/1.

(4) ينظر : شرح الشافية :274/3 وارتشاف الضرب :705.

(5) المستتير :466/1.

(6) ينظر : الكشف :156.

(7) ينظر : ارتشاف الضرب:714.

(8) الأصوات اللغوية :160.

(9) ينظر : دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته :43.

يقول ابن سوار: "فاختلفوا في إدغامها وإظهارها عند تسعة أحرف ، وهي : التاء ، والجيم ، والذال ، والزاي ، والسين ، والشين ، والصاد ، والضاد ، والظاء"⁽¹⁾.

(1) المستتير : 448/1.

أما التاء :

"فذلك نحو قوله تعالى : (قَدْ تَبَيَّنَ) (البقرة:256) ، (لَقَدْ تَقَطَّعَ) (الأنعام:94) ، "لَقَدْ تَابَ اللهُ" (التوبة:117) ، ونحوه" (1).

الإدغام هنا أحسن من الإظهار ؛ لان الصوتين من مخرج واحد (2) ، فهما صوتان أسنانيان لثويان (3).

"وهما شديدتان ليس بينهما شيء إلا الجهر والهمس" (4). وإجراء الإدغام بين الصوتين غرضه تحقيق العلة الغائية منه وهي التخفيف ، وذلك من خلال التخلص مما في الصوتين من شدة تؤدي إلى الثقل ، أضف إلى ذلك لزوم سكون الدال في (قَدْ).

ومع كلِّ مما ذكرناه ، فالذي أوجب إجراءه ، أن الصوتين من مخرج واحد ، ومن أظهر في قراءته في المفردات المذكورة أعلاه وذلك يعني خرج من كلام العرب ، ووصفت قراءته بأنها رديئة (5). وقيل برفض الإظهار : "... وكذلك إذا كان مخرجهما واحداً والأول ساكن لم يجز إظهاره... نحو قوله : (وَلَقَدْ تَرَكْنَا) (العنكبوت:35). وأشباه ذلك ، وعلى هذا إجماع القراء وكلام العرب ولا تنتظر إلى قول من أظهر منه شيئاً في القرآن في رواية شاذة بعيدة غير صحيحة ، وإنما الاعتماد على ما أجمعوا عليه ، ولم يختلفوا فيه" (6).

وأدرك الدكتور غانم قدوري الحمد سبب وجوب إجراء إدغام الدال الساكنة في التاء بقوله : "قالتاء والدال من مخرج واحد... وهكذا يتحكم القرب والبعد في المخارج في أحكام الإدغام بشكل عام" (7).

أما الجيم :

"فنحو قوله تعالى : (لَقَدْ جَاءَكُمْ) (البقرة:92) ، (وَقَدْ جَمَعُوا لَكُمْ) (آل عمران:173) ، (قَدْ جَادَلْتَنَا) (هود:32) ، ونحوه" (8).

(1) المستتير : 448/1.

(2) ينظر : الكتاب : 460/4.

(3) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 79.

(4) الكتاب : 461/4.

(5) ينظر : السبعة في القراءات : 115.

(6) المبسوط في القراءات العشر : 79.

(7) المدخل إلى علم أصوات العربية : 241.

(8) المستتير : 448/1.

فإن إجراء إدغام الدال في الجيم مختلف فيه (1). وأعني في ذلك اختلافهم منعقد بين الإظهار والإدغام.

فالإدغام في المفردات المذكورة لا يرجع إلى فكرة ضعف الصوت وقوته ، وذلك لأنهما متناظران بالجهر والشدة(2).

فهو جائز ، والإظهار حسن ؛ لأنه الأصل ولأن الجيم لا تدغم في لام التعريف كما تدغم في الدال فتباينا بذلك فأظهر(3).

وحجة من أدغم المؤاخاة بين الحرفين ، لأنهما من حروف الفم ، ولأنهما مجهوران وشديدان ، فحسن الإدغام لهذا الاشتراك ، والباقون بالإظهار وهو الأصل(4). وسبق أن بينا إدغامهما(5).

أما الذال ، والزاي ، والشين :

فقوله تعالى : " (وَلَقَدْ ذَرَأْنَا) (الأعراف:179) ، (وَلَقَدْ زَيَّنَّا) (الملك:5) ، (قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا) (يوسف:30) ، ولا نظير لها(6).

في المفردة الأولى (وَلَقَدْ ذَرَأْنَا) فيه إدغام الدال في الذال ، والذي سوغ إدغامهما هو تقارب المخرجين (7) ، وللمؤاخاة التي بين الدال والذال ، لأنهما مجهوران(8) ، "وتزيد قوة الإدغام فيهما لان لام التعريف تدغم فيهما"(9).

لقد حاول الدكتور إبراهيم أنيس أن يسلط الضوء على جواز الإدغام في المفردة القرآنية المذكورة ، قال : "هنا لا بد من انتقال مخرج الدال إلى الأصوات المسماة بالثلثية ، ثم السماح للهواء بالمرور في حالة النطق بها ، لتصبح رخوة كالذال وهكذا يتم الإدغام"(10).

أما المفردة الثانية (وَلَقَدْ زَيَّنَّا) فحجة من أدغم دال (قد) في الزاي "إنهما اشتركا في المخرج من الفم ، وفي أن لام المعرفة تدغم فيهما ، وأنهما مجهوران ، وزاد الإدغام قوة إن

(1) ينظر : التبصرة :353.

(2) ينظر : جدول الصفات : 93.

(3) ينظر : الكشف :144/1.

(4) ينظر : المصدر نفسه :144/1.

(5) ينظر : الفصل الأول : 111.

(6) المستتير : 449/1.

(7) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها :79.

(8) ينظر : جدول الصفات :93.

(9) الكشف:144/1.

(10) الأصوات اللغوية :157.

الزاي فيها قوة بالصفير الذي فيها ، فإذا أدغمت الدال فيها أبدلت منها زياً وهي أقوى من الدال ، فنقلب الدال إلى حرف هو أقوى منها بالإدغام ، فقوي ذلك وحَسُنَ⁽¹⁾ ، ومع كل هذه المشتركات ، أضاف الدكتور إبراهيم أنيس وجوب السماح للهواء بالمرور مع الدال لتصبح رخوة ، لغرض تحقيق المشابهة التامة مع الزاي في المخرج والرخاوة والجهر⁽²⁾.

أما المفردة الثالثة (قَدْ شَعَفَهَا حُبًّا). ففيه إدغام دال (قَدْ) الساكنة في الشين ، وهو إدغام حَسُنَ ؛ لأن الشين تقارب الدال في المخرج ولإدغام لام التعريف فيهما⁽³⁾.

وعلى مبدأ قوة الصوت وضعفه ، الذي يتحكم في إجراء الإدغام فإن الدال معادلة للشين ، لأن في الشين قوة التفشي ، التي تعادل قوة الدال المجهورة والشديدة ، فيدغم الأول في الثاني⁽⁴⁾. ومع هذا التناظر ، لكن الدكتور إبراهيم أنيس اشترط وجوب همس الدال ؛ لأن صوت الشين مهموس⁽⁵⁾.

أما السين :

أدغم القُرَاء دال (قَدْ) الساكنة في السين من نحو ، قوله تعالى : (لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ) (آل عمران : 181) ، (وَلَقَدْ سَبَقَتْ) (الصفات: 171) ، (فَقَدْ سَأَلُوا) (النساء: 153) ، ونحو⁽⁶⁾.

وأقرّ سيبويه إدغام الدال في السين وذلك لقرب المخرج ، لأنهن من الثنايا ، وطرف اللسان⁽⁷⁾ ، وزادوا إدغام لام التعريف فيهما⁽⁸⁾.

والصوتان متناظران فصفير السين صفة قوة فيه يعادل الجهر والشدة في الدال⁽⁹⁾ ، "ولا بد هنا من همس الدال والسماح للهواء معها بالمرور لتصبح رخوة ، وبذلك تماثل السين في الهمس والرخاوة"⁽¹⁰⁾.

أما الصاد :

(1) الكشف: 1/144.

(2) ينظر : الأصوات اللغوية : 158.

(3) ينظر : إعراب القرآن ، للنحاس : 1/423 ، والكشف : 1/145.

(4) ينظر : الكشف : 1/145.

(5) ينظر : الأصوات اللغوية : 158.

(6) ينظر : المستنير : 1/449.

(7) ينظر : الكتاب : 4/463.

(8) ينظر : الكشف : 1/145.

(9) ينظر : القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 94.

(10) الأصوات اللغوية : 158.

فقد أدغموا دال (قد) الساكنة في الصاد ، من قوله تعالى : (وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ) (آل عمران:152) ، (وَلَقَدْ صَبَّحَهُمُ) (القمر:38) ، (وَلَقَدْ صَرَّفْنَا) (الإسراء:141) ، ونحوه (1).

والذي يسوغ الإدغام في المفردات المذكورة هنا هو قرب المخرج ، لأن الصوتين أسنانيان لثويان (2) ، ولأن لام المعرفة تدغم فيهما (3).

ومن قرأ بالإظهار اعتمد على أنه الأصل ، ولكون الصاد مهموسة رخوة والدال مجهورة شديدة من دون النظر إلى صفتي الصغير والإطباق في الصاد (4) ، فهما من صفات القوة فيها ويمكن أن يناظرا الشدة والجهر في الدال ، لذا يتم الإدغام بعد همس الدال والسماح للهواء للمرور معها لتصبح رخوة ، وبذلك تماثل الصاد في الهمس والرخاوة (5).
أما الضاد :

فقد أدغموا الدال في الضاد في قراءة من إدغم من قوله تعالى : (فَقَدْ ضَلَّ) (البقرة:108) ، (قَدْ ضَلَّتْ إِذَا) (الإنعام:56) ، (وَلَقَدْ ضَلَّ قَبْلَهُمْ) (الصفوات:71) ونحو (6).

وحجّة من أدغم إن الصاد فيها قوة الإطباق والاستعلاء والجهر والاستطالة (7).
فازدادت الدال قوة بهذه الصفات عند الإدغام (8).

وكنا قد بينا مسوغات الإدغام والسياقات الصوتية لتحقيقه بين الصوتين ، فيما سبق (9).

أما الظاء :

فقد أدغموا الدال في الظاء من قوله تعالى : (فَقَدْ ظَلَمَ) (البقرة:231) و(الطلاق:1) ، وقوله : (لَقَدْ ظَلَمَكَ) (ص:24)(10).

(1) ينظر : المستنير : 449/1.

(2) ينظر : دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته : 28.

(3) ينظر : الكشف : 146/1.

(4) ينظر : جدول الصفات : 93.

(5) ينظر : الجدول نفسه : 93.

(6) ينظر : المستنير : 449/1.

(7) ينظر : الكتاب : 343/4.

(8) ينظر : الكشف : 145/1.

(9) ينظر : الفصل الأول : 111.

(10) ينظر : المستنير : 449/1.

كنا قد بينا مسوغات وإجراءات صوتية لإدغام الذال في الظاء⁽¹⁾. نضيف إليها ما ذكرته الدكتورة مي الجبوري لعل إدغامهما إن الظاء قوية بالإطباق والاستعلاء والجهر ، فضلاً عن أن المخرجين متقاربان⁽²⁾.

ثانياً : إدغام ذال (ذُ) :

يقول ابن سوار : "فاختلفوا في إظهارها وإدغامها عند ستة أحرف وهي : التاء والجيم ، والذال ، وجمعها (تجد) ، والزاي ، والسين ، والصاد ، وتُسمى حروف الصفير"⁽³⁾.

أما التاء :

فقد أدغموا فيها الذال نحو : قوله تعالى : (إِذْ تَبَرَأَ) (البقرة:166) و(إِذْ تَخْلُقُ) (المائدة:110) ، و(إِذْ تَقُولُ) (آل عمران:124) (4).

الصوتان متقاربا المخرج⁽⁵⁾ ، ومتعادلان في الصفات⁽⁶⁾. لذا لم يمنع سيبويه إدغامهما ، قال : "... ولا يمتنع بعضهن من بعض في الإدغام لأنهن من حيز واحد"⁽⁷⁾ ، لأنهما متعادلان في القوة والضعف ، فجواز الإدغام حَسَنٌ ، يقول مكي بن ابي طالب القيسي : "والذي تتساوى قوة الحرفين فيه إدغام الذال في التاء ، وذلك أن الذال فيها ضعف وقوة ، فالضعف من جهة إنها رخوة ، والقوة من جهة إنها مجهورة ، كذلك التاء فيها ضعف وقوة فالضعف من جهة إنها مهموسة ، والقوة من جهة إنها شديدة ، فقد تقاربتا في القوة والضعف من صفاتهما ، فجواز الإدغام حسن"⁽⁸⁾.

ويتطلب مع هذا آلية جديدة لنطق الذال ، وذلك بنقل مخرجها إلى الورا قليلاً ، ثم ينطق بها مهموسة شديدة⁽⁹⁾.

أما الجيم :

(1) ينظر : الفصل الأول : 143.

(2) ينظر : القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث :94.

(3) المستتير :451/1.

(4) ينظر : المصدر نفسه :451/1.

(5) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها :79.

(6) ينظر : جدول الصفات : 93.

(7) الكتاب : 464/4.

(8) الكشف : 135/1-136.

(9) ينظر : الأصوات اللغوية : 159.

فقد ورد إدغام ذال (إِذْ) في الجيم ، وذلك نحو قوله تعالى : (وَإِذْ جَعَلْنَا) (البقرة:125) ،
و(إِذْ جِئْتَهُمْ) (المائدة:110) و(إِذْ جَاءَ رَبِّيَهُ) (الصفات:84) ، ونحوه (1).

ينطبق على الصوتين مبدأ الصوت الأقوى والأضعف كون الجيم مجهورة وشديدة ،
فهي أقوى من الذال المجهورة والرخوة ، لذا حَسُنُ الإدغام ، والإظهار أحسن ؛ لأن الذال
والجيم منفصلان ، ولأن الجيم لا تدغم فيها لام التعريف ولأنه بعد ما بين الذال والجيم في
المخرج من الفم (2).

ويتمّ الإدغام . هنا . من خلال أداء صوتي خاص بالذال وصفه الدكتور إبراهيم
أنيس ، قال : "ينتقل مخرج الذال إلى وسط الحنك ، فتشبه الجيم لأن أقرب أصوات وسط
الحنك إلى الذال هي الجيم" (3).

أما الذال :

فإدغامها في الدال ورد ، في قوله تعالى : (إِذْ دَخَلُوا) في ثلاثة مواضع ، في
(الحجر:52) و (ص:22) ، و (الذاريات:25) ، و(إِذْ دَخَلْتَ) (الكهف:39)(الصفات:84) ، ونحوه (4).

يتمّ الإدغام في المفردات المذكورة على وفق مبدأ قوّة الصوت وضعفه ، فإن الدال
من الحروف الشديدة ، والذال من الحروف الرخوة (5) ، والرخاوة أضعف من الشدة ، فإذا
أدغمت انتقلت الذال من الرخاوة إلى الشدّة ، وذلك تقوية للحرف ، فحسن الإدغام وقوي (6)
مع مراعاة احتفاظ الذال هنا بجهرها ، لأن الدال مجهورة (7).

أما الزاي :

فأدغموا ذلك في نحو قوله تعالى : (وَإِذْ زَيَّنَ) (الأنفال:48) ، وقوله : (إِذْ زَاغَتْ) (الأحزاب:10)

ولا نظير لهما (8).

(1) ينظر : المستنير :451/1.

(2) ينظر : الكشف :148/1.

(3) الأصوات اللغوية :159.

(4) ينظر : المستنير :451/1.

(5) ينظر : جدول الصفات : 93.

(6) ينظر : الكشف :148/1.

(7) ينظر : الأصوات اللغوية :159.

(8) ينظر : المستنير :451/1.

والذي سوغ إدغامها قرب المخرج ، لذا أجاز سيبويه إدغامهما " لأنهن من طرف اللسان وأطراف الثنايا وهن أخوات ، وهن من حيّز واحد..."(1).

وبَيَّن مكي ابن أبي طالب القيسي حجّة من أدغمهما بقوله : "وحجة من أدغم الذال من (إذ) في الزاي أنّ الزاي أقوى من الذال ، للصفير الذي فيها ، وقد اشتركا في الجهر والرخاوة ، وفي الخروج من الفم ، وفي إدغام لام التعريف فيهما"(2).

أما السين :

فنحو قوله تعالى : (إِذْ سَمِعْتُمُوهُ) (النور:12،16) كلاهما ، ولا ثالث لهما (3).

فالذي يبرّر إدغام الذال في السين في المفردة أعلاه ، هو تقارب المخرجين ، فضلاً عن صفير السين الذي يوازي جهر الذال أو يفوقه(4).

وقد سلّط الضوء الدكتور إبراهيم أنيس على الإجراء الصوتي المفترض لتحقيق إجراء إدغام الحرفين من خلال همس الذال أولاً ، ثم ينتقل مخرجها قليلاً إلى الورا لتشبه السين همساً ورخاوة (5).

أما الصاد :

فأدغموا الذال فيها وذلك نحو قوله تعالى : (وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ) (الأحقاف:29) ، ولا ثاني له (6) ، وأجاز سيبويه إدغامهما ، لأنهنّ من حيّز واحد(7).

أما من حيث قوة الصفات وضعفها ، فالصاد أقوى من الذال بالصفير والإطباق والاستعلاء والتفخيم ، وهذه الصفات تتفوق على قوة الجهر في الذال ، فعند الإدغام نبدل حرفاً أقوى من الذال بكثير ، فحسن الإدغام(8).

(1) الكتاب :4/464.

(2) الكشف :1/149.

(3) ينظر : المستنير :1/451.

(4) ينظر : الكشف :1/149.

(5) ينظر : الأصوات اللغوية : 159.

(6) ينظر : المستنير : 1/451.

(7) ينظر : الكتاب :4/464.

(8) ينظر : الكشف :1/147.

ولقد بيّن ابن سوار موقف القرّاء واختلافهم في الإظهار أو الإدغام ، قال : "فأدغمها اجمع أبو عمرو ، وهشام وابن أبي شريح عن الكسائي وافقهم الكسائي إلا ابن أبي شريح ، وحمزة في رواية الكسائي عنه ، وجعفر الوزان عن علي بن سلم ، والدوري ، وأبو عمر الضرير عن ابن سعدان ، وخلاد غير الوليّ ، إلا في الجيم خاصة ، وروى العبسي والعجلي إظهارها عند الجيم والصاد حسب. وأدغماها عندما بقي (1).

ثم ذكر ابن سوار أن بقية أصحاب حمزة ، وخلف في اختياره : يدغمون عند التاء والذال فقط ويظهرون عند : الجيم ، وحروف الصفير (2).

وأدغمها في الدال في مواضعها الأربعة ، ابن ذكوان في رواية التغلبي والأخفش من طريق النقاش غير النهرواني عنه وأظهر عند باقي الحروف (3).

وقال : "وروى النهرواني عن هبة الله وعن النقاش إدغامها في الدال في موضع واحد ، وهو (إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ) (الكهف: 39) خاصّة. وأظهر عند الثلاثة الأخر وعند باقي الحروف" (4).

وقال : "وروى الوليد بن عتبة إدغامها في الدال في الأربعة المواضع ، والتاء حيث كانت ، سوى حرف واحد ، وهو قوله تعالى : (إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ) (طه: 40) ، فإنه أظهره دون نظائره ، وأظهر عند بقية الحروف ، تابعه الداجواني عن ابن ذكوان على إدغام (إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ) حسب مثل هبة الله عن الأخفش ، وفي التاء في ثلاثة مواضع : في (آل عمران: 124) (إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ) وفي (يونس: 61) (إِذْ تُفِيضُونَ فِيهِ) ، وفي (الأحزاب: 37) (وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ) (5).

ثم أضاف مفصلاً موقف القرّاء من حيث الإظهار والإدغام ، قال : "وروى أبو حاتم عن يعقوب إدغامها في التاء حيث وقعت ، الباقيون بالإظهار" (6).

وقال : "ولم يختلفوا في إدغامها في الظاء من قوله (إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ) (النساء: 64)" (7).

تاء التانيث المتصلة بالأفعال :

(1) ينظر : المستنير : 452/1.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 452/1.

(3) ينظر : المصدر نفسه : 452/1.

(4) المستنير : 453/1.

(5) المصدر نفسه : 453/1.

(6) المصدر نفسه : 453/1.

(7) المصدر نفسه : 453/1.

وهي من الحروف الساكنة سكوناً لازماً ، واختلف النحاة والقراء في إدغامها وإظهارها ، وفي هذا يقول ابن سوار : "فاختلفوا في إظهارها وإدغامها عند ثمانية أحرف ، وهي : التاء ، والثاء ، والجيم ، والذال ، والظاء ، وحروف الصفير"⁽¹⁾. ومنهم من ذكر أنها تدغم في ستة أحرف وهي : الجيم ، والطاء ، والصاد ، والثاء ، والسين ، والزاي⁽²⁾. أما ابن الجزري فقد ذكر اختلافهم عند ستة أحرف كذلك وهي : التاء والجيم ، والظاء ، وحروف الصفير⁽³⁾. سنناقش إدغامها في هذه الأصوات على وفق ما أورد لها ابن سوار من مفردات جاءت بالإدغام عند القراء ، وهي على النحو الآتي :

في التاء :

"ف قوله تعالى : (عَزَبْتَ نَفْرُضُهُمْ) (الكهف:17) ، ولا ثاني له"⁽⁴⁾.

وهذه صورة من صور الإدغام الصغير بين مثلين ، والإدغام فيها واجب لاتفاق الحرفين في المخرج والصفة ، والأول فيهما ساكن.

أما الثاء :

" ف قوله تعالى : (رَحَبْتُ ثُمَّ) (التوبة:25) ، و(بَعَدْتُ ثُمَّ) (هود:95) ، و(كَذَّبْتُ ثُمَّ) في أربعة مواضع في (الشعراء:141) و (القمر:23) و (الحاقة:4) و (الشمس:11) ، ولا سابع لها"⁽⁵⁾.

ولو أنعمنا النظر إلى إجراء إدغام تاء التأنيث لتوصلنا من منظور التجاذب بين طرفي القوة والضعف إلى أن التاء أقوى بشدتها ، وحينما يكون الحرف المدغم (الأول) أقوى من المدغم فيه (الثاني) ، فيصير بالإدغام أضعف من حاله قبل الإدغام⁽⁶⁾ ، لذا فالإظهار في هذا أحسن وأقوى⁽⁷⁾.

(1) المصدر نفسه : 454/1.

(2) ينظر : الكشف : 150/1.

(3) ينظر : النشر : 4/2.

(4) المستتير : 454/1.

(5) المصدر نفسه : 454/1.

(6) ينظر : الكشف : 138/1.

(7) ينظر : المصدر نفسه : 151/1.

أما الإدغام في نظر المحدثين ، فيتم على وفق عمليتين ، سبق أن بيناهما⁽¹⁾.

أما الجيم :

فأدغموا تاء التأنيث فيها ، وذلك من نحو قوله تعالى : (نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ) (النساء:56) ،
و(وَجَبَّتْ جُنُوبُهَا) (الحج:36) ولا ثالث لهما⁽²⁾.

تفنى التاء في الجيم ، وذلك لأن الجيم أقوى بجهرها وشدتها من التاء المهموسة
والشديدة⁽³⁾ ، ويتم الإدغام بشرط الإجهار بالتاء فتحول إلى نظيرها المجهور (الذال) ، ثم
ننتقل بمخرج الذال من أصول الثنايا العليا إلى وسط الحنك ، وبهذا تلتقي الجيم لأنها أقرب
أصوات وسط الحنك إلى الذال في الصفة⁽⁴⁾.

أما الدال :

فأدغمت تاء التأنيث فيها نحو قوله تعالى : (أَتَقَلَّتْ دَعْوَا) (الأعراف:189) و(أُجِيبَتْ
دَعْوَتُكُمْ) (يونس:89) ولا نظير لهما⁽⁵⁾.

ويحصل الإدغام بين التاء الساكنة والذال ، لأن مخرج الصوتين واحد ، فهما صوتان
أسنانيان لثويان⁽⁶⁾.

ويشتركان في كونهما شديدين ويختلفان في الجهر والهمس حيث التاء مهموسة والذال
مجهورية لذا فهي أقوى من التاء⁽⁷⁾ ، فقلبوا التاء دالاً لتصير من جنس الدال فيتم الإدغام.

أما الظاء :

فأدغمت تاء التأنيث فيها نحو قوله تعالى : (حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا) و(حَمَلَتْ
ظُهُورُهُمَا) (الإنعام:138، 146) و(كَانَتْ ظَالِمَةً) (الأنبياء:11) ، ولا رابع لها⁽⁸⁾.

حصل الإدغام في المفردات أعلاه لقرب المخرج إذ إن الظاء صوت أسناني⁽⁹⁾ ، فهو
قريب لمخرج التاء الأسناني اللثوي ، لكن الاختلاف حاصل في الصفات حيث أن التاء

(1) ينظر : الفصل الأول : 97.

(2) ينظر : المستنير : 454/1.

(3) ينظر : جدول الصفات : 93.

(4) ينظر : الأصوات اللغوية : 154.

(5) ينظر : المستنير : 454/1.

(6) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 79.

(7) ينظر : جدول الصفات : 93.

(8) ينظر : المستنير : 454/1.

(9) ينظر : دراسات لغوية في القرآن الكريم وقرآته : 28.

مهموسة والظاء رخوة و مجهورة⁽¹⁾ ، فلا بدّ من جهر التاء أولاً فتصير دالاً ، ثم نسمح للهواء معها بالمرور فصارت رخوة ، ثم انتقل مخرجها إلى الأصوات المسماة بالثلثوية ، وبهذا صارت ذالاً ولا فرق بين الذال والظاء إلا في أن الصوت الثاني من أصوات الإطباق ، فالإدغام له ما يبرّره من الناحية الصوتية⁽²⁾.

أما السين :

فقد أورد منها نحو قوله تعالى : (أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ) (البقرة:261) ، وقوله : (أَقَلَّتْ سَحَاباً) (الأعراف:57) ، و(مَضَتْ سُنَّةٌ) (الأنفال:38) ، و(أَنْزَلَتْ سُورَةً) في خمسة مواضع ، ثلاثة في سورة التوبة (86،124،127) و موضعان في (سورة محمد 20) ، وقوله : (وَجَاءَتْ سَيَّارَةٌ) (يوسف:19) ، وقوله : (خَلَّتْ سُنَّةٌ) (الحجر:13) ، وقوله : (وَجَاءَتْ سَكْرَةٌ) (ق:19) ، وقوله : (فَكَانَتْ سِرَاباً) (النبأ:20) ، اثنا عشر موضعاً ليس في القرآن غيرها⁽³⁾.

أورد ابن سوار هذه الطائفة من المفردات القرآنية متضمنة لظاهرة إدغام التاء الساكنة في السين ، فالصوتان أسنانيان لثويان⁽⁴⁾. ويشتركان في صفة الهمس أيضاً⁽⁵⁾. وبما أن التاء شديدة والسين رخوة⁽⁶⁾ ، فلا بد من السماح للهواء بالمرور مع التاء حتى تصبح رخوة فحينئذ تشابه السين في همسها ورخاوتها ، ولعلّ ما قوى الإدغام هنا أن في السين زيادة صوت ، لأنها من أصوات الصفيير.

أما الصاد :

فقوله تعالى : "حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ" (النساء:90) و"لَهُدِّمَتْ صَوَامِعُ" (الحج:40) ، ولا ثالث لهما⁽⁷⁾.

ما يبرّر الإدغام هنا قرب المخرج ؛ لأنهما أسنانيان لثويان⁽⁸⁾. وكذلك على الرغم من كون الصاد مهموسة ورخوة لكن فيها الإطباق والاستعلاء⁽⁹⁾. يقويها على التاء ، ومع هذا

(1) ينظر : جدول الصفات : 93.

(2) ينظر : الأصوات اللغوية : 154.

(3) ينظر : المستنير : 455/1.

(4) ينظر : دراسة لغوية في القرآن الكريم وقراءاته : 28.

(5) ينظر : جدول الصفات : 93.

(6) ينظر : الجدول نفسه : 93.

(7) ينظر : المستنير : 455/1.

(8) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 79.

(9) ينظر : جدول الصفات : 93.

فلا بد من السماح للهواء بالمرور مع التاء لكي تكون رخوة لتشبه الصاد في رخاوتها⁽¹⁾. فيتم الإدغام.

أما الزاي :

فقد ورد منها ، قوله تعالى : (حَبَبْتُ زِدْنَاهُمْ) (الإسراء: 97) ، ولا نظير لها⁽²⁾.

الصوتان متقاربا المخرج ، إذ إن الزاي كذلك صوت أسناني لثوي⁽³⁾. والزي أقوى بجهرها وصفيرها من التاء⁽⁴⁾. أما السياقات الصوتية المتبعة لتحقيق الإدغام هنا فتقتضي على ضرورة الجهر بالتاء أولاً لكي تصير دالاً فتساوي الدال المجهورة ، ثم نسمح للهواء بالمرور معها لتصبح رخوة وتتحدث عن النطق بها صغيراً كالزاي ، لذلك جاز إدغامها في هذا الموضع.

أما موقف القراء من حيث الإظهار والإدغام ، فقد فصله ابن سوار بقوله : "انفرد حفص في رواية ابن شاهي ، بإظهار (غربت تقرضهم) وأدغمها الباقون"⁽⁵⁾.

ومما ذكره من مواقف للقراء انفراد نافع في رواية أبي حمدون والمروزي عن المسيبي بإظهارها تاء التأنيث المتصلة بالأفعال عند الدال في موضعين (أَنْقَلَت دَعَوًا) و (أُجِيبَت دَعْوَتُكُمْ) ، وأدغمها الباقون⁽⁶⁾.

وبين كذلك إدغام أبي عمرو ، وحمزة والكسائي ، والداجواني عن هشام ، عند الستة ويعني عند حروف (الجيم ، والطاء ، والتاء ، والصاد ، والزاي ، والسين) وتابعهم خلف في اختياره والصيدلاني عن هبة الله عن الأخفش ، إلا في التاء خاصة⁽⁷⁾.

وتابعهم الحلواني عن هشام إلا في قوله : (نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ) و (لَهَيْمَتْ صَوَامِعُ). فأظهرهما حسب⁽⁸⁾. وأدغمهما الأخفش غير الصيدلاني في التاء ، والصاد ، والطاء ، غير إن النهرواني عن هبة الله استثنى فإظهر في الطاء (حَرِمَتْ ظُهُورُهَا) حسب⁽⁹⁾ ، وبين ما

(1) ينظر : الأصوات اللغوية : 158.

(2) ينظر : المستتير : 455/1.

(3) ينظر : مناهج البحث في اللغة : 127.

(4) ينظر : جدول الصفات : 93.

(5) المستتير : 455/1.

(6) ينظر : المصدر نفسه : 455/1.

(7) ينظر : المصدر نفسه : 455/1.

(8) ينظر : المصدر نفسه : 455/1.

(9) ينظر : المصدر نفسه : 456/1.

رواه الرملي عن ابن ذكوان بأنه أدغمها في الثاء حيث كانت ، وفي حرف من السين من قوله : "أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلٍ" خاصة(1).

وبيّن ما رواه الوليد بن عتبة عن إظهارها عنده الصاد والزاي حيث كانا ، وعند السين في قوله : "أَقَلَّتْ سَحَاباً" حسب ، وأدغم ما بقي.

وتابعه التغلبي في الإظهار عند الزاي ، وحرف في الجيم في قوله تعالى : (وَجَبَّتْ جُنُوبُهَا) حسب وأدغم ما بقي(2).

وبيّن ما رواه البزي من طريق السامري ، والأعشى عن أبي بكر ، وأبو حاتم عن يعقوب ، إدغامها في الثاء والظاء ، تابعهما الأزرق عن ورش ، وزيد عن يعقوب من طريق هبة الله ، في الظاء حسب الباقر بالإظهار(3).

إدغام لام (بل) و (هل) :

يقول ابن سوار : "فاختلفوا في إدغامها عند ثمانية أحرف من مقارباتها"(4) ، ويرى النحاة أن لام (بل) و (هل) ، تدغم في الحروف جميعها التي تدغم فيها اللام جوازاً(5). يفهم من كلامهم إن اللام فيهما تشتركان في الإدغام في الحروف جميعاً ، دون أن تختص كلّ منها بحروف معينة ، أما القرءاء فقد فصلوا ولم يذكروا الحروف جميعاً ، لأنهم يعتمدون ما ذكر لقرءات القرءاء من آي القرآن الكريم فقط.

فما ورد عندهم من إدغام لام (بل) و(هل) مع بعض الحروف نقلاً عن ابن سوار في قراءة من أدغمها ، فقد أدغمت لام بل في ثمانية أحرف ، منها :

الراء : في نحو ، قوله تعالى : (بَلْ رَفَعَةٌ) (النساء:158) ، و(بَلْ زَانَ) (المطففين:14)(6).

وهنا لا بد أن نشير إلى ما وضعه سيبويه من معيار لتجويد إدغام اللام بالأصوات

التي تدغم فيها فعنده الأحسن : إدغام اللام في الراء ، لأنها أقرب الحروف إلى اللام وأشبهها بها(7).

(1) ينظر : المصدر نفسه : 457/1.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 457/1.

(3) ينظر : المستنير : 457/1.

(4) المصدر نفسه : 458/1.

(5) ينظر : سر صناعة الإعراب : 30/2.

(6) ينظر : المستنير : 458/1.

(7) ينظر : الكتاب : 457/4 ، و التعليل الصوتي عند العرب : 431.

وكتنا قد فصلنا القول في الأسباب الموجبة لإدغام الحرفين المتقاربين (اللام في الراء) (1).

والتاء :

نحو قوله تعالى : (بَلْ تَأْتِيهِمْ) (الأنبياء:40) ، و(بَلْ تَحْسُدُونَنَا) (الفتح:15) ، و(بَلْ تُحِبُّونَ) (القيامة:20) (2).

إجراء الإدغام هنا جائز (3) ، لقرب المخرج (4).

والسين :

نحو : قوله تعالى : (بَلْ سَوَّلَتْ) (يوسف:18،83) في موضعين فحسب (5).

من الإدغام الجائز (6) ، وذلك لقرب المخرج فاللام لثوية والسين لثوية أسنانية (7) ، ولكون السين من الأصوات الصفيرية التي تعادل في قوتها الجهر في اللام (8) .

والضاد :

نحو : قوله تعالى : (بَلْ ضَلُّوا) (الأحقاف:28) ولا ثاني لهما (9).

يرى سيبويه بأن هذا الإدغام هو الأضعف ؛ لأن الضاد مخرجها من أول حافة اللسان (10).

وبإنعام النظر جيداً في صفات الضاد نجد أن إجراء إدغام اللام فيها حسنٌ ؛ لأن الضاد من حروف الإطباق ومجهورة ، فهي أقوى من اللام التي لها صفة قوة واحدة وهي الجهر (11) ، وكذلك ما يبرره إن الضاد باستطالتها تقترب من مخرج اللام (1).

(1) ينظر : الفصل الأول : 129 .

(2) ينظر : المستنير : 458/1 .

(3) ينظر : الكتاب : 457/4 .

(4) ينظر : اللهجات العربية في التراث : 301 ، والأصوات اللغوية : 163 .

(5) ينظر : المستنير : 458/1 .

(6) ينظر : الكتاب : 457/4 .

(7) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 79 .

(8) ينظر : جدول الصفات : 93 .

(9) ينظر : المستنير : 458/1 .

(10) ينظر : الكتاب : 458/4 .

(11) ينظر : جدول الصفات : 93 .

والزاي :

نحو قوله تعالى : (بَلْ زُيِّنَ) (الرعد:33) ، وقوله : (بَلْ زَعَمْتُمْ) (الكهف:48) ولا ثالث لهما(2).
إجراء الإدغام جائز ؛ لأن آخر مخرج اللام قريب من مخرجها وهي من حروف
طرف اللسان(3).

ولعلّ ما يبرّر الإدغام كون الصوتين مجهورين والزاي صفيرية ، فهي أقوى من
اللام(4) ، وكذلك إن الزاي تدغم فيها لام التعريف ، فشبهت هذه اللام بلام التعريف فأدغمتا.
والنون :

نحو : قوله تعالى : (بَلْ نَتَّبِعُ) (البقرة:170) وقوله : (بَلْ نَحْنُ) (الواقعة:67) ، وقوله : (بَلْ
نَظُنُّكُمْ) (هود:27) ، ونحوه(5).

ويُعَدُّ إجراء الإدغام في المفردات القرآنية أعلاه ، هو الأقبح في نظر سيبويه(6). وعِلَّة
القبح عنده "لأنها تدغم في اللام كما تدغم في الياء والواو والراء والميم ، فلم يجسروا على أن
يخرجوها من هذه الحروف التي شاركتها في إدغام النون وصارت كأحدها في ذلك"(7).

وقرأ بها بالإدغام الكسائي فقط تشبيهاً لها بلام التعريف(8). معنى هذا أنها قراءة
سبعية ، فهي فصيحة وهذا يناقض قول النحاة الذين وصفوها بالقبح ، فيما ذكرت ، فعليه
نستطيع القول على جواز إدغام اللام في النون والإظهار أقوى ، لأن باقي القراء عليه. ولو
أنعمنا النظر في الصوتين (اللام والنون) من منظور التجاذب بين طرفي القوة والضعف
لوجدنا أن الحرفين مجهوران ، والنون تزيد بصفة قوة على اللام ، وهي (الغنة)(9) ، فما

(1) ينظر : الجدول نفسه : 93.

(2) ينظر : المستنير : 458/1.

(3) ينظر : الكتاب : 457/4-458.

(4) ينظر : جدول الصفات : 93.

(5) ينظر : المستنير : 458/1.

(6) ينظر : الكتاب : 459/4.

(7) المصدر نفسه : 459/4.

(8) ينظر : الإقناع : 245/1 ، والنشر : 7/2.

(9) ينظر : جدول الصفات : 93.

المبرر لمنع إدغام اللام الأضعف فيها؟ علماً أن الحرفين متقاربان في المخارج⁽¹⁾. وهذا مبرر آخر لإجراء الإدغام.

(1) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها :79.

والطاء :

نحو : قوله تعالى : (بَلْ طَبَعَ اللَّهُ) (النساء:155)(1). إدغام اللام الساكنة في الطاء جائز⁽²⁾. وعلّة جواز ذلك يرجع لقرب المخرج ، فالطاء أسنانية لثوية واللام لثوية⁽³⁾. أما من حيث الصفات فهما مجهوران ، ولكن الطاء صوت مطبق⁽⁴⁾ ، فهي صفة قوة تحسب للطاء وهذا ما يبرر إدغام اللام في الطاء.

والظاء :

نحو ، قوله تعالى : (بَلْ ظَنَنْتُمْ) (الفتح:12) ، ولا مثل لهما⁽⁵⁾. يَعدُّ إجراء الإدغام في المفردة المذكورة ضعيفاً عند سيبويه⁽⁶⁾. لتباعد المخارج حيث الظاء أسناني⁽⁷⁾. وكونهما منفصلين لذا حسن الإظهار ، ولكن الكسائي قرأ بها بالإدغام⁽⁸⁾.

وقد فَصَّلَ ابن سوار قراءات القراء نقلًا عن الرواة منها ما كان بالإدغام ومنها ما كان بالإظهار وما نقله عما رواه البُرْجُمِيُّ عن أبي بكر إظهارها عند الراء ، إلا في قوله: (بَلْ رَانَ) (المطففين:14) حسب.

وأظهرها حفص ، والمسيبي غير هبة الله في (بَلْ رَانَ) وأدغماها فيما بقي ، الباقون بالإدغام حيث كان⁽⁹⁾.

ونقل ابن سوار ما رواه الكسائي إدغامها في السبعة الباقية ، إلا أن قتيبة استثنى فإظهار حرفاً واحداً من التاء ، وهو (بَلْ تُكْذِبُونَ) (الانفطار:9)(10).

أما الحلواني عن هشام فقد أدغم سوى النون والضاد تابعه الوليد بن عتبة بإسناده عن ابن عامر في (بَلْ سَوَّلَتْ) الموضوعين (يوسف:18،83) ، و في التاء (بَلْ تُؤْثِرُونَ) (سبح:16) ،

(1) ينظر : المستنير : 458/1.

(2) ينظر : الكتاب : 457/4.

(3) ينظر : دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته : 28-29.

(4) ينظر : جدول الصفات : 93.

(5) ينظر : المستنير : 458/1.

(6) ينظر : الكتاب : 458/4.

(7) ينظر : مناهج البحث في اللغة : 126.

(8) ينظر : النشر : 7/2.

(9) ينظر : المستنير : 459/1.

(10) ينظر : المصدر نفسه : 459/1.

وأدغمها حمزة في التاء والسين ، وزاد العبسي والعجلي في الطاء (بَلْ طَبَعَ اللهُ) (النساء:155) ،
والباقون بالإظهار عند السبعة⁽¹⁾.

أما لام (هَلْ) :

فقال ابن سوار عن إدغامها عند القراء: "اختلفوا في إدغامها عند ثلاثة أحرف"⁽²⁾.
ثم بيّن الأحرف الثلاثة التي أدغمت لام (هل) فيها ، وهي :

التاء :

في نحو قوله تعالى : (هَلْ تَنْقُمُونَ) (المائدة:59) ، وقوله: (هَلْ تَرَبِّصُونَ) (التوبة:52)⁽³⁾.
الإدغام هنا جائز⁽⁴⁾ ، "ووجه جواز الإدغام فيها أن آخر مخرج اللام قريب من
مخرجها"⁽⁵⁾.

أما إدغام لام هل في التاء فقد ورد في قوله تعالى : (هَلْ تُؤَبِّبُ) (المطففين:36) ، ولا ثاني
له⁽⁶⁾.

وجواز الإدغام فيه أقل مما عليه عند اللام في التاء لتباعد المخرجين⁽⁷⁾. إذ إن اللام
لثوية والثاء أسنانية⁽⁸⁾. وكذلك لقوة اللام بجهرها وشدتها مقابل ضعف الثاء في همسها
ورخاوتها⁽⁹⁾.

أما إدغام لام هل في النون فقد ورد في قوله تعالى : (فَهَلْ نَجْعَلُ) ، "هَلْ
نُنَبِّئُكُمْ" (الكهف:94،103) ، (هَلْ نَحْنُ) (الشعراء:203) ⁽¹⁰⁾.

وهذا الإدغام أقره سيبويه ، إلا أن البيان عنده أحسن ، معللاً ذلك بقوله : "لأنه قد
امتنع أن يدغم في النون ما أدغمت فيه سوى اللام ، فكأنهم يستوحشون من الإدغام
فيها"⁽¹⁾.

(1) ينظر : المستنير:459/1.

(2) المصدر نفسه: 459/1.

(3) ينظر : المصدر نفسه : 460/1.

(4) ينظر : الكتاب : 457/4.

(5) شرح الشافية : 279/3.

(6) ينظر : المستنير : 460/1.

(7) ينظر : شرح الشافية : 279/3.

(8) ينظر : دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته : 28-29.

(9) ينظر : جدول الصفات : 93.

(10) ينظر : المستنير : 460/1.

أما موقف القرّاء من إدغام لام هل في هذه الأحرف فالكسائي أدغمها عندها ، وأدغمها حمزة ، والحلواني عن هشام عند التاء والتاء ، إلا أن الحلواني استثنى فأظهر في قوله تعالى : (أَمْ هَلْ تَسْتَوِي) (الرعد:16) ، تابعهما الوليد عن ابن عامر في إدغام موضع واحد في (التاء) ، قوله : "هَلْ تَتَقِمُونَ" (المائدة:59).

أما أبو عمرو فقد أدغم في موضعين في التاء فقط ، وهما قوله تعالى : (هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ) (الملك:3) ، وقوله : (فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ) (الحاقة:8). والباقون بالإظهار (2).
أما اللام من قُل :

فيقول ابن سوار : "روى البرجومي إظهارها عند الراء وحدها حيث حلت ، نحو قوله تعالى : (قُلْ رَبِّ) (الإسراء:24) ، (قُلْ رَبُّكُمْ) (الإنعام:147) ، (قَالَ رَبِّي يَعْلَمُ) (الأنبياء:4) ، وما أشبه ذلك ، الباقون بالإدغام" (3).

وقد سبق أن بيّنا مسوغات إدغامها (4). أما أسباب إظهارها ، وذلك لأن سكون لام (قُل) غير لازم ، ولكونها منفصلة عن الكلمة التي بعدها ، لذا يقوى الإظهار مع الانفصال (5).

باب النون والتنوين :

استعرضنا فيما سبق مفصلاً عن صوت (النون) ، ولاسيما ما يخص إدغامه (6) ، أما التنوين ويعني النون الساكنة (7) ، فقد قيل عنه : "هو حرف ذو مخرج ثبت لفظاً لا خطأ ... وله قوة ليست للنون ، لأن التنوين لا يفارق الاسم عند عدم المانع بخلاف النون ، ولأن التنوين مختص بالاسم وهو قوي ... ومتى أطلق التنوين فإنما يراد به تنوين الصرف" (8).

أحكامها :

(1) الكتاب :4/456 ، وينظر : شرح الشافية :3/280.

(2) ينظر : المستنير :1/460.

(3) المصدر نفسه :1/460-461.

(4) ينظر : الفصل الأول : 128.

(5) ينظر : الكشف :1/153،154.

(6) ينظر : الفصل الأول : 131، 132 .

(7) ينظر : الرعاية :262 ، والإقناع :1/246.

(8) الكليات :292.

أما أحكامها عند النحاة والقراء فهي على أربعة أحوال ، وهي : الإظهار ، والإدغام ، والإخفاء ، والإقلاب⁽¹⁾.

وزاد عليها ابن عصفور حكماً خامساً ، وهو عنده تظهر فيه وتخفى عن التقائها مع الحاء والغين⁽²⁾.

وتدغم النون الساكنة عند النحاة في ستة أحرف ، وهي : الراء ، واللام لأنهما تقاربتا مع النون في المخرج ، وتدغم في الواو والياء والميم والنون أيضاً للسبب نفسه⁽³⁾.

أما مبررات إدغامها في الأحرف الستة عند النحاة ، فهي تدغم في الواو والياء ، لأنها تتفق معهما في صفة الجهر⁽⁴⁾. وفيهما صفة اللين⁽⁵⁾ ، معنى ذلك إنها متناظران من حيث القوة ، لذا يجوز إدغامها فيهما ، وتدغم في الميم لأنهما مجهوران وفيهما غنة⁽⁶⁾.

وتدغم في الراء واللام بغير غنة ، استناداً لقول الرضي " فالأولى ترك الغنة ؛ لأن النون تقاربهما في المخرج وفي الصفة أيضاً ، لان الثلاثة مجهورة وبين الشدة والرخاوة ، فاغترت ذهاب الغنة مع كونها فضيلة للنون ؛ للقرب في المخرج والصفة"⁽⁷⁾.

أما عند أصحاب القراءات ، فهي كذلك عندهم تدغم في ستة أحرف جمعها بعضهم بقوله : (يرملون)⁽⁸⁾. وعللوا أسباب الإدغام لتقارب المخارج أو التناصب في الصفات⁽⁹⁾. ومع ذلك فهناك من اختلف فقال ب (يومن) فقط وآخرون قالوا ب (من) وما إلى ذلك⁽¹⁰⁾. فيُعدُّ

(1) ينظر : الكتاب :4/ 452 ، 453 ، 454 ، وشرح الشافية : 271/3، 272 وما بعدها ، التبصرة : 336 وما بعدها.

والسبعة في القراءات : 125 وما بعدها ، وشرح الشاطبية : 120 وما بعدها.

(2) ينظر : الممتع في التصريف : 699/2.

(3) ينظر : الكتاب : 4/452، 453.

(4) ينظر : شرح الشافية : 272/3 ، وجدول الصفات : 93.

(5) ينظر : شرح الشافية : 270/3 ، وجدول الصفات : 93.

(6) ينظر : الكتاب : 4/452، 453.

(7) شرح الشافية : 273/3.

(8) ينظر : الكشف : 167/1 ، وشرح الشاطبية : 120 وما بعدها ، والشامل في القراءات المتواترة : 68.

(9) ينظر : الكشف : 161/1 وما بعدها ، والسبعة في القراءات : 125 وما بعدها.

(10) ينظر : النشر : 29-23/2.

الإدغام من المتماثل إذا أدغمتا في (نون) أخرى في سياق صوتي واحد ، لأنهما تماثلاً مخرجاً وصفة مميزة (عُنَّة) (1).

أو من المتقارب إذا أدغمتا في (الميم) ، لأنهما متقاربتا المخرج ومتفتقتا الصفة المتميزة (العُنَّة) ، أو أدغمتا في الواو والياء ؛ لأنهما تقاربان النون في الصفة (2).

إذ شبه العلماء - قديماً وحديثاً - العُنَّة باللين ، لأنه إذا ولى النون الساكنة والتتوين ياء أو واو شددت الياء أو الواو ، ثم سمح عند النطق بهما أن يتخذ الهواء مجراه من طريقين معاً هما الفراغ الأنفي والفم (3).

فيكون الأداء النطقي للنون ليس نوناً بل هو ياء أنفية أو واو أنفية ، أي أن النون في الأولى قلبت ياء وفي الثانية قلبت واو فهو نوع من القلب تبعه إدغام (4).

أما إذا أدغمتا في صوتي اللام والراء فيكون من إدغام المتجانسين ، لأن النون تطابق اللام والراء في المخرج ، فهي أصوات لثوية (5) ، أما صفاتها فمختلفة بين عُنَّة النون وتكرير الراء وانحراف اللام (6).

وهو إدغام صوت استمراري في صوت استمراري لان الأصوات الثلاثة استمرارية (7). ويتخذ النحاة والقراء من درجة فناء النون في الصوت المدغم فيه من الأحرف الستة تحديد نوع الإدغام ، فإذا بقي من الصوت المدغم (النون) شيء من صفاته كالعُنَّة عند إدغامها في الأصوات (الياء، والواو، الميم ، النون) فيسمى (إدغاماً ناقصاً).

أما إذا يفنى الصوت المدغم كلياً في الصوت المدغم فيه ، وذلك بانقلابه إلى صوت يماثله كإدغام النون في (اللام والراء) عند أكثر القراء فيسمى (بالإدغام التام).

فإن كان المدغم فيه واواً أو ياءً ، فالأولى العُنَّة ، لأن مقاربة النون إياهما بالصفة لا

بالمخرج.

(1) ينظر : النون في العربية ، رسالة ماجستير ، الدكتورة مشتاق معن عباس : 155.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 155.

(3) ينظر : الأصوات اللغوية : 64.

(4) ينظر : المصدر نفسه : 65.

(5) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 79.

(6) ينظر : جدول الصفات : 93.

(7) ينظر : الجدول نفسه : 93.

ولذا لا تختفر ذهاب خاصية النون - أي الغنة - إذا كانت النون معهما حالة بين الإخفاء والإدغام ، وهي الحالة التي فوق الإخفاء ودون الإدغام التام فبقى شيء من الغنة⁽¹⁾. معنى هذا وجود إمكانية لاكتساب الياء والواو للغنة بشرط أن لا يتم ذلك في الإدغام التام أي التأثير الكامل بل بالتجاور ، وعلته إن الآلية النطقية للصوائت تتم بخروج الهواء من أول نقطة حتى خروجه من الفم دون حائل ودون احتكاك مسموع ، فعليه أن مسألة تغيير متجه بعض الهواء صوب الأنف أسهل من غيره⁽²⁾.

وأما إذا كان المدغم فيه (ميما) ، فأدغم إدغاماً تاماً ، لأن فضيلة الغنة حاصلة في المدغم فيه وإن كانت أقل من غنة النون⁽³⁾ ، أما إذا كان المدغم فيه (النون) فقد أجمعوا على إدغامها بغنة⁽⁴⁾. وبقاء الغنة في إدغام النون الساكنة في (الميم والنون) هي غنة الصوت المدغم فيه ، لأن الصوت المدغم (النون الساكنة) قد فني تماماً بالإدغام⁽⁵⁾ ، أما إذا كان المدغم فيه (الراء واللام) ، فلا يمكن إكسابهما الغنة لأنهما من حيز واحد⁽⁶⁾ ، والمساعد على نطقهن هو الذلق⁽⁷⁾ ، لذا لا فرق في نطقهن سوى (الصفة المميزة) ، والراء واللام فيهما صفتا (التكرير والانحراف) ، فهما أقوى من الغنة فلا يتنازلان عنهما بسهولة ، فلا بد أن يكون الذاهب هو الأضعف ، ولكن هناك من العرب من يدغمها فيهما مع الغنة ضناً بخاصية النون⁽⁸⁾.

وقبل الخوض في التشكيلات الصوتية من المفردات القرآنية التي ذكرها ابن سوار في كتابه (المستنير) من قراءات القراء واختلافهم في تبقيّة الغنة ، لابدّ من بيان حدّ الغنة.

(1) ينظر : شرح الشافية : 272/3 ، والممتع في التصريف : 695/2 وما بعدها.

(2) ينظر : الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : 128 وما بعدها.

(3) ينظر : الكتاب : 453/4.

(4) ينظر : المستنير : 173.

(5) ينظر : التحديد : 116.

(6) ينظر : الكتاب : 433/4.

(7) ينظر : شرح المفصل : 128/10.

(8) ينظر : المقتضب : 352/1.

فالغنة عند اللغويين عرفها الزمخشري ، قال : "الظبي أغن : لأن في ترنينه غنة وهي ترخيم في صوته من نحو الخياشيم بعون من نفس الأنف ، والنون أشد الحروف غنة" (1) ، وقيل : "صوت فيه ترخيم نحو الخياشيم تكون من نفس الأنف" (2).

أما النحاة فقد وصفوها بـ "حرف شديد يجري معه الصوت... من الأنف" (3) ، وهي في صوت النون وكذلك الميم (4).

وعرفها من القراء ابن الباذش ، قال : "صوت يخرج من الخياشيم تابعاً لصوت النون والميم الساكنتين ، وهي في النون أقوى وأبين" (5).

أما المحدثون فأصل الغنة : الإملاء ، وقرية غناء ، إذا أكثر أهلها ، والغنة صوت يخرج من الخياشيم عند نطق النون والميم والتتوين عند السكون (6).

والأغن : الذي يتكلم من قبل خياشيمه (7).

ويؤكدون على وجودها في الميم والنون ، ويضاف إليها صفة التتوين التي تلحق الأسماء (8). أما مفادها من حيث الدلالة فهي صوت دال على الالتزام ، ومكابدة الأمر (9).

ولهذا لا بد من بيان موقف القراء من تبقية الغنة في النون الساكنة والتتوين ، فقد :

"اختلفوا في تبقية الغنة منهما ، عند الراء واللام ، نحو : (مِنْ رَبِّهِمْ) (البقرة:5) ، (مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ) (الأعراف:61) ، (فَإِنْ لَّمْ) (البقرة:24) ، (مِنْ لُدُنْ) (هود:1) ، (أَنْصَارِ رَبِّنَا) (آل عمران:192) ، (غَفُورٌ رَّحِيمٌ) (البقرة:173) ، (هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ) (البقرة:2) ، (لَا شَيْءَ فِيهَا) (البقرة:71) ، وما أشبه ذلك" (10).

يقول ابن سوار مفصلاً اختلاف القراء ، ومبيناً أحكام النون الساكنة ، والتتوين عندهم

بقوله : "روى شيخنا أبو علي العطار عن النهرواني عن أهل الحجاز وابن عامر وأبي عمرو

(1) أساس البلاغة : (غَنَّ) : 458 واللسان : (غَنَّ) : 315/13.

(2) لسان العرب : 3308.

(3) الكتاب : 435/4.

(4) ينظر : المصدر نفسه : 435/4.

(5) الإقناع : 252/1.

(6) ينظر : الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : 310-314.

(7) ينظر : معجم الصوتيات : 18.

(8) ينظر : الأصوات اللغوية ، عبد القادر عبد الجليل : 28.

(9) ينظر : الصوت اللغوي ودلالاته في القرآن الكريم : 139.

(10) المستتير : 467/1.

بتبقيتها منهما عندهما"⁽¹⁾ ، ثم استمر ابن سوار مبيناً ما قالوه ، ولاسيما شيخه ، قال : " وكذلك قرأت على السوسنجردي عن زيد عن إسماعيل عن أحمد بن صالح عن قالون ، وخير الطبري عن قالون من طريق الحلواني"⁽²⁾.

ونقل عن أبي الحسن الخياط عن السوسي وأبي زيد كذلك قوله : "وقرأت على الشرمقاني عن السوسنجردي عن زيد كذلك أيضاً ، وقرأت على أبي علي العطار عن حماد والنقاش بتبقيّة الغنّة أيضاً"⁽³⁾.

ويقول ابن سوار بأنه : "روى المروزي عن المسيبي ، وأبو حاتم عن يعقوب إظهارهما عند (اللام) إظهاراً صحيحاً ، لا إظهار غنة"⁽⁴⁾.

"واختلفوا أيضاً في إدغامها عند (الياء) و (الواو) مثل : (مِنَ وَالِ) (مِنَ وَاقِ) (الرعد:11،34) ، (وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ) ، (كَثِيراً وَمَا) ، (مَنْ يَقُولُ) (البقرة:19،26،8) ، (وَمَنْ يَأْتِهِ) (طه:57) ، (وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ) (البقرة:19) ، (شَفِيعٌ يُطَاعُ) (غافر:18) ، " فروى حمزة إلا العبسيّ وخلاداً وعليّ بن سلم والضبيّ والدوريّ عن الكسائيّ من طريق النقّاش عن ابن بكار ، إدغامها عندهما ، تابعهم عند (الياء) الضبيّ عن سليم ، وقتيبة ونصير وابن شريح وأبو عثمان عن الكسائيّ"⁽⁵⁾ ، أما من أخفى ، فقد ذكرهم ابن سوار بقوله : "وقرأ أبو جعفر والمسيبي بإخفائهما عند الخاء والغين : (مِنْ خَلِقِ) (البقرة:102) ، (مِنْ خَيْرِ) (البقرة:105) ، (قِرْدَةً خَاسِيَيْنِ) (البقرة:65) ، (عَلِيماً خَبِيراً) (النساء:35) ، (مِنْ غَيْرِكُمْ) (المائدة:106) ، (قَوْلًا غَيْرَ) (البقرة:59) في جميع القرآن ، إلا في موضعين (إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا) (النساء:135) ، (فَسَيُنْغِضُونَ) (الإسراء:51)"⁽⁶⁾.

ومن هنا فقد " زاد هبة الله عن المسيبيّ إظهار (المُنْخَنِقَةُ) (المائدة:3) الباقون بالإظهار كإظهارهم عند سائر حروف الحلق"⁽⁷⁾.

(1) المستتير : 467/1.

(2) المصدر نفسه : 467/1.

(3) المصدر نفسه / 467/1.

(4) المصدر نفسه : 467/1.

(5) المستتير : 468/1-469.

(6) المصدر نفسه : 469/1.

(7) المصدر نفسه : 469/1.

ويرى ابن سوار أن اختلافهم في هذين الحرفين (الغين ، والخاء) ، لقربهما من حروف الفم دون غيرها⁽¹⁾ ، وهذا التعليل مفاد من عبارة سيبويه ، وهي قوله : "ألا ترى أنه يقول بعض العرب : (مُنْخَلٌ وَمُنْغَلٌ) فَيُخْفِي النون كما يخفيها مع حروف اللسان والفم ، لقرب هذا المخرج من اللسان"⁽²⁾.

(1) ينظر : المصدر نفسه : 470/1.

(2) الكتاب : 451/4 ، وينظر : حاشية المستنير : 470/1.

الفصل الثاني

من أنماط التغيرات الصوتية الخاصة في الصوامت

(الهمز)

توطئة :

اعتنى علماء اللغة العربية بدراسة الظواهر الصوتية التي تعتري الأصوات العربية عناية كبيرة ، ولكون الهمز من تلك الظواهر المرتبطة بالنطق الصحيح لألفاظ القرآن الكريم وقرآته لذلك نالت عنايتهم كذلك. فقد عالجوها بوصفها ظاهرة وظيفية حيّة متحقّقة في صامت خاص من صوامت اللغة ، وهو صوت (الهمزة) ، فهو صوت متميز في نطقه وفريد في صفاته بين أصوات اللغة العربية ، بل بين أصوات لغات كثيرة معروفة إلى الآن.

لذا فإن وجه التأثير في هذه الظاهرة تحديداً يكون قائماً في صوت خاص هو (الهمزة) الذي ينتمي إلى الأصوات الصامتة ، التي نعني بها "الصوت اللغوي الذي ينجم بتقارب في نقطة ما من جهاز النطق يؤدي إلى احتكاك مسموع"⁽¹⁾ ، والهمزة صوت حلقي⁽²⁾ ، وقيل : حنجري أو مزماري⁽³⁾.

وهو موجود في اللغات السامية⁽⁴⁾ مع مجموعة من الأصوات الحلقية التي هي (الهمزة والعين والحاء والغين والخاء والهاء)⁽⁵⁾. وهذه المجموعة من الأصوات ما عدا الهمزة ، أصوات رخوة⁽⁶⁾ والهمزة شديدة⁽⁷⁾ و"هذه الأصوات جميعاً ذات قيمة فونيمية ، أي أن كلاً منها يمثل وحدة تقابلية صغرى مجردة في النظام الصوتي السامي الأم وفي بعض اللغات السامية - ومنها العربية - التي احتفظت بها جميعاً. معنى ذلك ، مثلاً أن الهمزة العربية فونيم مستقل بذاته ، كما يتضح من الفرق بين (أتى) و (عتا) و (سأل) و (سعل) و (قرأ) و (قرع) ... وبعبارة أخرى : إن صوت الهمزة ذو قيمة فونيمية في العربية لإحداثه أثراً في الكلمة التي يدخل فيها"⁽⁸⁾.

(1) أبحاث في أصوات العربية : 7.

(2) ينظر : الكتاب : 433/4 ، وسر صناعة الأعراب : 60/1 وفقه العربية المقارن : 41.

(3) ينظر : علم الأصوات العام : 118.

(4) ينظر : الأصوات اللغوية : 76 ، ودروس في علم أصوات العربية : 121.

(5) ينظر : الأصوات اللغوية : 76 ، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : 79 وظاهرة التخفيف في النحو العربي :

131.

(6) ينظر : الأصوات اللغوية : 76.

(7) ينظر : دروس في علم أصوات العربية : 121. والأصوات ووظائفها : 52.

(8) فقه العربية المقارن : 41.

وقد احتفت اللغة العربية بصوت الهمزة إذ اتبعت وسائل كثيرة لمعالجة الأداء النطقي وتسهيله على الألسنة ولتحقيق حدّ أدنى من الجهد ، وذلك أن المتحدث يميل إلى تحقيق أكبر أثر ممكن بأقل جهد⁽¹⁾.

وتعدّ ظاهرة الهمز من الظواهر الصوتية الوظيفية التي نتمكن بواسطتها من إبراز أهمية القوانين الصوتية التي نظر إليها القدماء من اللغويين بمسميات وتصنيفات مختلفة في مناهجها وتعبيراتها ، وإن لم تتعد عن روح مفاهيمها في الدراسات الصوتية الحديثة ، وتكاد مصنّفات القدماء وكذلك المحدثين لا تخلو من ذكر مصطلح الهمز على الرغم مما يعتري جوانبه من لبس. وبما أن هذه الظاهرة متعلقة بصوت الهمزة لذا جاءت نظرات الدارسين إليها تبعاً لكيفية ورودها في الكلام ، فهي قد تأتي مفردة في الكلمة ، وقد تأتي مكررة ، وفي الحالتين تحيط بها ظروف جعلتها موضع اهتمامهم.

والهمزة صوت صعب في مخرجه ، وقد نصّ سيبويه على ذلك قال : "لأنها نبرة في الصّدر تُخْرَجُ باجتهاد وهي أبعدُ الحروفِ مخرجاً فَتَقُلُّ عليهم ذلك"⁽²⁾.

ونقل الدكتور غانم قدوري الحمد عن الدارسين صعوبتها ، بقوله : "فالهمزة أحد أصوات العربية ، وصفه الدارسون بصعوبة نطقه ، لبعد مخرجه ، فهو يخرج من أعرق نقطة في آلة النطق وشبهوا نطقه بالسَّعْلَةِ أو التهوع"⁽³⁾.

لذا صارت أحوالها عند العرب معروفة وذلك على نحوين : إما التحقيق وإما التخفيف وهذا الأخير يكون على ثلاثة أوجه وهي : الإبدال ، والتسهيل بَيْنَ بَيْنٍ ، والحذف.

ولما كانت الهمزة صعباً نطقها انعكس ذلك على كيفية أدائها. يقول الأزهري : "وللعرب مذاهب في الهمز ، فمنهم مَنْ يحقق الهمز ، ويسمونه (النبر) ، ومنهم من يخفّف الهمز ويلينه ، ومنهم مَنْ يحذف الهمز ، ومنهم مَنْ يحول الهمز ، وهي لغات معروفة ،

(1) ينظر : الصوتيات : 82.

(2) الكتاب : 548/3.

(3) ظواهر لغوية في القراءات القرآنية : 7.

والقرآن نزل بلغات العرب ، فمن همز ما قرئ به فهو الأتم المختار ، ومَنْ لم يهمز مما ترك همزه كثير من القراء فهو مصيب⁽¹⁾.

وما نلمسه في اللهجات العربية الحديثة لظاهرة الهمز والتخفيف لدليل على وجودها في العملية النطقية وأنها موروثية عن أسلافنا. وإن استقرأ أحوال الهمزة عند اللغويين القدماء والقراء اعتمد الملاحظة الذاتية للوقوف على هذه الظاهرة.

هذا وبعد التعريف الموجز بهذا المظهر الوظائفي شرع البحث في متابعة هذه الظاهرة في قراءات القراء لكتاب الله الحكيم وتحليلها ومعرفة أسباب وقوعها بتقصيها عند اللغويين وأصحاب القراءات وقوفاً عليها من خلال علم الصوت الحديث ، وهذا الاستقصاء وجّهه الباحث صوب ما ورد من هذه الظاهرة في كتاب المستنير لابن سوار البغدادي موضوع الدراسة.

(1) معاني القراءات : 129/1.

الهمز

الهمز في اللغة :

ويعني الشدة والقوة ، فقد ذكر ابن فارس بأنها : "كلمةٌ تدل على ضغط وعصر ، وهمزت الشيء في كَفِي ، ومنه الهمز في الكلام ، كأنه يضغط الحرف"⁽¹⁾ ومعانيها تدل على الشدة والصعوبة ، فهي كذلك عند ابن سيده بمعنى "دفعه وضربه"⁽²⁾. "ومصدر هَمَزَةٌ : غَمَزَةٌ وضغطه"⁽³⁾ ، نستخلص من اعتراف اللغويين أنّ الهمز مستثقل ومنهم من سمّاه بالنبر ، لذا ربط القدماء بين الهمز والنبر فقد وصفها سيبويه في تعريفه لها بأنها "نبرة في الصدر"⁽⁴⁾.

وزوج ابن السكيت بين المعنيين ، إذ قال : "والنبر مصدر : نبرت الحرف نبراً : إذا همزته"⁽⁵⁾.

فالنبر ارتفاع في الصوت ، وذلك جدُّ ظاهرٌ في قول الزمخشري : " ونبرت الشيء : رفعته ونبرَ فلان نبرةً : نطق نطقه بصوت رفيع ، ورجل نبار بالكلام ، ومنه : المنبرُ والمنبر والمنبر. وانتبر الخطيب: ارتفع على المنبر وفي الحديث (لا تتبروا باسمي) (لا تهمزوه)"⁽⁶⁾.

و"نبرت الحرف : إذا همزته"⁽⁷⁾ ، و"النبر بالكلام : الهمز ، قال : وكلّ شيء رفع شيئاً ، فقد نبره"⁽⁸⁾ ومعنى ذلك أن "النبر في اللغة معناه البروز والظهور"⁽⁹⁾.

لقد تلمس العلماء العرب الصعوبة الكامنة في عملية الأداء النطقي للهمزة ، وهذا متأث من الانحباس الشديد للوترين الصوتيين في الحنجرة بحيث لا يتركبان مجالاً لمرور

(1) معجم مقاييس اللغة : (همز) : 65/6.

(2) المحكم : (همز) : 173/4.

(3) المعجم المفصل في علم الصرف : 420.

(4) الكتاب : 548/3.

(5) إصلاح المنطق : 16/1.

(6) أساس البلاغة : (نبر) : 614 ، وينظر : معجم الصوتيات : 206.

(7) تهذيب اللغة : (نبر) : 215/15.

(8) لسان العرب (نبر) : 4324/6.

(9) أصوات اللغة العربية (الفوناتييك والفونولوجيا) : 149.

الهواء الخارج من الرئتين ، لذا وصفت بالوقفة الحنجرية⁽¹⁾ ، أي السكته الحنجرية ، وبهذا خصت الهمزة بالهمز أو النبر أو الضغط أو غيرها من الأوصاف التي تشير إلى القوة والارتفاع ، وتعبير الهمز لصوت الهمزة وجدناه في كتب أصحاب القراءات كذلك⁽²⁾.

أما تصور الدرس الصوتي الحديث لهذه الظاهرة ، فهو الميل عادة إلى الضغط على مقطع معين من كل كلمة ليحمله بارزاً أوضح في السمع من غيره من مقاطع الكلمة⁽³⁾ ، أو بمعنى آخر جسده جان كانتينيو ، قال : "النبرة هي إشباع مقطع من المقاطع بأن تقوي إما ارتفاعه الموسيقي أو شدته أو مداه أو عدة عناصر من هذه العناصر في نفس الوقت ، وذلك بالنسبة إلى نفس العناصر في المقاطع المجاورة"⁽⁴⁾ ، لذا فهو "مقدار القوة Power على مقاطع كل لفظ"⁽⁵⁾.

على ما يبدو أن الفرق واضح بين تصور القدماء والمحدثين لمصطلح النبر ، فالنبر عند القدماء يصدق على الهمزة من صوامت اللغة العربية ، وهو في علم اللغة الحديث يصدق على جميع الأصوات الصامتة ، يقول عنه الدكتور محمود السعران : "درجة أو قوة النفس التي ينطق بها صوت أو مقطع"⁽⁶⁾ ، ونلمس تأكيداً على تصور علم اللغة الحديث هذا ، جاء به الدكتور أحمد مختار عمر ، إذ قال : "نشاط ذاتي للمتكلم ينتج عنه نوع من البروز Prominence لأحد الأصوات أو المقاطع بالنسبة لما يحيط به. أما الأثر السمعي المرتبط بالنبر فهو العلو Loudness"⁽⁷⁾.

ويؤكد الدكتور تمام حسان هذا التصور ويجعل من النبر "موقعية تشكيلية ترتبط بالموقع في الكلمة وفي المجموعة الكلامية"⁽⁸⁾. وحدّه على "أنه وضوح نسبي لصوت أو مقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع في الكلام ، ويكون نتيجة عامل أو أكثر من

(1) ينظر : دراسات في علم اللغة : 57.

(2) ينظر : الكشف : 77/1 ، والتيسير : 159.

(3) ينظر : الأصوات اللغوية : 139.

(4) دروس في علم أصوات العربية : 194.

(5) التشكيل الصوتي في اللغة العربية : 134.

(6) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي : 206.

(7) دراسة الصوت اللغوي : 221.

(8) مناهج البحث في اللغة : 194.

عوامل الكمية والضغط والتنغيم"⁽¹⁾ ، وهذا يخالف رأي القدماء الذين اعتمدوا عامل الضغط لتحقيق النبر في الهمزة وحدها. وهذا ما لمسناه من استقرار تصورهم للنبر الذي يتجسد في عملية ضغط الناطق على الحرف لا غير.

يتّضح لنا من كلّ ذلك أن العلاقة بين النبر والهمز علاقة عموم وخصوص ، فكل همز هو نبر ، وليس كل نبر همز.

وبما أن بحثنا عن ظاهرة الهمز يخصّ صوت الهمزة ، فلا بد من الوقوف عليها مخرجاً وصفةً.

مخرج الهمزة وصفاتها:

إن دراسة الخصائص الصوتية للهمزة ، يعتمد على معرفة أمرين : الأول : مخرجها ، والثاني : صفاتها. "لأنّ معرفة المخرج بمنزلة الوزن والمقدار ، ومعرفة الصفة بمنزلة المحك والمعيار"⁽²⁾.

ونقصد بالمخرج موضع إنتاج الصوت أو صناعته و"صيغة مخرج - على زنة مفعول - هي اسم مكان خروج الشيء من موضع معين ، ويسمى المكان الذي يخرج منه الصوت اللغوي في الجهاز النطقي بالمخرج"⁽³⁾. وقد استعمله الخليل⁽⁴⁾. وأصبح معروفاً من بعده عند اللغويين⁽⁵⁾. وبالتسمية نفسها عند أصحاب القراءات⁽⁶⁾.

وما يزال سائداً عند الباحثين الصوتيين⁽⁷⁾. فالهمزة هي أول الأصوات الحلقية عند الخليل ، قال : "وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق"⁽⁸⁾.

(1) المصدر نفسه : 194.

(2) دراسات في فقه اللغة : 277.

(3) معجم الصوتيات : 176.

(4) ينظر : العين : 48/1.

(5) ينظر : الكتاب : 431/4 والمقتضب : 328/1. وسر صناعة الإعراب : 16/1.

(6) ينظر : الكشف : 139/1 والإقناع : 171/1.

(7) ينظر : الأصوات اللغوية : 43 ودروس في علم أصوات العربية : 43. والتصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : 34.

(8) العين : 48/1.

وعلى الرّغم من وصفه لمخرجها على أنه من أقصى الحلق ، لكنه أخّرها لأنها لم تكن ثابتة على صوتها كما تثبت الأصوات الأخرى ، فجعلها في الهواء ، حيث قال: "والهمزة في الهواء لم يكن لها حيّز تنسب إليه"⁽¹⁾. ونقل عنه الليث قوله: "والياء والواو والألف والهمزة هوائية في حيّز واحد ، لأنها لا يتعلّق بها شيء"⁽²⁾. وهي عنده هوائية تخرج من الجوف⁽³⁾.

وورد مخرجها بحسب وصف سيبيويه لها كذلك بأنها صوت يخرج من أقصى الحلق⁽⁴⁾. لكنه لم يعدّها من أحرف الجوف⁽⁵⁾.

أما أصحاب القراءات فقد التزموا وصف النحاة لمخرجها ، قال مكي بن ابي طالب القيسي : "فأما الحروف التي تخرج من الحلق فسته : الهمزة والهاء والخاء والعين والحاء والغين ، وقد زاد قوم الألف ، ومسالك خروجها من الحلق على ترتيبها في الخط الذي مثّلنا وعطفنا بعضاً على بعض"⁽⁶⁾. وتدلّ إشارته على أنها من أقصى الحلق.

أما إذا أخذنا بالوصف الحديث لمخرجها ، فهي وفق علم الأصوات الحديث تُنتج بأن "تسد الفتحة الموجودة بين الوترين الصوتيين حال النطق بهمزة القطع ، وذلك بانطباق الوترين الصوتيين انطباقاً تاماً ، فلا يسمح للهواء بالمرور من الحنجرة ، ثم ينفرج الوتران فيخرج الهواء فجأة محدثاً صوتاً انفجارياً"⁽⁷⁾.

وبهذه الآلية النطقية التي وصفها المحدثون تتحدد منطقة إنتاج الهمزة وهي (الحنجرة) ، وذلك لأنها أقصى منطقة نطقية في الجهاز الصوتي ، وكان علماء اللغة القدماء قد أدركوها ، ولكن لم تسعفهم الأحوال لمعرفة الحنجرة والوترين الغشائيين فيها.

(1) المصدر نفسه : 58/1.

(2) المصدر نفسه : 58/1.

(3) ينظر : المصدر نفسه : 57/1.

(4) ينظر : الكتاب : 433/4 والمقتضب : 328/1 وشرح المفصل : 123/10 والمقرب : 355/1.

(5) ينظر : الكتاب : 435/4.

(6) الكشف : 139/1.

(7) علم الأصوات : 288 ، وينظر : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي : 138.

لذا جعلوا من أقصى الحلق مخرجاً لها ، وهو رأي غير دقيق ، لأن الحنجرة سابقة للحلق⁽¹⁾. ومن المحدثين من وافق هذا الرأي بافتراض واحد وهو "ربما أطلقوا الحلق بمعنى أشمل يحمل معه الحنجرة وعنده تكون هي (أي الحنجرة) المقصودة بأقصى الحلق"⁽²⁾.

أما صفاتها فيمكن تحديدها وفقاً لآلية إنتاجها المتأاتي من انحباس الهواء داخل جوف الحنجرة ، وذلك من جراء انطباق الوترين الصوتيين انطباقاً تاماً. بحيث لا يسمح للهواء الخارج في مرحلة (الزفير) بالمرور من الحنجرة ، ثم يحدث صوت انفجاري أو "هي في بعض الحالات على هيئة فرقة Burst"⁽³⁾. وذلك بعد انفراج الوترين الصوتيين اللذين يمثلان المخرج الجزئي للهمزة التي مخرجها العام الحنجرة ، ذلك لأن موضع النطق "هو نقطة التقاء عضو بآخر"⁽⁴⁾. وبما أنّ الهمزة أبعد الحروف مخرجاً ، كما ذكرنا سابقاً⁽⁵⁾ ، تطلب نطقها آلية اتسمت بالقوة والشدة واستتجنا ذلك من خلال ما اصطلح لنطقها من معان دالة على القوة والشدة ، مثل مصطلح (الهدت) ، الذي اصطلحه الخليل لها⁽⁶⁾ ، ومعناه القوة والشدة وعصر الصوت⁽⁷⁾.

واصطلح لها سيبويه (النبر)⁽⁸⁾. وكنا قد عرّفنا ما يدلّ عليه هذا المصطلح من قوة وشدة⁽⁹⁾. واصطلح لها مكي القيسي بـ(الحرف الجرسى) و "الجرس في اللغة : الصوت فكأنه الحرف الصوتي ، أي المصوت به عند النطق ، وكلّ الحروف يصوت بها عند النطق بها ، لكن الهمزة لها مزية زائدة في ذلك"⁽¹⁰⁾. وكذلك اصطلحوا لها بمصطلح (التكيز) ، وهو المبالغة في الضغط على مخرج الهمزة عند النطق بها⁽¹¹⁾.

(1) ينظر : علم الأصوات : 134 ونظرات في اللغة : 218.

(2) الهمزة في اللغة العربية : 147.

(3) التشكيل الصوتي في اللغة العربية : 95.

(4) علم الأصوات : 183.

(5) ينظر : الفصل الثاني : 172.

(6) ينظر : العين : 52/10.

(7) ينظر : اللسان : (هتت) : 4610.

(8) ينظر : الكتاب : 548/3.

(9) ينظر : الفصل الثاني : 169 ، 171.

(10) الرعاية : 133.

(11) ينظر : الموضح في التجويد : 122.

ففي تصور القدماء وطبقاً لما اتسمت به آلية نطقها ، هي حرف مجهور ؛ لأن المجهور عند سيبويه "حرف أشبع الاعتماد في موضعه ، ومنع النفس أن يجري معه حتى ينقضي الاعتماد ويجري الصوت"⁽¹⁾. وهذا التعريف ينطبق على إنتاج الهمزة ؛ لأنها تنتج من انطباق الوترين الصوتيين في الحنجرة انطباقاً كاملاً ، وهو ما يقابل اشباع الاعتماد في موضعه ، والاعتماد هو الاتكاء "واعتمدت على الشيء : اتكأت"⁽²⁾.

نلاحظ أنّ ما يرمز للقوة والشدة يكون ملازماً لكلّ وصف مابين لحركية أعضاء الجهاز المصوت لتحديد الآلية النطقية للهمزة ، وهذا ما وجدناه في وصف ابن سينا لها ، حيث قال : "أما الهمزة فإنها تحدث من حفز قوي من الحجاب وعضل الصدر لهواء كثير ومن مقاومة الطرجهالي الحاصر زماناً قليلاً لحفز الهواء ثم اندفاعه إلى الانقلاع بالعضل الفاتحة وضغط الهواء معاً"⁽³⁾.

وبالوصف ذاته وصفه المحدثون ، لكنهم أبعدوا صفتي الجهر والهمس عنها ، فقد ورد ذلك عند الدكتور إبراهيم أنيس ، قال : "أما مخرج الهمزة المحقّقة فهو من المزمار نفسه ، إذ عند النطق بالهمزة تنطبق فتحة المزمار انطباقاً تاماً ، فلا يسمح بمرور الهواء إلى الحلق ، ثم تتفرج فتحة المزمار فجأة فيسمع صوت انفجاري..."⁽⁴⁾. ثم أضاف مبيناً الملامح الصوتية لها ، قائلاً : "صوت شديد ، لا هو بالمجهور ولا بالمهموس ، لأن فتحة المزمار معها مغلقة إغلاقاً تاماً ، فلا نسمع لهذا نذبذة الوترين الصوتيين ، ولا يسمح للهواء بالمرور إلى الحلق إلا حين تتفرج فتحة المزمار ، ذلك الانفراج الفجائي"⁽⁵⁾.

وتأسيساً على هذين الوصفين كانت كيفية نطقها في تصور الدكتور كمال بشر على مرحلتين : الأولى : مرحلة انطباق الوترين ، وفيها ينضغط الهواء من خلفها فينقطع النفس ، والثانية : مرحلة خروج الهواء المضغوط فجأة محدثاً انفجاراً ، وهاتان المرحلتان متكاملتان⁽⁶⁾.

(1) الكتاب : 434/4 ، وينظر : فقه اللغة : 130 ، وفي الصوتيات العربية والغربية : 48.

(2) الصحاح : (عمد) : 511 ، والقراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 20.

(3) أسباب حدوث الحروف : 72.

(4) الأصوات اللغوية : 78 ، وينظر : في الصوتيات العربية والغربية : 170.

(5) الأصوات اللغوية : 78.

(6) ينظر : دراسات في علم اللغة : 81 والهمزة في اللغة العربية : 148.

فهو في ذلك قد تبني رأي الدكتور إبراهيم أنيس بكون الصوت لا مجهوراً ولا مهموساً ، ورأيهما يستند إلى أساسين :

أحدهما : انعدامذبذبة الوترين الصوتيين ، وتكون الإشارة إلى ذلك عند وصف الصوت بالمجهور ، وثانيهما : اعتبار وضع الوترين الصوتيين عند نطق هذا الصوت ، وهو وضع مميز للهمزة عن الوضع الذي يكون عليه الوتران الصوتيان عند نطق سائر الأصوات المهموسة.

والحصيلة من هذه الآراء أن جوف الحنجرة هو مكان انحسار الهواء ، وذلك لوجود الوترين الصوتيين وانطباقهما ، وكذلك انسداد لسان المزمار⁽¹⁾ ليشكلاً حاجزاً في مجرى الهواء ، فينقطع النفس ، فيتكون فيما يشبه الشهقة والعبرة دون رنين الجهر ، بعدها ومن ثم تأتي مرحلة الإطلاق المفاجئ للهواء الذي تمّ حجزه مدّة من الوقت ، وريشما يرتفع لسان المزمار ينفرج الوتران الصوتيان لعدم مقاومة ضغط الهواء المنحسر من جراء الانغلاق ، فيخرج الهواء بشكل انفجاري ، فينتج صوت الهمزة ، وبهذا الوصف يتحدد موضع نطقها ، وتتقي عنها صفة الجهر والهمس معاً ، وذلك لتوقف حركة الوترين الصوتيين ، ومعنى ذلك أن للأوتار الصوتية - في نظر الدكتور كمال بشر - ثلاثة أوضاع رئيسة في الكلام العادي : وضع لها يمثل حالة الجهر وآخر يمثل حالة الهمس ، وثالث عند النطق بالهمزة العربية⁽²⁾.

ولعل اختلاف العلماء القدماء والمحدثين في تحديد صفة الهمزة من حيث الجهر والهمس ناتج عن اختلاف ضابط كلّ صفة عندهما. فالقدماء اعتمدوا "عدم جريان النفس عند إخفاء الحرف وترديده"⁽³⁾ ، سمة للصوت المجهور وخلافه يكون للمهموس. ويرى القدماء أن ما اعتمد للمجهور متحقّق مع الهمزة ، لذلك اتّفقوا على أنها مجهورة⁽⁴⁾.

(1) ينظر : علم الأصوات العام : 76 و الصوت اللغوي ودلالاته في القرآن الكريم : 123.

(2) ينظر : دراسات في علم اللغة : 59.

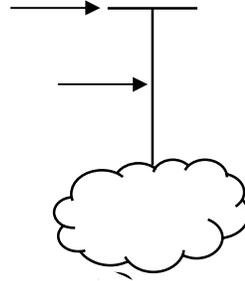
(3) الأصوات العربية بين التحول والثبات : 29.

(4) ينظر : الكتاب : 434/4 ، وسر صناعة الإعراب : 83/1 ، والفصول في العربية : 158.

أما المحدثون فقد اعتمدوا حركة الوترين الصوتيين وتذبذبهما بانتظام وسرعة للمجهور وخلافه للمهموس ، ولكن مع وجود هذا الضابط الدقيق لتحديد صفة الهمزة اختلفوا فيما بينهم ، فمنهم من رأى أنها مهموسة أمثال جان كانتينيو ، والدكتور عبد الرحمن أيوب ، والانكليزي جاردينير ، والأمريكي هيفنر ، ومحمد مصنف القماطي ، غيرهم كثير ، ومنهم من يراها مجهورة ، أمثال الدكتور صبحي الصالح ، والدكتور محمد حسن حسن جبل⁽¹⁾ ، والأكثر ممن أخذ بالرأي الثالث الذي يصفها بأنها صوت لا بالمجهور ولا بالمهموس ، أمثال الدكتور تمام حسّان ، والدكتور إبراهيم أنيس ، والدكتور كمال بشر ، والدكتور بسّام بركة ، والدكتور محمود السعران⁽²⁾.

وما يدلّ على أنّ المحدثين اعتمدوا في تحديد عدم الجهر صفة لصوت الهمزة جاء بناء على طبيعة الوترين الصوتيين حينما يكونان في مرحلة إغلاق تام ، فما كان خلافاً لذلك من أوضاع لهما فلا ينتج صوت الهمزة ، وإنّما أصوات غيرها ، وهذا ما وجدناه مفصلاً عند الدكتور عبد الصبور شاهين حينما وضع مخططاً موضحاً فيه حال الوترين الصوتيين حين النطق بالهمزة :

الغضروف الغطائي
الوتران الصوتيان في حالة الإطباق لإنتاج الهمزة
الغضروف الهرمي



(1) ينظر : دروس في علم أصوات العربية : 35 ، وأصوات اللغة : 184 و (The Phonetics of Arabic) : 30 و (General Phonetics) : 125 نقلاً عن دراسات في علم اللغة : 60 ، والأصوات ووظائفها : 52 ، ودراسات في فقه اللغة : 281 والمختصر في أصوات اللغة العربية : 86 .
(2) ينظر مناهج البحث في اللغة : 125 والأصوات اللغوية : 78 ودراسات في علم اللغة : 59 . علم الأصوات العام : 117 وعلم اللغة مقدمة للقارئ العربي : 157 .

شكل رقم (1) *

وإن أي تغيير في وضع الحنجرة خلاف هذا الوضع - شرط النطق بها أن ينطبق الخطان الغشائيان والغضروفيان انطباقاً كاملاً وشديداً بحيث لا يسمح للهواء بالمرور مطلقاً - لا ينتج الهمزة ، وإنما يؤدي إلى أصوات أخرى غيرها قطعاً (1).

وعلى وفق ذلك قرّر أن للهمزة حالة واحدة هي حالة أدائها أداء كاملاً تنتج فيه على وفق وضع الحنجرة والوترين الصوتيين في المخطط (1) ، وما سوى ذلك أصوات أخرى لا علاقة لها بالهمزة إلا من حيث وقوعها موقعها بعد سقوطها سواء أكان ذلك حركة طويلة أم صوت لين ، أم حركة قصيرة ، أم (هاء) ، أم غير ذلك مما يحلّ محلها (2).

إن الأداء النطقي لصوت الهمزة على صورتها الحقيقية التي أقرّها علماء اللغة يحتاج إلى جهد عضلي زائد ، ولما كانت الهمزة صعباً نطقها ، انعكس ذلك على كيفية أدائها ، لذا تصرّف العرب في أدائها على أوجه كثيرة ، تحقيقاً ، تخفيفاً ، وإبدالاً وإسقاطاً (3).

وهذا الإقرار النطقي لها كان سببويه قد أجازها ، قال : "واعلم أن الهمزة إنما فعل بها هذا ، من لم يخفّفها ؛ لأنه بعد مخرجها ، و لأنها نبرة في الصدر تخرج باجتهاد ، وهي أبعد الحروف مخرجاً ، فتثقل عليهم ذلك ، لأنه كالتهوع" (4). ويقول في الأمر نفسه ابن يعيش : "... فلذلك من الاستئصال ساغ فيها التخفيف" (5).

وكذلك القرطبي ، قال : "حرف شديد مجهور ، وهو أثقل الحروف مخرجاً وأدخلها ، لذلك جاء بها من الحذف والقلب والتخفيف مالم يأت في غيرها" (6).

لذا يعدّ الثقل الذي يكتنفها مبعثاً لتعرضها إلى عدّة صور حين نطقها ، فمن العرب من يحقّقها ، ومنهم من يبدّلها ، ومنهم من يحذفها ، قال سببويه : "اعلم أن الهمزة تكون فيها

* شكل رقم (1) نقلاً عن كتاب أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : 166.

(1) ينظر : أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : 167-168.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 168.

(3) ينظر : الرعاية : 95.

(4) الكتاب : 548/3.

(5) شرح المفصل : 107/9. وينظر : دقائق التصريف : 525.

(6) الموضح في التجويد : 123.

ثلاثة أشياء : التحقيق ، والتخفيف ، والبذل⁽¹⁾ ، وللأسباب نفسها أباح القراء تعدد صورها النطقية ، فقد قال مكي بن أبي طالب القيسي : " فيجب على القارئ أن يعرف جميع ذلك من أحوالها وطباعها ، فيتوسط اللفظ بها ، ولا يتعسف في شدة إخراجها ، إذا نطق بها ، لكن يخرجها بلطافة ورفق ، لأنها حرفٌ بعدَ مخرجه ، فصعب اللفظ به لصعوبته"⁽²⁾.

(1) الكتاب : 541/3 وينظر : إيضاح الوقف والابتداء : 400/1.

(2) الرعاية : 145-146.

التغيرات النطقية للهمزة وموقف القبائل منها :

لها حالان : التحقيق ، والتخفيف

أولاً :- التحقيق :

حدّه في اللغة :

هو مصدر الفعل حقق (1) تقول : "حقّ الشيء ، يحقّ حقاً ، معناه : وجب يجب وجوباً" (2) ، و : "صار حقاً وثبت" (3) ، و : "كلام محقّق : أي رصين" (4) .
وعرّفه الداني ، بقوله : "هو أن يؤتى بالشيء على حقّه من غير زيادة فيه ولا نقصان" (5) .

أما في الاصطلاح : فهو "إعطاء كلّ حرف حقّه من إشباع المدّ وتحقيق الهمز ، وإتمام الحركات ... الخ" (6) .
أو هو : "الإتيان بالهمزة أو بالهمزات خارجات من مخارجهنّ ، مندفعات عنهنّ ، كاملات في صفاتهنّ" (7) .

أي ينطق بها كما هي دون إبدال أو نقل (8) . وممن أقرّوا التحقيق لنطق الهمزة : " قالوا لأن الهمزة حرف فوجب الإتيان به كغيره من الحروف" (9) .

ثانياً :- التخفيف :

هو إجراء صوتي مُتّبَع عند الوصل ، ومختص بصوت الهمزة لما تتمتع به من صعوبة في نطقها على الألسن ، سوغ للناطق بها تخفيفها على وفق قواعد وضوابط محددة .

(1) ينظر : معجم الصوتيات : 66 .

(2) تهذيب اللغة : (حقق) : 374/3 .

(3) لسان العرب : (حقق) : 940/5 .

(4) مختار الصحاح : (حقق) : 147 ، وينظر : القاموس المحيط : (حقق) : 807 .

(5) التحديد : 72 .

(6) النشر : 205/1 ، وينظر : أحكام التجويد برواية ورش : 11 .

(7) مرشد القارئ : 71 .

(8) ينظر : أثر القراءات القرآنية في الأصوات : 108 .

(9) شرح المفصل : 107/9 وينظر : الحجة : 64 .

فهو "عبارة عن تغيير يدخل الهمزة"⁽¹⁾ ، وهذا التغيير نطقي يؤدي بالتالي إلى "صرف الهمزة عن حدها نطقاً"⁽²⁾.

أما أسباب اختصاص الهمزة بالتخفيف من بين سائر الحروف فهي :

أ. ثقل الهمزة : قال ابن الباذش : "الهمزة حرفٌ يخرج من أقصى الحلق ، وهي أدخل الحروف في الحلق ، فلما كانت كذلك استثقل أهل التخفيف إخراجها ، من حيث كانت كالتهوع ، فخففوها"⁽³⁾.

ب. كثرة استعمالها في الكلام⁽⁴⁾. "والشيء إذا كثر استعماله كان بالتخفيف أولى من غيره"⁽⁵⁾

ج. تخفيفها لم يخلّ بالكلام⁽⁶⁾. "ولا يحيل المعنى"⁽⁷⁾.

أوجه تخفيف الهمزة :

أما صور تخفيفها فتكون بإبدالها أو حذفها ، أو بأن تتطرق بينَ بينَ⁽⁸⁾ ، وهذه الأنواع من التخفيف يكون للهمزة الواقعة وسطاً أو طرفاً ، بمعنى أنها لا تخفف إلا إذا تقدّمتها شيء ، فالهمزة المبتدأ بها الكلام محققة البتة ، يقول ابن جنبي : "ولا تقع الهمزة المخففة أولاً أبداً"⁽⁹⁾ معللاً ذلك "لقربها بالضعف من الساكن"⁽¹⁰⁾ ، والعربية لا تبدأ بساكن. وأكد الزمخشري الأمر نفسه ، قال : "ولا تخفف الهمزة إلا إذا تقدّمتها شيء فإن لم يتقدّمتها ، نحو : ابتداء ، أم ، إبل ، فالتحقيق ليس إلا"⁽¹¹⁾ ، وكذلك عند أصحاب القراءات يقول ابن الباذش : "اعلم أن الهمزة

(1) مرشد القارئ : 68.

(2) القواعد والإشارات في أصول القراءات : 46.

(3) الإقناع : 358/1. وينظر : الموضح في وجوه القراءات : 185/1.

(4) ينظر : الكشف : 89/1.

(5) شرح الهداية : 251/2.

(6) ينظر : الكشف : 89/1.

(7) الحجة في القراءات السبع : 64.

(8) ينظر : الكتاب : 541/3 ، وشرح كتاب سيبويه : 274/4.

(9) سر صناعة الإعراب : 61/1 ، وينظر : شرح كتاب سيبويه : 275/4.

(10) سر صناعة الإعراب : 61/1.

(11) المفصل في صناعة الإعراب : 459 وينظر : شرح المفصل : 107/1.

المبتدأة لا تخفف لأنها تقرب بالتخفيف من الساكن ، فلم يبتدئوا بمقرب من ساكن ، كما لم يبتدئوا بساكن⁽¹⁾.

ويؤيد المحدثون ذلك ، يقول جان كانتينو : "إذا وقعت الهمزة أولاً حقت عادة تحقيقاً كاملاً"⁽²⁾ ؛ "لأنها لو خففت لم تعد صوتاً صامتاً ، والعربية لا تعرف البدء إلا بصامت"⁽³⁾ وحدث هذا تماماً في أخواتها ، اللغتين : العبرية والآرامية⁽⁴⁾. أما الحبشية فلا تسقط في مواقعها كافة⁽⁵⁾.

أما ردّ القول عن أوجه تخفيف الهمزة في المواقع التي تخفف فيها ، فقد وجدتها كغيرها من الأصوات تتعرض لما يتعرض له أي صوت آخر في درج الكلام ، فقد تكون متحركة أو ساكنة ، وقد تسبق بصوت متحرك أو ساكن ، وقد تأتي في وسط الكلمة أو في آخرها ، ولكلّ حال من هذه الأحوال له تأثيره فيها ، ومما رصدناه من تأثيرات يندرج تحت ما يأتي :

أولاً : تغييرها أو إبدالها إلى صوت آخر :

وهو أن تبدل الهمزة الساكنة حرف مدّ من جنس حركة ما قبلها فتصير بعد الفتحة القصيرة ألفاً طويلة ، وذلك قولك في رأس : رأس ، وبعد الضمة القصيرة واواً ، وذلك قولك في المؤمن : المؤمن.

وبعد الكسرة القصيرة ياءً طويلة ، وذلك في قولك : الذئب : الذئب⁽⁶⁾ ، ويدخل هذا العلاج للهمزة في طائفة عمليات صوتية عند العرب باسم (البدل) أو (الإبدال) أو (القلب)⁽⁷⁾.

ويرى المحدثون أن في هذا الأمر نظراً ، إذ لم يحدث إبدالاً كما وهم القدماء ، ولا يعد تفسيرهم لما حصل صحيحاً ، بالمعايير الصوتية المعاصرة.

(1) الإقناع : 435/1.

(2) دروس في علم أصوات العربية : 125. وينظر : فقه اللغات السامية : 41. والتطور النحوي : 40.

(3) النظام الصوتي للغة العربية : 182 ، وينظر : أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : 106.

(4) ينظر : المدخل إلى علم اللغة : 223.

(5) ينظر : المصدر نفسه : 224. والأصوات اللغوية : 81.

(6) ينظر : الكتاب : 543/3-544.

(7) دروس في علم أصوات العربية : 124.

والصحيح في هذا كما بيّنه الدكتور سمير استيتية ، قال : "والصحيح أن الهمزة تتحول إلى حركة مماثلة للحركة التي قبلها ، فتجتمع الحركتان وتصبحان حركة طويلة واحدة"⁽¹⁾. وعلى ما يبدو فإن تحول الهمزة إلى حركة مماثلة للحركة التي قبلها على رأيه ، لا يتمّ إلا بحذف الهمزة لتقلها . كما هو معروف . والتعويض عنها بمدّ الحركة القصيرة قبلها ونعني بالمد - هنا - مضاعفة كمية النطق تعويضاً عن حذف الهمزة ، فنتج عن مضاعفة كمية نطق الفتحة (الألف) بحسب ما يصطلح عليه القدماء وفتحة طويلة بحسب علم الأصوات الحديث ، وهكذا الحال حينما تسبق بالضمّة أو الكسرة ؛ ولأنّ تليينها يتوقف على إزالة نبرتها⁽²⁾.

من خلال ذلك أردنا أن نؤكد أن ما قرّره القدماء لا يتّفق مع المعايير الصوتية المعاصرة التي تشترط للإبدال شروطاً أهمها أن يشترك المبدل والمبدل منه في المخرج أو يتقارب المخرجان ، أو أن يشتركا في الصفة⁽³⁾. والإبدال تطور صوتي وإن "القرب في الصفة أو المخرج شرط أساسي في كل تطور صوتي"⁽⁴⁾.

ولم تشترك الهمزة والصوائت التي قبلها في شيء من الشروط التي اشترطوها لوقوع الإبدال ، فالألف مخرجها ما بين وسط اللسان ووسط الحنك الأعلى ، والياء مخرجها من وسط الحنك ، (حنكي) ، والواو مخرجها من وسط اللسان (لهوي) ، وكلها مجهورة⁽⁵⁾ ، والهمزة مخرجها في الحنجرة من بين الوترين الصوتيين⁽⁶⁾.

بينما قد أشرنا إلى أن الرأي الأرجح بصفة الهمزة بأنها لا تتصف بالجهر ولا بالهمس⁽⁷⁾. فلا مسوغات صوتية تبيح الإبدال ، فكل نوع من الأصوات يتبادل فيما بيّنه ، في ذلك يقول الدكتور عبد الصبور شاهين : "ولكن من البعيد أن يصبح الصامت حركة ، أو أن

(1) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 109.

(2) ينظر : شرح المفصل : 107/9.

(3) ينظر : أصوات اللغة العربية (الفوناتيک والفونولوجيا) : 287.

(4) من أسرار اللغة : 75.

(5) ينظر : علم الأصوات العام : 138-139.

(6) ينظر : الأصوات ووظائفها : 51.

(7) ينظر : دراسات في علم اللغة : 59.

تصبح الحركة صامتاً ، نظراً للتباين في طبيعتهما"⁽¹⁾ ، كما نُقِلَ عن الدكتور فوزي الشايب رأيي في بحث (التشكيل الصوتي للمشتقات) قال فيه : "إن مبدأ الإبدال بين أشباه الحركات من جهة ، والهمزة من جهة أخرى ، مرفوضٌ جملة وتفصيلاً ؛ وذلك لأنه من الناحية الصوتية ليس ثمة تقارب بين هاتين المجموعتين في المخارج ولا في الصفات"⁽²⁾

ثانياً : همزة بَيْنَ بَيْنَ :

وهو أن تنطق بين صوتها وصوت الصائت الطويل الذي يكون من جنس حركتها ، يقول ابن يعيش : "وأما جعلها بَيْنَ بَيْنَ أي بَيْنَ الهمزة والحرف الذي منه حركتها ، فإذا كانت مفتوحة تجعلها بين الهمزة والألف وإذا كانت مضمومة بَيْنَ الهمزة والواو ، وإذا كانت مكسورة بَيْنَ الياء والهمزة"⁽³⁾ ، وبالوصف النطقي نفسه وصفها الزجاجي ، قال : "لأنها إذا خفت فقد جعلت بَيْنَ الهمزة وبين ما منه حركتها"⁽⁴⁾ ، فتصير مجرد خفقة صدرية لا يصاحبها إقفال للأوتار الصوتية⁽⁵⁾. وهذه الصفة تنطبق على الحركات لأنها مجهورة. والمجهور يتطلب حركة الأوتار وعدم إقفالها⁽⁶⁾.

وبين جان كانتينيو حقيقة هذه الهمزة التي يطلقون عليها (همزة بَيْنَ بَيْنَ) مشيراً إلى وجودها في الأداء النطقي ، لكن ليس على حقيقتها من شدة وانفجار ، قال : "تنطق الهمزة في هذه الحال وسطاً بين نطقها الشديد أو الصحيح ، ويدعى تخفيفاً ، وبين نطق الحركة : ولذا أسموها "همزة بَيْنَ بَيْنَ" أي وسطية"⁽⁷⁾. إذاً هي "لا محققة ، ولا حرف لين خالص"⁽⁸⁾.

(1) المنهج الصوتي للبنية العربية : 168.

(2) التشكيل الصوتي للمشتقات ، بحث من إعدادا الدكتور عبد القادر مرعي الخليل والدكتور فايز المحاسنة ، مجلة جامعة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها ، العدد الأول ، محرم ، 1430هـ / يناير / 2009م : 80.

(3) شرح المفصل : 107/9.

(4) مجالس العلماء : 123.

(5) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 53.

(6) ينظر : الأصوات ووظائفها : 69.

(7) دروس في علم أصوات العربية : 124.

(8) الأصوات اللغوية : 79.

معنى ذلك أن تخفيفها ينتج منه صوت مختلس ينطق بين الهمزة وصوت الحركة (1)
"فالهمزة المكسورة ينطق بها في حالة تسهيلها بَيْنَ بَيْنَ ، لا محققة ، ولا ياء خالصة" (2).
وللوقوف على حقيقة نطق هذا النوع من الهمزة ، لابد من دراسة تفاصيلها من خلال
وصف سيبويه ، قال : "بزنتها محققة ، غير أنك تضعف الصوت ولا تتمه وتخفي" (3) ومع
أنها بزنتها محققة على رأي سيبويه "إلا أنها ليس لها تمكُن الهمزة المحققة" (4).

ففي كلام سيبويه تأكيد على بقائها في وزن الكلمة على الرغم من غياب صورتها
الانفجارية ، وهذا في حقيقته يمنح فرصة للقول بأنها محذوفة ، وبما أن الناطق بها على
هذه الصورة يبتغي الخلط بينها وبين الصوائت الطويلة التي تقابل حركتها ، فلا يستطيع أن
يأتي بها على تمامها ، ولا بهذه الصوائت الطويلة على انفتاحها وصفاتها. فما قرره
المعاصرون لمصطلح (بين بين) ، هو سقوط الهمزة تماماً والنقاء صوتي لين قصيرين بدون
فاصل بينهما ، وهو ما يسمى عندهم (Hiatus) (5).

وكذلك ذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أن الهمزة المخففة (بَيْنَ بَيْنَ) ، ليست
سوى سقوط للهمزة واتصال الحركتين قبلها وبعدها اتصالاً يُحدث ما يعرف في الدراسات
الصوتية المعاصرة بالحركة المزدوجة أو الصائت المركب (6) ، ويعزّز الدكتور فوزي الشايب
آراء القائلين بسقوط الهمزة ، ولكنه يرفض اتصال الحركتين القصيرتين المكتنفتين للهمزة في
النطق مباشرة ، وإنما يؤكد وجود وقيفة تفصل بين الحركتين في النطق ومن ثم لا يتشكل
من مجموع الحركتين القصيرتين حركة طويلة (7).

وتردّ الدكتورة مي الجبوري على القائلين بسقوط الهمزة من خلال تفسيرها لمعنى
الإخفاء الوارد في وصف سيبويه للهمزة (بَيْنَ بَيْنَ) ، فهو يعني عندها إسكات لذنبية الأوتار

(1) ينظر : معجم الصوتيات : 218.

(2) الأصوات اللغوية : 79.

(3) الكتاب : 541/3-542.

(4) سر صناعة الإعراب : 61/1.

(5) ينظر : الأصوات اللغوية : 79.

(6) ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم الصوت الحديث : 105.

(7) ينظر : أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة : 457.

الصوتية ثم عودتها للتذبذب ، ففي حالة التوقف يعني فقدان ظاهرة الجهر الذي تتصف به الصوائت الطويلة ، والتي يراد تقريب الهمزة منها ، وبذلك يقترب الصوت المنطوق من صوت الهمزة ، فهي غير مجهورة كذلك⁽¹⁾.

وما يؤيد وجود الهمزة في البنية العميقة للكلمة وعدم سقوطها والتعويض عنها بالنبر الطولي ، هو أن سقوطها يؤدي إلى خلل في التركيب المقطعي للكلمة ، فبحذفها يتكون لنا مقطع يبدأ بقمة (صائت) من دون قاعدة ، وهكذا مقطع غير موجود في العربية فمثلاً (أرأيتكم) تكتب مقطوعاً قبل حذف الهمزة (ء- / ر- / ء- / ت / ك / م /) وتكون بحذف الهمزة دون تعويض (أرأيتكم) وتكتب مقطوعاً (ء- / ر- / / ت / ك / م /) فالمقطع الثالث بدأ بصائت (قمة) وليس له قاعدة البداية ، وهذا ما يؤيد قول سيبويه ، إن الهمزة رغم عدم نطقها فهي بزنتها محققة.

ثالثاً : التلخص منها :

ويعني الحذف من غير نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها ، أو الحذف مع نقل حركته إلى الساكن قبله ، ويعني كذلك "سقوط الهمزة تماماً ويسمى نقلاً"⁽²⁾.

إذا كانت الهمزة بعد حرف ساكن : صحيح ، أو علة شرط أن لا يكون ألفاً ولا زائداً ، فيمكن تخفيفها بالحذف ، ويتطلب ذلك نقل حركتها إلى الساكن قبلها ، نحو : قَدْ أَفْلَحَ . قَدْ أَفْلَحَ .

وإذا جاءت بعد صائت طويل (واو أو ياء) وهما ساكنان أصليان ، فتخفف على وجهين : أحدهما : الإبدال وقد تقدم ذكره. والآخر : تخفيفها بالحذف بعد نقل حركتها إلى الساكن قبلها ، نحو : ضوء - ضو ، شيء - شي. ويعني ذلك إسقاطها من الكلمة تماماً.

وهذا النوع من التخفيف أجازته القدماء ، يقول سيبويه : "وأعلم أنّ كلّ همزة متحركة كان قبلها حرف ساكن فأردت أن تخفف ، حذفها وألقيت حركتها على الساكن الذي قبلها ، وذلك قولك : مَنْ بُوكَ وَمَنْ مٌكُ وَكَمْ بُلُكُ ، إذا أردت أن تخفف الهمزة في الأب والأم والإبل"⁽³⁾.

(1) ينظر : القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 67-68.

(2) دروس في علم أصوات العربية : 124.

(3) الكتاب : 545/3.

ويعلّل سبب سقوطها بقوله: "... فلما كانت الهمزة أبعد الحروف وأخفّها في الوقف ، حركوا ما قبلها ليكون أبين لها. وذلك قولهم : هو الوثُو ، ومن الوثئ ، ورأيت الوثأ..."(1). وعلى ما يبدو فإن العلة الغائية من النقل في الهمزة ، هي إبانته بسبب خفائها ، ويشمل هذا النقل الحركات جميعها دون استثناء حتى لو تكوّن الوزن المرفوض (فُعِل) ، (فُعِل) مع نقل الحركة ، فقد أجازوه كذلك ، قال الاسترابادي : "وألقوا ضم الهمزة إلى ما قبلها في الثلاثي المكسور الفاء نحو (هذا الرِدُّ) ، وكسرهما إلى ما قبلها في الثلاثي المضموم الفاء نحو (البُطئ) ، وان انتقل اللفظان بهذا النقل إلى الوزن المرفوض"(2) ، ويعزى هذا الاستثناء باقي الحروف ولاسيما عند الوقف(3). أما المحدثون فيعزّون سقوط الهمزة أو حذفها إلى انتقال موقع النبر لعدم تعويض موقع الهمزة(4).

وفسّر علماء اللغة القدماء هذا النوع من التخفيف على أنه من الظواهر اللهجية ، يقول سيبويه : "وأعلم أنّ ناساً من العرب كثيراً يلقون على الساكن الذي قبل الهمزة حركة الهمزة ، سمعنا ذلك من تميم وأسد ، يريدون بذلك بيان الهمزة"(5). وتعليقاً على ما قاله سيبويه ، يبدو أن القبائل العربية على اختلاف من تلك الظاهرة ، وأنّ أغلب التحليلات اللغوية لهذه الظاهرة ترجع شؤونها إلى قضية (البيئة)(6). و(سعة الانتشار)(7) ، وفي هذا إجماع من القدماء والمحدثين ، حيث جعلوا التحقيق سجيّة لقبائل

(1) المصدر نفسه : 177/4.

(2) شرح شافية ابن الحاجب : 311/2.

(3) ينظر : النشر : 422/1.

(4) ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : 160.

(5) الكتاب : 177/4.

(6) ينظر : مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة : 180-181.

(7) ينظر : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي : 175.

تميم وقيس وبني أسد ومن جاورها ، وجعلوا التسهيل سجيّة أهل الحجاز⁽¹⁾. "فكانت قراءتهم النموذج لمذهب التسهيل"⁽²⁾

ولو وقفنا على أصل القبائل التي نسب لها تحقيق الهمز لوجدناها قبائل بدوية ، وبما أن الهمزة صوت انفجاري شديد سريع النطق به ، وهذا ينسجم وسرعة الأداء النطقي عند الأعراب ، لأن ما عرف عنهم الغلظة والجفاء في الطبع⁽³⁾.

وهذه الثنائية التقابلية (الهمز والتخفيف) ، ربطوها بثنائية تقابلية أشمل هي (البدواة والحضرية)⁽⁴⁾ ، وهذا يعني تقابل بين لهجتين باختلاف البيئة ، فقد نشأت لهجة تميم في أرض البادية ، ونشأت لهجة الحجاز في الحاضرة⁽⁵⁾ ، وهؤلاء أصحاب الحاضرة يخفّفون الهمز ؛ لأنهم يميلون إلى رخاوة الأصوات الشديدة بوجه عام ، إذ فيها من التؤدة والليونة ما ينسجم مع بيئتهم وطبيعتهم⁽⁶⁾.

نستخلص من ذلك ، أن تحقيق الهمز هو الأصل في اللغة العربية المثالية ، وإن الأداء النطقي في حال التحقيق لأهل البدواة ، وحال التخفيف لأهل الحضرية ، مبتغاه اليسر في الأداء لا غير ، كما بيّن علماء اللغة ذلك ، وإن الشائع عن العرب جميعهم كانوا يهمزون ويخفّفون،بدليل قول أبي زيد الأنصاري:"أهل الحجاز ينبرون وهذيل وأهل مكة والمدينة لا ينبرون ، وقف عليها عيسى بن عمر ، فقال : ما آخذ من قول تميم إلا بالنبر وهم أصحاب النبر ، وأهل الحجاز إذا اضطرّوا نبروا"⁽⁷⁾ ، وقد فسّر الدكتور إبراهيم أنيس قوله (اضطروا) ، بقوله : "أنهم كانوا يهمزون حين يلجأون إلى اللغة النموذجية ، وفي المجال

(1) ينظر : الكتاب : 542/3 ، وشرح المفصل : 107/9. وفي اللهجات العربية : 76 ، دراسات في فقه اللغة : 77 ، واللهجات العربية في القراءات القرآنية : 105 ، والدلالة الصوتية والصرفية : 23 والظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري : 134.

(2) ينظر : لغة قريش : 39.

(3) ينظر : في اللهجات العربية : 100.

(4) ينظر : دراسات في فقه اللغة : 78.

(5) ينظر : لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : 49.

(6) ينظر : في اللهجات العربية : 100.

(7) لسان العرب : (حرف الهمز) : 26/1.

الجدي من القول" (1). وكان سيوييه قد ذكر قوماً من أهل الحجاز، لم ينسبهم إلى قبيلة بعينها ، سمّاهم (أهل التحقيق)، كانوا يهمزون (2)، والذين يخفّفون الهمز من أهل الحجاز ومن جاورهم "كانوا قد تأثروا باللغات المحلية" (3).

وعدّ بروكلمان ترك الهمزة (لهجة عامية) (4) ، معنى ذلك أن تخفيف الهمز انحراف باتجاه اللهجة أو الخطاب العادي ، وهذا ما يؤكده المحدثون ، فعندهم التحقيق مظهر من مظاهر العربية النموذجية التي كانت لغة الشعر والخطابة وبها نزل القرآن وقرئت آياته (5). "لذلك أصبح بالحجاز لغتان لنطق الهمزة : لغة رسمية تحقّقها ، ولغة غير رسمية تتخلص منها إما بحذفها أو تسهيلها أو قلبها" (6).

ومن هنا جاءت نظرة القدماء من النحاة وأصحاب القراءات إلى الهمزة تبعاً لكيفية ورودها في الكلام ، فقد تأتي مفردة ، وقد تأتي مكررة ، وفي الحالتين تحيط بها ظواهر كانت موضع اهتمامهم. وممن اهتمّ بها ودرسها بالدقّة والتفصيل ابن سوار البغدادي ، وسنفضل القول لكل نوع من أنواع الهمزة التي ذكرها في كتابه المستتير ، وذلك من خلال دراستها في ضوء علم الصوت الحديث.

أنواعها :

أولاً : الهمزة المفردة :

الهمزة المفردة كغيرها من الأصوات ، من حيث تعرضها للمتغيرات الصوتية التي تطرأ عليها لأسباب متعلقة في موقعها ، حينما تكون في درج الكلام ، فقد تكون ساكنة أو متحركة ، وقد تسبق بصوت ساكن أو متحرك ، وقد تتغير مواقعها في الكلمة فتكون أولاً أو وسطاً أو طرفاً ، ولكل موضع أثره فيها ، وهذا ينعكس على طبيعة أدائها.

أما أنواعها ، فهي :

أ. الهمزة الساكنة :

(1) في اللهجات العربية : 79 وينظر : دراسات في فقه اللغة : 78.

(2) ينظر : الكتاب : 553/3.

(3) دروس في علم أصوات العربية : 124.

(4) ينظر : فقه اللغات السامية : 41.

(5) ينظر : الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري : 134.

(6) العربية والنص القرآني : 37.

قال ابن سوار : "اعلم أنّ الهمزة الساكنة لا يكون ما قبلها إلا متحركاً وتخفيفها : أن تقلب حرف لين من جنس الحركة التي قبلها" (1).

وما ذكره ابن سوار فيما يخص الهمزة المفردة الساكنة المتحرك ما قبلها ، جاء مطابقاً لما ذكره القدماء لها ، حيث جاء عندهم ، إذا كانت الهمزة ساكنة سكوناً لازماً أو عارضاً للوقف ، فتخفيفها بإبدالها حرف مدّ من جنس حركة الحرف الذي قبلها (2).

وبيّن السيوطي عملية الإبدال هذه بقوله : "إن كان ما قبلها متحركاً جاز أن تخفف بإبدالها حرفاً من جنس حركة ما قبلها ، فتبدل ألفا في كأس ، وياء في ذئب ، وواو في بؤس" (3).

وحجّة التخفيف في هذا الإبدال جسدها مكي بن أبي طالب القيسي ، بقوله : "لما كانت ساكنة ضعفت ، فلم تدبر نفسها ، إذ لا حركة فيها ، ولا قوة فدبّرتها أقرب الحركات منها وهي التي قبلها" (4).

ومن خلال تحليل المفردات القرآنية ، التي أوردها ابن سوار لقراءات القراء ، لهذا النوع من تخفيف الهمزة ، يجدها الباحث مقسمة بحسب حركة ما قبلها وموقعها في الكلمة على قسمين :

أولاً : في الأسماء :

مجيئها فاء ، وما قبلها مفتوح ، نحو : (تأويله) (آل عمران : 7) ، (ومأواهم) (آل عمران : 151) و (مأمنه) (التوبة : 6) (5).

أما مجيئها عين ، وما قبلها مفتوح ، فنحو : (برأس أخيه) (الأعراف : 150) ، و (من كأس) (الإنسان : 5) ، و (بأس بعض) (الأنعام : 65) و (رأفة) (النور : 2) (6).

(1) المستنير : 471/1.

(2) ينظر : الكتاب : 543/3.

(3) همع الهوامع : 431/3.

(4) الكشف : 112/1.

(5) ينظر : المستنير : 472/1.

(6) ينظر : المستنير : 472/1.

ففي هذه المفردات القرآنية تبدل الهمزة الساكنة ألفاً ، "لأن الفتحة من الألف ، والألف من إشباع الفتحة تحدث ، وكانت الألف أولى بالبدل ، لأنها أخت الهمزة في المخرج ، ولأن الألف ، إذا احتيج إلى حركتها في بعض اللغات أبدل منها همزة" (1).

أما مجيؤها فاء ، وما قبلها مضموم ، فنحو : (المؤمنون) (البقرة:285) ، و(المؤمنون) (النساء:162) و (المؤتفة) (النجم:53) (2).

ولم يجئ الهمز الساكن لام الفعل وما قبلها مفتوح ، أما مجيؤها عين ، وما قبلها مضموم ، فنحو : (اللؤلؤ) (الرحمن:2) وبابه (3).

في هذه المفردات القرآنية تبدل القاء منها واواً ساكنة ؛ "لأن الضمة من الواو ، والواو من إشباع الضمة تحدث ، ولأن الواو تبدل منها الهمزة إذا انضمت أو تطرفت بعد ألف زائدة نحو : دعاء ، وأصله دعاو ، فجعلت هي أيضاً عوضاً من الهمزة" (4) ، ولم يرد مثلاً للهمزة الساكنة واقعة فاء للفعل وما قبلها مكسور .

أما مجيؤها عين ، فورد منها ، نحو : (الذئب) (يوسف:13) و (البئر) (الحج:45) ، ولم يجيء لام الفعل وما قبلها مكسور (5).

في هذه المفردات القرآنية تبدل القاء منها ياء ساكنة ، وذلك ؛ "لأن الكسرة من الياء ، والياء تحدث من إشباع الكسرة ، ولأن الياء تبدل منها همزة إذا تطرفت بعد ألف زائدة نحو : سقاء أصله سقاي ، فجعلت هي في التخفيف للهمزة عوضاً من الهمزة" (6).

ثانياً : الأفعال :

فتأتي فيها فاءً ، وعيناً ، ولاماً .

فأما الفاء :

فتأتي الهمزة الساكنة مفتوحاً ما قبلها ، نحو : "يأتون" (التوبة:54) ، و "يؤمنون" (النبا:104) ، و (يأكلون) (البقرة:174) ، و (فأذن لمن شئت) (النور:62).

(1) الكشف : 102/1 .

(2) ينظر : المستنير : 472/1 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 472/1 .

(4) الكشف : 102/1 .

(5) ينظر : المستنير : 472/1 .

(6) الكشف : 103/1 .

وتأتي مضموماً ما قبلها ، نحو : (يُؤْمِنُونَ) (البقرة:3) و : (يُؤْفَكُونَ) (المائدة:75) (1).

ومما ورد من المنفصل مهموز في الوصل وما قبلها مفتوح نحو : (لِقَاءَنَا ائْتِ) (يونس:15) ، وما قبلها مضموم ، نحو : (يا صَالِحُ ائْتِنَا) (الأعراف:77). ولم يجئ منها مكسور ما قبلها (2).

وأما العين :

فقد أورد ابن سوار منها ساكنة ما قبلها مكسور ، "نحو : (بِئْسَ الإِسْمُ) (الحجرات:11) ، و (بِئْسَمَا يَأْمُرُكُمْ) (البقرة:93) ... ونحو ذلك" (3).

أما اللام :

فيأتي في حالين :

الأول : الماضي من الفعل ، إذا اتصل به ضمير المتكلم أو المخاطب ، فمن المتكلم وما قبلها مفتوح ، نحو : (قَرَأْنَاهُ) (القيامة:18) ، و : (أَخْطَأْنَا) (البقرة:286). أما من المتكلم وما قبلها مكسور فنحو : (جِئْنَاكُمْ بِكِتَابٍ) (الأعراف:52) ، و : (شِئْنَا) (الأعراف:176).
أما المخاطب وما قبلها مفتوح ، فنحو : (قَرَأْتَ) (النحل:98) ، و : (فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ) (الأحزاب:5).

ومن المخاطب وما قبلها مكسور ، نحو : (جِئْتَ بِالْحَقِّ) (البقرة:71) ، و : (شِئْتَ) (الأعراف:155) (4).

الثاني : "المضارع وما أشبهه من الأمر على الوقف ، نحو : (أَنْبِئُهُمْ) (البقرة:33) ... و : (إِنْ يَشَاءُ يُدْهِبْكُمْ) (النساء:133) ... و : (تَسْؤُكُمْ) (المائدة:101) و : (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) (العلق:1) ... وما أشبه ذلك" (5). وأوجز سيبويه علة هذا النوع من البدل الحاصل في قراءات من قرأ

(1) ينظر : المستنير : 473/1.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 473/1.

(3) المصدر نفسه : 473/1.

(4) ينظر : المصدر نفسه : 474/1.

(5) المستنير : 474/1.

به بقوله : "فإنما تبدل مكان كل همزة ساكنة الحرف الذي منه الحركة التي قبلها ؛ لأنه ليس شيء أقرب منه ولا أولى به منها" (1).

ويعني هذا تفسيراً لتسهيل الهمزة عند اللغويين القدماء وأصحاب القراءات القرآنية ، وهو بمعنى أن الهمزة تنقلب إلى حرف علة ، أي إن الهمزة في (يؤمنون) تصبح واواً ، وأن الهمزة في (بئسما) تصبح ياء ، وإنها في (مأمنة) تصبح ألفاً (2).
التخفيف في ضوء علم الصوت الحديث:

إن التصور الذي جاء به القدماء ، ليس هو التصور الصحيح ، وفقاً للمعايير الصوتية الحديثة. فالصحيح عند الدكتور سمير استيتيه "أن الهمزة تتحول إلى حركة مماثلة للحركة التي قبلها ، فتجتمع الحركتان وتصبحان حركة طويلة واحدة" (3). وهناك تصور أكثر وضوحاً ومنطقاً من التصور السابق جاء به الدكتور عبد الصبور شاهين ، إذ عدّ هذا التخفيف على أنه نوع من نبر الطول ، الذي يتحقق بإسقاط الهمزة التي لا تتسجم ونبرهم ، ولجأوا إلى أن يعوضوا موقعها بوساطة نبر الطول الناتج عن مدّ الحركة السابقة للهمزة (4).

وعلى ما يبدو فإن التسهيل هنا هو سقوط الهمزة وتضعيف زمن النطق بالصائت القصير قبلها تعويضاً عن سقوطها ليصير مصوتاً طويلاً يعوض حذف الهمزة ونبر الشدة بنبر الطول (5). وهذا ما يخالف رأي القدماء لتصورهم هذا النوع من التخفيف على أنه نوع من إبدال الهمزة.

إن تضعيف زمن النطق بالصائت القصير السابق للهمزة الساقطة من الكلمة في حال التخفيف مرتبط بالأداء النطقي من حيث سرعته أو بطئه ، يقول الدكتور عبد الرحمن أيوب

(1) الكتاب : 544/3.

(2) ينظر : القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 109.

(3) المصدر نفسه : 109.

(4) ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : 36 ، وظواهر صوتية في المستنير (بحث) : 239.

(5) ينظر : القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 56.

: "ومن الطبيعي أن يقل طول الأصوات عندما تزيد سرعة الأداء ، وأن تزيد طول الأصوات القصيرة عندما تقل" (1).

وهذا ما يعرّز آراء العلماء في كون أهل البداوة يحقّقون ، لأنهم يتميزون بسرعة الأداء النطقي ، يقول الدكتور إبراهيم أنيس في ذلك : "تميل القبائل البدوية إلى السرعة في نطقها ، وتلمس أيسر السبل" (2).

بخلاف القبائل الحضرية التي تميل إلى البطء في أدائهم النطقي ، "فالحضري يعني بتخير لفظه ، وحسن أدائه ، و يعتمد إلى نطق كلّ صوت دون تداخل بين الأصوات" (3). فالأداء النطقي للقبائل الحضرية للحركات القصيرة السابقة للهمزة الساكنة في حال التخفيف يتضمن مدى يستغرقه طول الحركة وصفه جان كانتينو بقوله : "يطلق اسم حركات طويلة على الحركات التي يمتد فيها إخراج النفس امتداداً يصير معه مدى النطق بها مساوياً لمدى النطق بحركتين بسيطتين" (4).

وعليه فإن كلّ صوت من أصوات الحركة السابقة ، يمكن أن يمتدّ معه زمن النطق ، فيصير طويلاً ، فإذا طال الزمن مع صوت الفتحة مثلاً ، نتج عنه ما يسمى بألف المد (α) وإذا طال مع الكسرة الخالصة ، نتج عن ذلك ما يسمى بياء المد (ā) وإذا طال مع الضمة الخالصة ، نتج عنها ما يسمى بواو المد (u) (5).

ويمكن توضيح ذلك من خلال التحليل الصوتي لبعض المفردات القرآنية التي ذكرها

ابن سوار وعلى النحو الآتي :

تأويله . تأويله

تَ . ءَ / وِ / لَ : هـ / ـ / تَ . وِ / لَ : هـ / ـ /

مَأْمَنَةٌ . مَأْمَنَةٌ

مَ / ءَ . مَ / نَ / تَ . مَ / مَ . مَ / نَ / تَ .

(1) أصوات اللغة : 149.

(2) في اللهجات العربية : 132.

(3) المصدر نفسه : 137.

(4) دروس في علم أصوات العربية : 145-146.

(5) ينظر : المدخل إلى علم اللغة : 97.

رَأْفَةٌ - رَأْفَةٌ

رءَ / فَ / تَ / نَ / ← رءَ / فَ / تَ / نَ / .

المُؤْمِنُونَ - الْمُؤْمِنُونَ

ءَ لَ / مَ / ءَ / مَ / نَ / ← ءَ لَ / مَ / ءَ / مَ / نَ / .

المؤتفة - المؤتفة

ءَ لَ / مَ / ءَ / تَ / ← ءَ لَ / مَ / ءَ / تَ / .

الذئب - الذئب

ءَ لَ / ذَ / ءَ / بَ / ← ءَ لَ / ذَ / ءَ / بَ / .

يأتون - يأتون

يَ ءَ / تَ / نَ / ← يَ ءَ / تَ / نَ / .

يُؤفكون - يُؤفكون

يَ ءَ / فَ / نَ / ← يَ ءَ / فَ / نَ / .

بئسما - بئسما

بَ ءَ / سَ / مَ / ← بَ ءَ / سَ / مَ / .

قرأناه - قرأناه

قَ / رَءَ / نَ / هَ / ← قَ / رَءَ / نَ / هَ / .

جئت - جئت

جَ ءَ / تَ / ← جَ ءَ / تَ / .

أنبيهم - أنبيهم

ءَ نَ / بَ ءَ / هَ / مَ / ← ءَ نَ / بَ ءَ / هَ / مَ / .

تسؤكم - تسؤكم*

تَ / سَ ءَ / كَ / مَ / ← تَ / سَ ءَ / كَ / مَ / .

*. المفردات القرآنية على ترتيبها من (سورة آل عمران: 7)، و (التوبة: 6)، و (النور: 2)، و (البقرة: 285)، و (النجم: 53)، و (يوسف: 13)، و (التوبة: 54). و (المائدة: 75)، و (البقرة: 93)، و (القيامة: 18)، و (البقرة: 71)، و (البقرة: 33)، و (المائدة: 101).

هذه المفردات القرآنية جميعها فيها الهمزة وسطية وساكنة⁽¹⁾. ومن خلال التحليل الصوتي اتضح سقوطها وتضعيف الصائت القصير السابق لها.

حجج القراء في تحقيق الهمزة المفردة الساكنة وتخفيفها:

للقراء مذاهب مختلفة في قراءة هذا النوع من الهمزة ، وانتقل هذا الاختلاف إلى موضعها من الكلمة ، فمنهم من يحققها حينما تكون فاء ، ومنهم من يجيز تخفيفها في الموضع نفسه ، والخلاف يسري على موضعها كذلك حينما تكون عيناً أو لاماً.

ولهم في هذا الخلاف أو ذاك حجج أجملها مكي بن أبي طالب القيسي بقوله : "فحجّة من حقّقها في فاء الفعل وعينه ولامه أنه أتى بها على الأصل ، فأظهرها محقّقة ، كما يفعل بسائر الحروف ، وخفّف ذلك عليه وسهل لانفرادها ، إذ ليس قبلها همزة ، وزاده قوة أن كثيراً من العرب والقراء يحقّقونها ، مع تكررها على أصلها ، فكان تحقيقها وهي مفردة أكد وأخف وأقوى"⁽²⁾.

وأضاف على حجّة من حقّق ، قال : "وليبين أن الأصل الهمزة ، إذ لو خفّف ، لجاز لظان أن يظن أنه لا أصل للكلمة في الهمز ، فكان في بيان أصلها"⁽³⁾ ، أما حجّة من خفّفها فإنه استنتقلها محقّقة فخفّفها⁽⁴⁾.

وبعد أن تبينا حجج القدماء في تحقيق الهمزة المفردة الساكنة وتخفيفها ، نستعرض ما ذكره ابن سوار من قراءات للقراء العشرة ورواتهم ، ولأسيما ما يخص قراءة هذا النوع من الهمزة لنستعرض أسباب قراءاتهم المختلفة لها معتمدين على كتب القراءات ، وفي هذا الشأن ذكر ابن سوار توجيه قراءات القراء بقوله : "وكان أبو جعفر والشموني عن الأعشى ، يخفّان جميعه إلا أربعة أفعال ، وهي : (أَنْبِئُهُمْ) (البقرة:33) و (نَبِّئْنَا) (يوسف:36) ، و (نَبِّئُهُمْ) (الحجر:51) و (وَنَبِّئُهُمْ) (القمر:28)"⁽⁵⁾.

(1) المادة مأخوذة بإيجاز من المستتير : ينظر : المستتير : 471/1 ، 474 .

(2) الكشف : 80/1 .

(3) المصدر نفسه : 80/1 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : 81/1 .

(5) المستتير : 474/1 .

أي أن أبا جعفر والشموني قرءا جميع ما ذكر من تراكيب قرآنية فيها الهمزة الساكنة المفردة بالإبدال ، وحجتهم في تخفيفها "أن الساكنة تجري في التخفيف على سنن واحد وقياس واحد ، وهو البدل" (1) واستثنوا من ذلك أربعة أفعال وهي مذكورة أعلاه ؛ لأنها من الأمر ، وسكونه بناء وأصله الحركة ، والسكون فيه عارض ، والهمزة المتحركة أصلها أن تحقق ، لذا حققاها على الأصل قبل البناء (2) ، وكذلك أن حركة الهمزة في هذه المفردات قد غيرت إلى السكون بسبب البناء ، فكرها أن يغيرها مرة أخرى إلى البدل ، فيقع في ذلك تغير بعد تغير ، فيكون فيه إجحاف بالكلمة (3).

وصرح ابن سوار بالأمر نفسه ، قال : "تخفيف هذا النوع إجحاف بالكلمة ؛ لأنه قد انحذفت حركته وانحذف من بعضه مع الحركة حرف" (4). بخلاف ما ذكره ابن سوار عن أبي جعفر في تحقيق الهمز في باب (الأنباء) ، يرى الدكتور محمد حبش أن ذلك ليس من أصول قراءة أبي جعفر ، لأنه "يبدل الهمز الساكن مداً من جنسه حيثما وقع في الكلمة" (5). وأشار ابن سوار إلى أن ابن غالب روى عن الأعشى تخفيف كل همزة ساكنة. مستثنياً الأفعال المذكورة في باب (الأنباء) (6).

وأضاف كذلك أن حماد بن أحمد والنقاش زادا على ما حقق في باب (الأنباء) ، همزة خامسة في (يونس: 15) وهي : (لِقَاءَنَا أَنتِ) ، وخير النّقار في قوله تعالى : (نَبِيُّ عِبَادِي) (الحجر: 49) (7).

وإن استثناء المفردات التي هي من باب (الأنباء) و (نَبِيُّ عِبَادِي) ومعها في قوله تعالى : (أَرْجِهْ) (الأعراف: 111) و (أَرْجِهْ) (الشعراء: 36) و (هَيِّئْ لَنَا) (الكهف: 10) و (اقْرَأْ كِتَابَكَ) (سبحان: 14)* و (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) ، و (اقْرَأْ وَرَبُّكَ) (العلق: 1، 2). وهي إحدى عشرة كلمة من ضمن ثلاث

(1) الكشف : 85/1.

(2) ينظر : الكشف : 85/1 والنشر : 393/1 وتقريب النشر : 63. وشرح الشاطبية : 86.

(3) ينظر : الكشف : 85/1.

(4) المستتير : 478/1.

(5) الشامل في القراءات المتواترة : 145.

(6) ينظر : المستتير : 475/1.

(7) ينظر : المصدر نفسه : 474-475/1.

* هي سورة الإسراء.

وثلاثين همزة اجمعوا على تحقيقها ، ولا خلاف عنه في همزها⁽¹⁾. لأسباب خمسة وضعها أصحاب القراءات ، فالكلمات الإحدى عشرة التي بينها حقت فيها الهمزة ؛ لأن السكون فيها جاء للبناء⁽²⁾ ، فوجه استثناء هذه المفردات "الحمل على المجزوم لمؤاخذته له"⁽³⁾ .

وهناك تسعة عشر موضعاً ، ذكرها ابن سوار حقت فيها الهمزة المفردة الساكنة ؛ لأن السكون فيها للجزم وهي : (أَوْ نُنْسِيهَا) (البقرة:106) و (تَسْؤُهُمْ) (آل عمران:120) و (التوبة:50) و (إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ) (النساء:133) و (الإنعام:133) و (إبراهيم:19) و (فاطر:16) و (فَإِنْ يَشَأْ اللَّهُ يَخْتِمْ) (عسق:24)* و (مَنْ يَشَأِ اللَّهُ يُضِلَّهُ) (الإنعام:39). إن تحرك هذين الفعلين في المفردتين الأخيرتين هو لالتقاء الساكنين⁽⁴⁾. و (تَسْؤُكُمْ) (المائدة:101) و (وَمَنْ يَشَأْ يَجْعَلْهُ) (الأنعام:39) و (إِنْ يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ أَوْ إِنْ يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ) (سبحان:54) و (وَيَهَيِّئْ لَكُمْ) (الكهف:16) ، (إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلِ) (الشعراء:4) و (إِنْ نَشَأْ نَخْسِفْ) (سبأ:9) و (إِنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُمْ) (يس:43) و (إِنْ يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ) (الشورى:33) و (أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ) (النجم:36) (5).

ووجه استثناء هذه المفردات من تخفيف الهمز هو "أن السكون فيها عارض فلم يعتدّ به"⁽⁶⁾.

وهناك مفردة واحدة ، جاءت في موضعين ، هما (الأحزاب:51) قوله تعالى : (تُؤَيِّي إِلَيْكَ) و (المعارج:13) في قوله تعالى : (الَّتِي تُؤَيِّيهِ) حقت الهمزة الساكنة المفردة فيه لأن "تحقيقه أسهل من التخفيف"⁽⁷⁾. أي إن ترك الهمز فيه أثقل من الهمز⁽⁸⁾.

(1) ينظر : المستنير : 478/1.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 478/1 وإتحاف فضلاء البشر : 201/1. والإقناع : 410.

(3) شرح الشاطبية : 86.

* سورة الشورى.

(4) ينظر : الإقناع : 411/1.

(5) ينظر : المستنير : 479/1 والإقناع : 409.

(6) شرح الشاطبية : 86.

(7) المستنير : 480/1 والنشر : 393/1.

(8) ينظر : الإقناع : 410.

لأن إبدال الهمزة عندهم يؤدي إلى اجتماع واوين (واو) الكلمة ، والثانية حرف المد المناسب لحركة ما قبل الهمزة. فذلك أثقل من التخفيف عندهم ، على رأي مكّي بن أبي طالب القيسي⁽¹⁾. وحقيقة توجههم تكون كالآتي :

ت ءُ / وِ / ← ت ةُ / وِ / .

ومما حققت همزته في قوله تعالى (وَرِئِيًّا)^(مریم:74) وهو : "ما لو ترك همزه لكان يخرج إلى ضد المعنى"⁽²⁾. بمعنى أنه يوقع الالتباس بما لا يهمز⁽³⁾.

لأن (ورئياً) بالهمز من الرواء. وهو المنظر الحسن ، فلو ترك همزه لاشتبه بري الشارب وهو امتلاؤه⁽⁴⁾.

ويرى ابن خالويه أنها تقرأ بالهمز وتخفيف الياء ، وبترك الهمز وتشديد الياء. فالحجة لمن همز : أنه أخذه من رؤية المنظر والحسن. والحجة لمن شدد : أنه أخذه من الري وهو : امتلاء الشباب ، وتحير مأؤه في الوجه ، أو يكون أراد : الهمز فتركه وعوض التشديد منه⁽⁵⁾.

وهناك مفردة قرآنية واحدة وردت في القرآن الكريم في موضعين (البلد:2) و(الهمزة:8) في قوله تعالى : (مُؤَصَّدَةٌ) حققت فيه الهمزة ، لأن التخفيف لها يخرج الكلمة من لغة إلى لغة أخرى⁽⁶⁾.

والحجة لمن حَقَّق الهمز : أنه أخذه : من آصدت النار فهي مؤصدة⁽⁷⁾. وأشار ابن سوار إلى أن هناك مفردات قرآنية أخرى استثنى القراء فيها الهمزة المفردة الساكنة من التخفيف دون أن يذكر أسباب التحقيق فيها ، قال : "وروى ورش عن نافع تركه أجمع ، إلا خمسة أسماء ، وخمسة أفعال"⁽⁸⁾.

(1) ينظر : الكشف : 82/1 وشرح الشاطبية : 86.

(2) المستتير : 478/1.

(3) ينظر : الإقناع : 410.

(4) النشر : 393/1.

(5) ينظر : الحجة في القراءات السبع : 239.

(6) ينظر : المستتير : 480/1.

(7) ينظر : الحجة في القراءات السبع : 372 ، وشرح الشاطبية : 87.

(8) المستتير : 476/1 ، وينظر : التبصرة : 195 ، والنشر : 391/1.

فالأسماء (البأس والبأساء، واللؤلؤ ولؤلؤ) حيث وقع ، (ورئياً) في مريم ، و (الكأس والرأس) حيث وقعا ، والأفعال : باب (الانباء) ، وقد ذكرناها ، وباب (المجيء) نحو : (جُنْتُ) (البقرة:71) و (جُنْنَا) (النساء:41) و (جُنَّاهُمْ) (الأعراف:52) ، ونحوه وباب (الإقراء) وقد ذكرناها ، ونحو (وهيئ لنا) و (يهيئ لكم) (الكهف:10،16) و (تؤي وتؤيه). وهذا مما اتفق الرواة على استثنائه نصاً وأداءً (1).

ومما ورد في المستنير من مفردات قرآنية أخرى ، حققت فيها الهمزة المفردة الساكنة من رواية الأزرق وأبي الأزهر ، فقد همز خمسة أسماء وثلاثة أفعال. فالأسماء : في نحو قوله تعالى : (شأن يغنيه) (عبس:37) وبابه و (الصَّان) (الإنعام:143).

و (المأوى) (السجدة:19) ، و (مأواكم) (العنكبوت:25) و (مأواه) (آل عمران:162) وبابه. ونحو (كذاب آل فرعون) (آل فرعون:11) ، ونظائره ، و (بهما رافة) (النور:2) والأفعال : (شئت) (الأعراف:155) و (شئتما) و (شئتم) (البقرة:58،35) وبابه. و (لملئت) ، (فأوا إلى الكهف) (الكهف:16،18) (2).

وأشار ابن سوار إلى قراءة أبي عمرو ، قال : "وأما أبو عمرو فاختلف عنه في تحقيقه وتخفيفه... وكل من روى عنه تخفيف الهمز قال : كان أبو عمرو يرى تخفيفه ، إذا أدرج* القراءة ، أو في قراءة الصلاة ، وإذا أراد ترتيل القراءة ، حَقَّق جميع الهمز الساكن" (3). ثم ذكر مفردات قرآنية اختلف في قراءتها ، منها نحو قوله تعالى : (يأجوج ومأجوج) (الكهف:94) و (الأنبياء:96) و (رئياً) و : (عن سَأْقِيهَا) (النحل:44) و (بالسُّوقِ) (ص:33) ، و (سُوقِهِ) (الفتح:29) و (ضيزى) (النجم : 50،22) (4). ولكنه لم يذكر القراء الذين اختلفوا في قراءتهم. ولكن ورد تفصيلها عند ابن الباذش ، قال : "فأما يأجوج ومأجوج فقرأهما عاصم بالهمز ، وخَفَّف الباقون ، وأما (رئياً) فقرأه قولون وابن ذكوان بتشديد الياء من غير همز والباقون

(1) ينظر : المستنير: 476/1 والنشر : 391/1.

(2) ينظر : المستنير : 477/1.

* (المقصود بالإدراج هو الإسراع وهو ضد التحقيق) : النشر : 392/1.

(3) المستنير : 477/1 ، 478 ، والنشر : 392/1.

(4) ينظر : المستنير : 481/1 ، 482.

بالهمز. وأما (سأقيها ، وبالسؤوق ، وعلى سؤوقه) فهمز العين فيهن قُنبل والباقون بغير همز ،
وأما (ضيزى) فهمز عينه ابن كثير والباقون بغير همز" (1).

ب. الهمزة المتحركة :

وهي النوع الثاني من أنواع الهمزة المفردة ، وجاءت في المستتير تحت : "باب الهمز
المتحرك" (2).

ووزعها ابن سوار على مجموعة ضروب ، قال : "أعلم إن الهمز المتحرك على
ضروب مختلفة" (3) ، وهي :

الضرب الأول :

"أن تأتي الهمزة مفتوحة وقبلها مضموم" (4).

لقد نظر أهل اللغة إلى حركة هذا النوع من الهمزة وحركة ما قبلها ليقرروا إبدالها ، إما
على وفق حركة ما قبلها ، وإما على وفق حركتها إذا جاءت بعدها حركة تفرض ذلك.
وعلى هذا فهي عند سيبويه "أن تخفف أبدلت مكانها واو... وذلك قولك في التؤدة
(تؤدة) ، وفي الجؤن (جؤن)" (5).

أما نظر أصحاب القراءات لها فقد فصله مكي بن أبي طالب القيسي بقوله : "فإما
المفتوحة ، إذا انضم ما قبلها... فإنها تُبدل منها مع الضم واواً مفتوحة ، نحو : (يؤأخذ)
،... وعلة ذلك أنها لما لم يكن إلقاء حركتها على ما قبلها ، إذ هو متحرك ، ولا تلقى حركة
على حركة ، ولم يكن فيها أن تجعل بين بين ، لأنها لو جعلت بين بين لجعلت بين الهمزة
والألّف ، والألّف لا يكون قبلها ضم ولا كسر ، فامتنع ذلك أيضاً فيها ، ولو جعلت بين
الهمزة المفتوحة والواو لكانت بين الهمزة وبين حرف ليس هو من حركتها" (6).

(1) الإقناع : 413.

(2) المستتير : 483/1.

(3) المصدر نفسه : 483/1.

(4) المصدر نفسه : 483/1.

(5) الكتاب : 543/3 وينظر : الأصول في النحو : 401/2 والمقدمة الجزولية في النحو : 248.

(6) الكشف : 104/1 ، وينظر : التيسير : 165.

وقد ذكر لها ابن سوار مفردات قرآنية من قراءات القرّاء تباينوا بين محقق لها ومخفّف. ومما مثّل لها من الأسماء نحو قوله : (مُؤَجَّلًا) (آل عمران: 145) و (المُؤَلَّفَة) (التوبة: 60) ولا نظير لهما. و (مُؤَدِّن) (الأعراف: 44) و (يوسف: 70) و (الفؤاد) (الإسراء: 36).

ومن الأفعال : نحو قوله : (يُؤَاخِذُ) (النحل: 61) و (يُؤَخِّر) (المنافقون: 11) و (فَلْيُؤَدِّ) (البقرة: 283) وما جاء منهن. وكذلك (يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ) (آل عمران: 13) و (يُؤَدِّهِ) (البقرة: 255) و (أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ) (النساء: 58) و (يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ) (النور: 43) ولا مثّل له (1).

وذكر ابن سوار حكم تخفيفها : "أن تتقلب واواً خالصة لا غير" (2).

وبين اتفاق القرّاء ومنهم ورش وأبو جعفر والشموني والأعشى في تخفيف الأفعال الخمسة المذكورة أعلاه ، ولكنهم اختلفوا في (يُؤَيِّدُ بِنَصْرِهِ) ، فروى ابن العلاف عن أبي جعفر تحقيق الهمزة ، وروى النهرواني تليينها. أما الشموني : فروى عنه النقّاش تليينها ، وحقّقها النقّار وحماد في رواية ابن العلاف عن أبي جعفر (3).

أما الأسماء الأربعة التي ذكرها ابن سوار ، فقد اختلفوا في اثنين منها وهما (الفؤاد) و(مؤذن) "وروى أبو جعفر والشموني تخفيف الهمزة فيهن غير (الفؤاد)" (4).

وحقق ورش همزة (مُؤَدِّن) في الموضوعين المذكورين (5). وعلى ما يبدو أن عمل التخفيف الذي وجهه القرّاء لهذا النوع من الهمزة في الأسماء والأفعال ، وهو قلب الهمزة واواً ساكنة) ذلك لا ينسجم مع تصور علم الصوت الحديث ، فحقيقة ما يراه هو حذفها والتعويض عنها بنصف صائت من جنس الصائت القصير الذي قبلها ، وهذا واضح في (يُؤَاخِذُ) وفي غيره من المفردات الأخر فبعد قلب الهمزة تصبح (يواخذ) فيكون توجيهها الصوتي على وفق التصور القديم كالآتي :

قبل قلب الهمزة واواً : ي : ء / خ : /ذ/

بعد القلب يكون : ي : / : /خ : /ذ/

(1) ينظر : المستنير : 483/1.

(2) المصدر نفسه : 483/1 ، وينظر : دروس في علم أصوات العربية : 127.

(3) ينظر : المستنير : 484/1.

(4) المصدر نفسه : 484/1.

(5) ينظر : المستنير : 484/1.

فالذي حصل النقاء صائتين طويلين مختلفين من دون فاصل (صامت) بينهما ، وهذا ما يأباه اللسان العربي لصعوبة الأداء النطقي بالانتقال من وضع نطق الضمة الطويلة إلى الفتحة الطويلة ، وكذلك تعد هذه الصور المقطعية مرفوضة على وفق التصور المقطعي العربي ؛ لأن المقطع العربي لا يبدأ بقمة ولا يكون بدون قاعدة. لذلك لا بد من تحول الصائت القصير إلى نصف صائت من جنس حركة ما قبل الهمزة فيكون التوجيه الصوتي للمفردة القرآنية المذكورة على وفق تصور علم الصوت الحديث كالآتي:

ي : /و/ خ : /ذ/

وينطبق الأمر نفسه على المفردات الأخر ، كما في نحو : (يُؤَخَّر) فبعد قلب الهمزة واواً خالصة على وفق تصور القدماء ، فيكون (يُؤَخَّر).
أما توجيهها الصوتي فيكون على وفق الآتي :

قبل قلبها واواً : ي : /ء/ خ : /ر/

بعد القلب : ي : /ُ/ خ : /ر/

المقطع الثاني بعد قلب الهمزة إلى واو خالصة بدأ بقمة (صائت طويل) وهذا مخالف للمقطع العربي. لذا لا بد من تحول الصائت القصير إلى نصف صائت من جنس حركة ما قبل الهمزة فتكون المفردة على وفق تصور علم الصوت الحديث كالآتي :

ي : /و/ خ : /ر/

والعلة في سقوط الهمزة وقوعها بين صائتين قصيرين ، هما (الضمة (:) والفتحة (-)) ، "إذ إن موقعاً من هذا القبيل قد يؤدي بالصامت إلى الاضمحلال أو الضعف أو الانحراف عن مخرجه... وقد لوحظ أن معظم الأصوات التي تخضع لهذا القانون... من الأصوات التي أطلق عليها مصطلح الانفجاري ، وهو صوت يكاد يكون الضد الرئيس لصوت المد"⁽¹⁾.

(1) الأصوات اللغوية ، دراسة لأصوات المد العربية : 180.

وكما هو معروف فإن طبيعة إنتاج أصوات المد هي في تضاد تام مع طبيعة إنتاج الأصوات الانفجارية ومنها الهمزة ، إذ تنتج أصوات المد دون إعاقة لتيار النفس الخارج من الرئتين Voyelle, Vowel⁽¹⁾.

في حين تُنتج الأصوات الانفجارية بانسداد مجرى الهواء عند نطقه في أحد مواضع النطق⁽²⁾.

لذلك تعمل أصوات المد على التقليل من هذا الانحباس أو الانسداد في المجرى حينما تلتقي الأصوات الانغلاقية أو الانفجارية Occlusive. وذلك ما حدث للمفردات القرآنية من الأفعال التي وردت فيها الهمزة المفتوحة والمضموم ما قبلها.

وكذلك حدث للأسماء ومنها (مُؤَدِّن) مثلاً .

م / ءَ ذَ / ذِ / انْ / نْ /

فتكون على وفق تصور القدماء تقلب الهمزة وواوً خالصة كالاتي:

م / ءُ / ذُ / ذِ / انْ / نْ /

فيكون المقطع للصوت الممدود الذي مد تعويضاً عن الهمزة المقلوبة إلى واو دون قاعدة البداية.

ومن ثم كان التعويض لسقوط الهمزة بنصف الصائت على وفق الآتي: م / ءُ / وَ ذَ / ذِ

انْ / نْ /

"أي أن الهمزة في هذه الكلمات جميعاً قد تحولت إلى نصف حركة"⁽³⁾.

الضرب الثاني :

"أن تأتي الهمزة مضمومة مكسوراً ما قبلها"⁽¹⁾ ، وقد أوجز المبرد آلية تخفيفها بقوله :

"فان كانت مضمومة وقبلها... كسر... ينحى بها نحو الواو"⁽²⁾ ، ثم بين سبب ذلك المنحى

فقال : "لأن الضمة من الواو"⁽³⁾.

(1) ينظر : علم الأصوات العام : 174.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 170.

(3) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 140.

وهذا ما عليه عند القراء ، حيث ذكر ابن سوار أن أبا جعفر يضم ما قبلها ويحذفها⁽⁴⁾ ، وأورد لها أسماء وأفعالاً ، كانت فيها جميعها الهمزة مسبوقة بكسرة ومتبوعة بواو .

وهي في قوله تعالى : (مُسْتَهْرُؤُونَ) (البقرة:14) و (قُلِ اسْتَهْرُؤُوا) (التوبة:64) وما جاء منه ، إلا قوله (يَسْتَهْرِؤُ بِهَمْ) (البقرة:15) ، و (مُتَكِرُونَ) (يس:56) ، و (الْحَاطِؤُونَ) (الحاقة:37) ، و (فَمَالِؤُونَ) (الصف:66) ، و (الصَّابِؤُونَ) (المائدة:69) و (أَنْ يُطْفِؤُوا) (التوبة:32) ، و (لِيُطْفِؤُوا) (الصف:8) . زاد النهرواني عنه (الْمُنْشِؤُونَ) (الواقعة:72) (5) .

ووصف الدمياطي قراءة أبي جعفر بشيء من التفصيل ، مبيناً حذفه للهمزة وضم ما قبلها لأجل الواو الذي بعدها ، قائلاً : "لأنه لما أبدل الهمزة تاء استثقل الضمة عليها فحذفها ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين ، ثم ضم ما قبلها لأجل الواو"⁽⁶⁾ . يؤكد أبو البقاء الكفوي ذلك ويجعل من "كلّ همزة بعدها حرف مدّ : كصورتها فإنها تحذف"⁽⁷⁾ .

ويرى الدكتور سمير استيتيه في أن كثيراً من عمليات التحول الصوتي التي قال بها القراء في هذا النوع من الهمزة ، تمثل صوراً من المماثلة بين الحركات القصيرة والطويلة ، أما إسقاط الهمزة الذي ادّعوه لقراءة حمزة في هذا النوع من الهمزة ، فلا يمثل إلا مرحلة واحدة من مراحل التغير ، ونبيّن ذلك من خلال المفردة القرآنية (مُسْتَهْرِؤُونَ) ، فعند سقوط الهمزة بقي الزاي متبوعاً بكسر ، فكانت هذه هي المرحلة الأولى ، وهي : مستهز - ةون ← مستهز - ون .

وهذا التغير عنده يمثل البنية قبل السطحية Subsurface form عندهم سمّوه تسهيل بين بين ، ووجه المماثلة في هذه المرحلة يتأتى من سقوط الهمزة من بين الحركتين

(1) المستتير : 485/1 .

(2) المقتضب : 293/1 .

(3) المصدر نفسه : 293/1 .

(4) ينظر : المستتير : 485/1 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 485/1 .

(6) إتحاف فضلاء البشر : 205/1 .

(7) الكليات : 20 .

(الكسرة والواو) فتماثل الحركتين لما بينهما من صفات مشتركة فهما صائتان ، ويمثلان حركتين ضيقتين⁽¹⁾.

وأضاف مبيناً وجهاً آخر للمماثلة بين الصوائت في المرحلة الأولى التي ذكرها وهي :
"المماثلة التي تتأتى للمقطعين من جراء سقوط الهمزة ، فيصبح آخر المقطع الذي قبل موقع الهمزة مباشرة منتهياً بحركة ، ويصبح المقطع الذي بعد الهمزة مبتدئاً بحركة ، فيطراً نوع من التوافق بين المقطعين"⁽²⁾.

وما أشار إليه في رأيه هذا وتحديداً (المقطع الذي بعد الهمزة) في كونه مبتدئاً بحركة ، وإشارته مرفوضة ، ذلك لأن "المقطع في العربية لا يبدأ بحركة"⁽³⁾.
ومع ذلك نوجه ما قاله من خلال التوجيه المقطعي للمفردة (مستهزؤون) ، الذي اختاره للتعبير عن فكرته (مماثلة الحركات) تكون على وفق الآتي :

م . سُ / ت . هـ / ز . ءُ / ن . /

بعد سقوط الهمزة تكون (مستهزؤون):

م . سُ / ت . هـ / ز . / : ن . /

ثم انتقل إلى وصف المرحلة الثانية وسماها المرحلة السطحية ووضّحها من خلال سقوط كسرة الزاي⁽⁴⁾.

ومما يتضح من ذلك أن علة سقوط الكسرة هي التخلص من الحركة المزدوجة للصوائت التي هي "صفة للصوت الذي ينطق بانتقال اللسان من موضع نطق صائت إلى موضع نطق صائت آخر"⁽⁵⁾. وإذا كان الصائتان مختلفين كما في (الكسرة والواو) فهذا أمر صعب على اللسان نطقه ، إذن لابد من مماثلة الصائتين وفقاً للقاعدة التي تنص على أن الصائت القصير يماثل الصائت الطويل إذا التقى صائتان مختلفان قصير وطويل⁽⁶⁾.

(1) ينظر : القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 142-143.

(2) المصدر نفسه : 143.

(3) الحركات في اللغة العربية (دراسة في التشكيل الصوتي) : 78.

(4) ينظر : القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 144.

(5) علم الأصوات العام : 179.

(6) ينظر : مدخل في الصوتيات : 180.

ففي هذه المفردة وبعد قلب الكسرة ضمة ، شكلت الحركتان صائناً طويلاً وهو الواو ، فتكون :

م : سُ/تَ . هـ/زُ . اِن / اِ . والصائت المركب (الواو) قمة المقطع الثالث تشكّل من الانزلاق المقصود ، فيوصف في واقع الأمر على أنه صوت انزلاقي تضمن انزلاقاً مقصوداً ، إذ تبدأ أعضاء النطق متخذة الوضع الخاص بصائت من الصوائت ثم تنتقل مباشرة نحو الوضع الخاص بصائت آخر ، وينبغي أن يتم ذلك دفعه واحدة من النفس ؛ لأن ما يميزه أنه يتكون من مقطع واحد ، فالواو في المفردة أعلاه من المركب الصاعد ؛ لأن طرفه الثاني (الواو الطويلة) أبرز وأشدّ جهرًا من طرفه الأول (الكسرة القصيرة).⁽¹⁾

الضرب الثالث :

"أن تأتي مكسورة مكسوراً ما قبلها"⁽²⁾ ، وبعدها ياء⁽³⁾ . وتخفف عند أهل اللغة بالتسهيل بينها وبين حرف حركتها⁽⁴⁾ ، معنى ذلك أنها تخفّف بينها وبين الياء لأنها مكسورة ، والكسرة من جنس الياء ، ومثّل لها ابن سوار ، نحو قوله تعالى : (الْمُسْتَهْزِئِينَ) (الحجر:95) و (خَاطِئِينَ) (يوسف:29) ، و (مُتَكَبِّرِينَ) (الكهف:36) و (الصَّابِئِينَ) (البقرة:62)(5) ، أما تخفيفها عند القراء ، فقد بيّنه ابن سوار عند بعضهم ، بقوله: "فكان أبو جعفر... يحذفها ويترك ما قبلها على حاله ، وافقه نافع ، وعبد الوارث في (وَالصَّابِئِينَ) (البقرة:62)"⁽⁶⁾ .

فيكون التوجيه الصوتي لـ(خاطئين) مثلاً ، على وفق الآتي :

مع بقاء الهمزة : خ . اِط . اِء . اِن . اِ

بعد ترك الهمزة : خ . اِط . اِ . اِن . اِ

بعدها يتشكل من الصائت القصير (الكسرة) والصائت الطويل (الياء) صائت طويل

واحد. فتكون المفردة على وفق الآتي:

(1) ينظر : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي :186.185.

(2) المستتير : 485/1.

(3) ينظر : النشر : 397/1.

(4) ينظر : همع الهوامع : 432/3.

(5) ينظر : المستتير : 485/1.

(6) المصدر نفسه : 485/1.

خ : / ط : / إن : /

إن نسبة تردد استعمال هذه الظاهرة في اللغة العربية كبيرة ، وقد أشار إليها إبراهيم عبد الفتاح بقوله : "إذا كانت الحركتان قصيرة وطويلة من جنس واحد ، أنجزتا حركة طويلة ؛ نظراً لأن العربية لا تفرق صوتياً إلا بين الحركة الطويلة والحركة القصيرة بغض النظر عن طول مدى الطويلة" (1).

الضرب الرابع :

"أن تأتي مضمومة مفتوحاً ما قلبها" (2) ، وعند تخفيفها ، يُنحى بها نحو الواو ؛ لأن الضمة من الواو في محل الفتحة من الألف (3).

وقيل تخفف بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة (4).

وعلى هذا الرأي سار أصحاب القراءات ، يقول الداني : "فإن انضمت جعلتها بين الهمزة والواو" (5).

واستقصى لها ابن سوار من المفردات القرآنية التي حذف بها أبو جعفر الهمزة ، منها قوله تعالى : (يَطَّوُّونَ) (التوبة:120) ، و (تَطَّوُّوهَا) (الأحزاب:27) و (تَطَّوُّوهُمُ) (الفتح:25)(6).

والتحليل الصوتي لهذه المفردات يكون على وفق الآتي :

قبل حذف الهمزة : تَطَّوُنْ وبعد حذف الهمزة تَطُون

ت . / ط . / ء . / إن : / ← ت . / ط . / : / إن : /

حذف الهمزة أدى إلى إلتقاء قمتين ، وإلى ابتداء المقطع الثالث بقمة (صائت قصير) ، وهذا الأمر مرفوض في المقاطع العربية ، ومجيء الصائتين المختلفين المتتابعين دون حاجز بينهما يسبب صعوبة في الأداء النطقي ولاسيما عند الانتقال إلى الصامت بعدهما . وهو ما يجعل الضمة تنطق واواً ، وتكون المفردة على وفق الآتي :

(1) مدخل في الصوتيات : 178.

(2) المستتير : 486/1.

(3) ينظر : المقتضب : 293/1.

(4) ينظر : المقدمة الجزولية في النحو : 248.

(5) التيسير : 165.

(6) ينظر : المصدر نفسه : 486/1 ، والنشر : 397/1 ، والشامل في القراءات المتواترة : 200.

ومن الأفعال ، نحو قوله تعالى : (لِيُطِئَنَّ) (النساء:72) ، و (لَقَدْ اسْتَهْزَيْ) في ثلاثة مواضع (الإنعام:10) و(الرعد:32) و(الأنبياء:41) ، و (قُرِئَ) في موضعين (الأعراف:204) و(الانشقاق:21) ، و(لِنُبَيِّنَهُمْ) في موضعين (النحل:41) و(العنكبوت:58) ، و (مُلِئْتُ) (الجن:8) (1).

وأضاف واصفاً طبيعة تخفيف القراءة لهذه الهمزة قال : "فكان أبو جعفر من طريق النهرواني ، والشموني ، يخففان جميع ذلك وتخفيف هذا النوع : أن تُقلب الهمزة في جميع ذلك ياء" (2).

ثم بين ما رواه ابن غالب عن الأعشى تخفيف الهمزة في تسعة مواضع وهي : (رِئَاءِ النَّاسِ) و (خَاسِياً) و (بِالْخَاطِئَةِ) و (خَاطِئَةٍ) و (مُلِئْتُ) و (نَاشِئَةً) و (شَانِئَكَ) و (قُرِئَ) و (لِنُبَيِّنَهُمْ) ، وهمز ما عدا ذلك مما ذكرناه (3).

وذكر ما رواه ورش من تخفيف ثلاث همزات ، وهي (مُلِئْتُ) و (خَاسِياً) و (نَاشِئَةً) ، خَفَّفَ أيضاً همزة "قَبَائِي" (الأعراف:185) حيث كان مع الفاء (4).

والتوجيه الصوتي لهذا النوع من الهمزة في حال التخفيف ، هو حذف الهمزة مع ضرورة التعويض عن حذفها بصامت ضعيف (نصف صائت) يجانس حركة ما قبلها كما في (بالخاطئة). قبل حذف الهمزة تكون :

خ . / ط . / ع . / ت . /

وبعد حذف الهمزة دون التعويض عنها بنصف صائت تكون :

خ . / ط . / / ت . /

فالذي حصل يؤكد ما أشرنا إليه من ضرورة التعويض لذلك الحذف ؛ لأن عدمه أدى إلى النقاء فمتين : (.) ، (.) وأدى كذلك إلى بداية المقطع الثالث بقمة دون قاعدة ، وهذا غير جائز في القواعد الصوتية في العربية ، إذن لابد من التعويض ، فحين التعويض تكون :

خ . / ط . / ي . / ت . /

(1) ينظر : المستنير : 486/1.

(2) المصدر نفسه : 487/1.

(3) ينظر : المصدر نفسه : 487/1.

(4) ينظر : المستنير : 488/1.

أما سبب تعويض حذف الهمزة (بنصف الصائت) الياء ، فقد جاء من تحوّل الكسرة إليها ، فراراً من النقاء صائتين مختلفين أحدهما أمامي وهو الكسرة ، والآخر خلفي وهو الفتحة⁽¹⁾ ، لأن انتقال النطق من الأمام إلى الخلف مباشرة يؤدي إلى صعوبة على اللسان⁽²⁾. والأمر لا يختلف مع باقي المفردات المذكورة.

الضرب السادس :

"أن تأتي مفتوحة مفتوحاً ما قبلها"⁽³⁾ ، وقد بيّن حكمها عند التخفيف سيويه ، قال : "اعلم أن كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فإنك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة"⁽⁴⁾ ، ويؤكد مكي بن أبي طالب القيسي هذا الرأي ولا يفترض غيره ، ويعلل ذلك بقوله : "وعلة ذلك أنها ، لمّا لم يكن قبلها ساكن ، تلقى حركتها عليه ، ولم يحسن فيها البديل كالساكنة لقوتها في الحركة... فلم يكن بدّ من جعل الهمزة المفتوحة التي قبلها فتحة أو ألف بيّن بيّن في التخفيف ، وكان جعلها بين الهمزة المفتوحة والألف أولى ، لأن حركتها الفتح ، والفتح من الألف"⁽⁵⁾.

أما حكمها في التخفيف عند ابن سوار ، فقد جاء مطابقاً لرأي أهل اللغة والقراءات فهي عنده : "... أن يُلَيّن صوتها ويقرب من حرف اللين الذي منه حركتها"⁽⁶⁾. وهي من الحروف المستحسنة في قراءة القرآن والأشعار⁽⁷⁾ ، وفرع من أصل أما استحسانها فلأنها توجد في كلام الفصحاء ، ووردت في الكتاب العزيز⁽⁸⁾. ومن أضربه (بيّن بيّن) وهو إيجاد حرف بين همزة وحرف مدّ⁽⁹⁾.

(1) ينظر : التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : 47 ، والأصوات اللغوية ، عبد القادر عبد الجليل : 210.

(2) ينظر : الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : 232.

(3) المستتير : 488/1.

(4) الكتاب : 541/3.

(5) الكشف : 104-103/1.

(6) المستتير : 488/1.

(7) ينظر : الكتاب : 412/4.

(8) ينظر : لطائف الإشارات لفنون القراءات : 184.

(9) ينظر : المصدر نفسه : 46.

ولكن المحدثين عدّوا ذلك تعبيراً للقديماً من القراء عن حالة غامضة لنطق الهمزة⁽¹⁾.
لقد ذكر ابن سوار ما رواه الأصبهاني عن ورش تخفيف الهمزة (بين بين) في أربعة عشر موضعاً لقراءات القراء للمفردات القرآنية ، خُفِّت فيها الهمزة (بين بين) ، من هذه المفردات ما وردت مكررةً ، لذا سنكتفي بذكر مفردة واحدة لكل مكرر مع الإحالة وهي في قوله تعالى : (كَانَهُمْ) (البقرة:101) و(الأعراف:187) و(يونس:24) و(القصص:82) ، وقوله تعالى : (أَفَأَمِنَ الَّذِينَ) (النحل:45) و (يونس:107) و (الإسراء:68) ، وقوله : (أَفَأَنْتَ) (يونس:99) و(الأنبياء:50) ، وقوله : (أَفَأَصْفَاكُمْ) (الإسراء:40) ، وقوله : (وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكَ) في (الأعراف خاصة :167) ، وقوله : (وَاطْمَأَنُّوا) (يونس:7) و(الحج:11) ، وقوله : (لَأَمْلَأَنَّ) (الأعراف:18) الهمزة الثانية من هذه المفردة حيث كانت ، وقوله : (رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوَكِبًا) و(رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ) (يوسف:4) و (النمل:40،44) و (القصص:31) و(المنافقين:4)(2) .
ثم نقل ما رواه النهرواني تحقيقه همزة (اطْمَأَنَّ بِهِ) (الحج:11) و (رَأَتْهُ) (النمل:44) و (رَأَهَا تَهْتَتُ) (القصص:31) و(رَأَيْتُهُمْ تُعْجِبُكَ) (المنافقون:4) وخفف ما عداه⁽³⁾.
ثم بيّن اختلاف الرواة عن الأعشى في همزة "تَأَخَّرَ" ، وهو في ثلاثة مواضع في (البقرة:3 ، 20) و(الفتح:2) وقوله : (أَوْ يَتَأَخَّرَ) (المدثر:37).
فروى ابن النجار عن النّقار ، والسامريّ عن النقاش عن الشّمونيّ تخفيف الهمزة فيهن ، وروى ابن العلاف عن النّقار التخيير بين تخفيفها وتحقيقها⁽⁴⁾.
ونقل لنا ابن سوار كذلك ما رواه حمّاد وهو تحقيق الهمزة في سورة الفتح خاصة⁽⁵⁾ ، وذكر أن ابن غالب روى تحقيق الهمزة فيهن⁽⁶⁾.
أما التوجيه الصوتي لتخفيفها فقد اختلف فيه ، فالقديماً اعتمدوا التخفيف تأسيساً على إضعافها وإخفائها وعدم إتمامها⁽¹⁾. أمّا المحدثون فمنهم من جعل حقيقته الصوتية إسقاط الهمزة مع الإبقاء على حركتها⁽²⁾.

(1) ينظر : الأصوات اللغوية : 78 .

(2) ينظر : المستنير : 489/1 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 489/1 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : 489/1 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 490/1 .

(6) ينظر : المصدر نفسه : 490/1 .

ومنهم من رفض اسقاطها ؛ لأن اسقاطها يؤدي إلى إلتقاء قمتين مع بقاء المقطع الذي أسقطت منه الهمزة من دون قاعدة أولى ، وكلاهما لا يجوز في القواعد الصوتية العامة للعربية ، لذا اختار بقاءها ، لكونها مخففة بين الهمزة والألف⁽³⁾.

ولو وجَّهنا صوتياً الرأي الأول من آراء المحدثين المذكورة من خلال الكتابة الصوتية

يكون على وفق الآتي :

مثلاً نحو (أفأمنَ) قبل سقوط الهمزة ، تكون :

ءَ / فَ / ءَ / مَ / نَ /

وبعد سقوطها تكون : ءَ / فَ / مَ / نَ /

نجد أن حركة الهمزة (الفتحة) التقت بعد سقوط الهمزة مع حركة المقطع السابق لها وهي فتحة قصيرة أيضاً ، فتوحدتا لإنتاج فتحة طويلة من جنسهما ، ويكون تخفيفها على وفق الآتي:

ءَ / فَ / مَ / نَ /

والأمر كذلك مع المفردة القرآنية "رَأَيْتَ" مثلاً :

رَ / ءَ / يَ / تَ / بعد سقوط الهمزة تكون :

رَ / يَ / تَ / الحركة التي بدأ بها المقطع الثاني بعد سقوط الهمزة لا يمكن أن تكون

قاعدة (بإدئه) له : وبعد توحد الحركتين تكون :

رَ / يَ / تَ /

أما الرأي الثاني الرافض لسقوط الهمزة ، فيمكن توجيهه صوتياً من خلال الكتابة

الصوتية لمفردة قرآنية فيها الهمزة مفتوحة ، وما قبلها مفتوح ، كما في نحو قوله تعالى :

(تَأَخَّرَ) فيكون مع الهمزة على وفق الآتي :

تَ / ءَ / خَ / رَ /

(1) ينظر : الكتاب : 542/3.

(2) ينظر : القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 141.

(3) ينظر : القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 56.

وحيثما يكون الأداء النطقي للهمزة على الرأي القائل (بَيْنَ بَيْنِ) على وفق التصور الثاني ، وهو عدم حذفها كاملة والتعويض عنها بالنبر الطولي يكون:

تَ : /ءَ /خَ /رَ : /

من خلال ذلك وجدنا أن هذه التنوعات الصوتية في الأداء النطقي لصوت الهمزة في الكلمة الواحدة لا يرجع إلى اختلاف الموقع ، وإنما هو تنوع حرّ واختيار محلي في البيئة اللغوية.

الضرب السابع :

"أن تأتي مكسورة مفتوحاً ما قبلها"⁽¹⁾ ، قال سيبويه في حكمها عند التخفيف : "... صارت بين الهمزة والياء الساكنة... ألا ترى أنك لا تتم الصوت هاهنا وتضعفه ، لأنك تقرّبها من الساكن ، ولولا ذلك لم يدخل الحرف وهنّ"⁽²⁾.

والحكم نفسه عند أهل القراءات⁽³⁾ ، ذكر لها ابن سوار مفردات قرآنية ، منها قوله تعالى : (لِيَطْمِئِنَّ قُلُوبِي) (البقرة:260) و(تَطْمِئِنَّ الْقُلُوبُ) (الرعد:28) و(الْمُطْمِئِنَّةُ) (الفجر:27) وما جاء من ذلك ، وخففت كلّها برواية النقاش عن الشموني⁽⁴⁾.

والكتابة الصوتية للمفردة المذكورة أعلاه تبين وجه التغيرات الصوتية التي طرأت عليها ، وهي على وفق الآتي : (لِيَطْمِئِنَّ قُلُوبِي).

قبل التخفيف : ل ـ / ي ـ ط / م ـ / ـ ء ـ / ن ـ / ن ـ / ـ أما بعده ، أي حينما تبدل الهمزة ياء (نصف حركة) مجانسة لحركتها ، وهذا وصف لقراءة حمزة أقرّه الدكتور سمير استيتيه⁽⁵⁾. فيكون على وفق الآتي :

ل ـ / ي ـ ط / م ـ / ـ ء ـ / ن ـ / ن ـ / ـ

وهذا الإبدال يجعل من (نصف الحركة) المبدلة عن الهمزة لاحقة لصائت من جنسها ، وكذلك واقعة بين صائتين مختلفين ، وكلتا الحالتين من كراهات العربية⁽⁶⁾. وتأسيساً على هذه الكراهية ، تخفّف الهمزة هنا (بين بين) ، أي بين الهمزة والياء ، فهي تكون موجودة لكنها واهنة بسبب إحاطتها بصائتين قصيرين ، وما يتطلبه من انفتاح لإنتاجهما ، مما يغيّر من طبيعة الهمزة المنحسبة ، فتكون على النحو الآتي :

ل ـ / ي ـ ط / م ـ / ـ ء ـ / ن ـ / ن ـ / ـ

الضرب الثامن :

(1) المستبصر : 490/1.

(2) الكتاب : 542/3.

(3) ينظر : التبصرة : 313.

(4) ينظر : المستبصر : 490/1.

(5) ينظر : القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 141.

(6) ينظر : القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 56.

"أن تأتي مفتوحة ساكناً ما قبلها" (1) ، فقد خَفَّفها أهل اللغة ، وذلك بنقل حركتها إلى الساكن الذي قبلها ومن ثمَّ حذفها(2).

لقد وجدنا نوع الساكن السابق للهمزة عند ابن سوار مطلقاً غير محدد بنوع ، فقد بيّنه بقوله : "لم يخلُ أن يكون من حروف المدِّ واللين ، أو غيرها"(3).

واستقصى مفردات قرآنية ، روى الشمونيّ تخفيف الهمز فيها ، نحو قوله تعالى : (شَاءَ اتَّخَذَ) في ثلاثة مواضع في (المزمل:19) و(الإنسان:29) و (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ:39*) (4).

أما رأيه في تخفيف هذا النوع من الهمزة ، ولاسيما حين يكون الساكن ألفاً كما في المفردة المذكورة (شَاءَ) ، فقد قال : "بأن تجعل (بَيْنَ بَيْنٍ)... فتجعل المفتوحة بين الهمزة والألف"(5). فتكون بالكتابة الصوتية على وفق الآتي :

ش / ء / ← ش / ء /

فلا يجوز إسقاط الهمزة هنا لأنه يؤدي إلى النقاء قمتين (فتحة طويلة) ألف و (فتحة قصيرة) ، ويبقى المقطع الأخير بغير قاعدة أولى تعوّض سقوط الهمزة (6) ، وهي كالآتي : ش / / .

وسنفصل القول بالساكن السابق للهمزة غير الألف في موضع لاحق إن شاء الله.

الضرب التاسع :

"أن تأتي مكسورة ساكناً ما قبلها" (7) ، أشار ابن سوار إلى ما رواه الخُزاعي عن ابن فليح تخفيفها (بين بين) ، فيما كان على وزن (فاعل) وتأنيثه (فاعلة) وتثنيته (فاعلان) وجمعه السالم (فاعلون) (8).

وأورد لها مفردات قرآنية كثيرة على الصيغ المذكورة ، وبما أنها مكررة ارتأينا أن نختار من كل صيغة مفردتين قرآنيتين ، وما اختير منها قوله تعالى : (قائم) (آل عمران:39)

(1) المستتير : 490/1.

(2) ينظر : همع الهوامع : 431/3.

(3) المستتير : 495/1.

* هي سورة (النبأ).

(4) ينظر : المستتير : 490/1.

(5) المصدر نفسه : 496/1.

(6) ينظر : القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 64.

(7) المستتير : 491/1.

(8) ينظر : المصدر نفسه : 491/1.

و(طَائِرٍ) (الإنعام:38) و(طَائِفَةٌ) (آل عمران:69،113) و(غَائِبَةٌ) (النمل:75) و(طَائِفَتَيْنِ) (الإنعام:156) و(دَائِبَيْنِ) (إبراهيم:33) و(قَائِلُونَ) (الأعراف:4) و(ذَائِقُونَ) (الصفات:31) و(تَائِبَاتٍ) (التحریم:5) و(الصَّائِمَاتِ) (الأحزاب:35). وذكر من صيغ جموع الكثرة في التكسير ما جاء على (فعائل) ، نذكر كذلك مفردتين مما أورده ابن سوار ، منها قولہ تعالی : (طَرَائِقَ) (المؤمنون:17) و (سَرَائِرُ) (الطارق:9) ونحو ذلك ، فقس عليه(1).

إن الملاحظ على المفردات الواردة عند ابن سوار لهذا النوع من الهمزة يجد أن الهمزة واقعة بعد (ألف) مدّ وذلك في المفردات كلّها ، وحكم الهمزة في هذا النوع من المفردات عند سيبويه "لم تُحذف" (2) وعند أصحاب القراءات تجعل (بَيْنَ بَيْنِ) لا غير (3)؛ لأن الألف الذي قبلها حرف مدّ(4).

وهذه المفردات المذكورة جاءت على صيغة فاعل من الفعل الأجوف المعتل الوسط ، فقد قال سيبويه : "اعلم أنّ فاعلاً منهما مهموز العين ، وذلك أنهم يكرهون أن يجيء على الأصل مجيء ما لا يعتلّ فعل منه ، ولم يصلوا إلى الإسكان مع الألف ، وكرهوا الإسكان والحذف فيه ، فيلتبس بغيره ، فهمزوا هذه الواو والياء ، إذ كانتا معتلتين ، وكانتا بعد الألفات... وذلك قولهم : خائفٌ ، وبائعٌ" (5).

لقد نُقل عن الدكتور فوزي الشايب رأياً قدمه من وجهة نظر معيارية مبيناً فيه ظاهرة (تخلّق الهمزة) في هذه الصيغة ، قال : "إن الأصل في قائم وبائع ، هو قاوم ← ق / و ؛ / م / ن / و بايع ← ب / ي / ع / ن / و هنا وقعت أشباه الحركات بين حركتين ، فسقطت ، فتتابعت حركتان ← ق / م / ن / و ب / ع / ن / و ، وهذا لا يجوز البتّة ، فالذين لم يراعوا كمال الصورة لاسم الفاعل اسقطوا شبه الحركة والحركة التي تليه ؛ أي أسقطوا المزدوج الصاعد كلّهُ ، فكان الناتج قائمٌ وباعٌ ، وأما الغالبية العظمى من العرب ، التي

(1) ينظر : المستنير : 492/1.

(2) الكتاب : 546/3.

(3) ينظر : التبصرة : 315.

(4) ينظر : الكتاب : 547/3.

(5) المصدر نفسه : 446/4.

تحرص على كمال الصورة ، فقد لجأ إلى تحقيق الكسرة ، وبتحقيقها تخلقت الهمزة فكان الناتج قائم ، وبائع " (1).

لقد اجتمعت في هذه المفردات القرآنية التي ذكرها ابن سوار ما يأتي :
فتحة طويلة + همزة + حركة قصيرة (كسرة) لذا اسقطوا الهمزة ولجأوا إلى أن يعوضوا موقعها بوساطة نبر الطول المتمثل بالمزدوج ، فتكون على وفق الآتي : (دائم) (العدد:35)
دَ / ي : / م : / ن /

وهنا يتحول الصائت الطويل (الياء) في بادئة المقطع الثاني إلى نصف صائت وصائت قصير ، لأنه لا يجوز تتابع صائتين ، وتسمى تلك الحالة بالانشطار (2).
مذهب حمزة في الوقف على الهمز :

خصص ابن سوار باباً يشتمل على مذهب حمزة في الوقف بترك الهمز على ما يصله بالهمز ، قال فيه : "كان حمزة إذا وقف على كلمة فيها همزة لئنها ، في غير رواية العبسي والضبي" (3).

يقول ابن الباذش واصفاً ما جاءت به الرواية عن حمزة بتخفيف الهمزة المتطرفة والمتوسطة والمبتدئة إذا نزلت منزلة المتوسطة (4). و (المبتدئة) سماها ابن سوار "التي تحل أولاً" (5). و"المراد من قوله تحل أولاً : أي في أول الكلمة ، وليس في أول الكلام ، إذ ليس في الثانية إلا التحقيق لأنه لا يبتدأ بالساكن" (6).

أما نوعها ، فهي على ضربين : ساكنة - وقد بينها البحث - ومتحركة على ضربين : ساكن ما قبلها أو متحرك (7). أما موقع المتحركة بضربها ، فتحل أولاً ووسطاً ، وطرفاً (8).

(1) التشكيل الصوتي للمشتقات (بحث) : 81.

(2) أبحاث في أصوات العربية : 8.

(3) المستنير : 493/1.

(4) ينظر الإقناع : 414/1.

(5) ينظر : المستنير : 493/1.

(6) المستنير : حاشية المحقق : 493/1.

(7) ينظر : المستنير : 493/1.

(8) ينظر : المصدر نفسه : 493/1 ، والنشر : 430/1.

والتخفيف لهذه الهمزة عند حمزة يقع في المتوسطة والطرف وللتي تقع أولاً أيضاً ؛
لأنها تصير باتصالها بما قبلها في حكم المتوسطة (1). فعليه تتوقف حالة التخفيف عند
حمزة على نوع الهمزة ؛ فأنواعها هي :

أ. الهمزة المتحركة وما قبلها ساكن :

"لم يخل هذا الساكن أن يكون من حروف المدّ واللّين أو غيرها" (2) ، وما يقصده بقوله
(أو غيرها) ، فهي (لام المعرفة) أو أي حرف (صامت ساكن) ، فحكم ذلك كلّه عند حمزة
التخفيف ، وأيّده ابن سوار بقوله : "وهذا هو القياس والصحيح" (3). وفصل القول بقراءته
وإصفاً حال الهمزة المسبوقة بلام المعرفة أو غيرها : قال : "فإنه يلقي عليه حركتها ،
ويحذفها" (4).

وكان مكي بن أبي طالب القيسي ، قد ذكر هذا النوع من القراءة وجعله وجهاً من
أوجه قراءات حمزة ، قال فيه : "إن كان قبل الهمزة ساكن ، غير ألف وغير حرف مدّ ولين
زائد ، فهذا تلقى فيه حركة الهمزة على ما قبلها ، فيتحرك ما قبلها بحركتها أو تحذفها" (5).

ومن مفردات ذلك ما ذكره ابن سوار منها نحو قوله تعالى : (الأرض)
(البقرة: 61) و(الأنعام) (آل عمران: 14) ، و (أفئدة) (الأنعام: 113) و(دِفءٌ) (النحل: 5) و(قَدْ أَفْلَحَ) (المؤمنون: 1) وما
أشبه ذلك كثير (6).

والحقيقة الصوتية لهذه القراءة تظهر في التمثيل الآتي : (الأرض) : ءَ ل/ءَ ر/ض
/ُ بعد إسقاط الهمزة وبقاء حركتها تصير : ءَ ل/ ر/ض /ُ ولما كان السكون يعني تفرغ
الحرف من الحركات الثلاث (7). ملأت الفتحة فراغ السكون فقرأ التركيب (الرّض) ومن أمثلتها
(الأنعام) : ءَ ل/ ءَ ن/ع /ُ ← ءَ ل/ ن/ع /ُ م /ُ فتقرأ (النّعَام) *

و(دِفءٌ) :

(1) ينظر : المستنير : 495/1.

(2) المصدر نفسه : 495/1.

(3) المصدر نفسه : 495/1.

(4) المصدر نفسه : 1 / 495.

(5) الكشف : 1 / 115.

(6) ينظر : المستنير : 496، 495/1.

(7) ينظر : دراسات في علم اللغة : 146.

* همزة الوصل في أل التعريف عند مجيئها في أول الكلمة تنطق مقطوعة ، لذا عاملها البحث معاملة الهمزة المحققة.

دِ فِ /ءِ نِ / ← دِ / فِ نِ / فتقرأ (دِفْ)
و(قَدْ أَلْحَحَ) :

قَ دَءِ / فِ لِ / حِ / ← قَ / دِ / فِ لِ / حِ / فتقرأ : (قَدْ فُلِحَ). وما يجده البحث من خلال المفردات القرآنية المحللة بالكتابة الصوتية أن الصامت الساكن الواقع قبل الهمزة المحذوفة لأجل التخفيف كان يمثل نهاية للمقطع ، فليس هناك مسوغ يمنع وجوده في نهاية المقطع ؛ لأن المقطع العربي في أحيان كثيرة ينتهي بساكن⁽¹⁾. ولكن بعد سقوط الهمزة ونقل حركتها عليه ، حلّ محلّها ، ليكون بادئة للمقطع الجديد.

وعلّل الدكتور سمير استيتيه سقوط الهمزة هنا بقوله : "تسقط الهمزة (الصامت الحنجري الوقفي) ، إذا كانت مسبوقة بصامت ومتبوعة بفتحة الحركة الأمامية الواسعة"⁽²⁾. أما إذا كان قبلها حرف مدّ أو لين ساكن زائد. فتخفّف في قراءته على ما ذكره ابن سوار عنها بقوله : "فإذا كانت الواو والياء قبلهما حركتهما ، وهما زائدتان للمدّ ؛ فإنه يخفف الهمزة أيضاً"⁽³⁾. ويقصد ب(قبلهما حركتهما) ، (الضمة للواو ، والكسرة للياء). وتخفيفها عنده "أن تقلب حرف لين كالذي قبلها ، ويُدغم الأول في الثاني ، فتصير في اللفظ بواو مشدّدة ، وياء مشدّدة"⁽⁴⁾.

ومما أستقصاه ابن سوار من مفردات قرآنية لقراءة حمزة لهذا النوع من الهمزة ، منها في قوله تعالى : (ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ) (البقرة: 228) و(حَطِيئَةٌ) (النساء: 112) وما أشبه ذلك⁽⁵⁾. نستعرض ما حصل من تحولات لهذه المفردات عند تخفيف الهمزة ، وفي ضوء الكتابة الصوتية ، نجدها في قوله تعالى : (ثَلَاثَةٌ قُرُوءٍ) مثلاً ، كالاتي:

قُ / رُ / عِ / نِ / بعد قلب الهمزة حرف لين كالذي قبلها تكون:

قُ / رُ - / وِ - نِ / ، لو حذفنا دون تعويض فتكون المفردة بالكتابة الصوتية على وفق الاتي: قُ / رُ - / نِ / . الذي حصل هو انكسار البنية المقطعية ، إذ بقي الصائت القصير

(1) ينظر : علم الأصوات العربية (علم الفونولوجيا) : 63 .

(2) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 135 .

(3) المستتير : 496/1 .

(4) المستتير : 1/ 496 .

(5) ينظر: المصدر نفسه : 496/1 .

(الكسرة) لحالها مكونة قاعدة للمقطع الثالث ، وهذا مخالف لبنية المقطع العربي ، فضلاً عن أنه لا يجوز إلحاق هذه الكسرة بالمقطع السابق لها ؛ وذلك لأن وجود مصوتين في مقطع واحد مرفوض ، إذن لابدّ من تعويض الهمزة المحذوفة بحرف لين كالذي قبلها وهو (الواو) ، وكذلك لابدّ من انشطار الحرف المعوض (الواو) إلى حركة (ضمّة) ونصف صائت (واو) احتكاكية ، فيكون :

قُ / رُ و / و ن / يلتقي هنا مثلان وهما الواو الاحتكاكية الساكنة في نهاية المقطع الثاني (ص ح ص) مع الواو الاحتكاكية المتحركة بالكسر في بداية المقطع الثالث (ص ح ص) ، فهما صوتان صامتان وظيفياً ؛ والدليل على كونهما صامتين أن التضعيف (الإدغام) أصابهما⁽¹⁾ ، فيقرأ التركيب (قُرُو) بغير همز .

أما إذا سبقت بياء زائدة للمدّ ، كما في قوله تعالى : (خَطِيئَةٌ) خ / ط / ي / اء / ت / ن / فتخفف الهمزة بقلبها حرف لين كالذي قبلها ، فتكون : خ / ط / ي / اء / ت / ن / فلو سقطت دون تعويض لحصل لمقطعها ما حصل للمثال السابق الذي حلّ له البحث أسباب تعويضه بحرف لين كالذي قبلها .

بعدها ينشطر حرف المدّ (الياء) إلى حركة (كسرة) ونصف صائت (ياء) احتكاكية فيكون :

خ / ط / ي / اء / ت / ن /

التقى مثلان (ياءان) أولهما ساكن والثاني متحرك ، فيدغمان ، فنقرأ ، (خَطِيئَةٌ) . وأشار ابن سوار إلى تخفيف الهمزة إذا كان الحرف الساكن قبلها هو حرف المدّ (الألف) ، فعند حمزة تجعل (بَيْنَ بَيْنَ) .

فالمفتوحة تجعل بين الهمزة والألف⁽²⁾ . والحقيقة الصوتية لقراءة حمزة تظهر من خلال الكتابة الصوتية للمفردات التي أستقصاها ابن سوار من القرآن لتكون شواهد على حقيقة قراءته ، ومنها في قوله تعالى : (شُرَكَاءُكُمْ)⁽³⁾ (القصص:64)⁽³⁾ . (مثلاً) تكون :

(1) ينظر : دراسات في علم اللغة : 97 .

(2) ينظر : المستنير : 496/1 ، والكشف : 115/1 .

(3) ينظر : المستنير : 497/1 .

ش : /ر. /ك. /ء. /ك. /م / بعد التخفيف تكون :

ش : /ر. /ك. /ء. /ك. /م /

لا يجوز هنا إسقاط الهمزة لأنه يسبب التقاء قمتين ، مع بقاء المقطع الرابع (ء-) دون قاعدة وهذا غير جائز ؛ لأن المقطع في اللغة العربية لا يبدأ بحركة (1). وعلى شاكلة ذلك كل همزة مفتوحة قبلها حرف المدّ (الألف) تكون في قراءة حمزة على ما ذكرناه. أما المضمومة فتخفيفها بين الهمزة والواو.

وهذا ما تظهره الكتابة الصوتية للمفردات القرآنية التي منها قوله تعالى : (مَا أَهْلَ بِهِ) مثلاً ، يكون :

م : /ء. /ه. /ل. /ل. / بعد تخفيف الهمزة بين بين تكون : م : /ء. /ه. /ل. /ل. /

وأما المكسورة فتخفف بين الهمزة والياء ، ومثالها قوله تعالى : (مِنْ مَاءٍ) (البقرة:164) فيكون :

م : ن. م : /ء. /ن. / بعد تخفيف الهمزة بين بين تكون : م : ن. م : /ء. /ن. / وعلى شاكلة ذلك كل مفردة وردت فيها الهمزة متحركة وقبلها حرف المدّ (الألف) وحجة عدم إسقاط الهمزة فهي نفسها التي ذكرها البحث (2).

وقد ذكر ابن سوار وجهين خفف حمزة من خلالهما كلّ همزة متحركة وما قبلها ساكن (واو أو ياء) وما قبلهما حركة تجانسهما ، أو سبقا بفتحة ، وهما أصلان من نفس الكلمة غير زائدين ، أو زائدان للجمع أو الضمير ، والوجهان هما :

"أحدهما : أن يجري مجرى الساكن الذي ليس من حروف المدّ واللّين ، مثل لام المعرفة وغيره ، فيلقي حركة الهمزة عليهما ويحذفها رأساً.

والوجه الآخر : أن يجري مجرى الزائدين للمدّ... فتقلب الهمزة بعدهما حرف لين كالذي قبلها ، ويدغم الأول منهما في الثاني" (3).

(1) ينظر : علم الأصوات العربية (علم الفونولوجيا) : 63.

(2) ينظر : الفصل الثاني : 221.

(3) المستتير : 497/1.

ومن المفردات القرآنية التي أوردها ابن سوار وفيما قبلها حركتهما منها قوله تعالى: (وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا) (النساء:110) فتخفيفها على الوجه الأول يكون :

سُ . و/ءَ . ن / تحذف الهمزة وتلقى حركتها على حرف اللين الجاري مجرى الساكن قبلها ، فيكون :

سُ . و/ءَ . ن / فتقرأ (سُؤاً)

أما تخفيفها على الوجه الثاني ، فيكون :

سُ . و/ءَ . ن / تقلب الهمزة حرف لين كالذي قبلها فتكون :

سُ . و/ءَ . ن / التقى مثلان (واوان) أولهما ساكن والثاني متحرك فيدغمان ، فتقرأ (سُؤاً).

ومن أمثلتها كذلك قوله تعالى : (حَتَّى تَقِيءَ) (الحجرات:9) فتخفيف الهمزة على الوجه الأول ، يكون :

ت . ف/ ي . ء/ءَ . / ← ت . ف/ ي . ء/ءَ . /

تحول الحرفان (الواو والياء) من موقعهما في نهاية مقطع مغلق إلى بادئة (قاعدة)

لمقطع آخر ، وذلك بعد حذف الهمزة ونقل حركتها لهما.

ومن المفردات القرآنية التي أوردها ابن سوار لتخفيف الهمزة في قراءة حمزة وفيها قبل

الواو والياء حركة ليس من جنسهما وإنما (فتحة). في نحو قوله تعالى : (أَمْراً سَوْءٍ) (مريم:28) ، فتخفف الهمزة في قراءته على الوجه الأول فيكون : س . و/ءَ . ن / ← س . و/ءَ . ن / فتقرأ : (سَوْءٍ).

وفي نحو قوله تعالى : (بِكُلِّ شَيْءٍ) (البقرة:29) فيكون : ش . ي/ءَ . ن / ← ش . ي/ءَ . ن /

فتقرأ : (شيءٍ).

أما تخفيف هذه المفردة وما أشبهها على الوجه الآخر فالمفردة الأولى تكون على وفق

الآتي : (سوءٍ)

س . و/ءَ . ن / ← س . و/ءَ . ن /

فتدغم الواو الأولى في الثانية ، فيقرأ : (سوءٍ) أما المفردة الثانية فتكون على الوجه

الآخر كذلك على وفق الآتي : (شيءٍ) :

ش . ي / ء . ن / ← ش . ي / ي . ن /

فتدغم الياء الأولى في الثانية ، فيقرأ (شَيّ).

ب. الهمزة المتحركة وقبلها متحرك :

ومما جاء به ابن سوار من وصف لتخفيف الهمزة من هذا النوع في قراءة حمزة هو قوله : "فإن كانت الهمزة مفتوحة وقبلها حرف مضموم أو مكسور فتخفيفها ؛ أن تقلب واواً خالصة ، وياء خالصة" (1).

لقد أستقصى ابن سوار مفردات قرآنية كثيرة للهمزة المفتوحة وقبلها حرف مضموم في قراءة حمزة سناخذ بعضاً منها حتى نقف على واقع التخفيف من خلال التحليل الصوتي لها. ومنها في قوله تعالى : (هُزُوءاً) (البقرة:67) ، و(كُفُوءاً) (الإخلاص:4) ، و(مُؤَجَّلًا) (آل عمران:145) ، و(مُؤَيَّنًا) (الأعراف:44) ، و(يُؤَيِّدًا) (آل عمران:13) وما أشبه ذلك (2).

فالتحليل الصوتي لقوله تعالى (هُزُوءاً) (مثلاً) ، بالكتابة الصوتية وفي ضوء علم الصوت

الحديث ، يكون :

هـ : / زُ - / ء - ن / تكون ← هـ : / زُ - / - ن / سقطت الهمزة وبقيت حركتها ، فهنا تلتقي الضمة قبلُ بالفتحة بعدُ "فتنشأ الحركة المزدوجة التي تؤدي إلى وجود الصوت الانتقالي ، الذي هو الواو" (3). فتكون :

هـ : / زُ - / و - ن / فتقرأ : (هُزُوءاً)

وسقوط الهمزة قابلة للتعويض بالحركة المزدوجة (الواو) ؛ لأن عدم التعويض يؤدي إلى التقاء قمتين ، وبقاء المقطع الأخير من دون قاعدة أولى يبتدئ بها. وهذا مرفوض في العربية.

وهذه الهمزة إذا جاء قبلها حرف مكسور فتخفف بأن تقلب ياء خالصة على حسب قراءة حمزة ، ووردت تلك القراءة بتأييد ابن سوار في المفردات القرآنية التي منها نحو قوله تعالى : (فِئَةً) (الأنفال:16) ، و (مَائَةً) (الكهف:25) ، و (خَاسِنًا) (الملك:4) ، و (مَوْطِنًا) (التوبة:120) ، و

(1) المستتير : 498/1.

(2) ينظر : المستتير : 499،498/1.

(3) المنهج الصوتي للبنية العربية : 170.

(نَاشِئَةٌ) (المزمل:6) وما أشبه ذلك⁽¹⁾. والتحليل الصوتي يثبت ذلك التحول من خلال المفردات المذكورة ، ففي (فئة) (مثلاً) ، بالكتابة الصوتية يكون : ف /ءَ- /ت /ن / ← ف / / . / ت / ن / .

سقطت الهمزة وبقيت حركتها فالتقت الكسرة قبلُ بالفتحة بعدُ : "فتنشأ الحركة المزدوجة التي تؤدي إلى وجود الصائت الانتقالِي ، الذي هو ... الياء".⁽²⁾ فتكون :
ف / ي / ءَ / ت / ن / فتقرأ (فِيَّة) ولأسباب نفسها التي ذكرها البحث تمّ تعويض سقوط الهمزة بالحركة المزدوجة⁽³⁾.

نستخلص مما طرأ من تغيرات صوتية لهذا النوع من الهمزة في الحالتين المذكورتين: (قبلها مضموم أو مكسور) هو تعويض نبر الشدة بوساطة الهمزة إلى نبر الطول بوساطة (الواو) و (الياء) الخالصتين.
ما جاء عند حمزة في التخفيف بينَ بينَ :

في المفتوحة وقبلها مفتوح ، نحو قوله تعالى : (مُنْكَأً) (يوسف:31) ، و(حَطَّأً) و(سَأَلُوا) (النساء:153،92) و(تَأَذَّنَ) (الأعراف:167) وشبه ذلك⁽⁴⁾.

فالتحليل الصوتي لقوله : (تَأَذَّنَ) (مثلاً) بالكتابة الصوتية على حسب قراءة حمزة بتليين الهمزة وجعلها (بين بين) يكون : ت / ءَ / ذ / ذَ / ن / / ← ت / ءَ / ذ / ذَ / ن / / .
جعلها (بين بين) على المشهور بحسب الدراسات القديمة ، هو صوت متولد بين الهمزة وبين الصوت المتولد من مدّ حركتها. وبما أنها محرّكة بالفتحة فتكون بين الهمزة والألف ؛ لأن الفتح من الألف ، والألف تحدث من إشباع الفتحة⁽⁵⁾.

وفي المضمومة قبلها ضم ، نحو قوله تعالى : (رُؤُوسِكُمْ) (البقرة:196) ، و(وَعُدُّ أُولَاهُمَا) (الإسراء:5) و(كُلُّ أَنَاسٍ) (البقرة:60) وما أشبه ذلك⁽⁶⁾.

(1) ينظر : المستنير : 499/1.

(2) المنهج الصوتي للبنية العربية : 170.

(3) ينظر : الفصل الثاني : 224.

(4) ينظر : المستنير : 499/1.

(5) ينظر : الكتاب : 542/3 . و الكشف : 104،103/1 ، والقراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 54.

(6) ينظر : المستنير : 499.

والتعريف الثاني أولى من الأول ؛ "لأن الواقف قد يقف ولا يكون بعد ذلك شيء" (3).
 وعند أصحاب القراءات : "عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنياً يتنفس فيه عادة
 بنية استئناف القراءة ، إما بما يلي الحرف الموقوف عليه أو بما قبله لا بنية الإعراض" (4).
 وهذا الكلام يتوافق مع النظرة الحديثة للوقف التي هي : "انقطاع في السلسلة الكلامية أو
 صمت ، يقع في نهاية المجموعة النفسية ويسبقه انخفاض وتغير هابط في التنغيم الصوتي
 (Pause)" (5).

وخصّ بعض القراء تخفيف الهمز بالوقف ومنهم حمزة الذي "تفرد... بتخفيف كل همزة
 متوسطة أو متطرفة ، إذا وقف خاصّة" (6). وحبّته في تخفيف الهمزة في الوقف دون
 الوصل : "أن الوقف موضع استراحة ، ومن شأن الواقف في أغلب الأمر ألا يقف إلا بعد
 فتور صوته وانقطاع نفسه" (7).

تخفيف الهمزة المتطرفة لحمزة :

يقول ابن سوار في وصفه لقراءة حمزة للهمزة المتطرفة : "فإن كانت الهمزة طرفاً وهي
 متحركة ، متحرك ما قبلها ، وهي غير منونة : إن كانت مفتوحة ، انقلبت حرف لين من
 جنس ما قبلها ، لأن مذهبه ، أن يقف على المفتوح بالسكون بغير روم" (8).
 وأورد لها من المفردات القرآنية نحو قوله تعالى : (أَنْ لَّا مَلْجَأُ) (التوبة:118) و (عَلَيْهِمْ
 نَبَأٌ) (المائدة:27) وما أشبه ذلك (9).

فإذا سكنت الهمزة على حسب مذهبه فتخفيفها عنده يستلزم أن تنقلب بعد الفتحة ألفاً (10).
 أي على حركة ما قبلها مع منع الروم والإشمام* ، في الحرف المبدل من الهمزة لسكونه (1).

(1) شرح الشافية : 271/2.

(2) شرح كتاب الحدود في النحو : 308.

(3) المصدر نفسه : 308.

(4) نهاية القول المفيد : 201 ، وينظر : المنير الجديد في أحكام التجويد : 85.

(5) علم الأصوات العام : 182.

(6) الكشف : 68/1.

(7) شرح الهداية : 53/1.

(8) المستتير : 501/1 ، وينظر : التيسير : 3837 ، والأقناع : 416/1.

(9) ينظر : المستتير : 501/1.

(10) ينظر : المصدر نفسه : 501/1.

وبما أن حركة ما قبلها بمنزلة حركتها يقف حمزة على الهمزة بالسكون ، لذا تضعف فتسقط لوقوعها بين صائتين (فتحتين) فتبدل ألفاً من جنس الحركتين المجتمعين من جزاء سقوطها. وبالكتابة الصوتية لقوله تعالى : (أَنْ لَّا مَلْجَأَ) مثلاً يكون:

مَ لَ جَ / عَ / بعد سقوطها يكون :

مَ لَ جَ / نَ نَ جَ من اجتماع الفتحين ألف طويلة (2).

فيكون : مَ لَ جَ / فتقرأ (مَلْجَا)

وهذا التحول في الهمزة أثبتتها التسجيلات الطيفية الحديثة الهمزة فقد أظهرتها بصور متنوعة وصوتاً غير مستقر لا يأخذ شكلاً معيناً محدداً ، وصوتاً شبيهاً بالعلّة في بعض السياقات(3).

لقد وقف الدكتور غالب المطيبي على حقيقة ذلك معتمداً على رأي يبيّن علاقتها بأصوات المدّ ، جعله مسوغاً لضعفها وإبدالها بصوت مدّ طويل من جنس حركتها وحركة ما قبلها يقول : "وفي الحقيقة أن له ما يربطه بأصوات المدّ على الرغم من كونه على الضدّ منها ، إذ أنه من الممكن أن يحدث نتيجة انغلاق فجائي في صوت المدّ ، وهو أمر يسوغ سقوطه ، إذ أن ذلك السقوط يحدث إذا تيسر لصوت المدّ اللاحق أن يمنع ذلك الانغلاق ، فيتسبب من جزاء ذلك ألا تنطق الهمزة ، فيلتقي حينذاك صوتا المدّ القصيران ليتحدّا في صوت مدّ واحد طويل"(4)*.

* معنى الإشمام : ((عبارة عن ضم الشفتين من غير صوت بُعيد النطق بالحرف الأخير ساكناً ، إشارة إلى الضم بحيث يدرکه المبصر دون الأعمى ، ويكون على الحرف المرفوع أو المضموم ، ولا يدخل الإشمام في الحرف المفتوح أو المكسور)). الواضح في أحكام التجويد : 129.

(1) ينظر : الإقناع : 416/1.

(2) ينظر : دروس في علم أصوات العربية : 123.

(3) ينظر : دراسة الصوت اللغوي : 346.

(4) في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المدّ العربية : 180.

* . وما اعتمد عليه مأخوذ من مجلة اللغة العربية ، القاهرة ، ج/23 ، 1968 : 6261.

وإذا كان قبل الهمزة المتطرفة ساكن ، وقف حمزة عليها وذلك بإلقاء حركة الهمزة على ذلك الساكن قياساً على مذهبه⁽¹⁾. الذي وصفه ابن الجزري نقلاً عما رواه سليم عن حمزة أنه كان يتبع في الوقف على الهمز خطّ المصحف ، قال : "... يعني أنه إذا خففت الهمز في الوقوف فمهما كان من أنواع التخفيف موافقاً لخط المصحف خففه به دون ما خالفه ، وإن كان أقيس"⁽²⁾.

وما استقصاه ابن سوار من مفردات قرآنية عن قراءته في قوله تعالى : (جُزْأً) (البقرة:260)⁽³⁾. بالكتابة الصوتية تكون : جُزْءَ ن/ بعد التخفيف تكون : جُزْءَ ن/ فتقرأ (جُزْأً).

انتقل الحرف الساكن الذي أُلقيت عليه حركة الهمزة ليكون قاعدة للمقطع الثاني الذي أسقطت منه الهمزة.

ومما يدلُّ على إتباع حمزة كتابة المصحف عند وقفه ما قاله ابن سوار : "وإنما وقف حمزة على (كُفُواً) (الإخلاص:4) ، و(هُزُواً) (البقرة:67) بالواو ، لأنها مكتوبة في المصحف بالواو ، فاتبع الإمام"⁽⁴⁾.

وأشار ابن سوار إلى ما رواه العبسي عن حمزة وهو "تحقيق الهمز الساكن والمتحرك في الوقف كما يَصِل ، إلا ما كان منصوباً مثل : (دُعَاءٌ وَنِدَاءٌ) (البقرة:171)... وكذلك إن كان غير منون ، مثل : (السُّفْهَاء) و(السَّمَاء) و(هُؤُلَاءِ) (البقرة:13،22،31)"⁽⁵⁾.

وإن كان قبل الهمزة المتطرفة ساكن وهو (الألف) ، وكانت الهمزة مبدلة من حرف أصلي أو كانت زائدة ، أبدلت الهمزة بعدها ألفاً ، بأي حركة تحركت ، ثم حُذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين⁽⁶⁾.

(1) ينظر : المستنير : 502،501/1.

(2) النشر : 446/1.

(3) ينظر : المستنير : 501/1.

* الإمام هو مصحف عثمان. عن حاشية المحقق للمستنير : 501/1.

(4) المستنير : 501/1.

(5) المصدر نفسه : 502/1.

(6) ينظر : المصدر نفسه : 161.

وعلى وفق تصور القدماء ، يكون قوله تعالى : (دُعَاءٌ) مثلاً : دُءُ / ع / ء-ن / بعد إبدال الهمزة ألفاً يكون دُءُ / ع / ء-ن / ، فالذي حصل ظهور قمتين في مقطع واحد ، وهذا مخالف للنظام المقطعي للغة العربية.

معنى ذلك أنه لا يجوز إبدال الهمزة ألفاً على رأي القدماء للأسباب التي بينها البحث ، وما يجب أن يحصل هو سقوطها ويعوض عنها بمد الألف عند الوقف ، وذلك لوقوعها بين حركة طويلة (الألف) وحركة قصيرة (الفتحة) علامة الإعراب فتكون المفردة على وفق الآتي :

دُءُ / ع / ء-ن / فتقرأ (دُعَا) وينطوي هذا الأمر على ما شابه ذلك من مفردات آخر.

وأشار ابن سوار إلى اختلاف الرواة في قراءة حمزة ، قال : "وروى جعفر الوزان ، فيما ذكره أبو عليّ العطار ، تخفيف الهمزة إذا حلت وسطاً في الكلمة أو آخراً ، إذا حقق القراءة فإذا حدر وقف بالهمز كغيره من القراء" (1).

وما روى أبو إسحاق الطبري بإسناده عن جميع من عنده من أصحاب حمزة في الوقف إذا كانت الهمزة في أول الكلمة (2).

ورصد ابن سوار ما قيل عن قراءة حمزة وأجزه بقوله : "وقيل إن حمزة ترك الهمز في الوقف ليجمع بين اللغتين ، التحقيق في الوصل والتخفيف في الوقف. وقيل : إنما تركه للاستراحة لما يلحق القارئ من الكلفة في الوصل ، فرأى أن لا يكلفه ذلك في الوقف" (3).

ومن ثمّ تناول ابن سوار طبيعة قراءة حمزة للهمزتين المتلاصقتين ، مستقصياً لها من مفردات القرآن قوله تعالى : (أَءِلَّةٌ) (النمل:60) ، و (أَيُّنَّكُمْ) (العنكبوت:29) ، ومبيناً آلية تخفيف الهمزتين عنده ، وذلك بتخفيف الهمزة الثانية في الوقف (4).

حيث جعل الهمزة الثانية بين الهمزة والياء ؛ لأن أصلها الكسرة (5). بالكتابة الصوتية لقوله تعالى : (أَءِلَّةٌ) مثلاً:

(1) المستتير : 504/1.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 504/1.

(3) المصدر نفسه : 504/1.

(4) ينظر : المصدر نفسه : 501/1.

(5) ينظر : الرعاية : 150.

ءَءِ / إِلْ / هُءُ / نْ / عند التخفيف يكون :

ءَءِ / إِلْ / هُءُ / نْ / وهذه الإجراءات على رأي القدماء .

أما الإجراء الصوتي الأمثل وعلى وفق تصور علم الصوت الحديث فتكون كتابة المفردة صوتياً كالآتي :

ءَءِ / إِلْ / هُءُ / نْ / وبعد سقوط الهمزة تكون :

ءَءِ / إِلْ / هُءُ / نْ / فتتسأ حركة مزدوجة تؤدي إلى وجود الصوت الانتقالي (الياء)⁽¹⁾ ، فتكون : ءَءِ / إِلْ / هُءُ / نْ / وهذا الصامت الضعيف (ي) من جنس الكسرة ، وذلك لانعدام صامت ضعيف من جنس الفتحة . واجتلاب (الياء) لتحل محل الهمزة قاعدة أولى للمقطع ، كي لا يبدأ المقطع بمصوت⁽²⁾ .

لم يقف البحث على قراءة ثابتة لحمزة عند الوقف على كلمات مهموزة ، فكان يبديل الهمزة حركة أو نصف صائت أو إنها تخفف بين بين ، فجعلها ابن الجزري من المشكلات التي يحتاج النظر فيها إلى دراية وتعمق ، قال ابن الجزري : "وهو باب مشكل يحتاج إلى معرفة تحقيق مذاهب أهل العربية ، وأحكام رسم المصاحف العثمانية ، وتمييز الرواية ، وإتقان الدراية"⁽³⁾ .

مذهب ورش في إلقاء حركة الهمزة :

كان ورش يلقي حركة الهمزة على الساكن الذي قبلها ، ويحذف الهمزة ، وذلك إذا كان الساكن في آخر كلمة ولقيه همزة من أول كلمة أخرى⁽⁴⁾ . وهذا الإجراء يتم إذا وصل⁽⁵⁾ ، والساكن عنده على ثلاثة أضرب :

الأول : أن يكون سائر حروف المعجم :

وأستقصى ابن سوار من المفردات القرآنية مبيناً من خلالها قراءة ورش منها في نحو قوله تعالى : (قَدْ أَفْلَحَ) (طه:64) ، و (قُلْ أَعُوذُ) (العلق:1) ونحو ذلك⁽⁶⁾ .

(1) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : 170 .

(2) ينظر : القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 51،50 .

(3) النشر : 428/1 .

(4) ينظر : المستنير : 504/1 .

(5) ينظر : الإقناع : 388/1 .

(6) ينظر : المستنير : 504/1 .

وحجّة ورش في حذف الهمزة وإلقاء حركتها على الساكن قبلها لتقوم حركتها مقامها ، هي ثقل الهمزة ، فهو إذا ألقى حركتها على ما قبلها لم يخلّ بالكلام ، وخففت الثقل الذي في الهمزة ، وكان ما هو من كلمتين أولى بالتخفيف ، لثقل اجتماع كلمتين والهمزة (1). وفي ضوء علم الصوت الحديث ومن خلال الكتابة الصوتية لقوله تعالى : (قُلْ أَعُوذُ) مثلاً يكون :

قُ ل / ء / عُ ذُ / بعد سقوط الهمزة يكون :

قُ ل / ء / عُ ذُ / فالقطع الثاني بدأ بقمة ، وهذا يخالف النظام المقطعي للغة العربية ، فلا بد من اجتلاب قاعدة لتكون بادئة للمقطع ، لذا ينتقل الساكن قبل الهمزة المحذوفة ليكون قاعدة للمقطع بعد أن يحرك بحركة الهمزة المحذوفة ، فيكون : قُ ل / ء / عُ ذُ / وإن انتقال الصامت الساكن لم يترك اختلالاً في البنية المقطعية التي كان فيها (2).

الثاني : أن يكون تنويناً :

مثل قوله تعالى : (مُبِينٌ * أَنْ اَعْبُدُوا) (نوح:2،3) و (عَجَباً أَنْ أَوْحَيْنَا) (يونس:2) وغير ذلك (3). وحجة التخفيف "أفرد التنوين لكونه زائداً" (4). فلو أخذنا المفردة الأخيرة مثلاً ، تكون : عَ . جَ . بَ . نَ . ءَ . نَ / وبعد تخفيف الهمزة بإسقاطها وإبقاء حركتها ، تكون : عَ . جَ . بَ . نَ . نَ / وللأسباب السابقة التي ذكرها البحث يكون الإجراء الصوتي السابق ينطبق على النون الساكنة فتكون : عَ . جَ . بَ . نَ . نَ .

(1) ينظر : الكشف : 89/1.

(2) ينظر : القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 63.

(3) ينظر : المستنير : 505/1.

(4) الإقناع : 389/1.

الثالث : أن يكون لام التعريف:

ومما استقصاه له ابن سوار في قوله تعالى : (الأرض) ، و(الإنعام) و(الأنهار) (البقرة:25) ونحو ذلك (1).

يقول ابن سوار واصفاً قراءة ورش لهذا النوع من الهمزة : "فإنه يُلقى حركتها عليه ، ويحذفها" (2).

وحجته نقلها ابن الباذش عن أبي جعفر ، قال : "قال أبو جعفر... وحرف التعريف لاتصاله في الخط ، وقد قضى النحويون بانفصاله ، لأنه من حروف المعاني كقد" (3). معنى ذلك أنه أجراها مجرى ما كان من كلمتين ، فيكون مثالها (الأنهار) (مثلاً) عند التخفيف على وفق الآتي :

عَل/نَهْ /رُ / بعد سقوط الهمزة يكون :

عَل/نَهْ /رُ / تلقى حركتها على الحرف الساكن بعدها فينتقل ليكون قاعدة للمقطع الثاني دون إخلال بمقطعه المنتقل منه فيكون :

عَل/نَهْ /رُ /

واستثنى ورش من الساكن حروف المد واللين ، وهي الألف ، ولا يكون قبلها إلا مفتوحاً ، والياء إذا كان قبلها كسرة ، والواو إذا كان قبلها ضمة ، فإنه لا يلقي الحركة في هؤلاء المدّات ، لا سبيل له إلى ذلك (4).

وحجته : "أنه لو ألقى الحركة على الألف في نحو : (فما آمن) (يونس:83) لتغيرت الألف وانقلبت همزة ، ولحال الكلام عن أصله ، فامتنع إلقاء الحركة لذلك على الألف ، وفعل ذلك بأختي الألف : الواو التي قبلها ضمة ، والياء التي قبلها كسرة ، للتشبيه بالألف ، فامتنع فيهما من إلقاء الحركة عليهما ، مثلما امتنع في الألف ، وأيضاً فإن الألف في نية حركة لا يتغير ما قبلها أبداً ، والحركة لا تلقى على حركة" (5).

(1) ينظر : المستنير : 505/1.

(2) المصدر نفسه : 505/1.

(3) الإقناع : 389/1.

(4) ينظر : المستنير : 505/1.

(5) الكشف : 90/1.

ونقل ابن البادش عن أبيه ، بأن حركة الهمزة لا تنقل على الألف ؛ لأنها لا تتحرك ، وأجاز نقلها على الواو والياء اللذين حركة ما قبلهما منهما. ولكن ورش لم ينقل إليهما الحركة ؛ لأنه حملهما على الألف (1).

ونكر ابن سوار مفردات قرآنية ، امتنع فيها إلقاء حركة الهمزة على أحرف المد قبلها ، منها في نحو قوله تعالى : (بِمَا أَنْزَلْنَا) (البقرة:4) ، و (لَوْلَا أَوْتِي) (الفصص:48) ، و (فِي أَنْفُسِهِمْ) (آل عمران:154) و (قَالُوا آمَنَّا) (البقرة:14) وغير ذلك (2).

فلو أخذنا قوله تعالى : (بِمَا أَنْزَلْنَا) لنتبين من خلاله أسباب منع نقل حركة الهمزة على حرف اللين قبلها ، في ضوء علم الصوت الحديث وعلى وفق الكتابة الصوتية يكون :

م . ءُ / ن / ز . / ل . / لو أسقطنا الهمزة وأبقينا حركتها ، يكون :

م . ءُ / ن / ز . / ل . / فالذي حصل بعد سقوط الهمزة هو بقاء مقطعها دون قاعدة ، ولا يمكن الاستفادة من صوت المد ، لكي يكون في موقع الهمزة الساقطة ؛ لأن صوت المد لا يكون قاعدة ، فسقوطها يعني التقاء قمتين ، وهذا مرفوض في النظام المقطعي العربي الذي لا يتم بضغط متواصل وثابت ، وإنما على شكل مقاطع متتابعة في إخراج الكلام ، وهذا التتابع يتشكل منه تقعر وتحذب ، فأطلقوا على نقاط التقعر مصطلح قواعد المقاطع ، ولا تكون إلا من الصوامت ، أو ما كان بقيمته في البنية المقطعية ، وأطلقوا مصطلح قم المقاطع على التحذب ولا تكون إلا صوائت (3).

معنى ذلك أن ما ورد عندنا من خلال الكتابة الصوتية للمفردات أعلاه مخالف لما ذكره علماء الصوت المعاصرون.

ثانياً :- الهمزتان المتواليان :

خصص لها ابن سوار باباً سماه (باب الهمزتين) (4) ، قال : "وهما على ضربين : ضرب يكونان من كلمة واحدة ، وضرب يكونان من كلمتين" (5).

(1) ينظر : الإقناع : 390/1.

(2) ينظر : المستنير : 505/1.

(3) ينظر : علم الأصوات العام : 96 ، وأبحاث في أصوات العربية : 11.

(4) ينظر : المستنير : 551/1.

(5) المصدر نفسه : 551/1.

ويعني في كلمتين ، تكون الهمزة الأولى في آخر الكلمة الأولى ، والثانية في مستهل الكلمة الثانية ، ويختلف التوجيه الصوتي لأداء الهمزتين عند القداء والمعاصرين ، ويتنوع النظر إلى الهمزتين نتيجة إلى اختلافها فمنها ما كانت أصلية ومنها ما كانت للاستفهام ، أو من حيث نوعها للقطع أو للوصل ، ويتنوع كذلك إلى نوع حركة الهمزة الثانية هل هي فتحة أو ضمة أو كسرة ، وغير ذلك من أوجه التنوع، وهذا ما سنوضحه من خلال استقراء طبيعة الهمزتين وكيف وجهه أهل اللغة والقراءات وأصحاب الدراسات الصوتية المعاصرون.

الضرب الأول : الهمزتان المجتمعان في كلمة واحدة :

فصل ابن سوار القول بمضمونها ، قال : "فما كان من كلمة واحدة ؛ فعلى ضربين (أيضاً) : إما متفتحتين : ولا يكونان إلا مفتوحتين. ومختلفتين : ولا تكون الأولى إلا مفتوحة ، والثانية مضمومة... ومكسورة" (1).

النوع الأول : متفتقتا الحركة (مفتوحتان) فقط :

وقد مثل لها ابن سوار من المفردات القرآنية ، نحو قوله تعالى : (أَأَنْذَرْتَهُمْ) و (أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ) (البقرة:6،140) و (أَأَسْلَمْتُمْ) (آل عمران:20) وما أشبه ذلك (2).

أما حكمها من حيث التحقيق والتخفيف والأداء النطقي لها عند العرب ، فقد فصل سيبويه القول فيه قال : "اعلم أن الهمزتين إذا التقتا في كلمة واحدة لم يكن بُدَّ من بدل الآخرة ، ولا تخفف لأنهما إذا كانتا في حرف واحد لزم التقاء الهمزتين الحرف ... فلما كانتا لا تفارقان الكلمة كانتا أثقل ، فأبدلوا من إحداهما" (3) ، وما يُعنيه من بدل الثانية هو إخراجها من باب الهمزة (4). ووجوب إبدال الثانية الذي اشترطه سيبويه برره ابن يعيش لثقل الهمزة (5).

وأكد المحدثون ضرورة إبدال الهمزة الثانية لأجل التخفيف وفي ذلك قال الدكتور عبد الصبور شاهين : "والذي يبذل منهما عند اللزوم هو الثانية دائماً ؛ لأن الإبدال إجراء

(1) المستتير: 551/1.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 551/1.

(3) الكتاب : 552/3.

(4) ينظر : المقتضب : 215/1.

(5) ينظر : شرح المفصل : 116/9.

للهرب من صعوبة النطق ، وإنما جاءت هذه الصعوبة من الهمزة الثانية ، فكانت موضع التغيير " (1).

أما ما يخص مذاهب القراء في هذا النوع من الهمزتين ، فقد حققها أهل الكوفة إلا ابن أبي شريح عن الكسائي وابن عامر إلا الحلواني والمفسر عن الداجوني عن هشام ، ويعقوب إلا رويساً وزيداً عنه (2).

وحجة التحقيق لمن حقق ، هي : "أنه لما رأى الأولى في تقدير الانفصال من الثانية ، ورآها داخلة على الثانية ، قبل أن لم تكن ، حقق كما يحقق ما هو من كلمتين ، وحسن ذلك عنده لأنه الأصل ، وزاده قوة أن أكثر هذا النوع بعد الهمزة الثانية فيه ساكن ، فلو خفف الثانية ، التي قبل الساكن ، لقرب ذلك من اجتماع ساكنين... فلما خاف اجتماع الساكنين حقق" (3).

معنى ذلك أن هذا النوع هو ما كانت فيه الهمزتان في ما هو كالكلمة الواحدة ؛ لأن الأولى همزة استفهام دخلت على همزة الكلمة ، وفي ضوء الكتابة الصوتية للمفردات القرآنية نستطيع الوقوف على حجة من حقق خوفاً من التقاء ساكنين ، وهما (الهمزة الثانية التي تسكن عند التخفيف ، والحرف الساكن الواقع بعد الهمزة الثانية) ، وهي كما في قوله تعالى : (أَأَنْتُمْ أَعْلَمُ) فتكون عند التحقيق على وفق الآتي:

ءَ / ن / ت / م / وفيه المقطع الأول (قصير مفتوح) والثاني (متوسط مغلق).

أما عند تخفيف الهمزة الثانية فيكون :

ءَ / ن / ت / م / وفيه (المقطع الأول مغلق ذو مصوت طويل)

ولا ريب "أن هذا اللون من المقاطع لا يرد إلا في حالة الوقف. أما في تواصل التيار الكلامي فإنه يختفي أو يتحلل إلى مقاطع أخرى" (4). كما الرموز الصوتية في الصورة السابقة له.

(1) المنهج الصوتي للبنية العربية : 182.

(2) ينظر : المستنير : 551/1.

(3) الكشف : 73/1.

(4) الأصوات اللغوية ، عبد القادر عبد الجليل : 221.

وهذا الأمر يكون مع كل همزتين بعد الثانية صامت ساكن ، ومن أمثلتها كذلك نحو قوله : (أَسْلَمْتُمْ) فبعد الهمزة الثانية السين الساكنة ، وهذه المفردة في التحقيق تكون على وفق الآتي:

ء-ء / س/ل . م/ت . م/ وفي التخفيف يظهر المقطع المغلق ذو المصوت الطويل وهو على وفق الآتي :

ء. س/ل . م/ت . م/ وتظهر معه كراهة الاحتفاظ بمصوت طويل في مقطع مغلق⁽¹⁾. كما في المقطع الأول (ص ح ح ص)⁽²⁾. بدأ بصامت تلتته حركة طويلة ثم صامت ساكن. وعلى الرغم من أن أصحاب التحقيق اعتمدوه على أنهم جاءوا بالكلام محققاً على واجبه ؛ لأن الهمزة الأولى ألف تسوية بلفظ الاستفهام ، والثانية ألف قطع ، وكل واحدة منهما داخلة لمعنى⁽³⁾ ، فلا بد من الجمع بينهما ؛ لأن "من جمع بينهما فهو الأصل"⁽⁴⁾. ومن فصيح كلام العرب⁽⁵⁾ وحججهم هذه تؤيدها المعطيات الصوتية المعاصرة التي ذكرناها ، وتبرر لمن حقق ، وتدحض الرأي القاطع الذي جعلها "ليس من كلام العرب"⁽⁶⁾.

ومن مذاهب القراء الأخر لقراءة هذا النوع من الهمزتين ، هو التخفيف ويكون (بتحقيق الأولى وتلين الثانية)⁽⁷⁾. يقول سيبويه عن حكمها "وإن جاءت ألف الاستفهام وليس قبلها شيء ، لم يكن من تحقيقها بُدّ ، وخففوا الثانية على لغتهم"⁽⁸⁾.

وحجة من خفف الثانية يرى "استئقال الهمزة المفردة فتكريرها أعظم استئقالاً ، وعليه أكثر العرب... وأيضاً فإنه لما رأى العرب ، وكل القراء قد خففوا الثانية ، إذا كانت ساكنة استئقالاً ، كان تخفيفها إذا كانت متحركة أولى ؛ لأن المتحرك أقوى من الساكن وأثقل"⁽⁹⁾.

ومن ذهب هذا المذهب أشار إليهم ابن سوار ، بقوله : "الباقون"⁽¹⁾. وهم أبو عمرو ، وقالون عن نافع ، وهشام عن ابن عامر ، وابن كثير وأبو جعفر ورويس عن يعقوب⁽²⁾.

(1) ينظر : القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 27.

(2) ينظر : علم الأصوات العربية (علم الفونولوجيا) : 61.

(3) ينظر : الحجة في القراءات السبع : 66.

(4) معاني القراءات : 130/1.

(5) ينظر : الحجة في القراءات السبع : 66 ومعاني القراءات : 130/1.

(6) الكتاب : 549/3 وينظر : سر صناعة الإعراب : 83/1.

(7) ينظر : المستنير : 551/1.

(8) الكتاب : 551/3.

(9) الكشف : 73/1.

أما عمل القراء للتخفيف فكان منه نطق الهمزة الثانية مخففة بين بين (3) ، وبما أن الهمزتين مفتوحتان فيكون تخفيفها بين الهمزة والألف ، أي جعلوا الهمزة بين الهمزة والحركة. وهذا واضح الدلالة على أن همزة القطع المخففة لا يعود لها وجود منطوق ؛ لان الذي ينطق هو حركة الهمزة ، إذا هي التي تبقى بعد سقوط الهمزة ، فالمنطوق في حال التخفيف (بيّن بيّن) هو (خفقة في الصدر) وليس همزة القطع.

أما مقاطع الكلمة المتضمنة لهمزة القطع ، فتبقى على نسق المقاطع قبل التخفيف ، وهذا الرأي منسجم مع معنى قول سيبويه (وتكون بزنتها محققة)(4) ، فعليه يكون حال المفردة القرآنية مثلاً ، نحو قوله تعالى : (أأسلمتم) (آل عمران:20) وما جاء على شاكلتها تكون قبل التخفيف وبعده على نسق مقطعي واحد وعلى وفق الآتي :

قبل التخفيف : ء/ء . س/ل . م/ت . م/م

وبعد التخفيف (بين بين) : ء/ء . س/ل . م/ت . م/م

ويجوز فيه ما يأتي(5):

أ. تخفيف الهمزة الثانية وسلامة الحركتين ، كما في قوله تعالى مثلاً (أنذرتهم) فتكون قبل التخفيف :

ء/ء . ن/ذ . ر/ت . ه/ه . م/م ، أما بعد التخفيف فتكون :

ء/ء . ن/ذ . ر/ت . ه/ه . م/م

نجد أن المقطع الثاني قد بدأ بصائت قصير (الفتحة) وليس له قاعدة البداية ، وهذا مخالف للقواعد المقطعية في اللغة العربية ؛ لأنه دائماً تكون بداية المقطع صامتاً مفرداً(6). وكذلك لا يجوز إبدال سقوط الهمزة بصامت ضعيف من جنس الفتحة ، وذلك لانعدام الصامت الضعيف من جنسها.

(1) ينظر : المستنير : 551/1.

(2) ينظر : الكشف : 74/1 والإقناع : 361 ، والنشر : 1: 363.

(3) ينظر : الأصوات اللغوية : 79.

(4) ينظر : القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 68.

(5) ينظر : دروس في علم أصوات العربية : 132.

(6) ينظر : التشكيل الصوتي في اللغة العربية : 131. وعلم الأصوات العربية (علم الفونولوجيا) : 63.

معنى ذلك أن الهمزة موجودة في البنية العميقة للفظة على الرغم من سقوطها ، ويجب أن يكون لها تمثيل صوتي عند نطقها مخففة على الصورة التي ذكرناها .

ب. "سقوط الهمزة الثانية وإدغام الحركتين فتصيران حركة طويلة ، أي فتحة طويلة"⁽¹⁾ ، وهذه الصورة وجدها أصحاب القراءات عند ورش فهو "يبدلها ألفاً"⁽²⁾.

لذا توجه صوتياً بحذف الهمزة الثانية ، وبعدها يلتقي الصائتان القصيران ، فتحة الهمزة الأولى وفتحة الهمزة الثانية المحذوفة ، فينتجان صائناً طويلاً من جنسهما وهو (الألف). فعليه تكون المفردة القرآنية (أَسْجُدُ) (الإسراء:61) مثلاً وما جاء على شاكلتها⁽³⁾ ، على وفق الآتي :

قبل سقوط الهمزة الثانية تكون :

ءَ / ءَ س / ج / د / ءُ بعد سقوط الهمزة الثانية تكون : ءَ / س / ج / د / ءُ = ءَ س / ج / د / ءُ .
فتقرأ المفردة (أَسْجُدُ)

ج. "تخفيف الهمزة الثانية ومد إحدى الحركتين"⁽⁴⁾ ، وتوجه صوتياً مثلاً في قوله تعالى (أَذْهَبْتُمْ) (الأحقاف:20) ، كما يأتي :

قبل التخفيف تكون :

ءَ / ءَ ذ / هـ . ب / ت / م / وبعد التخفيف ونقصد سقوط الهمزة ومدّ إحدى الحركتين . فتكون مع مد الحركة القصيرة الأولى على وفق الآتي :

ءَ / ذ / هـ . ب / ت / م /

أما إذا وقع المد على الحركة القصيرة الثانية فتكون على وفق الآتي :

ءَ / ذ / هـ . ب / ت / م /

أما الحالة الأخرى لتخفيف الهمزتين فهي الفصل بينهما بألف⁽⁵⁾ . وسار عليه أهل المدينة

إلا ورشاً وأبو عمرو والحلواني والمفسر عن هشام ، وابن أبي شريح ، وزيد عن يعقوب⁽⁶⁾ .

(1) دروس في علم أصوات العربية : 132 .

(2) التيسير : 149 ، وينظر : الإقناع : 361/1 ، والنشر : 363/1 .

(3) ينظر : المستنير : 552/1 .

(4) دروس في علم أصوات العربية : 132 .

(5) ينظر : المستنير : 551/1 ، والنشر : 364/1 .

(6) ينظر : المستنير : 551/1 . والإقناع : 361 .

وحجتهم في ذلك "أنه لما كانت الهمزة المخففة بزنتها محققة قدر بقاء الاستئصال على حاله مع التخفيف ، فأدخل بينهما ألفا ليحول بين الهمزتين بحائل" (1). والغرض من إدخال ألف بين الهمزتين هو التخفيض من الجهد العضلي في نطقهما محققتين ، وآلية ذلك الإدخال تتم بإطالة حركة الهمزة الأولى ليصير النطق بالثانية هيناً يسيراً(2).

وهذا النوع من التخفيف عبارة عن مد حركة همزة الاستفهام الأولى وهي (الفتحة) ، فتصير ألفاً ، أما ما قال به القدماء من أن هناك إدخال ألف بين الهمزتين ، فهذا الأمر غير صحيح ورفضه الدكتور سمير استيته ، بقوله : "أما أنه أدخل قبل الثانية ألفاً ، وأنه سهلها فلا"(3).

وتأسيساً على هذا الرأي ، وكذلك على آلية الإدخال التي بينها الدكتور إبراهيم أنيس ، ولعدم وجود مسوغ صوتي أو صرفي يبيح إدخال الألف بين الهمزتين ، نجد أن الدكتورة مي الجبوري قد وقعت في وهم حينما أيدت قول القدماء وأصحاب القراءات في مسألة هذا الإدخال ، وبررت له بأن دخوله يؤدي إلى انفتاح أكبر في مجرى الصوت. وطول في مدةذبذبة الأوتار الصوتية (4).

ولو وجهنا هذا النوع من التخفيف صوتياً ، لكان على صورتين ، الأولى منها نأخذ لها مثلاً في قوله تعالى (أأقرتم) (آل عمران:81) فتكون على وفق الآتي : قبل الفصل بـ(ألف) بين الهمزتين على ما إدعاه بعض العلماء ، تكون :

ءَـ/ءَـ/قَـ/رَـ/رَـ/تَـ/مَـ / وبعد مد حركة همزة الاستفهام على الرأي الراض لإدخال (الألف) بين الهمزتين تكون:

ءَـ/ءَـ/قَـ/رَـ/رَـ/تَـ/مَـ

(1) الكشف: 74/1.

(2) ينظر : الأصوات اللغوية : 79.

(3) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 174.

(4) ينظر : القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 51.

ومن أمثلتها أيضاً التي يظهر فيها من خلال الكتابة الصوتية إطالة حركة همزة الاستفهام الأولى مثلاً قوله تعالى : (أَشْفَقْتُمْ) وما جاء على شاكلتها فتكون قبل إطالة فتحة الهمزة الأولى على وفق الآتي :

ءَ / ش / ف / ق / ت / م /

وبعد إطالتها تكون :

ءَ / ش / ف / ق / ت / م /

فالذي حصل للمفردتين المذكورتين أن الهمزة الأولى همزة استفهام ، فمن الناحية الصوتية لم يتم إدخال ألف ، ولكن فتحة الهمزة الأولى اطيلت حتى أصبحت ألفاً (1).

وعلى ما يبدو أن هذا التخفيف لا يحصل إلا مع الهمزتين المتتابعين المفتوحتين ، أما الثانية ففيها تخفف الهمزة الثانية وذلك بحذفها مع بقاء حركتها ، ويظهر ذلك واضحاً من خلال الكتابة الصوتية لقوله تعالى : (أَشْفَقْتُمْ) (المجادلة:13) ، مثلاً فتكون على وفق الآتي :

ءَ / ش / ف / ق / ت / م / فحذف الهمزة أدى إلى أحداث تماثل بين المقطعين الأول والثاني ، فيكون التجاور بينهما ذا حد صائتي لا صامتي (2). فيقرأ التركيب (أَشْفَقْتُمْ) ، فالشكل الكتابي هنا يوهم بوجود ألف داخلية بين الهمزتين ، لا يغيب عن نظر القارئ ، إن مدّ الصوائت وإشباعها قبل الهمزة في صورة (بين بين) لا يختلف عنه في هذه الصورة فالإطار الصوتي لهما واحد ، أما اذا كان هناك اختلاف أحياناً فيكون في عدم تحقيق الهمزة في الصورة الثانية. وقد بيّن البحث أن الهمزة في صورة (بين بين) ، كامنة في البنية العميقة للكلمة.

وبين ابن سوار موقف القراء من ذلك فمنهم من ترك الفصل (بألف) بين الهمزتين وهم ابن كثير ، وورش ورويس عن يعقوب (3).

معنى ذلك أن هؤلاء يجعلونها (بين بين) ، وفيما يخص الأمر نفسه نقل ابن سوار ما رواه الوليد عن ابن عامر تحقيق الأولى وتليين الثانية مع الفصل بألف في أربعة مواضع

(1) ينظر : القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 28.

(2) ينظر : القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 28.

(3) ينظر : المستنير : 552/1.

وهي في قوله تعالى : (أَقْرَرْتُمْ) (آل عمران:81) و (أَنْتَ قُلْتَ) (المائدة:116) ، و (أَذْهَبْتُمْ) (الأحقاف:20) ، و (أَشْفَقْتُمْ) (المجادلة:13)(1).

ومن ثم بيّن ما اختلفوا في قراءته لهذا النوع من الهمزتين ، قال : "واختلفوا في عشرة مواضع من ذلك ، وهي : (أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ) في (آل عمران :73) ، و (أَأْمَنْتُمْ) في (الأعراف :76) و (طه:71) و (الشعراء:49) و (الأسجدُ) (الإسراء:61) ، و (أَأَعْجَمِيٌّ) (فصلت:44) و (أَأَلْهَتْنَا) (الزخرف:58) ، و (أَأَذْهَبْتُمْ) (الأحقاف:20) ، و (أَأْمَنْتُمْ من في السماء) في (الملك:16) و (أَأَنَّ كَانَ ذَا مَالٍ) (القلم:14) " (2).

(1) ينظر : المصدر نفسه : 552/1.

(2) المصدر نفسه:552/1 ، 553.

النوع الثاني : مختلفتا الحركة : وهما على حالين :

أولهما : المفتوحة وبعدها مضمومة :

"فلم تأت إلا بعد همزة الاستفهام" (1) ، مثل لها ابن سوار من المفردات القرآنية في نحو قوله تعالى : (أَوُنَبِّئُكُمْ) (آل عمران:15) و (أُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ) (ص:8) و (أَلْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ) (القمر:25)(2) .

أما مذاهب القراء منها ، فقد بيّنها ابن سوار بقوله : "حقق الهمزتين فيهما ابن عامر ، وأهل الكوفة إلا ابن أبي شريح ، ويعقوب إلا رويساً وزيداً" (3) .

أما حججهم في التحقيق ، فمنها أن الهمزة الأولى للاستفهام ، أي داخلة على اللفظة ، فهي في تقدير الانفصال من الثانية (4) . ويرى ابن خالويه بأن الحجة لمن أثبت الهمزتين أي حققهما "أنه أتى بالكلام على أصله ووفاه ما أوجبه القياس له ، الأولى همزة الاستفهام والثانية ألف القطع" (5) .

ولهم بهذا النوع من الهمزتين مذهب آخر أشار إليه ابن سوار هو الفصل بين الهمزتين بالألف مع التحقيق ، واتخذه الحلواني عن هشام (6) . ومعناه التحقيق مع المد فيها ، (مد حركة الهمزة الأولى) ، حتى أصبحت ألفاً ، وهذا ما يظهر في المفردة القرآنية في قوله تعالى : (أُنزِلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ) وما جاء على شاكلته ، فيكون من خلال الكتابة الصوتية على وفق الآتي :

تحقيق الهمزتين : ءَ / ءُ / ن / زِ / / . /

بعد الفصل : ءَ / ءُ / ن / زِ / / . /

(1) النشر : 374/1 .

(2) ينظر : المستنير : 553/1 .

(3) المصدر نفسه : 553/1 .

(4) ينظر : الكشف : 73/1 .

(5) الحجة في القراءات السبع : 305 .

(6) ينظر : المستنير : 553 .

أما الباقون فقد حققوا الأولى وخففوا الثانية (1) "والحجة لمن قرأه بهمزة ، وواو : أنه حقق الأولى وخفف الثانية ، وكانت مضمومة ، فصارت في اللفظ واواً" (2).

والحقيقة الصوتية لذلك هي إسقاط الهمزة الثانية وإبقاء حركتها ، فتلتقي (الفتحة) حركة الهمزة الأولى و (الضمة) حركة الهمزة الثانية عند سقوطها ، الأمر الذي أدى إلى زوال الفاصل الصامت بين الحركتين.

وعلى الرغم من الاختلاف الواضح في الطريقة الأدائية لكل منهما "لكن الجامع بينهما أنهما صائتان" (3).

ولكنهما مختلفان ، فعلى حالهما هذا هما متتابعان "وإذا تتابعت حركتا الفتحة والضمة... نتج صوت الواو" (4).

أو ما عبروا عنه بالانزلاق بين الحركتين المختلفتين ، فالكتابة الصوتية توضح هكذا أمر ، في المفردات القرآنية التي قرئت بتخفيف الهمزة الثانية ، ومنها في نحو قوله تعالى : (أُوْنِبُّكُمْ) (آل عمران 15) وما جاء على شاكلتها فتكون :

قبل سقوط الهمزة الثانية : ء./ء. /ن.ب/ب. /ء./ك.م/

وبعد سقوطها : ء./ء. /ن.ب/ب. /ء./ك.م/

تتابعت الحركتان المختلفتان (الفتحة والضمة) ، في نهاية المقطع الأول وبداية الثاني ، فحصل الانزلاق ، ونتج منهما صوت بيني أطلق عليه المحدثون : نصف حركة (5) ، وهو (الواو) من جنس حركة الهمزة الثانية التي سقطت عند التخفيف ، وهذا (الواو) تَعَوَّضَ بعد سقوط الهمزة فتكون صوتياً كما يأتي :

ء./و. /ن.ب/ب. /ء./ك.م/

(1) ينظر : المستنير : 553.

(2) الحجة في القراءات السبع : 305.

(3) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 71.

(4) المنهج الصوتي للبنية العربية : 30.

(5) ينظر : المصدر نفسه : 31.

ثانيهما : المفتوحة وبعدها مكسورة :

والهمزة الأولى في هذا النوع للاستفهام إلا في (أئمة) ⁽¹⁾ ، مثل لها ابن سوار نحو قوله تعالى (أئمة) (التوبة:12) و (أئنكم لتشهدون) (الإنعام:19) ، و (أئن لنا لأجراً) (الشعراء:41) ، و (أئنك لأنت يوسف) (يوسف:90) ⁽²⁾.

وأشار إلى مذاهب القراء في قراءة هذا النوع من الهمزتين غير مجتمعة في باب واحد ، وإنما جاءت متفرقة في (فرش الحروف) ، فقد فصل قراءتهم للهمزتين المتتاليتين من غير أن تكون أولاهما للاستفهام ، كما في نحو (أئمة) قال : "قرأ أهل الكوفة وابن عامر ويعقوب إلا زيدا ورويساً (أئمة) بتحقيق الهمزتين حيث كان" ⁽³⁾ ، من الناحية الصوتية تبقى الهمزتان على حالهما ، فتكون :

ع. / م. / م. / م. / ت. /

وحجتهم في التحقيق ذكرها البحث ، وللقراء طريقة أخرى في قراءتها نقلها ابن سوار بقوله : "وفصل بينهما بألف الحلواني عن هشام" ⁽⁴⁾.

فالإجراءات الصوتية المتبعة لهذا النوع من القراءة لا تعدو أن تكون سوى مدّ حركة الهمزة الأولى حتى تصير ألفاً ، والتحليل الصوتي لهذا الإجراء بالكتابة الصوتية يكون :

قبل مد الصائت القصير : ع. / م. / م. / م. / ت. /

بعد المد : ع. / م. / م. / م. / ت. /

والذين ذهبوا إلى تحقيق الأولى وتليين الثانية ذكرهم ابن سوار بقوله "الباقون" ⁽⁵⁾. ذكرهم ابن البادش قال : "فقرأ الحرميان بتحقيق الأولى وتسهيل الثانية بين بين" ⁽⁶⁾.

فالإجراء الصوتي لهذا النوع من القراءة يكون بسقوط الهمزة الثانية مع إبقاء حركتها ، فيلتقي صائتان قصيران مختلفان (فتحة وكسرة) ، ينتج عنهما (نصف صائت) مناسب إلى

(1) ينظر : الإقناع : 369/1 ، والنشر : 378/1.

(2) ينظر : المستنير : 554/1.

(3) المصدر نفسه : 175/2.

(4) المصدر نفسه : 175/2.

(5) المصدر نفسه : 175/2.

(6) الإقناع : 370/1.

حركة الهمزة التي سقطت لتعويض سقوطها ، وسببه الانزلاق الحاصل بين الحركتين ،
فالتحليل الصوتي (لأئمة) يكون :

بالتحقيق : ءَ / ءِ / م / مَ / تَ /

بتخفيف الهمزة الثانية بين بين : ءَ / م / مَ / تَ /

وبسبب الانزلاق تكون : ءَ / ي / م / مَ / تَ / فتقرأ (أئمة) فقد عوّض عن الهمزة
المحذوفة بنصف صائت (الياء) ؛ لأنه لو حذف دون تعويض لأدى ذلك إلى التقاء صائتين
قصيرين مختلفين ، وهو أمر لا يتأتى صوتياً ؛ لأنه يؤدي إلى تكون مقطع بقمة دون قاعدة.
لذلك يُعدّ (نصف الصائت) المعوّض هو بمثابة منطلق للمقطع الثاني الجديد.

ومن القراء من ذهب إلى تحقيق الأولى وتليين الثانية والفصل بينهما بألف ، ولاسيما في
نحو : (أئمة) ، "وهذا هو على الحقيقة من كلمة واحدة ؛ لأنه (أفعلة) جمع إمام" (1). فقد
ذكرهم ابن سوار بقوله : "وفصل بينهما بألف أبو جعفر ، وإسماعيل من رواية السوسنجردي
وبكر جميعاً عن زيد عنه ، وأبو زيد من طريق الزهري عن أبي عمرو ، وزيد عن يعقوب
من طريق هبة الله تابعهم هنا - يقصد في (التوبة: 12) - وفي أول (القصص: 5) أبو
حمدون عن المسيبي ، وتابعهم الأصبهاني عن ورش في الثاني من (القصص: 41) ، وفي
(سجدة لقمان : 24) * . زاد النهرواني عن ورش في (الأنبياء : 73)" (2).

الذي حصل من إجراءات صوتية عند هؤلاء القراء ، هو أنهم أطالوا فتحة الهمزة الأولى
حتى أصبحت ألفاً (3). ومن ثم تسقط الهمزة الثانية للتليين فتبقى حركتها ، فيكون التحليل
الصوتي لكلمة (أئمة) على وفق الآتي:

قبل التخفيف : ءَ / ءِ / م / مَ / تَ /

بعد سقوط الهمزة الثانية : ءَ / م / مَ / تَ /

بعد إطالة فتحة الهمزة الأولى ، وهو ما يعبر عنه القدماء (بالفصل بين الهمزتين بألف):

(1) الإقناع : 370/1.

* هي سورة السجدة ، وأضافها إلى لقمان لأنها وقعت بعد سورة لقمان نقلاً عن كلام المحقق ، ينظر حاشية المستنير
: 175/2.

(2) المستنير : 175/2. ينظر : الإقناع : 370/1.

(3) ينظر : القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 174.

لا يجوز هنا تعويض سقوط الهمزة الثانية بنصف صائت من جنس حركتها (الكسرة) الباقية ؛ لأن الفتحة التي قبلها أصبحت صائتاً طويلاً (ألف).

وعلى أبو منصور الأزهرى قراءة من قرأ (أيمة) بهمزة واحدة مقصورة بعدها ياء ساكنة أو (أئمة) بهمزتين في سورة (التوبة:12) التي سماها (براءة) ، قال : "من قرأ (أيمة) بهمزة واحدة وياء بعدها ، فإنه كره الجمع بين همزتين ، فجعل الأخيرة ياء ، و(أيمة) كان في الأصل (أئمة) مثل : أعممة. فاستثقلوا الجمع بين اليمين متحركتين ، فأسكنوا الميم الأولى ، وأدغموها في الأخرى ، فصارت ميماً شديدة ، و عوض الذين همزوا همزتين من الميم المدغمة همزة ، فصارت ياء شديدة ، و عوض الآخرون إحدى الهمزتين ياء (1).

باب الاستفهامين :

وهو ضرب من توالي همزة الاستفهام وهمزة القطع ، واختلف القراء في قراءتهم لها على احتمالين هما : (الاستفهام أو الخبر) فمن قرأ بهمزة واحدة فقراءته على الخبر ، ومن قرأ بتحقيقهما أو بتحقيق الأولى وتخفيف الثانية ، أو بالفصل بينهما بألف فقراءته على الاستفهام.

فقد ذكر لها ابن سوار من المفردات القرآنية في نحو قوله تعالى : (أَنْذَا كُنَّا تُرَابًا) (الرعد:5) و (أَنْذَا كُنَّا عِظَامًا) و (أَنَا لَمَبْعُوثُونَ) (الإسراء:49،98) وغيرهما (2). وتتمه هذه المفردات هي في (المؤمنين :82) و (السجدة:10) و (الصفات :16،53) و في (الواقعة :47) و (النازعات :10) (3).

إن الإجراءات الصوتية المتبعة للتحقيق أو التخفيف لا تختلف عما فصله البحث في الهمزة المفردة أو الهمزتين المتتابعين في كلمة واحدة.

الضرب الثاني : الهمزتان المجتمعتان في كلمتين :

(1) معاني القراءات : 447/1.

(2) ينظر : المستنير : 555/1.

(3) ينظر : المستنير : 227/2 ، والإقناع : 474/1.

يقول ابن سوار : "وأما ما كان من كلمتين فهما على ضربين أيضاً : أحدهما : أن يتفق أعرابهما ، والآخر : أن يختلف" (1).

النوع الأول : الهمزتان المتفتحتان في الحركة :

ف عند ابن سوار ، يجيئان على ثلاثة أحوال : مفتوحتين ومكسورتين ، ومضمومتين .

المفتوحتان :

ومثل لها من المفردات القرآنية في نحو قوله تعالى : (جَاءَ أَمْرُنَا) (هود:40) ، و (شَاءَ أَنْشُرَهُ) (عبس:22) ، و (تَلَقَّاءَ أَصْحَابِ النَّارِ) (الأعراف:47).

المكسورتان :

ومثل لها في نحو قوله تعالى : (هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ) (البقرة:31) ، و (عَلَى الْبِعَاءِ إِنْ) (النور:33) و (النِّسَاءِ إِلَّا) (النساء:22) (2).

المضمومتان :

قال ابن سوار : "المضمومتان مفردتان : وهو : (أَوْلِيَاءَ أُؤَلِّيكَ) (الأحقاف:32)» (3).

ويعني أنها وردت في موضع واحد في كتاب الله لا ثاني له .

فصل سيبويه وأطال القول في بيان حكم تحقيق هذا النوع من الهمزتين وتخفيفه وأسباب ذلك ، قال : "واعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما من كلمة ، فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما" (4). وأضاف مبيناً حال التخفيف عند العرب قال : "ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة" (5).

وقال : "ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة" (6). ثم أضاف واصفاً ومعللاً أسباب

تخفيف الهمزتين من كلمتين عند أهل الحجاز ، بقوله : "وأما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين ؛ لأنه لو لم تكن إلا واحدة لَخُفِّت" (1).

(1) المستتير : 555/1.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 555/1، 556.

(3) المصدر نفسه : 556/1.

(4) الكتاب : 549/3، وينظر : المقتضب : 295/1.

(5) الكتاب : 549/3.

(6) المصدر نفسه : 549/3.

وما فصله سيويه من أحوال لقراءتها أوجزه مكى بن أبى طالب القيسي بقوله " فاستعملوا في تكرير الهمزة من كلمتين التخفيف للأولى ، والتخفيف للثانية ، والحذف للثانية ، والحذف للأولى" (2). وأضاف مبيناً طريقة أخرى لقراءتها تختلف تماماً عن سابقاتها وهي ، التحقيق ، قال : "وبعضهم يحققها جميعاً ، إذ الأولى كالمنفصلة من الثانية ، إذ هي من كلمة أخرى" (3). أما حججهم فهي "من تقدير انفصال الأولى من الثانية ، وأن الوقف يفصل بينهما ، وأن تخفيف الثانية في الوزن كالتحقيق ، فقرأه على الأصل ، وهو التحقيق" (4).

ومن القدماء كذلك ابن خالويه قد بيّن الإجراءات الصوتية المتبّعة وحججها في التخفيف والتحقيق للهمزتين المجتمعتين في كلمتين ومتفتقتين بالحركة ، قال : "فأما المتفتقتان فهم فيها مختلفون : فمنهم من يحول الأولى في المكسورة ياءً ، والمضمومة واواً ، ويترك الأولى في المفتوحة ويحقق الثانية ، ومنهم من يحقق الهمزتين معاً. فالحجة لهم في ذلك : أن العرب تتسع في الهمزة ما لا تتسع في غيره فتحقق ، وتلين وتبدل ، وتطرح. فهذه أربعة أوجه ، ورد القرآن بجميعها" (5).

أما مذاهب القراء من ذلك كله على قول ابن سوار : "فحقق الهمزتين في جميع ذلك ابن عامر ، وأهل الكوفة ، ويعقوب غير زيد ورويس" (6).

من الناحية الصوتية تبقى الهمزتان على حالهما دون تغيير ، فمثلاً : "جَاءَ أَمْرُنَا" بالكتابة الصوتية تكون على وفق الآتي :

جَ . / .ءَ . / مَ . / رُ . / نَ . / فتقرأ :

(جَاءَ أَمْرُنَا). وعلى شاكلة ذلك تكون الهمزتان المتفتقتان بالحركة (المكسورتان) والمضمومتان).

(1) المصدر نفسه : 550/3.

(2) الكشف : 72/1.

(3) المصدر نفسه : 72/1.

(4) المصدر نفسه : 74/1.

(5) الحجة في القراءات : 70،69.

(6) المستنير : 556/1.

ومما ذكره ابن سوار عن مذاهب القراء في التخفيف قوله : "وكان أبو عمرو ، وأحمد بن صالح ، والبيزي من طريق السامري عن ابن فرح ، وابن شنبوذ عن قنبل في - أحد أقواله - يحذفون الأولى في جميع ذلك من غير عوض ، ويحققون الثانية"⁽¹⁾.

فالتحليل الصوتي على مذهب هؤلاء لقوله تعالى : (شَاءَ أَنْشَرَهُ) (عبس:22) ، يكون :

ش : ء / ن / ش / ر : ه /

وبعد حذف الهمزة الأولى دون تعويض يكون

ش : ء / ن / ش / ر : ه / بسقوط المقطع الثاني ، فتقرأ : (شأ أنشَرَه). وسبب السقوط للهمزة الأولى تقتضيه مماثلة بين كمية المقاطع المتتالية ، فقبل الحذف كانت الهمزة الأولى تشكل مع فتحها مقطعاً قصيراً مفتوحاً (ص ح). وكان هذا المقطع محصوراً بين مقطعين ، كمية كل واحد منهما أكبر من كميته ، فبعد سقوطه أصبح ثمة توازن وتماثل بين كمية المقطع السابق له (شأ) (ص ح ح) طويل مفتوح ، والمقطع الذي يليه (أن) (ص ح ص) طويل مغلق⁽²⁾. والأمر لا يختلف في الهمزتين المضمومتين والمكسورتين.

ولكن نافع غير ورش ، وأحمد بن صالح ، وابن فليح والبيزي غير السامري ، جعلوا الأمر مختلفاً في المضمومتين والمكسورتين ، فجعلوهما (بين بين) فيصير في اللفظ بين (واو) و (ياء)⁽³⁾. ففي قوله تعالى : "هؤلاء إن كنتم" قبل جعل الهمزة الأولى ياء تكون : ه : ء / ن /

ء : ء / ن / وبعد إبدالها ياء تكون : ه : ء / ن /

فتقرأ : هؤلاء إن.

فالهمزة الأولى لا وجود لها في المنطوق ، والذي يُنطق هو حركة الهمزة المحذوفة ؛ لأنها هي الباقية ، وشكّلت هذه الياء المبدلة عن الهمزة المحذوفة قاعدة لمقطعها ، فالمقاطع بقيت على نسق المقاطع في مرحلة قبل التخفيف.

(1) المصدر نفسه : 556/1. وينظر : معاني القراءات : 137/1.

(2) ينظر : القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 67.

(3) ينظر : المستنير : 556/1 ، ومعاني القراءات : 137/1.

أما في حالة الهمزتين المضمومتين التي وردت في القرآن الكريم في مثال وحيد هو قوله : (أولياء أولئك) فكذاك أبدلوا الهمزة الأولى واواً ، فتكون المفردة القرآنية قبل الإبدال على وفق الآتي :

ءَ و /لِ/ يَ /ءِ/ و /لِ/ ءِ /كِ/ /

وبعد الإبدال تكون :

ءَ و /لِ/ يَ /ءِ/ و /لِ/ ءِ /كِ/ / ، فتقرأ (أولياء أولئك). ولكن ابن مجاهد رفض هذه القراءة (للهمزتين المكسورتين والمضمومتين) دون المفتوحتين ، وذلك لأن ما ابتغوه من خفة لم يتحقق ، قال : "فإذا خُلفت المكسورة بياء مكسورة كانت أثقل من الهمزة ، ولم يكونوا ليفرّوا من ثقل إلى ما هو أثقل منه ، وكذلك الضمة على الواو أثقل من اجتماع همزتين" (1).

أما أجود الوجهين عنده فهو بأن يلفظ بها كالمختلصة - يريد أنه ينطق بالهمزة الأولى المضمومة مُسهّلة بين الهمزة والواو ، وبالمكسورة مسهلة كذلك بين الهمزة والياء - من غير ضمة تتبين على الواو ولا كسرة على الياء (2).

ومن القراءات المتباينة لهذا النوع من الهمزتين التي أشار إليها ابن سوار ه قراءة أبي جعفر ومن وافقه وهم : ورش ، وقنبل ورويس وزيد عن يعقوب ، فقد كانوا يحققون الأولى ويلينون الثانية في الاضرب جميعها (3). ففي الهمزتين المفتوحتين نحو قوله تعالى: (جاء أمرنا) فعند إسقاط الهمزة الثانية تبقى حركتها على وفق الآتي :

جَ /ءِ/ مَ /رُ/ إنَّ /

يلتقي الصائتان القصيران (الفتحتان) فينتجان صائناً طويلاً من جنسهما وهو (الألف) فتكون :

جَ /ءِ/ مَ /رُ/ نَ / فتقرأ : (جاء امرنا).

أما الهمزتان المكسورتان عندهم ، فتلين الثانية منهما وذلك باسقاطها وتبقى حركتها ، ففي قوله تعالى : "البغاء إن" تكون هكذا : ءَ ل /بِ/ غَ /ءِ/ نَ /

(1) السبعة في القراءات : 138.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 138.

(3) ينظر : المستنير : 557/1.

بعد إسقاط الهمزة الثانية وبقاء حركتها ، تكون :

ءَ ل / ب / غ / ءِ / ن /

يلتقي الصائتان القصيران (الكسرتان) ، فينتجان صائتاً طويلاً من جنسهما وهو (الياء) ،

فتكون :

ءَ ل / ب / غ / ءِ / ي / ن / فتقرأ (البغاءِ ين).

أما الهمزتان المضمومتان عندهم ، فتلين الثانية منهما ، وذلك بإسقاطها وتبقى حركتها ،

ففي قوله تعالى : (أولياءُ أولئك) تكون هكذا :

ءَ و / ل / ي / ءِ / ءِ / و / ل / ءِ / ك /

بعد اسقاط الهمزة الثانية وبقاء حركتها ، تكون :

ءَ و / ل / ي / ءِ / و / ل / ءِ / ك /

وبالإجراءات الصوتية المتبعة للحالتين الأوليتين ذاتهما تكون المفردة القرآنية على وفق

الآتي:

ءَ و / ل / ي / ءِ / و / ل / ءِ / ك /

مع ملاحظة كون الهمزة الأولى في الثلاثة الأضرب جاءت محققة.

النوع الثاني : الهمزتان المختلفتان في الحركة :

"فجيبئان على خمسة أضرب"⁽¹⁾. فصلها ابن سوار وهي :

الأول : مضمومة وبعدها مفتوحة ومثل له بقوله تعالى : (السُّفَهَاءُ أَلَا) (البقرة:13) و(مَنْ

تَشَاءُ أَنْتَ وَلِيْنَا) (الأعراف:155).

الثاني : مفتوحة وبعدها مضمومة ، أي عكس الضرب الأول ، وورد منه موضع واحد

في القرآن الكريم وهو (جَاءَ أُمَّةٌ رَّسُولُهَا) (المؤمنون:44).

الثالث : مفتوحة وبعدها مكسورة ، كقوله تعالى : (شُهِدَاءِ إِذْ) (البقرة:133) و (الْبَعْضَاءِ

إِلَى) (المائدة:14).

(1) المستتير : 558/1.

الرابع : مكسورة وبعدها مفتوحة ، أي عكس الضرب السابق ، ومما مثل له من المفردات القرآنية قوله تعالى : (خِطْبَةِ النَّسَاءِ أَوْ) (البقرة:235) (هُؤُلَاءِ أَهْدَى) (النساء:51).

الخامس : مضمومة بعدها مكسورة ، ولا عكس له ، كقوله تعالى : (يَشَاءُ إِلَى) و (الشُّهَدَاءِ إِذَا) (البقرة:142،282) (1).

أما مذاهب القراء من ذلك "فحقق الهمزتين ، ابن عامر وأهل الكوفة ، ويعقوب غير رويس وزيد" (2) ، وحثهم "إتياناً باللفظ على واجبه ووفاه حقه" (3).

فلو أخذنا أيّاً من المفردات القرآنية المذكورة لوجدنا النسق المقطعي على حاله. من أمثلة ذلك في نحو قوله تعالى : (يَشَاءُ إِلَى) فتكون : يَ / شَ / ءُ / ءِ / لَ / .
وقرأ "الباقون بتحقيق الأولى ، وتليين الثانية (بين بين) " (4) أي على ما تقتضيه مقاييس العربية من وجوه التسهيل (5).

و "الحجة لمن حقق الأولى ولين الثانية : أنه نحا التخفيف وأزال عن نفسه لغة الثقل" (6).
فلو أخذنا قوله تعالى : (السفهاءُ أَلَا) من الضرب الأول فالهمزة الثانية فيه تُبدل وواً محضة ، مماثلة إلى حركة (الضمة) في الهمزة الأولى فشكلت صوتاً انزلاقياً. فتكون قبل التخفيف بالكتابة الصوتية على وفق الآتي :

س / فَ / هَ / ءُ / ءُ / ءَ / لَ / .

اجتمعت الهمزتان في كلمتين وحركة الأولى (الضمة) وهي (خلفية) (7) ، وحركة الثانية (الفتحة) وسطية(8). هذا من حيث علم الأصوات وخارجة عن أصناف المواضع من حيث علم وظائف الأصوات ، لأنه لا وجود لحركة أخرى من نفس درجة انفتاحها(9).

(1) ينظر : المصدر نفسه :558/1. والإقناع :382/1-383.

(2) المستتير :558/1 ، وينظر : معاني القراءات :138/1.

(3) الحجة في القراءات :69.

(4) المستتير : 558/1.

(5) ينظر : الإقناع :283/1.

(6) الحجة في القراءات :69.

(7) ينظر : الأصوات اللغوية ، (عبد القادر عبد الجليل) : 210.

(8) ينظر : المصدر نفسه : 209.

(9) ينظر : دروس في علم أصوات العربية : 147.

ومنهم من يقول أمامية (1). تبدل الهمزة الثانية صوتاً انزلاقياً خلفياً (2). ويشكل قاعدة للمقطع ؛ لأنه يدرج تحت طبقة (الصوامت) (3) فيكون : س /فـ /هـ /ءـ /وـ /لـ / / فتقرأ (السفهاء ولا).

وهذا الإجراء الصوتي منسجم مع رأي القدماء ، قال سيبويه : "وان كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة ، وأردت أن تخفف ، أبدلت مكانها واواً" (4).

وكذلك الأمر مع الضرب الرابع التي من مفرداتها القرآنية قوله تعالى : (هؤلاء أهدى) فحركة الهمزة الأولى (كسرة) فهي أمامية ضيقة ، وحركة الثانية (فتحة) أمامية واسعة ، تبدل الثانية صوتاً انزلاقياً أمامياً. فتكون المفردة قبل التخفيف : هـ /ءـ /لـ / /ءـ /هـ /دـ /

وبعد تبدل الثانية بالصوت الانزلاقي الأمامي فتكون : هـ /ءـ /لـ / /ءـ /ى /هـ /دـ / فتقرأ (هؤلاء يهدى) ، وهذا المنحى أقره سيبويه حينما قال فيه : "واعلم أن كل همزة مفتوحة وكان قبلها حرف مكسور ، فإنك تبدل مكانها ياء في التخفيف" (5). فالهمزة الثانية من الضرب الأول أبدلت واواً خالصة عند التخفيف ، والهمزة الثانية من الضرب الرابع أبدلت ياء خالصة ، فلا تجعل (بين بين) (6) ، يقول ابن البادش "لا تجعل بين بين ، لأنها إذا فعل بها ذلك فُربت من الألف ، والألف لا تكون قبلها ضمة ولا كسرة ، فكذا ما قربت منه" (7).

وبعد أن استنتى البحث الضرب الأول والرابع من تخفيف الهمزة الثانية (بين بين) تكون الأضرب الثلاثة الأخرى تخفف فيها الهمزة الثانية على مذاهب القراء بجعلها (بين بين) ، فالإجراءات الصوتية المتبعة في الهمزتين المختلفتين من كلمتين ، هي نفسها التي فصل البحث القول بها في الهمزة من كلمة. فحيث وجدت الأسباب الصوتية للحذف والتعويض والنطق بالهمزة بين بين تكررت الإجراءات نفسها.

(1) ينظر : القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 254.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 254.

(3) ينظر : علم اللغة (مقدمة للقارئ العربي) : 180.

(4) الكتاب : 543/3.

(5) الكتاب : 543/3.

(6) ينظر : المستنير : 559/1.

(7) الإقناع : 283/1.

ولابدّ من الإشارة إلى مدى قبول هذه القراءات والاحتجاج بها ، وعلى الرغم من أنها لغات (لهجات) ولكنها من السنن المتّبعة ، يقول أبو منصور الأزهري : "قد أعلمتك أن هذه القراءات في باب الهمز لغات مأخوذة عن العرب ، فبأي لغة قرأت فقد أصبت ، إذا قرأ به قارئ يقرأ بالسنة"⁽¹⁾.

نستخلص من ذلك كلّه أن المبادئ التخفيفية التي طالت صوت الهمزة المفردة لتقلها والهمزتين لإفراطهما في الثقل التي أقرّها علماء اللغة غرضها التجانس والمناسبة والانسجام الصوتي عند الأداء النطقي بها.

(1) معاني القراءات : 138/1.

الفصل الثالث

من أنماط التغيرات الصوتية في الصوائت
(المدّ والقصر ، والإمالة والفتح)

توطئة :

حرص الرعيل الأول من علماء اللغة على توثيق الخصائص الصوتية لأصوات اللغة العربية التي هي لغة القرآن بدءاً من تحديد مخارجها وبيان صفاتها ، وكيفيات الأداء النطقي لها ، وكذلك بيان ما يعرض لها في أثناء التركيب من التأثير والتأثر ، كل هذا وجدناه في كتب الأولين ، وزاد اهتمامهم بالدرس الصوتي عند ظهور علم التجويد الذي استمد مادته من التلقي المباشر من أفواه القراء .

لقد اهتم السابقون بكتاب الله غاية الاهتمام ومن ذلك الاهتمام بأصواته لأجل الوصول به إلى السامع ، كما نزل على الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) ، ونال شرف هذا الاهتمام علم القراءات الذي يعد نواة للدراسات القرآنية ، وأوثق علوم اللغة العربية والدراسات الإسلامية تمسكاً وصلة بالقرآن الكريم ولقد نبّه أصحاب القراءات إلى أن الأداء النطقي السليم للأصوات عين التجويد ، وأن معرفة مخارجها وصفاتها الرئيسة الثابتة أو الناشئة من تأثر بعضها ببعض أثناء التفاعل الفونولوجي هو ما يهدف إليه في تعليم القراءة ؛ لأن عدم معرفتها والتمييز بينها يجعل الكلام مبهماً.

لذا هجس أصحاب القراءات على هذا الصعيد واستشرفوا لعملهم قواعد لكل الظواهر التعاملية التي تحصل في أصوات اللغة بنوعيتها الصامتة منها والصادئة ، وكان البحث قد تناول الصامتة في فصلين سابقين ، وفي هذا المبحث من الفصل الثالث يعكف على دراسة النوع الثاني من أصوات اللغة وهي الأصوات الصادئة أو ما تسمى (بالحركات) علماً أن مصطلح (الحركة) نفسه ما زال موضع أخذ ورد في اللغة ، فالعلماء المحدثون يرفضون استعمال مصطلح (الحركة) بحجة أنه لم يستعمل في الدراسات القديمة شاملاً لكل ما هو حركة ، وإنما استعمل للقصيرة منها فقط ، معنى ذلك أنه لا يشمل الطويلة عندهم ، وليس هذا مسوغاً لرفض المصطلح إذا استعمل للدلالة على مضمون الحركات القصيرة : الفتحة ، والضمة ، والكسرة ، والحركات الطويلة : الألف ، والواو ، والياء في وقت واحد⁽¹⁾.

أما رؤية المحدثين لذلك الأخذ والرد فقد جسده الدكتور سمير استيتيه بقوله : "والذي نراه أن نصطلح الحركة تسمية تتمشى مع الحقيقة العلمية للحركات ، والتي يمكن أن ينظر

(1) ينظر : الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : 203-202.

إليها من خلال حركة اللسان ، تلك الحركة التي يمكن أن تعدد أساساً لبناء معيار مطرد ،
لتمييز الحركات من الصوامت" (1).

وبحثنا يتمحور في صميم ثنائيتين لا تتحقق إلا في الحركات (الصوائت) ،
و(الصائت: صوت لغوي يصدر دون إعاقة لتيار النفس الخارج من الرئتين ، voyelle
vowel) (2). والثنائية الأولى في مبحثه الأول أطلقوا عليها "ثنائية التقصير والتطويل" (3). و
"تكاد هذه الثنائية تقتصر على الصوائت في اللغات السامية كافة" (4). فالتقصير : "صفة
للسوت الذي تكون فترة نطقه أصغر من غيرها (مثل الحركات بالنسبة لحروف المد" , bref
"short" (5).

أما التطويل فمعناه المدّ وهو : "امتداد الصوت وديمومته في الزمن ،
duree" (6) "duration".

ويُعدّ اللسان والشففتان هما العضوان الأساسيان اللذان لهما دخل في تغيير شكل
الممر الهوائي في حالة الصوائت (7). فإذا كان وضع اللسان مقترباً من الحنك الصلب
والشففتان بفتحة محايدة ينتج الفتحة الممدودة (الألف) وإذا كان اللسان على وضعه حين
نطق الألف الطويلة ولكن الشفتين بوضع مشدد فينتج الكسرة الممدودة (الياء) وحينما يكون
اللسان خلفي أي لهوي والشففتان بوضع مدور ينتج صوت الضمة الممدودة (8).

أما الثنائية الأخرى في مبحثه الثاني موضوعها الرئيس كذلك (الألف) وهو حركة
(صائت طويل) أطلقوا عليها ثنائية الإمالة والفتح ، أما الإمالة فهي : "أن تتحو بالفتحة
والألف نحو الكسرة والياء" (9). أما الفتح فهو : "عبارة عن النطق بالألف مركبة على فتحة
خالصة غير ممالة إلى مصاف الكسر" (10) ومن خلال حدهما تبين أنهما ناتجان من تأثير

(1) الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : 204.

(2) علم الأصوات العام : 174.

(3) فقه العربية المقارن : 85.

(4) المصدر نفسه : 85.

(5) علم الأصوات العام : 177.

(6) المصدر نفسه : 178.

(7) ينظر : المصدر نفسه : 225.

(8) ينظر : المصدر نفسه : 137.

(9) شرح كتاب الحدود : 306.

(10) مرشد القارئ : 71.

الأصوات في بعضها ، والإجراءات الصوتية والمتبعة في الظاهرتين في حالتي الوصل والوقف تكيفية توازنية غرضها المحافظة على توازن الوحدة اللغوية أثناء مسيرتها في التيار الكلامي وحينئذ تستنفر الطاقات لإعادة هذا التوازن ليتسنى المواصلة في توارد التراكيب اللغوية أثناء رحلتها التلقائية⁽¹⁾. ويتحقق لها ذلك بتخفيض الكمية في الصوائت التي تقع في تركيب بعض المقاطع اللغوية. وما يتحقق ما هو إلا صور فرعية للأصوات الأساسية التي تعرف في علم الصوت الحديث (بالألفونات) "والألوفون (allophone) أو البديل الصوتي هو بديل للفونيم لا يغير وظيفته ، أي لا يبلغ أن يكون فونيماً آخر بل تنوع للفونيم نفسه"⁽²⁾ وهي ناتجة للأصوات من جراء التقائها بأصوات محددة ، فتؤثر فيها ويختفي ذلك التأثير بغياب السبب في الغالب. فهي صورة صوتية أدائية مختلفة عن الصورة الصوتية الأدائية الحقيقية للصوت في حالة عارضة للصورة الصوتية الحقيقية ، ونقل محمد منصف القماطي تعريفه عن (كنت بايك) قال : "صوت فرعي لوحدة صوتية مميزة ، أي تنوع (variant) وحدة صوتية مميزة غير ذي معنى ، أو تنوع وحدة صوتية مميزة مشروط"⁽³⁾ ، وفي معرض تعليقه على ما وقع عليه بعض الدارسين من وهم حينما ظنوا أن الإمالة حركة مستقلة شأنها في ذلك شأن الفتحة والكسرة والضمة نفى الدكتور كمال بشر ذلك قال : "أنها مجرد صورة نطقية من صور نطق ألف المدّ والفتحة ، يحددها السياق الصوتي الذي يقع فيه ، وليست لها أي قيمة دلالية ، أي ليست وحدة صوتية أو فونيمية مستقلة تفرق بين معاني الكلمات"⁽⁴⁾.

ولمعرفة مواطن هذين الظاهرتين التعمليتين في اللغة العربية لابدّ من استقراء أمثلتهما لدى اللغويين العرب وأصحاب القراءات ، مستعيناً بدراستهما ومعالجتهما على وفق ما يقتضيه علم الصوت الحديث. ولقد انصب استقصاء الظاهرتين على ما أورده ابن سوار البغدادي في كتابه المستنير من مفردات قرآنية ، لهذين النمطين من أنماط التوافق الحركي التي تنال الصوائت الطويلة من حيث إشباعها أو نطقها على وفق القياس ، فالدراسة تهدف

(1) ينظر : الأصوات اللغوية : (عبد القادر عبد الجليل) : 304.

(2) فقه العربية المقارن : 80.

(3) الأصوات ووظائفها : 145.

(4) علم الأصوات : 455.

إلى إبانة ما يتبع عند نطق هذه الأصوات ، ولاسيما في حال الوصل والوقف مع تحليل أسباب ما يحصل من الناحية الصوتية.

المبحث الأول المدّ والقصر

المدّ:

يُعدّ المدّ أصلاً من الأصول الدائرة في القراءة على اختلاف القراءات المتعاقبة على أنواع الروايات ، وهو أصل يحقّقه الإقراء ويحكمه الأداء⁽¹⁾.

والمدّ من خواص التلاوة ذكره القسطلاني قائلاً عن التجويد : "إذا أتى بالقراءة مجودة ، وهو تقويم حروفها ، وإعطائها حقّها ، وتوفيتها واجب مستحقها ، من غير إفراط ، ولا تفریط ، و لا تكلف ، ولا تعسف ، ولا تخليط ، سالمة من تمضيغ اللسان ، وتقصير الفم ، وتعويج الفك ، وتقطيع المدّ... إلى غير ذلك مما تنفر عنه الطباع ، وتمجّه القلوب والأسماع"⁽²⁾.

يقول ابن سوار في باب المدّ والقصر : "اختلفوا في المدّ والتمكين من الألف والياء الساكنة المكسور ما قبلها ، والواو الساكنة المضموم ما قبلها"⁽³⁾.

من خلال مصطلحي (المدّ والتمكين) اللذين وردا في نص ابن سوار نستشف بأن هناك ظاهرة تبحث عن كمية خاصة بالمصوتات الطويلة ، وتحديدأ حينما يستغرق المصوت من حيث زمن النطق وقتاً أطولاً من وقته الطبيعي ، واصطلاح علماء العربية على هذه الظاهرة (بظاهرة المدّ).

تعريف المدّ :

يعرّفه ابن منظور بقوله : "المدّ : الجذبُ والمطلُّ. مدّه يمدّه مدأً ومدّ به فامتدّ ومددّه فتمدّد ، وتمدّدناه بيننا : مددناه ، وفلانٌ يمدأُ فلاناً ، أي يماطله ويجاذبه... ومدّه في غيه ، أي أمهله وطوّل له"⁽⁴⁾.

وقال الجريسي : "... اعلم أن المدّ معناه في اللغة الزيادة قال تعالى : "يُمِدُّكُمْ رَبُّكُمْ"^(ال عمران:125)... وتقول العرب مددت مدأً أي زدت زيادة"⁽⁵⁾.

(1) ينظر : مرشد القارئ : 62.61.

(2) لطائف الإشارات : 207.

(3) المستتير : 507/1.

(4) لسان العرب : (مدد) : 4156/6.

(5) نهاية القول المفيد : 172.

فالمَدّ في اللغة الزيادة ، قال الكفوي : "ما كان على جهة الزيادة يقال فيه : مَدّه مدّاً ومنه (الْبَحْرُ يَمُدُّهُ) (لقمان:27)"(1). ومن المحدثين من جعله مطلق الزيادة(2).

وإصطلاحاً : "إطالة الصوت بحرف من حروف المد" (3). وجاء في إصطلاح القراء على حسب ما أورده الضبّاع ، قال : "إطالة الصوت بحرف من حروف المدّ واللين أو من حروف اللين فقط" (4). وهذه التعريفات كلّها تدلّ على مطلب واحد ، وهو زيادة أمد اللفظ بأحرف محددة ولا تحصل إلا لأسباب سببها.

أما مصطلح التمكين الذي أورده ابن سوار فهو لا يختلف عن مصطلح القصر الذي أورده في مقدمة بابيه (5). لأن القصر "معناه في اللغة الحبس ومنه قوله تعالى (حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ) (الرحمن:72) أي محبوسات فيها ، ويعرف القصر أيضاً في اللغة بالمنع ، يقال : قصرت فلان عن حاجته أي منعته عنها ومنه قاصرات الطرف" (6).

وفي الاصطلاح "إثبات حرف المدّ من غير زيادة عليه" (7) معنى ذلك أن القصر هو عبارة عن صيغة حرف المدّ واللين أو هو الصورة الطبيعية لمد الصوت (8) وهو المقابل الاصطلاحى للمد ؛ لأنه إثبات صورة المدّ من غير زيادة ولا مطل (9) ، أي إبقاء المدّ الطبيعي على حاله.

وصورة التمكين لا تختلف عن القصر وإنما هي نفسها ؛ لأن التمكين "عبارة عن الصيغة أيضاً ، وقد يُعبّر به عن المدّ العرضي. يقال منه : مكّن إذا أريدت الزيادة" (10) ، فعليه لا نجد فرقاً بين المصطلحين ، ووجدنا ابن سوار يقول عن أصحاب القصر : "يمكنون الحرف من غير مدّ" (11).

(1) الكليات : 187.

(2) ينظر : القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 95.

(3) نهاية القول المفيد : 172.

(4) الإضاءة في أصول القراءة : 15.

(5) ينظر : المستنير : 507/1.

(6) نهاية القول المفيد : 172.

(7) المصدر نفسه : 172.

(8) ينظر : مرشد القارئ : / 64.

(9) ينظر : القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 95.

(10) مرشد القارئ : 65.

(11) المستنير : 507/1.

وفسّر ما أوجزه بقوله : "وان شئت أن تقول : اللفظ بهن عند لقائهن همزة كاللفظ بهن عند لقائهن سائر حروف المعجم" (1) ، فالتمكين يأتي بمعنى القصر .

أحرف المدّ :

هي على ضربين :

الأول : أحرف المدّ واللين :

من خلال التعريفات التي ساقها البحث نجد أن الإجراءات الصوتية تنصبّ على أصوات بعينها دون غيرها ، وهي : الألف والواو والياء ، فلا بد من وقفة للتعرف على تسميتها والمواضع النطقية المعنية بإنتاجها فلهذه الأصوات الثلاثة خصوصية بالمقارنة مع غيرها من الأصوات الصامتة بدليل اختلاف تسميتها عند العلماء والتدرج الذي أصاب رسمها وطبيعة معالجتها من حيث التحول والانقلاب وغيرها .

فمن حيث التسمية نستشف تسميتها أولاً بأحرف اللين وثانياً بالعلل أو بأحرف العلة من خلال إشارة الخليل لها بقوله : "وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق مهتوتة مضغوطة ، فإذا رفّه عنها لانت وصارت الياء والألف والواو عن غير طريقة الحروف الصحاح" (2) .

معنى ذلك وجوب الفصل بين نوعين من الأصوات هما نوع الصوامت ونوع الحركات (3) .

ولكن مصطلح الحركات لم يرد عند القدماء بهذه التسمية بالمفهوم الصوتي الخالص ؛ فهي عند سيبويه وردت بتسميات وأوصاف مختلفة ومما قاله فيها : "ومنها الهاوي وهو حرف اتّسع لهواء الصوت مخرجه أشد من اتّساع مخرج الياء والواو ، لأنك قد تضم شفّيتك في الواو وترفع في الياء لسانك قبل الحنك ، وهي الألف ، وهذه الثلاثة أخفى الحروف لاتّساع مخرجها ، وأخفاهن وأوسعهن مخرجاً : الألف ثم الياء ثم الواو" (4) .

من خلال إشارة سيبويه نجده قد سمّى بعضها الهاوي ووصفها بأنها أحرف خفيّة . ولكن ابن جني أورد مصطلح الحركات بوصفه تسمية لهذه الأصوات ، حينما عالجه في الأبواب الصوتية ونظر إليه على أنه مصطلح مشترك في معالجة الأبواب جميعها

(1) المستتير : 508/1 .

(2) العين : 52/1 .

(3) ينظر : علم الأصوات : 217 ، والمنهج الصوتي للبنية العربية : 26 .

(4) الكتاب : 435/4-436 .

(صوتية وصرفية ونحوية) ، قال : "إنما سميت هذه الأصوات الناقصة حركات ، لأنها تقلق الحرف الذي تقترن به وتجذب به نحو الحروف التي هي أبعاضها"⁽¹⁾.

أما ابن سينا فقد وردت عنده تسمية (الحركات) في إطار معالجته لآلية صناعة بعض الأصوات وإنتاجها ، قال : "في أن هذه الحروف قد تسمع من حركات غير نطقية"⁽²⁾. وفي مكان آخر من معالجاته الصوتية لهذه الأحرف وتحديداً عند بيان مخارجها سمّاها (بالمصوتات) بقوله : "... وأما الألف المصوتة وأختها الفتحة... وأما الواو المصوتة وأختها الضمة... وأما الياء المصوتة وأختها الكسرة..."⁽³⁾.

آلية إنتاجها :

أما بالنسبة لتحديد مواضع إنتاج هذه الحركات فيتطلب بالضرورة تحديد مصدر ومواضع النطق التي تساهم في إنتاجها وتحديداً ما يمثله (الوتران الصوتيان) من مهمة رئيسة في إنتاجها وذلك لأنها أصوات مجهورة⁽⁴⁾ ، فالجهر في الحركات قيد لها ، ذلك لأنها فموية فإن فتحة الممر الفموي لا تسمح بارتفاع الضغط داخل الجهاز المصوت بشكل كاف لمنع الاهتزاز التلقائي للوترين الصوتيين⁽⁵⁾.

وقد وصف الدكتور محمود السعران حالة الوترين الصوتيين في مرحلة الجهر جاعلاً الصوائت من المجهور ، بقوله : "يتضام الوتران الصوتيان بشكل يسمح للهواء المندفع خلالهما أن يفتحهما ويغلقهما بانتظام وبسرعة فائقة. وهذا يسمى تذبذب الوترين الصوتيين. هذه الذبذبة تحدث نغمة موسيقية تختلف درجة وشدة باختلاف عدد الحركات الإيقاعية ومداهها. هذه النغمة الصوتية تسمى في الاصطلاح الصوتي الجهر ، كما تسمى الأصوات التي تصحبها هذه النغمة (الأصوات المجهورة) والأصوات العربية المجهورة هي (الصوائت) (أي ما يسميه نحاة الغربية (الحركات) و (حروف المدّ واللين) مقصوداً بها الألف والواو والياء..."⁽⁶⁾.

(1) سر صناعة الإعراب : 42/1.

(2) رسالة أسباب حدوث الحروف : 93.

(3) المصدر نفسه : 84.

(4) ينظر : الأصوات ووظائفها : 69 ، والأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : 107.

(5) ينظر : في الصوتيات العربية والغربية : 171.

(6) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي : 137.

وعلى ما يبدو فإن تضام الوترين الصوتيين ليس التصاقهما وإنما توازيهما مع ضيق المسافة بينهما ، بدليل إشارته إلى انتظام فتح الوترين وغلقهما لأن انطباقهما يجعلهما في حالة قطع النفس .

أما المواضع النطقية الأخرى لإنتاج الحركات الطويلة فقد فصلها ابن جني بقوله: "والحروف التي اتسعت مخارجها ثلاثة : الألف ، ثم الياء ، ثم الواو... أما الألف فالحلق والفم معها منفتحين ، غير معترضين على الصوت بضغط أو حصر ، وأما الياء فتجد معها الأضراس سفلاً وعلواً قد اكتنفت جنبتي اللسان وضغطته ، وتقاخ الحنك عن ظهر اللسان ، فجرى الصوت متصعداً هناك ، فلأجل تلك الفجوة ما استطال ، وأما الواو فتضم لها معظم الشفتين ، وتدع بينهما بعض الانفراج ، ليخرج فيه النفس ويتصل الصوت فلما اختلفت أشكال الحلق والفم والشفتين مع هذه الأحرف الثلاثة اختلف الصدى المنبعث من الصدر"⁽¹⁾. لقد كان ابن جني دقيقاً وشمولياً حينما أشرك اللسان والشفتين في إنتاج الصوائت الطويلة بدليل ما عرضه المحدثون من وصف لمواضعها وتأكيدهم على اللسان والشفتين كعضوين أساسيين في إنتاجهما ، فيفصل الدكتور محمود السعران دورهن في إنتاج الصوائت ، فيجعل من الجزء الخلفي من اللسان هو صاحب الشأن الأكبر في تشكيل الممر الهوائي الخاص في عملية إنتاج الألف والواو ، أما الياء فإن الجزء الأمامي من اللسان يرفع في اتجاه الحنك الأعلى إلى درجة كبيرة لإنتاجها ، وكذلك للشفتين دخل كبير في تكوين الأصوات الصائتة ، فقد تتضمن الشفتان كما يحدث في نطق (الضمة) و (الضمة الطويلة) ، وتكسران في نطق (الكسرة) و (الكسرة الطويلة) وتفتحان بصورة محايدة في نطق الفتحتين ، ولكل من الضم والفتح والكسر درجات كثيرة⁽²⁾.

وأضاف الدكتور عبد الرحمن أيوب عملاً مهماً (للهاة) في إنتاج هذه الأحرف ، ومهمتها غلق الفراغ الأنفي حتى يجعل الهواء مستمراً في مجراه الفموي⁽³⁾.

وتدخل اللهاة في غلق الفراغ الأنفي يجعل الحركات تنماز بخاصية مرور الهواء من الفم حرراً طليقاً في أثناء النطق بها دون عائق أو مانع يقطعه ، أو ينحو به نحو منافذ أخرى كجانبي الفم أو الأنف⁽¹⁾.

(1) سر صناعة الإعراب : 21/1.

(2) ينظر : علم اللغة مقدمة للقارئ العربي : 183-184.

(3) ينظر : أصوات اللغة : 158.

وأكد الدكتور مصطفى بوعناني على وجود منع لتسرب الهواء القادم من الرئتين ويتمّ المنع بوساطة ارتفاع الطبقة اللينة بشكل لا يستطيع معه الهواء التسرب إلا من الفم ، فتخصص هذه الأصوات بالملح (غير الأنفي) (2).

وهذا التدخل كذلك يبعد الأنف عن مهمة إنتاج هذه الحركات ، يقول الدكتور بسام بركة : "هذا ويعمل التشفيه والمدة وحدهما (دون التأنيف) كسمات مائزة في الصوائت العربية" (3).

وهذا سبب هام يشترك مع أسباب أخر منحت الحركات صفة قوّة الوضوح السمعي لها مقارنة مع الأصوات الأخرى ؛ وذلك لأنه لو بقي الفراغ الأنفي مفتوحاً لتشتت تيار الهواء المزفور ، مما يؤدي إلى ضعف الإسماع فيها ، وتأسيساً على ذلك تعد "الحركات أقوى الأصوات وضوحاً في السمع (mostsonorous)" (4).

ويُعرف الوضوح السمعي (Sonority) : "بأنه طاقة الصوت النطقية التي تجعل الصوت واضحاً للسامع غير ملتبسة بغيره من الأصوات تتأثر هذه الطاقة إيجاباً أو سلباً بمجموعة أخرى من العوامل ، منها احتكاك الهواء بجدران القنوات الصوتية ، وتوقف تيار الهواء لبعض الوقت..." (5).

علماً أن عوامل السلب للوضوح السمعي في أصوات اللين غير موجودة ذلك أن الصفة التي تجمع نطق هذه الصوائت "إنه عند النطق بها يندفع الهواء من الرئتين ماراً بالحنجرة ، ثم يتخذ مجراه في الحلق والفم في ممر ليس فيه حوائل تعترضه فتضيّق مجراه" (6).

لقد وقف البحث على صفتين مشتركتين لأحرف المدّ هما : الجهر والوضوح السمعي ، ومع هذا لا بد من ذكر أبرز صفة مشتركة لهذه الصوائت وهي (أنها حركات) لها القدرة على الامتداد دون عائق لمرور الهواء عند الأداء النطقي لها.

(1) ينظر : علم الأصوات : 217.

(2) ينظر : في الصوتيات العربية والغربية : 171.

(3) علم الأصوات العام : 129.

(4) علم الأصوات : 218.

(5) الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : 169.

(6) الأصوات اللغوية : 26 ، وينظر : في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المدّ العربية : 24.

وهذا ما يؤكد النحاة القدماء منذ عصر الخليل ، إذ قال : "أحرف جوف... وسميت جوفاً لأنها تخرج من الجوف فلا تقع في مدرجة من مدارج اللسان ، ولا من مدرج الحلق ، ولا من مدرج اللهاة ، إنما هي هاوية في الهواء فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف. وكان يقول كثيراً : الألف اللينة والواو اللينة والياء هوائية أي إنها في الهواء"⁽¹⁾.

وسمّاها سيبويه (باللينة) ، "وهي الواو والياء ، لأن مخرجهما يتسع لهواء الصوت أشدّ من اتساع غيرهما"⁽²⁾ وسمّي الألف (بالهاوي) "وهو حرف اتسع لهواء الصوت مخرجه أشدّ من اتساع الياء والواو"⁽³⁾. وكذا الأمر عند المحدثين ، يقول الدكتور بسّام بركة : "الصوائت و Vowels voyelles أصوات تصدر دون إعاقة لتيار النفس الخارج من الرئتين"⁽⁴⁾.

فيكون : "مرور الهواء من الفم حراً طليقاً في أثناء النطق بها ، دون عائق أو مانع يقطعه أو ينحو به نحو منافذ أخرى كجانبية الفم أو الأنف"⁽⁵⁾.

ثانياً : الواو والياء (حرفا اللين) :

سمّيا بحرفي لين دون ذكر صفة المدّ لهما "لأنهما يخرجان في لين وقلة كلفة على اللسان ، لكنهما نقصتا عن مشابهة الألف لتغيّر حركة ما قبلهما عن جنسيهما. فنقصتا المدّ الذي في الألف وبقي فيهما اللين لسكونهما فسمّيا بحرف اللين"⁽⁶⁾.

وسمّيا (نصف حركة) واشترطوا لذلك أن يكونا مسبوقين بفتحة ، وبغير ذلك لا يوصفان بأنهما نصفاً حركة ، بل يكونان حركتين خالصتين ، فالواو في (مَوعِد) نصف حركة لأنها مسبوقة بالفتحة⁽⁷⁾.

(1) العين : 57/1.

(2) الكتاب : 435/4.

(3) المصدر نفسه : 436-435/4 وينظر : سر صناعة الإعراب : 21/1 ، وارتشاف الضرب : 11-8/1.

(4) علم الأصوات العام : 77.

(5) علم الأصوات : 217 ، وينظر : رأي دانيال جونز نقله عنه الدكتور رمضان عبد التواب في كتابه : المدخل إلى علم اللغة : 91.

(6) الرعاية : 126.

(7) ينظر : الفراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 191.

أدخلهما أصحاب القراءات ضمن الأصوات التي تصحبها ظاهرة المدّ في قراءة القرآن ، قال مكّي بن أبي طالب القيسي : "ويكون المدّ أيضاً في حرفي اللين ، إذا أتت بعدهما همزة أو مشدّد وحرفا اللين الواو والياء الساكنتان ، اللتان قبلهما فتحة نحو (شيء وسوء)"⁽¹⁾. غير أن المدّ فيهما أقل مما عليه في حروف المدّ واللين ، وعلة ذلك "لنقص حرفي اللين بانفتاح ما قبلهما عن حروف المدّ واللين ، اللواتي حركة ما قبلهن منهنّ ، فقويّن في المدّ لتمكنهن بكونه حركة ما قبلهن منهن ، وضعف حرف اللين في المدّ ، لكونه حركة ما قبله ليست منه"⁽²⁾.

بعد هذا التعريف الموجز بحرفي اللين ، لابد لنا من الوقوف في هذا المقام لبيان العلاقة بين الصوائت (أحرف المدّ واللين) و (أشباه أصوات اللين) ، وأهم ما يجب الوقوف عنده هو بيان الظاهرة النطقية للمجموعتين بطريقة نطقهما متقاربة إذ "عند نطق الواو ، يكون اللسان تقريباً في موضع نطق الضمة /ـ/ ، أي أن الجزء الخلفي من اللسان يكون لدى النطق به قريباً من الحنك اللين"⁽³⁾. معنى ذلك أنه لا فرق في النطق بينهما ، "إلا في أن الفراغ بين أقصى اللسان وأقصى الحنك في حالة النطق بالواو أضيق منه في حالة النطق بالضمّة /ـ/"⁽⁴⁾. وبسبب هذا الضيق يسمع للواو حفيفاً بسيطاً مع النطق به⁽⁵⁾.

أما عند نطق الياء من (أشباه أصوات اللين) ف"يكون اللسان تقريباً في موضع نطق الكسرة /ـ/ ، أي أن الجزء الأمامي من اللسان يكون قريباً من الحنك الصلب"⁽⁶⁾. ومن خلال هذه الآلية لا نجد فرقاً في نطقهما سوى في درجة اقتراب أقصى اللسان من الحنك عند نطق الياء (نصف الصائت) تكون أكثر اقتراباً.

فيتولّد من ذلك الاقتراب ضيق الفجوة بين اللسان والحنك حين النطق بنصف الصائت مقارنة حال النطق بالصائت (-)⁽⁷⁾ ، "مما يترتب عليه أننا نسمع ذلك النوع

(1) الكشف : 45/1.

(2) المصدر نفسه : 45/1.

(3) علم الأصوات العام : 138.

(4) الأصوات اللغوية : 41.

(5) ينظر : الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : 227.

(6) علم الأصوات العام : 138.

(7) ينظر : المصدر نفسه : 138.

الضعيف من الحفيف" (1). وهذا الضيق المتولد في مجرى الهواء حين نطق (الواو والياء) أشباه اللين يجعلهما يفقدان شيئاً من وضوحهما السمعي إذا قيسا بالحركات (2). وعلى الرغم من هذه الفوارق ، لكن هناك تداخلاً بينهما ، بيّنه الدكتور غالب المطلبي حينما أشار إلى وجود "علاقة وثيقة بين صوتي الضمة والكسرة الطويلين في العربية من جهة ، ونصف المدّ الواو والياء فيها من جهة أخرى ، تصل إلى حالة (التداخل الفونيمي) بحيث يحلّ صوت المدّ محل نصف المدّ أو العكس في التغيرات الصرفية من غير أن يشعر المتكلم أو السامع بهذا التحول... من نحو ما نلاحظ في الأمثلة الآتية : جيل < أجيال ، يقول < أقول" (3).

ومن خلال ذلك يقف البحث على حقيقة مفادها أن أعضاء النطق المستعملة في عملية إنتاج أشباه أصوات اللين (الواو والياء) ، هي نفسها المستعملة في عملية إنتاج الحركات (الضمة والكسرة) إلا أن الاختلاف يكمن في حركة تلك الأعضاء مع كلّ منهما ، كما بيّنها البحث حينما عقد مقارنة لإنتاج (أشباه أصوات اللين) مع الحركات القصيرة (الضمة والكسرة) ، علماً أن المعني في المقارنة منها الطويلة ، وهذا الأمر مقبول ، فعلماء اللغة القدماء فطنوا إلى العلاقة الحتمية بينهما ، ونستشف ذلك من خلال قول ابن جني : "اعلم أن الحركات أبعاض حروف المدّ واللين وهي الألف والياء والواو" (4).

وأكد المحدثون هذه العلاقة ، فعند الدكتور كمال بشر أن "ما يقال عن الحركات الطويلة ينطبق على الحركات القصيرة ، لأنها بعضها ، كما قرروا هم ، فما يتصف به الكلّ ينطبق على الجزء ، فهما متماثلان في الكيف مختلفان في الكم فقط duration" (5). وعزّز ذلك التأكيد الدكتور إبراهيم أنيس متخذاً من (الفتحة) و (ألف المد) عينه للمقارنة تنطبق على الحركات الأخرى ، قال : "كيفية النطق بالفتحة وموضع اللسان معها يماثل كلّ المماثلة كيفية النطق بما يسمى ألف المدّ ، مع ملاحظة فرق الكمية بينهما" (6).

المدّ والقصر في اللهجات العربية :

(1) الأصوات اللغوية : 40 ، وينظر : الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : 227.

(2) ينظر : الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : 227.

(3) في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المدّ العربية : 216-217.

(4) سر صناعة الإعراب : 33/1.

(5) علم الأصوات : 221.

(6) الأصوات اللغوية : 37.

لم يقف البحث على موطن بعينه من القبائل العربية اختصت بهذه الظاهرة ، ولكنها وردت في الكلام نثراً وشعراً ، وكذلك في القراءات القرآنية.

وعلى الرغم من ذلك الظهور للمد في الكلام العربي ، لا يمكن عدّها ظاهرة لهجية في قبيله دون أخرى.

فعند تحري أسباب وجودها نجد أن طبيعة أصواتها لها القدرة على الاستجابة للمد والاستطالة في حالات نفسية مختلفة عند الإنسان ولاسيما في مواقف منها الندبة والتذكر والتوقف ، فلحاجة الإنسان في أي موطن أو قبيلة لمثل هذه المناسبات أن يمدّ هذه الأصوات(1).

ووجد العلماء أن بروز هذه الظاهرة ينسجم مع طبيعة الأداء النطقي المتروي ، وأبعدوا حصوله مع الإسراع والاستحثاث في الكلام(2).

وتأسيساً على ما أوجده العلماء نستطيع القول أن أهل قریش أصحاب مدّ وغيرهم من القبائل أصحاب قصر ؛ لأن لغة قریش تميزت عن سائر اللغات العربية بالوضوح والدقة ، وسلمت من التباس مخارج الحروف واختلاط بعضها ببعض ، أما اللغات الأخرى فتتميز بالخشونة ومزج الحروف بعضها ببعض ، ولعل سبب ذلك طبيعة الحياة الحضرية المكية ، وطبيعة الحياة البدوية التي تحياها القبائل العربية التي أخذت عنها اللغة ، فالتأنق ، والتروي سمة من سمات الحضارة والعفوية والسرعة من خلائق البادية(3). ولقد فطن الجاحظ على ذلك ، فقال : "ولأهل المدينة ألسن ذلقة وألفاظ حسنة"(4).

وبناءً على هذا فإن ما يقابل طبيعة عيش المدينة حياة البداوة القائمة على الترحال ، والقلق والعجلة وعادة المتعجل أن يترك بعض أشياءه ، وأن يتخفّف من بعض أثقاله ، لذا كانت السرعة في النطق سمة بارزة في اللهجات البدوية(5) ، وهذه السرعة في النطق تجعل الناطق يتلمّس أيسر السبل عند الأداء النطقي منها إدغام بعض الأصوات ، وإسقاط ما

(1) ينظر : الخصائص : 125/3 ، 129 ، والظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري : 53.

(2) ينظر : المحتسب : 165/1 ، والظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري : 53.

(3) ينظر : لغة قریش : 33.

(4) البيان والتبيين : 146/1 ، وينظر : لغة قریش : 33.

(5) ينظر : الحركات العربية في ضوء علم اللغة الحديث : 212.

يمكن إسقاطه من الأصوات ، تقصير الحركة الطويلة فضلاً عن مراعاة عدم الإخلال بفهم السامع(1).

إن كل ما ورد إلينا من القدماء فيما يخص لهجية هذه الظاهرة مجرد ألفاظ لهذا الباب منها ما أورده الفراء عن كلمة (زكريا) في قوله تعالى : (وَكَلَّمَهَا زَكْرِيَّا) (آل عمران:37) ، قال : "وفي زكريا ثلاث لغات : القصر في ألفه... وتمدّ ألفه... وكثير من كلام العرب أن تحذف المدة والياء الساكنة" (2).

أما ابن خالويه فقد جعل (زكريا) "يُمد ، ويقصر ولا يُجري للتعريف والعجمة" (3) أي لا ينصرف.

أما الدمياطي فيرى أن المدّ والقصر لغتان فاشيتان عند أهل الحجاز لقراءة (زكريا) (4).

وعلى ما يبدو فإن أعجمية هذا الاسم جعلته بين المدّ والقصر عند أهل قریش. ومما أورده القدماء من ألفاظ في هذا الباب منها اسم الإشارة (أولى) ، فقد استشهد بها ابن عقيل ، قال : "وفيها لغتان : المدّ ، وهي لغة أهل الحجاز ، وهي الواردة في القرآن العزيز ، والقصر وهي لغة بني تميم" (5) ، ويعلّل الدكتور غالب المطليبي القصر في اسم الإشارة (أولى) في لهجة تميم بقوله : "ولعل العلة في هذا أن التميميين لا يضغطون على آخر الكلمة... فكان أن حذفوا همزة المد" (6) ، وللدكتور أحمد علم الدين الجندي علة أخرى لدى القبائل البدوية في قصر صيغ الإشارة المختصة بالجمع ومنها (أولى) لأنها يشار بها إلى الجمع - مذكراً كان أو مؤنثاً - (7).

(1) ينظر : في اللهجات العربية : 132.

(2) معاني القرآن للفراء : 208/1.

(3) الحجة في القراءات : 108.

(4) ينظر : إتحاف فضلاء البشر : 476/1.

(5) شرح ابن عقيل : 133/1.

(6) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : 169.

(7) ينظر : اللهجات العربية في التراث (النظام النحوي) : 555/2.

فيعلّل بأن تميماً وأسداً وقيساً وأهل نجد يميلون إلى السرعة في النطق فلا يعطون الحروف حقها كاملاً وذلك لاقتصادهم في الجهد العضلي ولهذا مالوا إلى نطق صيغ الإشارة للجمع بالقصر⁽¹⁾.

ومع ذلك كلّه لوحظ أيضاً أن التميميين قد يمدّون ويقصر أهل الحجاز ، ودليلهم مجرد ألفاظ ذكرتها مصادر اللغة والقراءات وما ورد منها كلمة (الزنا)⁽²⁾ ، ومع هذا التأكيد على قراءتها ، لكن النقل في حقيقة قراءتها مختلف فيه ، فعند الفراء "الزنا... أهل الحجاز يمدونه"⁽³⁾. وعند غيره العكس ، فالجوهري في بيانه لمعنى (الزنى) ، قال : "الزنى ، يمد ويقصر ، فالقصر لأهل الحجاز. قال تعالى : "وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَى" (الإسراء:32). والمد لأهل نجد. قال الفرزدق :

أبا حاضرٍ من يزن يعرف زناؤه

ومن يشرب الخرطوم يصبح مسكراً"⁽⁴⁾.

وأكد ابن منظور الأمر نفسه نقلاً عن الليحاني قوله : "الزنى ، مقصور ، لغة أهل الحجاز... والزنا ممدود لغة بني تميم"⁽⁵⁾ وأكد المحدثون ذلك من خلال استقراء لقراءات الفراء لكلمة (الزنى) الواردة في قوله تعالى (وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْنَى) ، قال الدكتور عبد اللطيف الخطيب : "قراءة الجماعة (الزنى) على القصر ، وهي لغة الحجاز. وقرأ أبو رزين والحسن وأبو الجوزاء (الزنا) بالمدّ ، وهي لغة تميم"⁽⁶⁾.

وعلى الرغم من اختلاف روايات العلماء الواردة إلينا في كتبهم عن توجيه ظاهرة المدّ والقصر ، وانتسابها لقبيلة بعينها ، يذهب الدكتور عبده الراجحي ، إلى أن الروايات تتفق على كون المدّ من لهجات الحجاز والقصر من لهجات تميم⁽⁷⁾ ، ويجد أن الفرق بين المقصور والممدود لا يعدو إلا فرقا في كمية الصائت الطويل الذي يقع في آخر الاسم ،

(1) ينظر : المصدر نفسه : 555/2.

(2) ينظر : لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : 169.

(3) المنقوص والممدود ، الفراء : 27.

(4) الصحاح : (زنى) : 2368 ، (لم أعر على الشاهد المذكور في ديوان الفرزدق ، طبعة دار صادر ، بيروت).

(5) لسان العرب : (زنى) : 1875/3 ، وينظر : الدر المصون : 348/7.

(6) معجم القراءات : 55/5.

(7) ينظر : اللهجات العربية في القراءات القرآنية : 168.

فالقبايل الحجازية المتحضرة تذهب إلى التآني ، فتستوفي كمية الصائت حتى تصل إلى الهمزة ، أما القبائل البدوية فتميل إلى السرعة في النطق مما يؤدي إلى كثير من الحذف⁽¹⁾. فلا بد من الإشارة إلى أن للظاهرة أسبابها ، فإذا توافرت أسباب المدّ فلا بد من استيفاء كمية الصائت الطويل وتحقيقها له عند القراءة ، وإذا انتفت أسباب مدّ الصائت - التي سببها البحث - فيأخذ حقه المطلوب عند القراءة بالقصر.

فعلية لا يجوز إهمال ذلك ، وترك هذه الصوائت الطويلة وعلى وفق أقيسة المدّ والقصر تتخذ أشكالاً في الأفواه حتى تشهد فروقاً خطيرة عند القراء⁽²⁾.

الأسباب الصوتية للمدّ :

لقد بات واضحاً من خلال ما قدّمه البحث من تفصيلات لأصوات المدّ واللين ، بأن لها القدرة على قبول المدّ مطلقاً وهو ما يسمّى بالمدّ الأصلي ، وهو المدّ الطبيعي الذي لا يقوم صوت المدّ إلا به⁽³⁾ ، "وسمي طبيعياً لأن صاحب الطبيعة السليمة لا ينقصه عن حدّه ولا يزيد عليه"⁽⁴⁾ ، كما لها القدرة على قبول التقصير مطلقاً إلى زمن أقل من زمنها الطبيعي ، كما يحدث عند الروم والاختلاس والإشمام.

ويتحكم نوع المقطع الصوتي ، ونوع الصامت الذي يلي أحرف المدّ واللين في طبيعة إطالتها ، ويسمى هذا بالمد الفرعي⁽⁵⁾ ، لأن فيه زيادة على المدّ الطبيعي والأسباب المؤدية إلى تلك الزيادة ، إما لفظية وإما معنوية :

1. أسباب لفظية :

وتتمثل في تحديد موقع أصوات المدّ واللين في المقطع الصوتي وتحديد نوع الصامت الذي يلي الصائت المطول.

ولكي يتحقّق المدّ يجب أن يكون ذلك الصامت همزة أو مدغماً أو ساكناً ، وورد ذلك في آراء النحاة القدماء وأصحاب القراءات ، قال ابن جني : "الحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة اللينة المصوّتة ، وهي الألف والياء والواو ، اعلم أن هذه الحروف أين وقعت ، وكيف وجدت بعد أن تكون سواكن يتبعن بعضهنّ غير مدغمات ، ففيها امتداد

(1) ينظر : المصدر نفسه : 168.

(2) ينظر : في اللهجات العربية: 30.

(3) ينظر : القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 95.

(4) الصوت اللغوي ودلالاته في القرآن الكريم : 115.

(5) المصدر نفسه : 95.

ولين ؛ نحو : قام ، وسير به ، وحوث ، وكوز وكتاب ، وسعيد وعجوز ، إلا أن الأماكن التي يطول فيها صوتها ، وتتمكن مدتها ثلاثة ، وهي أن تقع بعدها - وهي سواكن توابع لما هو منهن ، وهو الحركات من جنسهن - الهمزة أو الحرف المشدّد أو أن يوقف عليها عند التذکر "(1).

وللأسباب نفسها يكون المدّ العرضي عند أصحاب القراءات ، قال مكي بن أبي طالب القيسي : "وإنما يكون المدّ في هذه الحروف عند ملاصقتهن لهزمة أو ساكن مشدد أو غير مشدد" (2).

وفصل ابن سوار كل ذلك من خلال قوله : "وأحسن المدّ - في كتاب الله تعالى - عند استقبال همزة أو إدغام ، كقوله تعالى : (حَادَّ اللَّهُ) (المجادلة:22) و (وَلَا الضَّالِّينَ) (الفاحة:7) و (كُلَّ دَابَّةٍ) (البقرة:164) ، و (أَتَيْنَا طَائِعِينَ) (فصلت:11) ، و (الْقَائِلِينَ) (الأحزاب:18) ، و (خَائِفِينَ) (البقرة:114) وشبه ذلك" (3) ، وهذا كله في كلمة واحدة فيسمى المدّ المتصل (4).

ونقل عن القراء ما كان أطول المدّ عندهم ، قال : "سمعت أبا علي العطار ... قال : سمعت أبا إسحاق الطبري يذكر بإسناده عن خلف عن سليم عن حمزة ، أنه كان يميز بين المدّ فأطولها عنده : ما كان مفتوحاً ، مثل : (جَاءَ أَمْرُنَا) (هود:40) ، و (شَاءَ اللَّهُ) (البقرة:20) ، (دُعَاءَ الرَّسُولِ) (النور:63) ، وأوسطه ، مثل : (خَائِفِينَ) ، (قَائِمِينَ) (الحج:26) ، و (شَعَائِرِ اللَّهِ) (البقرة:158) ، وأقصره ، مثل : (أُولَئِكَ) (البقرة:5) ، و (أُولَئِكُمْ) (النساء:91) (5). ونقل ابن الباذش عن أبي جعفر غموض هذا الرأي بقوله : "وهذه الحكاية غير مفهومة" (6). واعترض على الأمر نفسه ابن الجزري ، قال : "وليس العمل على ذلك عند أحد من الأئمة بل المأخوذ به عند أئمة الأمصار في سائر الأعصار خلافه إذ النظر يردده والقياس يأباه والنقل المتواتر يخالفه ، ولا فرق بين (أولئك وخائفين) فإن الهمزة فيهما بعد الألف مكسورة" (7).

(1) الخصائص : 124/3-125.

(2) الكشف:45/1.

(3) المستتير:508/1.

(4) ينظر : جمال القراء : 523.

(5) المستتير :508-509/1.

(6) الإقناع :462/1.

(7) النشر :317/1.

إن ما أشار إليه . هنا . ابن سوار يخص ألف المدّ المتلو بهمزة في كلمة واحدة (متصل) ، أما فيما يخص حرفي المدّ واللين الآخرين (الواو والياء) ، فحركتهما منهما وتليهما همزة في المتصل ، قال : "فإن كان الساكن والهمزة في كلمة واحدة ، فلا خلاف بينهم في المدّ والتمكين. وذلك نحو : (سَيِّئْتُ وُجُوهُ) (الملك:27) ، (تَقِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ) (الحجرات:9) ، (وَجِيءَ بِالنَّبِيِّينَ) (النمر:69) ، و (ثَلَاثَةٌ فُرُوعٍ) (البقرة:228) ، و (خَطِيئَاتِهِمْ) (نوح:25) وما أشبه ذلك" (1).

أما بيانه لتوجيه المدّ عند القراء في حرفي اللين (الواو والياء) المتلوتين بهمزة فقال : "ولا خلاف بينهم إذا انفتح ما قبل الواو والياء ، وأنت بعدهما همزة في القصر ، نحو قوله تعالى : (خَلَوْا إِلَى) (البقرة:14) ، (نَبَأَ ابْنَيْ آدَمَ) (المائدة:27) ونحوه" (2).

ولهذا نستطيع القول إن المدّ متحقق وأكد إذا كان حرف المدّ واللين قبل الهمزة وهما في كلمة واحدة منه إذا كانا في كلمتين ، قال ابن سوار : "اختلفوا في المدّ والتمكين من الألف والياء الساكنة المكسور ما قبلها ، والواو الساكنة المضموم ما قبلها ، إذا كنّ في آخر كلمة واستقبلهن همزة من أول كلمة أخرى ، نحو قوله تعالى : (بِمَا أَنْزَلَ إِلَيْكَ) (البقرة:4) ، و (بِمَا آتَيْنَهُنَّ) (الأحزاب:51) ، (فِي آذَانِهِمْ) (البقرة:19) ، (فِي أَنْفُسِهِمْ) (آل عمران:154) ، و (قَالُوا آمَنَّا) (البقرة:14) ، و (قَالُوا أُوذِينَا) (الأعراف:129)" (3).

فأحرف المدّ والهمزة في هذا النوع في كلمتين ويسمى بالمدّ المنفصل (4). ثم أشار ابن سوار إلى اختلافهم فيه بقوله : "فكان أهل الحجاز غير الأزرق وأبي الأزهر عن ورش ، والحلواني عن هشام ، والولي عن حفص من طريق الحمامي ، وأهل البصرة يمكّنون الحرف من غير مدّ" (5).

(1) المستتير : 509/1.

(2) المصدر نفسه : 509/1.

(3) المصدر نفسه : 507/1.

(4) ينظر : جمال القراء : 523.

(5) المستتير : 507/1.

وأضاف ابن سوار واصفاً قراءة بعض القرّاء لهذا النوع من المدّ المنفصل ، قال : "وكان حمزة غير العبسي وعلي بن سُليم ، والأعشى وقتيبة يمدون مدّاً مشبوعاً * . من غير تمطيط ولا إفراط. وكذلك ذكر أشياخنا عن أبي حسن الحمامي في رواية النقاش عن الاخفش. الباقرن بالتمكين والمد ، دون مدّ حمزة وموافقيه" (1) ، لأن المدّ عند حمزة كله سواء (2).

إن دراسة علّة المدّ تقتضي الوقوف على تحديد أسبابه اللفظية التي ذكرها البحث وجسدها في سببين هما : موقع الصائت الطويل والصامت الذي يليها في المقطع الصوتي:

أ. موقعها قبل الهمزة :

إن أهمية تحديد موقع الصائت الطويل والصامت الذي يليه في المقطع الصوتي تكمن في معرفة طول الصائت عند إنتاجه محسوباً بالزمن ، وقد أشار الدكتور سمير استيتيه لهذه الأهمية ، ناقلاً ما ذهب إليه ستيتسون (Stetson) بهذا الشأن ، قوله : "إلى أن إنتاج الحركة القصيرة والطويلة مرتبط بتوظيف كلّ منهما في مقطع ، لا من حيث إنهما مجرد حركتين" (3) ، إن موقع الهمزة مع أصوات المدّ واللين في نوعي المدّ (المتصل والمنفصل) ، إما أن تكون في نهاية المقطع الصوتي المغلق ، فتشكل جزءاً من مقطع صوتي مشترك مع الصائت الطويل السابق لها ، فيكون مقطع طويل مغلق (ص ح ح ص) ، وإما أن تكون الهمزة بادئة لمقطع جديد ، فيكون المقطع السائد لها عبارة عن صامت وصائت طويل أي مقطع طويل مفتوح ، (ص ح ح). وكذلك يتحكّم نوع المقطع بطول أصوات المدّ ، فتطول حينما تقع ضمن مقطع مفتوح والعكس صحيح لذا يعدّ النظر في هذا الأمر شرطاً أساسياً لصحة الوصول إلى نتائج مضبوطة لتحديد أطول الصوائت (4).

لو رجعنا إلى المفردات القرآنية التي أوردها ابن سوار لأضرب المدّ المختلفة ومناقشتها لنتبين موضع الصائت الطويل مع الهمزة في المقطع الصوتي فمن أمثله للمد المتصل نأخذ

* الإشباع : ((عبارة عن إتمام الحكم المطلوب من تضعيف الصيغة لمن له ذلك ، ويستعمل أيضاً عبارة عن أداء الحركات كوامل غير منقوصات ولا مختلصات)) ، مرشد الفارئ : 65.

(1) المستتير : 508/1.

(2) ينظر : الإقناع : 462/1.

(3) الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : 241.

(4) ينظر : الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : 259.

بعض المفردات منها مثلاً في نحو قوله تعالى : (دُعَاء الرَّسُولِ) (النور: 63) فالتحليل المقطعي
ل (دعاء) ← دُ/عَ/ءٍ/َ/

ومنها (أولئك) ← ءُ/أَ/ءٍ/كَ/َ/

نجد أن الصائت الطويل جاء في نهاية مقطع ، أما الهمزة فقد جاءت في مستهل
مقطع جديد ، والعلّة في نطق الصائت الطويل مطوّلاً في المفردتين لوقوعه طرف المقطع
والتهيؤ للنطق بصامت شديد مثل (الهمزة) يتطلب جهداً كبيراً.

أما قوله : (ثلاثة قروء) مثلاً عند الوقف ، فالتحليل الصوتي ل(قروء) يكون ← ق
رُ/ءٍ/ لمن يحقّق الهمزة.

وفي قوله تعالى (يَشَاءُ اللَّهُ) (يس:47) يشاء : ي /شَءٌ/ فالصائت الطويل في المفردتين
يقع في مقطع واحد مع الهمزة ، أما في حال وجود الصائت الطويل في كلمة والهمزة في
كلمة أخرى (المد المنفصل) ، فهذا الحال يجعل استحالة وقوعهما في مقطع واحد بل يكون
الصائت الطويل في مقطع والهمزة في المقطع التالي.

لو رجعنا لبعض المفردات القرآنية التي أوردها ابن سوار عن المدّ المنفصل ومنها
قوله تعالى : (بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ) فالتحليل الصوتي يكون : ب /مَ/ءٍ/نَ/زِلَ/لَ/ ، وكذلك
قوله تعالى : (في أنفسهم) تكون : ف /ءَ/نَ/فَ/سَ/هَ/مَ/ ، ونحوه ما كان على
شاكلة تلك المفردات ، نجد أن الهمزة تنفصل عن الصائت الطويل ، إذ جاءت في مستهل
مقطع جديد والصائت الطويل في نهاية مقطع طويل مفتوح ، معنى ذلك أن المقطع هنا لا
يكون إلا من الطويل المفتوح (ص ح ح) ، أما في المدّ المتصل فإن المقطع فيه جاء على
نوعين : طويل مفتوح (ص ح ح) ، وطويل مغلق (ص ح ح ص)⁽¹⁾.

وقد اختلف النحاة وأصحاب القراءات في بيان حجّة إطالة أصوات المدّ عند ملاصقتها
الهمزة في كلمة واحدة أو في كلمتين ، فابن جني أرجع غرض ذلك ، لأجل المحافظة على
تلك الأصوات من الخفاء ، قال : "إنما تمكّن المدّ فيهن مع الهمزة أن الهمزة حرف نأى
منشؤه وتراخى مخرجه ، فإذا أنت نطقت بهذه الأحرف المصوتة قبله ، ثم تماديت بهن نحوه
طلن وشعن في الصوت ، فوفين له وزدن في بيانه ومكانه"⁽²⁾.

(1) ينظر : الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : 259.

(2) الخصائص : 125/3.

ووافق ابن الجزري جاعلاً من مدّ الصائت في هذه المواضع هو الهمزة نفسها وذلك لصعوبة أدائها النطقي ، قال : "وجه المدّ لأجل الهمزة أن حرف المدّ خفي والهمز صعب فزيد في الخفي ليتمكن من النطق بالصعب" (1).

وما قُدِّم من علل تتسجم مع ما توصل إليه علم الأصوات الحديث وجسده الدكتور سمير استيتيه بقوله : "ويزيد طول الحركة إذا كان الصامت الذي يليها مما يحتاج إلى جهد عضلي متميز tenes عند إنتاجه" (2) وكان البحث قد بيّن تفصيلات ما تحتاجه الهمزة من جهد عضلي عند أدائها النطقي (3).

أما مكّي بن أبي طالب القيسي فله تصور آخر ، فقد جعل مدّ أصوات اللين لأجل المحافظة على أصوات اللين نفسها من الخفاء حينما لا تمد ، قال : "إن هذه الحروف خفية ، والهمزة حرف جلد بعيد المخرج صعب في اللفظ ، فلما لاصقت حرفاً خفياً ، خيف عليه أن يزداد ، بملاصقة الهمزة له ، خفاء ، فبين بالمد ليظهر" (4).

وتوقف الدكتور إبراهيم أنيس عند علّة المدّ معللاً للرأيين ومفسراً إطالة أصوات المدّ واللين قبل الهمزة بقوله : "أما السرّ في الإطالة فهو... الحرص على صوت اللين وطوله لئلا يتأثر بمجاورة الهمزة أو الإدغام ، لأن الجمع بين صوت اللين والهمزة كالجمع بين متناقضين ، إذ الأول يستلزم أن يكون مجرى الهواء معه حراً طليقاً وأن تكون فتحة المزمار حين النطق به منبسطة منفرجة ، في حين أن النطق بالهمزة يستلزم انطباق فتحة المزمار إنطباقاً محكماً يليه انفراجها فجأة فإطالة صوت المدّ مع الهمزة يعطي المتكلم فرصة ليتمكن من الاستعداد للنطق بالهمزة التي تحتاج إلى مجهود عضلي كبير وإلى عملية صوتية تباين كلّ المباينة الوضع الصوتي الذي تتطلبه أصوات اللين" (5).

لو رجعنا قليلاً لآراء العلماء التي ذكرها البحث للتحقق في مضمونها نجد أن أسباب تمادي كمية أصوات المدّ واللين عندما تكون متلوة بهمزة قد انصبّ على الربط بين موضع نطق تلك الأصوات التي تقع في الفم ومصدرها الوتران الصوتيان وبين مخرج الهمزة اللاحقة

(1) النشر : 313/1 ، 314.

(2) الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : 260.

(3) ينظر : الفصل الثاني : 173.171

(4) الكشف : 46/1.

(5) الأصوات اللغوية : 130.

لها ، انصبّ . أيضاً . على صفة الجهر الذي تتميز به الحركات وما يصاحب نطقها من تذبذب لهذين الوترين ، وهو مخالف للأداء النطقي للهمزة الذي لا يتطلب حركة هذين الوترين لأنها وصفت لا مجهورة ولا مهموسة. فمن البديهي عند إنهاء نطق الحركة والتهيؤ لنطق الهمزة يتطلب وقف الوترين الصوتيين تماماً عن الحركة ، فعندها يتحول انفراج الوترين مع الحركات إلى انغلاق يمنع مرور الهواء مع الهمزة ، وهذا الأمر يتحقق بزمن يكتسبه صوت المدّ فيطول "لأن العضو النطقي هنا لا يعمل عملياً في وقت واحد ، بل لا بد من إنهاء مرحلة لتبدأ الأخرى ، ولطبيعة هذا التباين بين أصوات الحركات والهمزة من حيث منطقة كلّ منها ، والجهر والهمس ، ووضعية الأوتار الصوتية عند إنتاج الحركات ، ووضعيتهما عند إنتاج الهمزة كان لابد من زيادة كمية الحركات ، وتماديها عند التحول لنطق الهمزة ؛ وذلك لما للهمزة من خصوصية صوتية" (1).

ب. موقعها قبل الصوت المدغم أو الساكن :

تكون الصورة المقطعية عند التقاء الصائت الطويل والصوت الصامت المدغم أو الساكن ، بدون النظر إلى وضع الصامت في التركيب اللغوي من حيث اتصاله أو انفصاله عن الصائت الطويل ، فإنه يشكل مع الصائت السابق له مقطعاً طويلاً مغلقاً ، (صامت + مصوت طويل + صامت ساكن) ، (ص ح ح ص) ، فالتحليل الصوتي لبعض المفردات القرآنية التي أوردها ابن سوار نتبين ذلك بوضوح ، منها مثلاً : (الضالّين) وفيها السكون لازم ، فتكون :

عَل / ضَلَّ / ل / لِ / ن / نَ .

وكذلك في قوله تعالى : (دابّة) ، تكون :

دَبَّ / ب / بَ / ت / تِ / ن / نَ .

وفي قوله تعالى : (قَالَ لَهُمْ) (آل عمران: 173) ، و (قَالَ رَبُّكَ) (البقرة: 30) المفردتان القرآنيتان المذكورتان لم يذكرهما ابن سوار في كتابه المستنير ، وقد استعنت بهما من كتاب الله العزيز ، لبيان مدّ الصائت وبعده ساكن عارض مدغم ، فجاء على الوفق الآتي :

قَالَ / ل / لَ / هُ / مَ .

(1) الحركات في اللغة العربية (دراسة في التشكيل الصوتي) : 57-58.

قَ لَ / رَ بَ / بَ / كَ / .

أما بالنسبة للساكن غير المدغم في نحو قوله تعالى : "قَائِمِينَ" عند السكون العارض ، فتكون :

قَ / عَ / مَ / نَ / .

في هذه المفردات القرآنية جميعها ، وقع الصائت المطول وسطاً وانتهى المقطع بالصامت الساكن ، فيكون نوع المقطع (ص ح ح ص) وهو من الطويل المغلق .
ومما تقدّم يلاحظ أن هذا المقطع قد اشترك فيه المدّ بسبب الهمزة ، والمدّ بسبب للمدغم وللساكن ، كما هو واضح من خلال الأمثلة التي ذكرناها .

من خلال ذلك لابدّ من الإشارة إلى ملامح هام هو أن وجود حرف المدّ واللين الساكن بحالة الإطالة مع حرف مدغم أو ساكن في مقطع واحد على (ص ح ح ص) ، يتناقض مع سلوكها لأنها في الغالب تميل إلى القصر في مثل هذا الموضع ، يقول الدكتور سمير استيتيه : "الحركة (الصائت) التي عقب الصامت ، والتي ليست متبوعة بصامت في نفس المقطع ، أطول من الحركة التي بعدها صامت في مقطع واحد"⁽¹⁾ .

أما إطالتها فقد سوّغ له علماء اللغة وأصحاب القراءات والدراسات الصوتية المحدثون ، إذ جعلوا تمادي هذه الأصوات شرطاً لقبول الاستعمال اللغوي ، يقول سيبويه : "وإذا إلتقى الحرفان المثان اللذان هما سواء متحركين ، وقبل الأول حرف مدّ ، فإن الإدغام حسن ، لأن حرف المدّ بمنزلة متحرّك في الإدغام"⁽²⁾ .

ويسوّغ ابن جني للأمر نفسه بقوله : "وأما سبب نعمتهنّ ووفائهنّ وتماديهنّ إذا وقع المشدّد بعدهنّ فلأنهنّ - كما ترى - سواكن ، وأول المثليين مع التشديد ساكن ، فيجفو عليهم أن يلتقي الساكنان حشواً في كلامهم ، فحينئذ ما ينهضون بالألف بقوّة الاعتماد عليها فيجعلون طولها ووفاء الصوت بها ، عوضاً مما كان يجب لالتقاء الساكنين : من تحريكها"⁽³⁾ .

(1) الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : 306.

(2) الكتاب : 437/4.

(3) الخصائص : 126/3.

وجعل مكّي بن أبي طالب القيسي من مدّ الصوائت مع الساكن والمشدّد مزية وضرورة لا بد منها بالقياس في مداها مع الهمزة ، قال : "واعلم أن المدّ مع الساكن بعد حرف المدّ واللين ، والمشدّد بعد حرف المدّ واللين ، أقوى منه مع الهمزة ، بعد حرف المدّ واللين" (1).

وعلّل ذلك بقوله : "وعلة ذلك أن حرف المدّ واللين ، إذا وقع بعده ساكن مشدّد أو غير مشدّد ، لا بدّ فيه من المدّ ضرورة ، ليصل بالمدّة إلى اللفظ بالساكن ، والهمزة إذا وقعت بعد حرف المدّ واللين لك أن تدع إشباع المدّ في الكلام ، فتقول : صائم وقائم ، بغير إشباع ، قد تثبت الألف والهمزة ، ولا تشبع المدّ ، فأما في القرآن فلا بدّ من إشباع المدّ إتباعاً للراويّة ، وإلا فترك إشباع المدّ جائز فيه في الكلام ، فما كان المدّ فيه لازماً لا بدّ منه ، أقوى في المدّ مما يجوز فيه ترك إشباع المدّ" (2).

وكذلك جعل ابن الجزري من الصائت السابق للصوت المدغم أو الساكن كالمتحرك بقوله : "ووجه المدّ الساكن من الجميع بينهما قام مقام حركة" (3).

أما علة ذلك عند المحدثين فقد جسدها الدكتور إبراهيم أنيس برأي راجح فحواه "أن طبيعة اللغة العربية ونسجها تستلزم قصر أصوات اللين الطويلة حين يليها صوتان ساكنان فحواً "أن طبيعة على صوت اللين وإبقاء على ما فيه من طول ، بولغ في طوله لئلا تصيبه تلك الظاهرة" (4).

وارجع الدكتور زيد خليل القرآلة علة زيادة مدّ الحركات إلى وضع أعضاء النطق حين نطق الصوت المضعف ، قال : "وقد تعود العلة في زيادة كمية الحركات في هذه الحالة إلى الوضعية التي تأخذها أعضاء النطق عند نطق المضعف ، حيث تترىث الأعضاء النطقية في إنتاجها للمضعف ، ومن هنا تتأثر الحركة السابقة بهذا التريث فتزداد كميتها مماثلة للصوت اللاحق من حيث الكمية" (5).

أما الدكتور عبد الصبور شاهين فقد أرجع علة المدّ المشبع قبل الهمزة أو المدغم أو ساكن ، بأنه تركيز للنبر على المقطع ، قال : "ليعين ذلك على تحقيق همزة أو إظهار حرف مشدّد أو ساكن" (6).

(1) الكشف : 68/1.

(2) المصدر نفسه : 68/1 ، وينظر : الإقناع : 463/1.

(3) النشر : 314/1.

(4) الأصوات اللغوية : 130-131.

(5) الحركات في اللغة العربية (دراسة في التشكيل الصوتي) : 55.

(6) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : 116.

2. أسباب معنوية :

لم يجد البحث لهذا الموضوع أية إشارة في كتاب المستنير لابن سوار - موضوع البحث - تدلّ على أن استعماله يخرج عن الغرض اللفظي إلى أغراض آخر .
وكان البحث قد نوّه إلى ملامح هام مفاده أن سبب مدّ أصوات المدّ واللين يرجع إلى طبيعة هذه الصوائت وقدرتها على الامتداد ، لا لغرض آخر كما ذكروا ، وما ذكروه مجرد نصوص وردت في كتب اللغة والقراءات أغلبها يدخل ضمن المدّ اللفظي ولكنهم أدخلوا للمعنى دوراً في مدّه ، قال سيبويه : "أما إذا ترنموا فإنهم يلحقون الألف والياء والواو ما يُنَوّن وما لا يُنَوّن ؛ لأنهم أرادوا مدّ الصوت"⁽¹⁾ ، وهو ما يعرف في القراءات القرآنية بالمدّ العارض للسكون ، قال السيوطي : "كثُر في القرآن ختم الفواصل بحروف المدّ واللين وإلحاق النون وحكمته وجود التمكن من التطريب بذلك"⁽²⁾ ، معنى ذلك أن إطالة أصوات المدّ واللين عند وقوعها في المقطع الأخير من الفاصلة القرآنية لغرض التنغيم والترنم والتطريب⁽³⁾ . وما يؤكد ذلك السبب المعنوي للمدّ ما قاله الدكتور تمام حسان : "إنّ الحركات في قوافي الشعر يغلب فيها ألا تبقى على كميتها القصيرة فإن الطابع الإنشادي للشعر العربي يجعل الشاعر يترنم بالشعر فيشبع حركاته الأخيرة بما يسمى إطلاق القافية فتطول الحركة وتصبح مدّاً"⁽⁴⁾ ومما أضافوه من أسباب معنوية لمد تلك الأصوات ورد في قول سيبويه : "ويقول الرجل إذا تذكر ولم يرد أن يقطع كلامه ، قال ، فيمد قال ؛ ويقولوا ، فيمد يقول"⁽⁵⁾ ، وورد غرض التذكر نفسه في قول ابن جني : "الحروف الممطولة هي الحروف الثلاثة اللينة المصوتة ، وهي الألف والياء والواو... يوقف عليها عند التذكر"⁽⁶⁾ ، أراد في قوليهما من مدّ الصوت بالصائت الأخير غرضاً معنوياً هو التذكر وقال في موضع آخر جاعلاً فيه من مدّ الصائت دلالة على الحذف ، قال : "وعلى هذا قال سيبويه : إنهم يقولون : سير عليه ليلٌ ، يريدون

(1) الكتاب : 204/4.

(2) الاتقان في علوم القرآن : 134/1.

(3) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 99/1.

(4) الكتاب : 216/4.

(5) اللغة العربية معناها ومبناها : 271.

(6) الخصائص : 125-124/3.

: ليل طويل ، وهذا إنما يفهم عنهم بتطويل الياء ، فيقولون : سير عليه ليل ، فقامت المدة مقام الصفة" (1).

أما أصحاب القراءات فأكدوا على السبب اللفظي في مدّ الصوائت ، ولكنهم وجدوا في بعضها غرضه معنوي لقصد المبالغة في النفي ، ومنه ما سمّوه بمدّ التعظيم ، وأوردوا له من المفردات القرآنية منها في قوله تعالى : (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) (الصافات:35) وقوله : (لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) (البقرة:162) وقوله : (لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ) (الأنبياء:37) (2).

ويرى البحث أن هذا يدخل ضمن ما أطلق عليه بالمد المنفصل بسبب من الهمزة لأنها تلت أصوات المدّ فيها ، وهي لا تختلف من الناحية الصوتية عن الآيات الأخرى التي ذكرها البحث في المدّ المنفصل ومنها قوله تعالى (في آذانهم) (مثلاً) والتي جاء فيها صوت المدّ واللين (الألف) متلوّاً بهمزة ، ولكن الفرق من حيث الغاية التي يبتغي الناطق تحقيقها من خلال المعنى الكامن في توحيد الله سبحانه.

وهذا ما أكده المحدثون ومنهم الدكتور سمير استيتيه إذ رفض أن يكون المدّ في هذه المفردات القرآنية لغرض المبالغة للتعظيم ، قال : "وهنا تنشأ مشكلة في اعتبار المدّ في (لا إله إلا الله) للتعظيم ، فالأصح أن مدّ (لا) هنا إنما هو من المدّ المنفصل الذي يكون بالإشباع في قراءة حمزة" (3).

أما المدّ الذي ورد عندهم للمبالغة في النفي ، ولاسيما في (لا) التي للتبرئة في قوله تعالى : (لَا رَيْبَ فِيهِ) (البقرة:2) وقوله : (لَا شَيْءَ فِيهَا) (البقرة:71) (4).

لم تتوفر الأسباب الصوتية اللفظية للمد فيها فلم يل الألف همزة ولا ساكن ، لذا يمكن أن يكون لغاية معنوية قد تكون التوكيد (5).

المدة الزمنية في أصوات المدّ واللين :

وقف البحث في دراسته المخصوصة (أنواع المدّ وأسبابه) ، على ما يصيب أصوات المد واللين من زيادة على أطوالها الطبيعية لأسباب معروفة ذكرها البحث ، ووجد أن الإجراءات الصوتية لتحقيق هذه الظاهرة قد انصبّت على أصوات بعينها ، وهي : (الألف

(1) المحتسب : 209/1.

(2) ينظر : النشر : 344/1 ، إتحاف فضلاء البشر : 167/1-168.

(3) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 134.

(4) ينظر : النشر : 345/1. وإتحاف فضلاء البشر : 168/1.

(5) ينظر : القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 134.

والواو والياء) ، وأطلق عليها القدماء (أصوات المدّ واللين) ، وسميت في علم الصوت الحديث (الصوائت) ، والأمر نفسه منصبّ على أنصاف الصوائت (الواو والياء) اللينتين غير المديتين.

"ولطول الصوت أهمية خاصة في النطق باللغة نطقاً صحيحاً ، فالإسراع بنطق الصوت ، أو الإبطاء به ، يترك في لهجة المتكلم أثراً أجنبياً عن اللغة ينفر منه أبنائها"⁽¹⁾.
فمعرفة درجة المد والزمّن الذي يستغرقه النطق بهذه الأصوات مرتبط بنوع القراءة أولاً.

قال مكّي بن أبي طالب القيسي : "... فإنّ أنساً سُئِلَ عن قراءة النبي عليه السلام ، فقال : كان يمدّ صوته مداً... وقوله تعالى : (وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً) (المزمل:4) يدلّ على التمهّل ، والتمهّل يعطي المدّ ، وهو الاختيار ، لإجماع أكثر القراء على ذلك ، ولما فيه من البيان ، ولما ذكرنا الحديث... والقراء في إشباع المدّ وتطويله على قدر قراءتهم وتمهّلهم أو حدرهم ، فليس مدّ من يتمهّل ويرتل كمدّ من يحدر ويسرع"⁽²⁾.

وما يقترب من هذا الرأي قول برتيل مالبرج : "فأول ما يجب أن نلاحظه هو أن كمية كلّ صوت تتوقف على سرعة الإلقاء ، وأنه كلما ازدادت سرعة الكلام ازداد كلّ صوت في القصر ، والعكس صحيح"⁽³⁾.

وهناك عوامل مكتسبة تؤثر في طول الصوت اللغوي مرتبطة بالقراءة كذلك ، أهمها : النبر ، ونغمة الكلام ، وربما كان لنحو اللغة أثر أيضاً في طول الصوت أحياناً⁽⁴⁾.

وقدّر علماء القراءات مقادير للمدود ، منها للمدّ الطبيعي ، قال أبو عمرو الداني فيه : "ويقدرونه مقدار ألف إن كان ألفاً ، ومقدار ياء إن كان ياءً ، ومقدار واو إن كان واواً"⁽⁵⁾.

أما قوله في تحديد مقادير الممدود للمد الفرعي ، فقال فيه : "وحقيقة النطق بذلك أن تمدّ الأحرف الثلاثة ضعفي مدهن في الضرب الأول ، والقراء يقدرّون ذلك مقدار ألفين ، إن

(1) الأصوات اللغوية : 127.

(2) الكشف : 57/1-58.

(3) الصوتيات : 100.

(4) ينظر : الأصوات اللغوية : 128.

(5) التحديد في الإتيان والتجويد : 100.

كان حرف المدّ ألفاً ، ومقدار ياءين إن كان ياء ، ومقدار واوين إن كان واواً ، لما دخلته من زيادة التمكين وإشباع المدّ دلالة على تحقيقه وتفاضله⁽¹⁾.

وبيّن أبو العلاء العطار مقدار المد في أصوات المد واللين ، التي يليها الصامت الساكن والمشدّد ، وهو مختلف فيه ، قال : "واختلف أهل الأداء في مقدار هذا المدّ : فأهل التحقيق يمدونه على قدر أربع ألفات ، وبعضهم على قدر ثلاث ألفات ، وأهل الحدر يمدونه على قدر ألفين إحداهما حرف المد الساكن ، والثانية الفاصلة بين الساكنين فأما المحققون فعذرهم في تطويل المدّ في هذا الباب إن الحاديين يمدونه بقدر ألفين ، وشرط التحقيق أن يزداد على الحدر مثله ، ثم كلّ من نقص تحقيقه نقص مدّه"⁽²⁾.

لقد أجمل الدكتور غانم قدوري الحمد حصيلة نصين حول موضوع وسائل قياس مقادير المدّ ، وهي عبارة عن خمس طرق لقياس زمن نطق الألف الذي اتّخذه علماء التجويد أساساً لقياس مقادير المدود والطرق ، هي :

1. أن تقول (آ) مرة أو مرتين أو أكثر ، كل مرة تساوي نطق ألف.
2. العقد بالأصابع ، ولعل معناها الطرق بأي من الأصابع على الإبهام ، كلّ طريقة تقابل نطق ألف.

3. أن تعد عدداً ، فنقول : واحد ، اثنان ، ثلاثة... الخ.

4. أن تمدّ صوتك بقدر قولك : ألف ألف.

5. أو كتابتها ، أي كتابة (ا) وليس كتابة (ألف) فيما نرجح⁽³⁾.

وأوجز الدكتور سمير استيتية تقسيمات أصحاب القراءات لنوع المدّ تأسيساً على قياس الزمن ، الذي يستغرقه الصائت المنطوق بطرقهم البسيطة لحسابه ، قال : "يقسم علماء القراءات المدّ من حيث طوله ، إلى : طبيعي ، ومدّته مدة قبص الإصبع أو بسطها ويسمونه أحياناً (القصر). واختلفوا بعد ذلك في تحديد أقسام المدود ، ولكن أغلبهم على القول أربع درجات فوق المدّ الطبيعي (القصر) ، وهي : فوق القصر ، ومقداره ثلاثة

(1) المصدر نفسه : 100.

(2) التمهيد في معرفة التجويد : 289.

(3) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : 541.

حركات بأصابع اليد ، والتوسط ومقداره أربع حركات ، وفويق التوسط ومقداره خمس حركات ، والإشباع ومقداره ست حركات⁽¹⁾.

تأكد البحث من خلال دراسته لآراء العلماء القدماء وأصحاب القراءات والمحدثين من أصحاب الدراسات الصوتية الحديثة ، من أن هناك تفاوتاً في المدة الزمنية لأصوات المدّ واللين. وللوقوف على أسباب التفاوت ، سيجاول البحث رصد المدة الزمنية وقراءتها لهذه الأصوات بدون عوامل مؤثرة أولاً ، ومن ثم رصد المدة الزمنية وقراءتها نفسها لهذه الأصوات مع مراعاة ملامح الأصوات المجاورة ، ولاسيما الأصوات الصامتة التي تليها ، لأنها تُعدّ من العوامل المؤثرة في إطالة المدة الزمنية للصوت أو قصره ، ولإظهار مدى التفاوت في المدة الزمنية لهذه الأصوات.

لقد قسم البحث دراستها بدءاً حينما تأتي وتقرأ دون مؤثرات ، ويكون بذلك مدّها طبيعياً ، والقسم الثاني تقرأ بمؤثرات الغرض من ذلك الوقوف على المدة الزمنية لهذه الأصوات ، "لأن طول الصوت اللغوي من ابرز الظواهر اللغوية التي يترتب عليها النطق الصحيح بأي لغة"⁽²⁾.

ولمعرفة تفصيلات ذلك بدقة متناهية ، فقد وقفنا عليها من خلال قياسها في جهاز الحاسوب ، وضمن برنامج صوتي متطور اسمه (Adobe Audition) مع الاعتماد على عينة صوتية لقراءة الشيخ المرحوم عبد الباسط عبد الصمد ، وقد استعان بالبحث بهذا البرنامج المتطور ، وهي محاولة متواضعة للابتعاد بها عن القياس الاجتهادي ، والخروج بنتيجة تقرّب حسابات نسب الإطالة لتلك الأصوات بدقة أكبر ؛ لأنه وكما يظهر من حسابات القدماء لنسبة الإطالة كانت ولا تزال موضع خلاف بينهم.

وللوقوف على نسب التفاوت الواضح في المدة الزمنية بين الحركات الطويلة ، قسمناها بحسب ورودها وبحالاتها المختلفة ومن حيث نوع الصامت الذي يليها. فعليه ستكون دراسة المدة الزمنية في المدّ الطبيعي (دون مؤثرات) ، على وفق التقسيمات الآتية:

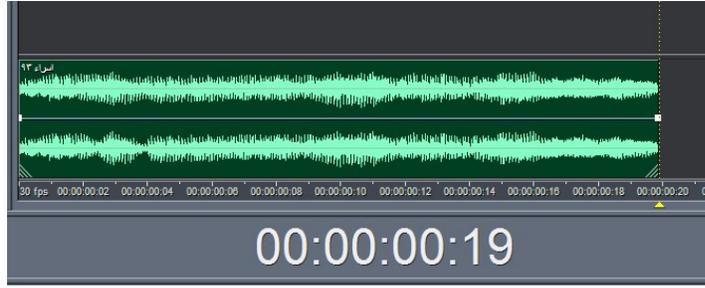
أ. المدة الزمنية للحركة الطويلة المتبوعة بصامت مجهور وقفي أو استمراري :

(1) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 131.

(2) الأصوات اللغوية : 130.

لقد بيّن البحث حدّ المجهور⁽¹⁾ أما الوقفي فهو الصوت الذي يصاحب نطقه توقف تيار الهواء المار عبر الفم أثناء إنتاج الأصوات الانسدادية توقفاً تاماً مدة من الزمن⁽²⁾. وعلى ما يبدو من خلال التقسيم الأول أن الأصوات اللغوية تتأثر بعضها ببعض حين النطق بها في الكلمات ، إذ يتأثر الصوت اللغوي بما يجاوره ، ولاسيما الصوت الذي يليه ، مما يؤدي إلى حدوث ظواهر صوتية منها (المد). وما وقفنا عليه من خلال ما أجريناه من تجارب على بعض المفردات القرآنية التي اشتملت على أصوات المدّ ، منها في قوله تعالى : (حَتَّى تَنْزَلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُوهُ) (الأسراء: 93).

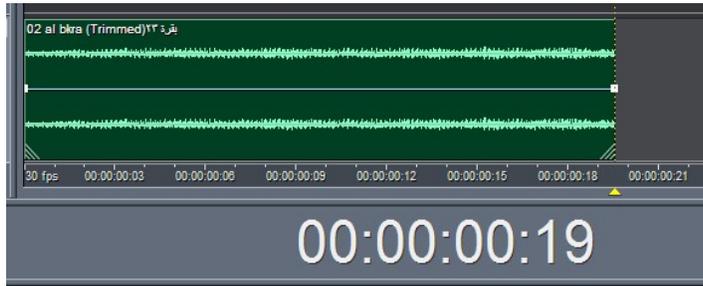
عند قياس المدّة الزمنية للفتحة الطويلة (الألف) في كلمة (كتاباً) والمتبوعة بصامت مجهور وقفي هو (الباء) ، سجلت زمناً مقداره (19%) تسع عشرة بالمئة من الثانية ، وكما مبين من صورة الطيف الموجي للموجة الصوتية وزمنها المسجل في الشكل رقم (1).



الشكل رقم (1)

وفي تجربة أخرى لعينة من المفردات القرآنية فيها الحركة الطويلة (الألف) نفسها ، متبوعة بصامت له صفات (الباء) في التجربة الأولى ، وهو (الذال) المجهور الوقفي في كلمة (صادقين) من قوله تعالى : (إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ) (البقرة: 23).

وجد البحث أن الزمن المسجل متطابق في التجريبتين ، وهذا واضح من خلال صورة الطيف الموجي للموجة الصوتية وزمنها المسجل في الشكل رقم (2).



(1) ينظر : الفصل الثاني : 174.

(2) ينظر : الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : 128 ، وفي الصوتيات العربية والغربية : 171.

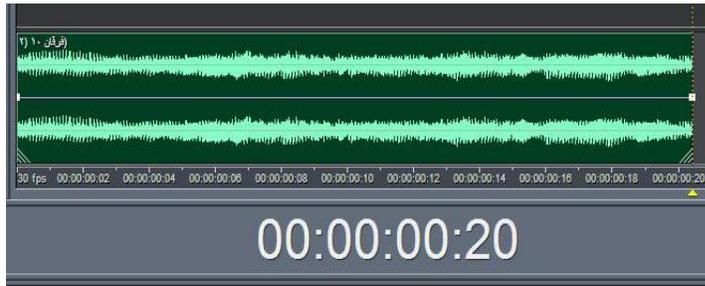
شكل رقم (2)

والصوتان الصامتان (الذال ، الباء) في المفردتين القرآنيتين تحملان الصفات نفسها⁽¹⁾. وكذلك فإن موضع نطق الصوتين متقارب ، فلا غرابة حينما يتساوى زمن نطق الألف قبلهما.

ولرصد المدّة الزمنية للحركة الطويلة نفسها حينما تكون متبوعة بصامت مجهور استمراري استعان البحث بمفردة قرآنية فيها الحركة الطويلة (الألف) نفسها ، ولكنها متبوعة بصامت مجهور استمراري ، والذي وصفه الدكتور مصطفى بوعناني بقوله : "أثناء إنتاج الأصوات المخصصة بالملح (+مستمر) ، لا يؤدي التضيق الحاصل في الجهاز المصوت إلى إيقاف مرور الهواء"⁽²⁾.

فقد وقع الاختيار على الصامت المجهور الاستمراري الذي يلي الألف . وهو (اللام) في كلمة (ذلك) . في قوله تعالى : (مَنْ ذَلِكِ جَنَاتٍ تَجْرِي) (الفرقان:10).

لقد حاول البحث من خلال التجربة على هذه العينة معرفة المدّة الزمنية للحركة الطويلة بشكل أوسع ومعرفة مدى التأثير الذي تفرضه الصوامت المجاورة إذا اختلفت صفاتها في المدّة الزمنية التي تستغرقها الحركة الطويلة ، فقد وصلت المدّة الزمنية (للإلف) في هذه العينة (20%) عشرين بالمئة من الثانية ، وكما مبين من خلال صورة الطيف الموجي للموجة الصوتية وزمنها المسجل في الشكل رقم (3).



الشكل رقم (3)

وتظهر هذه التجربة زيادة المدّة الزمنية للحركة الطويلة (الألف) المتبوعة بـ (اللام) في كلمة (ذلك) بنسبة (1%) على كمية (الألف) نفسها المتبوعة بـ(الباء) في العينة الأولى أو

(1) ينظر : جدول الصفات : 93.

(2) في الصوتيات العربية والغربية : 171.

المتبوعة بـ(الدال) في العينة الثانية. معنى هذا أن المدة الزمنية للحركة الطويلة المتبوعة بمجهور استمراري تزيد على المدة الزمنية للحركة الطويلة المتبوعة بمجهور وقفي. وعلة ذلك "تعود إلى الزمن الذي يستغرقه الصامت الاستمراري بالنسبة للصامت الوقفي" (1) ، فضلاً عن أن اللام التي تليها من الأصوات التي تتطلب جهداً متميزاً لإنتاجها ، وهذا بدوره ينعكس على زيادة طول الحركة الطويلة (الألف) (2).

ب. المدة الزمنية للحركة الطويلة المتبوعة بصامت مهموس وقفي أو استمراري:

حاول البحث الوقوف على قراءة المدة الزمنية للحركة الطويلة (الألف) المتبوعة بصامت مهموس وقفي هو (الكاف) في كلمة (فاكهين) في قوله تعالى : (كَانُوا فِيهَا فَكَاهِينً) (الدخان:27).

من دون مؤثرات ، أي في حالة المدّ الطبيعي ، ومعرفة إمكانية التأثير للصوامت المجاورة في مددها الزمنية ، وبعد إجراء المحاولة ضمن النظام الصوتي المعتمد في الدراسة وجد البحث أن الزمن فيها هو 17% سبع عشرة بالمئة من الثانية ، كما هو مبين من خلال صورة الطيف الموجي للموجة الصوتية وزمنها المسجل في الشكل رقم(4).



الشكل رقم (4)

ولرصد المدة الزمنية للحركة الطويلة (الألف) نفسها عندما تكون متبوعة بصامت مهموس استمراري كالفاء في كلمة (كافرون) في قوله تعالى : (بِهِ كَافِرُونَ) (الزخرف:24).

وبعد إجراء التجربة المخبرية سجلت الحركة الطويلة (الألف) زمناً هو 18% ثماني عشرة بالمئة من الثانية ، وكما مبين من خلال صورة الطيف الموجي للموجة الصوتية وزمنها المسجل في الشكل رقم (5).

(1) الحركات في اللغة العربية : 53.

(2) ينظر : الأصوات اللغوية رؤية عضوية : 260.



الشكل رقم (5)

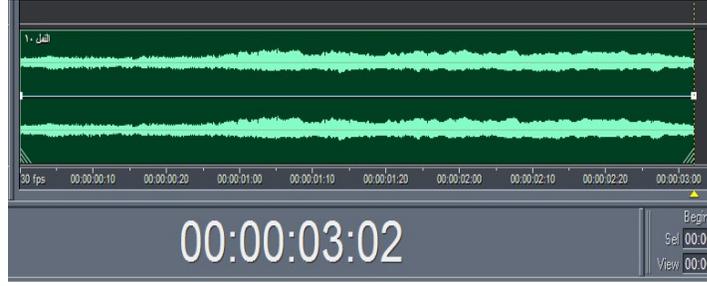
وهو يزيد بـ(1%) عن الزمن الذي تستغرقه الحركة الطويلة نفسها حينما تكون متبوعة بصامت مهموس وقفي ولأسباب التي ذكرناها سابقاً. فضلاً عن أن موضع نطق (الفاء) الأسنان الشفوي في موقع متقدم ، وفي المثال السابق موضع نطق (الكاف) الطبقي موقع متأخر ، فالموقع المتقدم للصوت يؤثر على طول الحركة إيجاباً ، أما الموقع المتأخر فيؤثر على طول الصوت سلباً⁽¹⁾.

أما حساب المدة الزمنية للحركات الطويلة في المدّ الفرعي وبنوعيه (المتصل والمنفصل) وبحسب العوامل المؤثرة في إطالة المدة الزمنية فيها ، فقد قسمها البحث للوقوف على رصدها على وفق التقسيمات الآتية :

أ. المدة الزمنية للحركة الطويلة المتبوعة بصامت مضعف مجهور استمراري أو وقفي : لغرض بيان أثر الصامت المضعف المجهور الاستمراري على المدة الزمنية للحركات الطويلة مقارنة مع أثر الصامت المضعف المجهور الوقفي ، ولمعرفة هذا الأثر ومستواه بين الاستمراري والوقفي ، فقد تمّ اختيار قراءة لعينة من المفردات القرآنية ، فيها الحركة الطويلة (الألف) متبوعة بصامت مضعف مجهور استمراري هو (النون) ، في قوله تعالى : (كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّى) (النمل:10).

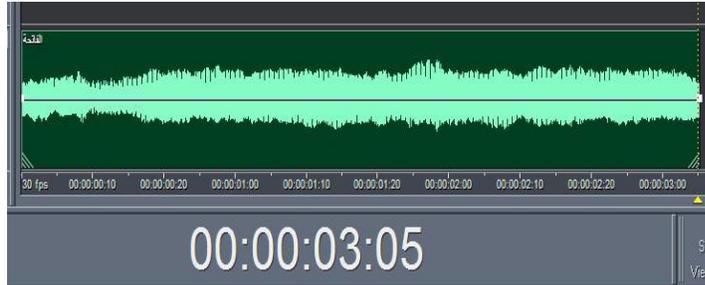
فقد سجلت قراءة العينة للحركة الطويلة (الألف) في الكلمة (جان) زمنياً قدره (3.02) ثلاث ثوانٍ واثنتين بالمئة من الثانية ، كما مبين من خلال صورة الطيف الموجي للموجة الصوتية وزمنها المسجل في الشكل رقم (6).

(1) ينظر : الأصوات اللغوية رؤية عضوية :260.



الشكل رقم (6)

واستعان البحث بتجربة أخرى ، لقراءة عينة من المفردات القرآنية في قوله تعالى : (ولأ الضَّالِّينَ) (الفاحة:7) ، جاء فيها الصوت الذي يلي الحركة الطويلة وهو (اللام) بالصفات نفسها التي في (النون) من التجربة السابقة ، فكلاهما مضعفان ومجهوران واستمراريان. ولغرض التأكد من الزمن المسجل للعينتين ، فقد سجلت التجربة الثانية زمناً مقارباً لزمن العينة السابقة ، وهو (3.05) ثلاث ثوانٍ وخمس بالمئة من الثانية ، بنسبة زيادة غير محسوسة ، كما مبين من خلال صورة الطيف الموجي للموجة الصوتية وزمنها المسجل في الشكل رقم (7).



الشكل رقم (7)

وللمقارنة مع ما تسجله الحركة الطويلة المتبوعة بصامت مضعف مجهور ووقفي من زمن عند قراءتها ، استعان البحث بعينة من المفردات القرآنية في قوله تعالى : ((فَأَسْأَلُ الْعَادِينَ)) (المؤمنون:113) ، فيها الحركة الطويلة (الألف) متبوعة بصوت (الذال) الصامت المضعف المجهور الوقفي ، فقد بلغت المدة الزمنية التي سجلتها الحركة الطويلة (الألف) زمناً مقداره (3.00) ثلاث ثوانٍ. يقل عن زمن قراءة الحركة الطويلة (الألف) المتبوعة بالصامت المضعف المجهور الاستمراري في العينتين السابقتين بنسبة 3% ثلاث بالمئة من

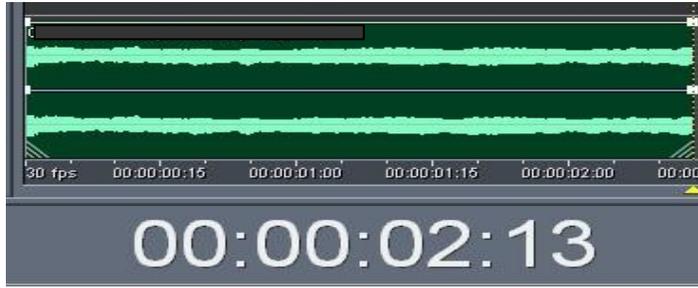
الثانية ، كما مبين من خلال صورة الطيف الموجي للموجة الصوتية وزمنها المسجل في الشكل رقم (8).



الشكل رقم (8)

وهذا دليل آخر على أن الحركة الطويلة المتبوعة بالصامت الاستمراري أطول من الحركة نفسها المتبوعة بالصامت الوقفي ، أما أسباب تمادي المدّة الزمنية للحركات الطويلة مع المضعف فقد بيّنها البحث(1).

ب. المدة الزمنية للحركة الطويلة المتبوعة بصامت مضعف مهموس وقفي أو استمراري :
 وبعد أن وقف البحث على قراءة المدة الزمنية للحركة الطويلة (الألف) المتبوعة بصامت
 مضعف مجهور وقفي أو استمراري ، وجد أن المدة الزمنية للحركة الطويلة (الألف) نفسها
 أقل مما عليه حينما تكون متبوعة بصامت مضعف مهموس وقفي. وهذا واضح من خلال
 قراءة المدة الزمنية للألف المتبوعة بصوت (القاف) الصامت المضعف المهموس الوقفي ،
 في قوله تعالى ((وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَشَاقُّوا الرَّسُولَ)) (محمد:32) فقد سجلت زمناً قدره
 (2.13) ثانيان وثلاث عشرة بالمئة من الثانية ، كما مبين من خلال صورة الطيف الموجي
 للموجة الصوتية وزمنها المسجل في الشكل رقم (9).



الشكل رقم (9)

وهذا دليل على أن طول الحركة يزيد إذا كان الصامت الذي يليها مما يتطلب جهداً
 عضلياً متميزاً عند إنتاجه ، ومما يؤثر في طول الحركة أيضاً ، موضع نطق الصوت الذي
 يلي الحركة الطويلة ⁽¹⁾ ، كما هو مع (القاف) التي لا يتطلب إنتاجها جهداً عضلياً متميزاً ؛
 لأن موقع نطقها متأخر. لكونها لهوية ⁽²⁾.
 على أن البحث لم يقف على مفردة قرآنية فيها الحركة الطويلة متبوعة بصامت مضعف
 مهموس استمراري.

(1) ينظر : الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : 260.

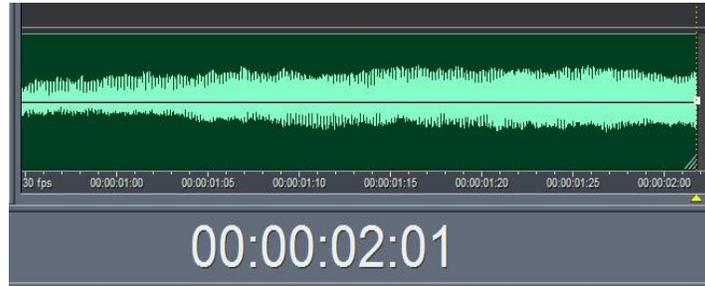
(2) ينظر : علم الأصوات العام : 117.

ج. المدة الزمنية للحركة الطويلة المتبوعة بهمزة :

يزداد طول الحركة الطويلة المتبوعة بهمزة ، ويدخل هذا ضمن المدّ الفرعي المصاحب للحركات الطويلة ، وتتفاوت هذه الزيادة تبعاً للامح الصوت السابق للحركة الطويلة ، ويتضح ذلك من خلال التقسيم الآتي :

أولاً : (الألف) متبوعة بهمزة ومسبوقة بصامت مهموس أو مجهور .

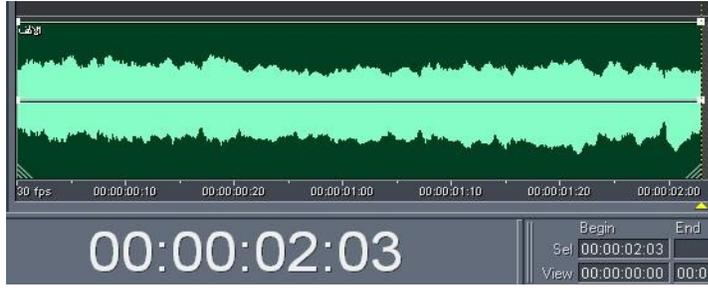
ولمعرفة المدة الزمنية لها ، أجرى البحث تجربة لمفردة قرآنية في قوله تعالى : (عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ) (النحل:2) ، بلغت المدة الزمنية (للألف) المسبوقة بصامت مهموس وهو (الشين) (2.01) ثانيتين وواحد بالمئة من الثانية ، كما مبين من خلال صورة الطيف الموجي للموجة الصوتية وزمنها المسجل في الشكل رقم (10).



الشكل رقم (10)

وتسجل المدة الزمنية تفاوتاً طفيفاً حينما تكون الحركة الطويلة نفسها مسبوقة بصامت يحتاج إلى جهد متميز في إنتاجه ؛ لأن الزيادة تكون واضحة مع الصامت المتبوع بالحركة الطويلة لا المسبوق بها.

ويتضح ذلك من خلال التجربة التي أجراها البحث لتسجيل المدة الزمنية للحركة الطويلة (الألف) المسبوقة بالصامت المجهور (الجيم) في قوله تعالى : (فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفُتْحُ) (الأنفال:19). للمقارنة بين المدتين ، وجد البحث أن هناك نسبة زيادة طفيفة مقدارها (2%) اثنتان بالمئة من الثانية تميل مع الصامت المجهور السابق للحركة الطويلة ، كما مبين من خلال صورة الطيف الموجي للموجة الصوتية وزمنها المسجل في الشكل رقم (11).



الشكل رقم (11)

ثانياً : (الواو) المتبوعة بهمزة.

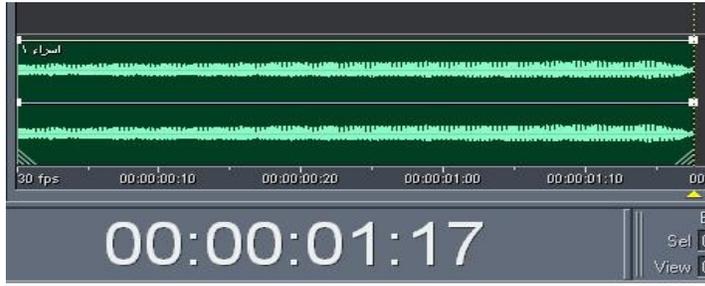
بعد أن تأكد البحث من كون الحركة الطويلة تسجل نسبة زيادة طفيفة في طولها حينما تكون مسبقة بصامت يحتاج إلى جهد متميز لإنتاجه ، يحاول في هذه الفقرة بيان التفاوت في المدة الزمنية للحركات ، فقد اختار البحث عينة من المفردات القرآنية فيها الحركة الطويلة (الواو) متبوعة بهمزة في قوله تعالى : ((الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ)) (المؤمنون:103). وبعد إجراء التجربة ، بلغت المدة الزمنية لصوت (الواو) ، (2.04) ثانيتين وأربع بالمئة من الثانية مسجلاً زيادة على (الألف) المتبوعة بهمزة مقدارها ، (1%) واحد بالمئة من الثانية ، كما مبين من خلال صورة الطيف الموجي للموجة الصوتية وزمنها المسجل في الشكل رقم (12).



الشكل رقم (12)

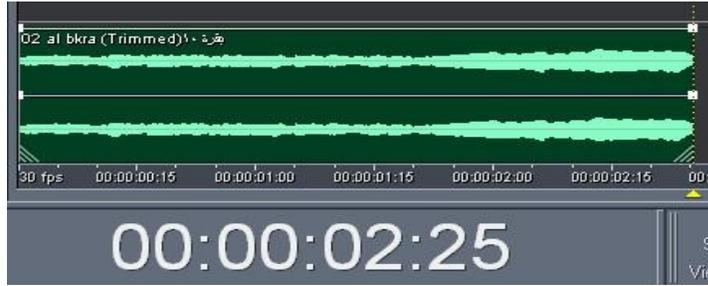
ثالثاً : (الياء) المتبوعة بهمزة.

حاول البحث تسجيل المدة الزمنية للحركة الطويلة الثالثة وهي (الياء) ، فاختر عينة من المفردات القرآنية جاءت فيها الحركة الطويلة (الياء) متبوعة بهمزة في قوله تعالى : ((سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ)) (الإسراء:1). فقد سجلت زمناً مقداره (1.17) ثانية وسبع عشرة بالمئة من الثانية ، وكما مبين من خلال صورة الطيف الموجي للموجة الصوتية وزمنها المسجل في الشكل رقم(13).



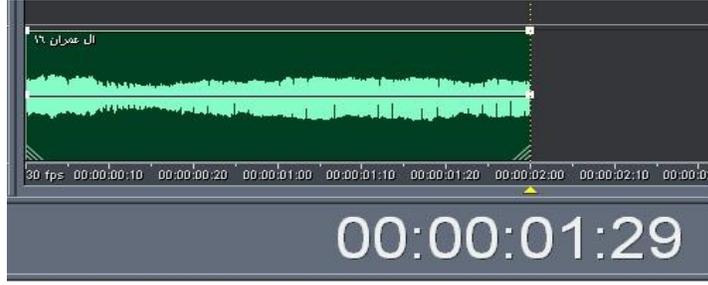
الشكل رقم (13)

نستخلص من ذلك ، أن الحركات الطويلة تتفاوت في مدتها الزمنية ، فيغلب عليها أن تكون الضمة أطول الحركات تليها الفتحة ثم الكسرة. ولغرض التأكد من ذلك ، أعاد البحث التجربة مع الحركات الثلاث نفسها متبوعة بساكن ، فسجلت (الواو) الواردة في قوله تعالى : (بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ) (البقرة:10) فكان زمنها (2:25) ثانيّتين وخمس وعشرون بالمئة من الثانية ، كما هو مبين من خلال صورة الطيف الموجي للموجة الصوتية وزمنها المسجل في الشكل رقم (14).



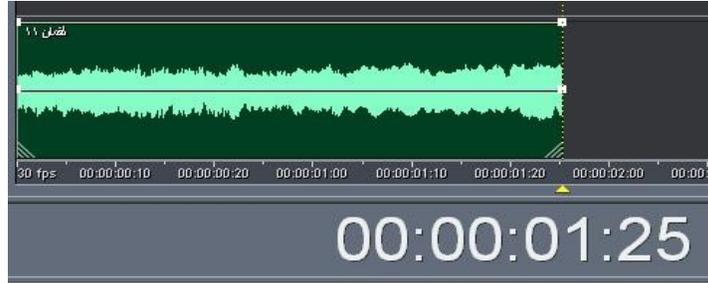
الشكل رقم (14)

أما (الألف) الواردة في قوله تعالى : (عَذَابَ النَّارِ) (آل عمران:16) سجلت زمناً قدره (1:29) ثانية وتسع وعشرين بالمئة من الثانية ، كما هو مبين من خلال صورة الطيف الموجي للموجة الصوتية وزمنها المسجل في الشكل رقم (15).



الشكل رقم (15)

أما (الياء) الواردة في قوله تعالى : (فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ) (القمآن:11) فكان زمنها قدره (1.25) ثانية وخمسة وعشرين بالمئة من الثانية كما هو مبين من خلال صورة الطيف الموجي للموجة الصوتية وزمنها المسجل في الشكل رقم (16).



الشكل رقم (16)

يتبين مما تقدم أن نسبة زيادة مدة حركة الواو مقارنة بمدة حركة الألف ، قد بلغت (96%) ستة وتسعين بالمئة من الثانية ، وبنسبة زيادة أعلى مع الياء قدرها (1) ثانية. نستخلص من ذلك أن أعلى مدة زمنية تسجلها الحركات الطويلة حينما تكون متبوعة بصامت مضعف مجهور وقفي ، مقارنة للمدة الطويلة المسجلة للحركات نفسها في المواطن الأخرى.

وأحسب أن هذه المحاولة ستكون ذات أثر فاعل في الدراسات القرآنية على الصعيدين النظري والتطبيقي ، ففي المجال النظري يمكن توسيع هذا النوع من الدراسات لتشمل ظواهر قرآنية أخرى كالإدغام والإمالة وغيرهما ، وفي المجال التطبيقي يمكن أن تعين هذه الطريقة في تعليم النغم القرآني.

المبحث الثاني الإمالة والفتح

المبحث الثاني الإمالة والفتح

حدّ الإمالة في اللغة :

قال ابن يعيش : "اعلم أن الإمالة مصدر أمّله أميله إمالة والميل الانحراف عن القصد"⁽¹⁾ أو "هي في اللغة مصدر الفعل أمال ، يميل ، على زنة أفعلَ يَفْعَلُ"⁽²⁾.
والمَيْلُ : بالفتح والسكون : ما كان فعلاً ، يقال : مالَ"⁽³⁾.
عرّفه ابن منظور بقوله : "الميلُ : العدول إلى الشيء والإقبال عليه ، وكذلك الميلان"⁽⁴⁾.

حدّ الإمالة في الاصطلاح :

قال سيبويه : "فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور"⁽⁵⁾. أو "هي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف التي بعدها نحو الياء"⁽⁶⁾.
ويقف الأشموني على حقيقة الإمالة معتمداً على معطيات توافرت في تعريفات من سبقه من اللغويين ، جاعلاً من تحقّق إمالة الألف إلى الياء نتيجة لإمالة الفتحة نحو الكسرة ، إذ قال : "أما حقيقتها فأن ينحى بالفتحة نحو الكسرة فتميل الألف إن كان بعدها ألف نحو الياء"⁽⁷⁾.

أما عند القراء فلا يختلف تصورهم عنها عما جاء عند اللغويين ، فهي عند الداني أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، فتميل الألف التي بعدها نحو الياء⁽⁸⁾. وعند ابن الجزري هي "أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء..."⁽⁹⁾.

(1) شرح المفصل : 53/9.

(2) معجم الصوتيات : (أمال) : 54.

(3) الكليات : (الميل) : 862.

(4) لسان العرب : 4309/6.

(5) الكتاب : 117/4.

(6) سر صناعة الإعراب : 67/1.

(7) حاشية الصبان : 310/4.

(8) ينظر : الفتح والإمالة : 13.

(9) النشر : 30/2.

وهذه الحقيقة التي أقرها القدماء ، ارتضاها المحدثون حينما ذهبوا إلى أن الفتحة من جنس الألف ، والكسرة من جنس الياء ، وأن الفرق بينهما في الكمية فقط (1)، وفي اصطلاحات الصوتيين المعاصرين فهي "نطق الفتحة (قصيرة كانت أو طويلة) نطقاً أمامياً"(2).

ويبدو من ذلك أن الألف والفتحة يمثلان موضوعها الرئيس ، قال مكي بن أبي طالب القيسي : "علم أن الإمالة إنما تكون في الألف"(3) ، وعند حيدرة اليميني (الألف والفتحة) ، قال : "هي مختصة من الحروف بالألف ، ومن الحركات بالفتحة ، أما الألف تمال إلى الياء ، والفتحة تمال إلى نحو الكسرة"(4) ، فالألف ذكرها سيبويه في كتابه حين وصفها (بالألف التي تمال إمالة شديدة) (5).

أما موطن هذه الألف في بنية الكلمة ، فقد حدده ابن جني بقوله : "وأما ألف الإمالة فهي التي تجدها بين الألف والياء ، نحو قولك في عالم وخاتم : عالم خاتم"(6). لقد اتضح قصد علماء العربية القدماء وأصحاب القراءات من تحديد الحركات التي تقع عليها الإمالة ، فهم لا يقصدون بها إلا ما كان واقعاً بين أعلى حركة أمامية في اللسان ، وهي الكسرة (والكسرة الطويلة وهي ياء المدّ) ، وأدنى حركة أمامية هي الفتحة المرققة (والفتحة الطويلة وهي الألف)(7).

ولكنها على وفق التصور الصوتي الحديث تقع لـ "أي حركة واقعة بين أعلى حركة وأدنى حركة (سواء أكانت الحركة أمامية أم خلفية)... وأي حركة واقعة بين الكسرة والفتحة المرققة ، أو بين ياء المد والألف المرققة ، هي حركة ممالاة ، وكذلك فإن أية حركة واقعة بين الضمة والفتحة المفخمة (أو بين واو المدّ والألف المفخمة) هي في حقيقتها إمالة"(8).

(1) ينظر : الأصوات اللغوية : 37 ، وفي اللهجات العربية : 64.

(2) دروس في علم أصوات العربية : 156.

(3) التبصرة : 370.

(4) كشف المشكل في النحو : 347.

(5) ينظر : الكتاب : 432/4.

(6) سر صناعة الإعراب : 64/1 ، وينظر لسان العرب : 4311/6.

(7) ينظر : علم الأصوات العام : 129-132.

(8) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 223.

وعلى وفق هذه المعطيات فإن مصطلح الإمالة خصص لبيان حالة تأثر الفتحة بالكسرة ، أو الألف بالياء مهما كانت درجة طول كل منهما ، وفي أي موقع جاءتا فيه من بنية الكلمة ودون النظر إلى السابق منهما.

حدّ الفتح :

الفتح في اللغة :

"الفتح : نقيض الإغلاق ، فَتَحَهُ يَفْتَحُهُ فَتْحاً"⁽¹⁾ ، وحينما يقع في الحروف سمّوه (التفخيم)⁽²⁾ .
"والتفخيم في الحروف ضدّ الإمالة"⁽³⁾ .

أما الفتح في الاصطلاح :

"فهو نهاية فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف الذي يأتي بعده ألف"⁽⁴⁾ أو "عبارة عن فتح القارئ لفيه بلفظ الحرف وهو فيما بعده ألف أظهر"⁽⁵⁾ . فالفتح كذلك موضوعه الرئيس الألف التي سمّاها سيوييه (بألف التفخيم)⁽⁶⁾ ، وحدّد موطنه ابن منظور ، قال : "هي التي تجدها بين الألف والواو ، كقولك سلامٌ عليكم"⁽⁷⁾ ، فهي صوت لين نصف متسع⁽⁸⁾ .
وعلى ما يبدو فإن المقصود بالفتح هو عملية أدائية للصوت دون تأثير ملموس من الأصوات المجاورة ، بدلالة أن علماء اللغة جعلوا منه التعريف المقابل للإمالة التي تحدث بسبب المؤثرات الصوتية السابقة واللاحقة لها ، فعليه يكون الفتح : هو النطق بصوت الفتحة صريحاً ، أي تحقيقها.

الإمالة والفتح بين الأصالة والفرعية :

(1) لسان العرب : 3337/4 .

(2) ينظر : المستنير : 522/1 والحجة في القراءات : 70 والنشر : 29/2 .

(3) لسان العرب : 3362/4 .

(4) الفتح والإمالة : 13 .

(5) النشر : 92/2 .

(6) ينظر : الكتاب : 432/4 .

(7) لسان العرب : 3362/4 .

(8) ينظر : في البحث الصوتي عند العرب : 78 .

يقول الداني مؤكداً على أصالة الفتح عند العلماء : "اعلموا... أن الفتح والإمالة فيما اختلفت القراءة فيه لغتان مشهورتان مستعملتان فاشيتان على ألسنة الفصحاء من العرب الذين نزل القرآن بلغتهم... والفتح عند علمائنا : الأصل ، والإمالة : فرع داخل عليه"⁽¹⁾.

وثمة دلائل كثيرة تؤيد قوله بأصالة الفتح اختار البحث منها دليلين هما :
الأول : "إن كلّ حرف يمال فجائز أن بفتح ابتداء ، ولا يجوز أن يمال إلا عند وجود سبب يدعو إلى إمالته ، كالياء ، والكسرة ونحوهما...".

والثاني : "أن الإمالة تجعل الحرف بين حرفين ، وليس الأصل أن يكون الحرف بين حرفين ، وإنما الأصل أن يخرج كل حرف من موضعه خالصاً ، غير مختلط بغيره"⁽²⁾ ، وهذا الأمر يبدو واضحاً في كلام ابن يعيش : "والتفخيم هو الأصل ، والإمالة طارئة"⁽³⁾.

وفي معرض تدليله على أصالة الفتح ، يقول مكي بن أبي طالب القيسي : "اعلم أن أصل الكلام كلّ الفتح ، والإمالة تدخل في بعضه ، في بعض اللغات لعلّة ، والدليل على ذلك أن جميع الكلام الفتح فيه سائغ جائز ، وليست الإمالة بداخله إلا في بعضه في بعض اللغات ، لعلّة. فالأصل ما عمّ ، وهو الفتح"⁽⁴⁾.

ولكن بعض أصحاب القراءات ذهب إلى أصالة كليهما⁽⁵⁾ ، وليس أحد من القراء ذهب إلى فرعية الفتح أو أصالة الإمالة⁽⁶⁾.

أما تصور المحدثين عن ذلك ، فقد رأى الدكتور إبراهيم أنيس أن الإمالة تكون أصلاً أحياناً ، وفي أحيان أخرى تكون فرعاً. قال : "نرجح أن بعض الكلمات التي اشتملت على ياء أصلية قد تطورت أولاً إلى الإمالة ثم إلى الفتح. فالأصل إذن في مثل هذه الكلمات هو الإمالة ، وقد تفرع الفتح عنها... أما حين تعرض الإمالة لغير أصل من أصول الكلمة كإمالة الفتحة ، أو إمالة ألف المد غير المنقلبة عن أصل ، فليس هذا إلا نوعاً من الانسجام بين أصوات اللين. لذلك جعل القدماء من أسباب هذه الإمالة وجود كسرة ، سواء كانت

(1) الفتح والإمالة : 12.

(2) المصدر نفسه : 12 ، وينظر : النشر : 32/2.

(3) شرح المفصل : 54/9.

(4) الكشف : 168/1.

(5) ينظر : المصدر نفسه : 31/1 ، 32.

(6) ينظر : الإمالة في القراءات واللهجات العربية : 97.

سابقة أو لاحقة. ولاشك أن الانتقال من الكسر أو الفتح أو بالعكس يتطلب مجهوداً عضوياً ؛ لأن حركة الإمالة أقرب إلى الكسرة منها إلى الفتحة. ومتى سلمنا بنظرية السهولة والاقتصاد في الجهد العضوي ، استطعنا أن نتصور أن الكلمة التي تشتمل على أصوات لين منسجمة أحدث من نظيرتها التي خلت أصوات لينها من الانسجام⁽¹⁾.

ومن المحدثين الدكتور محمد سالم محيسن فقد رجّح القول القائل بأن كلاً منهما أصل قائم بذاته ، إذ كلّ منهما كان ينطق به عدة قبائل عربية بعضها في غرب الجزيرة العربية والبعض الآخر في شرقها⁽²⁾.

الآلية النطقية للإمالة :

من خلال هذا العنوان نبحث عن كيفية الإمالة من الناحية العضوية في الصوائت قصيرة كانت أو طويلة ، وذلك لأنها تعني إمالة الألف نحو ياء المدّ ، وإمالة الفتحة باتجاه الكسرة.

يقول ابن يعيش : "الإمالة في العربية عدول بالألف عن استوائه ، وجنوح به إلى الياء ، فيصير مخرجه بين مخرج الألف المفخمة ، وبين مخرج الياء ، وبحسب قرب ذلك الموضع من الياء تكون شدة الإمالة ، وبحسب بعده تكون خفتها"⁽³⁾.
ويتحقّق إنتاجها بتصعد اللسان من موضع النطق بالألف صوب موضع النطق بالياء ، ولكن دون بلوغ موضع الياء ، لذا ينطق بصوت وسيط بينهما⁽⁴⁾. معنى ذلك أن تحديد آليتها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحديد درجتها.

ووصف الدكتور إبراهيم أنيس تلك الآلية حينما جعل من تصعد أول اللسان مقياساً لبيان درجة الإمالة ، قال : "واللسان مع الفتح يكاد يكون مستوياً في قاع الفم ، فإذا أخذ في الصعود نحو الحنك الأعلى بدأ حينئذ ذلك الوضع الذي يسمى بالإمالة.

(1) في اللهجات العربية : 66-68.

(2) المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية : 95.

(3) شرح المفصل : 54/9.

(4) ينظر : في الأصوات اللغوية (دراسة في أصوات المد العربية) : 163.

وأقصى ما يصل إليه أول اللسان في صعوده نحو الحنك الأعلى ، هو ذلك المقياس الذي يسمى عادة بالكسرة ، طويلة كانت أو قصيرة.

فهناك إذن مراحل بين الفتح والكسر ، لا مرحلة واحدة ، من أجل ذلك كان القدماء يقسمون الإمالة إلى نوعين : إمالة خفيفة وإمالة شديدة وهكذا نرى أن الفرق بين صاحب الفتح وصاحب الإمالة ليس إلا اختلافاً في وضع اللسان مع كل منهما ، حين النطق بهذين الصوتين ، واللسان في حالة الإمالة أقرب إلى الحنك الأعلى منه في حالة الفتح⁽¹⁾.

إن طبيعة الأداء الصوتي هي التي تحدد درجة الإمالة ، لأنها مرتبطة بحركة اللسان ومدى ارتفاعه نحو الغار الصلب الذي هو مركز إنتاج الكسرة والياء.

وهذا ما وجدناه عند اللغويين القدماء ، ولأسيما في تعليق ابن يعيش المذكور سابقاً⁽²⁾. فهم ينظرون لحركة اللسان من خلال وضعه العمودي (ارتفاعاً أو انخفاضاً) ، وأقياً ، (تقدماً وتراجعاً) ، لتصنيف الحركات الأساسية.

وما قدّمه ابن يعيش يُعدُّ صحيحاً من وجهة نظر صوتية معاصرة ، ولكنه يفتقر إلى معيار آخر اعتمده علم الصوت المعاصر في تصنيفه للحركات الأساسية وهو الاهتمام بوضع الشفتين ، والنظر إليها من حيث الانفتاح والتكور والمحايدة.

فعلية يكون اللسان والشفتان عضوين رئيسيين للتحكم في تعديل شكل مجرى الهواء الصاعد من الرئتين خلال الفم في مرحلة طرح الهواء⁽³⁾.

ومن خلال هذه المعطيات ، صنّف (دانيال جونز) الحركات إلى ثمان حركات معيارية ، تبدأ من أعلى نقطة يبلغها اللسان بتصعده نحو الحنك ، وهي على النحو الآتي :

الحركة المعيارية الأساسية الأولى :

يرمز إليها بـ(i) ، وتسمى الحركة الأمامية المغلقة غير المدورة ، وتنتج من ارتفاع اللسان إلى أعلى نقطة في الجزء الأمامي من الفم ، وينطبق هذا الوصف على الكسرة أو الياء المدية في العربية في نحو : (سيري).

(1) في اللهجات العربية : 64-65.

(2) ينظر : الفصل الثالث : 304.

(3) ينظر : علم الأصوات : 325 ، والإمالة والتخيم في القراءات القرآنية : 242/1.

الحركة المعيارية الأساسية الثانية :

يرمز لها بـ (e) وتسمى الحركة الأمامية نصف المغلقة غير المدورة ، وتنتج حينما يكون اللسان عند نهاية الثلث الأول من المسافة نزولاً من الحركة المعيارية الأولى صوب الحركة المعيارية الرابعة ، فهي أقرب إلى الحركة المعيارية الأولى.

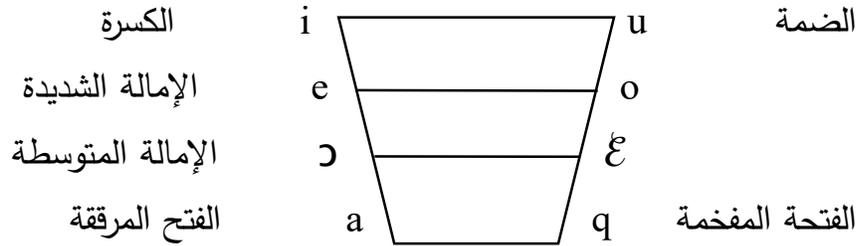
الحركة المعيارية الأساسية الثالثة :

ويرمز لها بـ (É) ، وتسمى الحركة الأمامية نصف المفتوحة غير المدورة ، وتنتج حينما يكون اللسان بمستوى نهاية الثلث الثاني نزولاً من الحركة المعيارية الأولى صوب الحركة المعيارية الرابعة ، وهي إلى الحركة المفتوحة أقرب ، ولذلك سميت نصف مفتوحة.

الحركة المعيارية الأساسية الرابعة :

ويرمز لها بـ (a) ، وتسمى الحركة الإمامية المفتوحة غير المدورة ، وتنتج عند هبوط اللسان إلى أدنى مستوى في قاعدة الفم ، وهي في العربية يمثل لها بالفتحة أو ألف المدّ.

يقابل هذه الحركات المعيارية الأساسية الأمامية ، حركات معيارية أساسية خلفية مدورة ، يمكن الوقوف عليها من خلال الرسم التوضيحي الآتي ، إذ تتبين فيه الحركات المعيارية الأساسية جميعها.



مقياس (دانيال جونز) المعياري للحركات وما يقابلها في العربية :

- | | | | |
|-----------------------|---|-------|-------------------|
| الكسرة الحركة القصيرة | i | رمزها | 1. الحركة الأولى |
| الإمالة الشديدة | e | رمزها | 2. الحركة الثانية |
| الإمالة المتوسطة | ɔ | رمزها | 3. الحركة الثالثة |
| الفتح المرققة | a | رمزها | 4. الحركة الرابعة |
| الفتحة المفخمة | q | رمزها | 5. الحركة الخامسة |
| | | رمزها | 6. الحركة السادسة |
| | | رمزها | 7. الحركة السابعة |

8. الحركة الثامنة رمزها u الضمة الحركة القصيرة (1).

وكان للمحدثين من أصحاب الدراسات الصوتية موقف متوافق مع هذه التقسيمات جسده الدكتور إبراهيم أنيس بقوله: "أما نسبة الكسرة التي نسمعها من قراء مصر حين يلتزمون قراءة حفص فهي تشبه كل الشبه ذلك الصوت الذي يرمز إليه (i) ، غير انه حين تتأثر بأصوات التقخيم (الصاد. الضاد. الطاء. الظاء) وربما أيضاً (الخاء والغين والقاف) ، نلاحظ ميل هذا الصوت قليلاً نحو ذلك المقياس الذي يرمز إليه بالرمز (e)... فإذا قيست الفتحة العربية بمقاييس أصوات اللين ، وجدناها قريبة الشبه بذلك المقياس الذي يرمز إليه (a)... حين تتأثر الفتحة بأصوات التقخيم ، أما الضمة العربية فهي تنطبق تمام الانطباق على المقياس الذي يرمز إليه بالرمز (u) غير متأثر بالأصوات المستعالية" (2).

نستخلص من ذلك بأن الحركة المعيارية الثانية هي المقابل للإمالة العربية الشديدة ، والتي هي : "يجتنب معها القلب الخالص والإشباع المبالغ فيه" (3) ، وتسمى بالمحضنة أو الإضجاع والبطح والكسر (4) ، وهي : "حركة أمامية يرتفع حال النطق بها الجزء الأمامي من اللسان تجاه مقدم الحنك أو الحنك الصلب وهي نصف ضيقة يقع اللسان عند نطقها أوطاً بثلاثة أرباع المليمتر عن المكان الذي يرتفع إليه لغرض نطق الياء المدية ، وتنفرج لها الشفتان" (5).

أما الحركة المعيارية الثالثة التي تقع في الثلث الثاني من المسافة بين الحركة المعيارية الأساسية الأولى والرابعة ، وهي أقرب إلى الألف منها إلى الياء ، فهي المقابل للإمالة في العربية أو ما يسمى بالإمالة المتوسطة التي هي : "بين الفتح المتوسط وبين الإمالة الشديدة" (6) ، وتسمى بالتقليل والتلطيف وبين اللفظين (7). أو : "حركة أمامية..."

(1) ينظر : هذه التعريفات والتفصيلات : علم الأصوات العام : 130 ، والأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : 117 ، 119. والقراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 153 ، وأصوات اللغة العربية (الفوناتييك والفونولوجيا) : 237 ، 239 ، والإمالة والتقخيم في القراءات القرآنية : 243/1-244 ، والأصوات اللغوية : عبد القادر عبد الجليل : 308.

(2) الأصوات اللغوية : 39-40.

(3) النشر : 30/2.

(4) ينظر : المستنير : 524/1 ، والنشر : 30/2 ، ودروس في علم أصوات العربية : 157.

(5) القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 119.

(6) النشر : 30/2.

(7) ينظر : المستنير : 524/1-525 ، والنشر : 30/2 ، ودروس في علم أصوات العربية : 157.

نصف متسعة يقع اللسان حال النطق بها أوطأ بمليمتين ونصف المليمتر عن المكان الذي يرتفع إليه للياء المدية مع انفراج الشفتين⁽¹⁾.

العلّة الغائية من الإمالة :

أوردت مصادر اللغة وكتب الاحتجاج عللاً للإمالة منها ما هو صوتي ومنها ما هو دلالي. وثبتوا عللها تأسيساً على ما قدمته تلك الظاهرة من توافق حركي وانسجام صوتي في بنية الكلمات ، وهذا الانسجام انعكس على لهجات القبائل العربية وذلك لان الإمالة بطبيعتها ظاهرة لهجية غرضها تيسير النطق وبذل أقل مجهود عضلي ، يقول سيبويه: "وإنما أمالوها للكسرة التي بعدها ، أرادوا أن يقربوها منها"⁽²⁾.

وعند تلمس حقيقة هذه الظاهرة عند سيبويه نجد أن غرضها هو (التقريب) بين الحركات لضرب من الانسجام الصوتي. وهذا ما أكد عليه ابن جني حيث قال: "وإنما وقعت في الكلام لتقريب الصوت من الصوت"⁽³⁾ ، وغرضها "الضرب من تجانس الصوت"⁽⁴⁾ ، وبين أبو البركات الأنباري ، غرضها وأسبابه ، قال : "قيل طلباً للتشاكل ، لئلا تختلف الأصوات فتتنافر"⁽⁵⁾.

معنى ذلك أن فائدة التقريب بين الأصوات ، ومنها الحركات ، كذلك هو تناسب الأصوات وصيرورتها من نمط واحد⁽⁶⁾. ولا يحصل المؤدي على ذلك إلا حينما "يرفع لسانه من موضع واحد"⁽⁷⁾ ، فيتحقق المبتغى من الإمالة ذلك أن "العمل من وجه واحد أخف عليهم"⁽⁸⁾ ، وهذا يشبه المماثلة عند المحدثين لأنها "عملية تغير صوت ما في السلسلة الكلامية بحيث يماثل صوتاً آخر مجاوراً له (Assimilation)"⁽⁹⁾.

(1) القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 119.

(2) الكتاب : 117/4.

(3) الخصائص : 141/2.

(4) سر صناعة الإعراب : 67/1.

(5) أسرار العربية : 406.

(6) ينظر : شرح التصريح على التوضيح : 446/2 ، وظواهر صوتية في المستنير (بحث): 233.

(7) الكتاب : 117/4.

(8) المصدر نفسه : 129/4.

(9) علم الأصوات العام : 180 ، وينظر : أسس علم اللغة العربية : 230 ، ولهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة :

أما أصحاب القراءات ولاسيما أصحاب كتب الاحتجاج في القراءات فقد كانوا أكثر بياناً لعلل الإمالة من اللغويين القدماء. لأن بيانهم لعللها جاء تأسيساً على ما يحصل للصوائت حينما لا تدخلها هذه الظاهرة التوافقية ، فقد ذهب أبو علي الفارسي مبيناً العلة الأهم وعرضاها (تبيين الألف وإزالة خفائها) ، قال : "وفي الألف خفاء شديد من حيث لم تعتمد في إخراجها على موضع ، فصارت لذلك بمنزلة النفس من أنه لا يُعتمد له على موضع ، فيبينها بان نحا بها نحو الياء وقربها منها.

ويدلّك على حُسن هذا أن قوماً يبدلون منها الياء المحضة في الوقف ، فيقولون : أفعي ، وحبلي ، وآخرون يبدلون منها الهمزة : فيقولون : هذه حُبلاً ، ورأيت رجلاً ، فكذلك نحا بالألف بإمالتها نحو الياء ليكون أبين لها ،..."(1).

أما العلة الثانية ، فهي (التناسب بين الأصوات) فقد بينها ابن أبي مريم ، قال : "الإمالة : أن تتحو بالفتحة نحو الكسرة لتميل الألف التي بعدها نحو الياء ليتناسب الصوت بمكانها ويتجانس ولا يختلف ، فهذا غرضهم من الإمالة"(2).

وهذه العلة لا تختلف عمّا أورده اللغويون القدماء وأصحاب القراءات ، فكان مكي ابن أبي طالب القيسي قد ألمّ بهذه العلة في تعقيبه عما أميل بعد الألف على الراء ، في نحو قوله تعالى : (النارِ) (البقرة:39) ، (والنهارِ) (البقرة:164) ، قال : "وعلة من إماله أنه لمّا وقعت الكسرة بعد الألف قرب الألف نحو الياء ، لتقرب من لفظ الكسر ، لأن الياء من الكسر ، ولم يمكن ذلك حتى قربت الفتحة التي قبل الألف نحو الكسر ، فحسن ذلك ليعمل اللسان عملاً واحداً متسفلاً ، فذلك أخفّ من أن يعمل متصعداً بالفتحة والألف ، ثم يهبط متسفلاً بكسر الراء.."(3) فعليه نجد أن المؤدي بالإمالة قد اكتسب بالإضافة إلى ما ذكر فائدة وهي : "سهولة اللفظ ، وذلك أن اللسان يرتفع بالفتح وينحدر بالإمالة ، والانحدار أخف على اللسان من الارتفاع"(4).

أما العلة الثالثة فهي (الدلالة على أن أصل الألف ياء) ، فقد أوردها كذلك ابن أبي مريم ، قال : "وأما إمالتهم الألف المنقلبة عن الياء التي في حكم المنقلب عنها ، فهي أيضاً

(1) الحجة للقراء السبعة : 364/5-365.

(2) الموضع : 209/1.

(3) الكشف : 170/1-171.

(4) النشر : 35/2 ، وينظر : المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية : 95.

لإرادة التناسب ، وذلك لأنهم اعتقدوا وجود الياء في الكلمة ، فكروا أن يقع مكانها ما هو مخالف لها فأمالوا الألف لما ذكرنا من إرادة التناسب لما في وهمهم من حصول الياء ، وليدلوا بذلك أيضاً على أن الألف منقلبة عن الياء أو في حكم ما هو منقلب عن الياء⁽¹⁾. وعلى ما يبدو فإن الإمالة ما هي إلا ظاهرة تكيفية توازنية يراد من استعمالها الاتجاه بالصوائت قصيرة كانت أم طويلة إلى حالة ارتكازية وسطى بين اثنتين من قريناته⁽²⁾. ومعناها "الانتحاء بالحركة الواسعة نحو الحركة الضيقة"⁽³⁾ ، وبهذا يتحقق الجهد الأقل عند الأداء النطقي للصوائت⁽⁴⁾. التي تختلف من ناحية طول المدة التي تستغرقها ، لأنها كلما بعدت استغرقت زمناً أطول من الصوائت القريبة وأن الخصائص الفيزيائية للمصوتات أثبتت إن الكسرة أقصر من الفتحة والأخيرة أقصر من الضمة⁽⁵⁾. ولقد اعتمدوا في تحديد المدّة الزمنية لهذه الصوائت تأسيساً على قرب مخرجها في اللسان باتجاه نهاية جهاز التصويت ، وعلى صغر حجم حجرة الرنين الفموية ، وهذه الأمور تنطبق على (الكسرة والياء) ، لذا جندوا الإمالة نحوهما لأن : "الكسرة صائت أمامي ، أي أن الجزء الأمامي من اللسان يكون لدى النطق به أقرب ما يمكن من الجزء الأمامي من الحنك الصلب ، وتكون حجرة الرنين الفموية في أصغر حجم لها. كما يكون الفم مفتوحاً بالكاد ، وتكون الشفتان مشدودتين أقصى ما يمكن لها من الشدّ. والواقع أن فتحة الفم تكون لدى النطق بهذا الصائت أصغر فتحة يمكن أن تحصل في إنتاج الصوائت أي أن الفتحة الأصغر منها لا تحدث صوتاً سمعياً مجهوراً (صائتاً) ، بل تولّد احتكاكاً أقرب إلى الصامت منه إلى الصائت"⁽⁶⁾.

وهذا الوصف ينطبق على نصف الصائت أو الياء غير المدية⁽⁷⁾.

الإمالة والفتح في اللهجات العربية :

(1) الموضح : 209/1.

(2) ينظر : الأصوات اللغوية ، عبد القادر عبد الجليل : 307.

(3) النظام الصوتي للغة العربية : 156.

(4) ينظر : دراسة الصوت اللغوي : 393.

(5) ينظر : علم الأصوات العام : 135.

(6) علم الأصوات العام : 131، وينظر : أصوات اللغة العربية (الفوناتييك والفونولوجيا) : 105.

(7) ينظر : علم الأصوات العام : 138 ، والقراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 122.

لقد وجد البحث أن العامل اللهجي من أكثر العوامل المهيمنة على فرض هذين الظاهرتين الصوتيتين على الأداء النطقي للقبائل العربية ، التي يستشعر المؤدي بهما من خلال التغييرات ، التي تحصل في أجراس الصوائت بحالة من التوافق الصوتي لمتجهات تلك الصوائت. وهذا الاستشعار جعلهما ظاهرتين متشبيتين على السنة فصحاء العرب⁽¹⁾ ، وبين القبائل العربية منذ عصر ما قبل الإسلام⁽²⁾ ، واستمرت الظاهرتان إلى ما بعده ، ويؤيد الدكتور إبراهيم أنيس ذلك بقوله : "يظهر أن القبائل العربية قبل الإسلام وبعده قد انقسمت إلى شعبتين : الشعبة الأولى تُؤثّر الفتح ، أو بعبارة أخرى لا تستقيم ألسنتها بغيره ، والشعبة الأخرى قد شاعت فيها الإمالة"⁽³⁾.

وهذا حكم عام أصدره الدكتور إبراهيم أنيس ، معتمداً على تقسيمات اللغويين القدماء وأصحاب القراءات لمواطن اللهجات العربية ، التي تنسب إليها تلك الظاهرتان وموزعة جغرافياً على وفق خارطة خاصة بالإمالة والفتح ، ومن هذه الأحكام ما أصدره الاسترابطي قال : "وليسَت الإمالة لغة جميع العرب ، وأهل الحجاز لا يميلون ، وأشدّهم حرصاً عليها بنو تميم"⁽⁴⁾. وكذلك ما أصدره أبو حيان الأندلسي ، قال : "وأصحاب الإمالة تميم ، وقيس ، وأسد ، وعامة أهل نجد ، وأصحاب الفتح الحجازيون إلا في مواضع قليلة"⁽⁵⁾ ، والتوزيع نفسه عند أصحاب القراءات⁽⁶⁾.

ولا نستغرب لهذا العزو ، لأنّ جلّ القبائل التي نسبوا إليها ظاهرة الإمالة هي قبائل بدوية ، وظاهرة الإمالة يتحقق من خلالها الانسجام بين الحركات مع ما يجاورها ، وهذا بدوره يحقق اقتصاداً في الجهد العضوي للجهاز الصوتي⁽⁷⁾. وهذا ما لاحظته الخليل بن أحمد الفراهيدي في نص نقله سيبويه عنه يظهر لنا سبب اختيار صاحب البيئّة البدوية للإمالة ،

(1) ينظر : الفتح والإمالة : 12 ، والنشر : 30/2.

(2) ينظر : المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية : 93 ، وفقه اللغات السامية : 64.

(3) في اللهجات العربية : 60.

(4) شرح شافية ابن الحاجب : 4/3.

(5) ارتشاف الضرب : 518/1.

(6) ينظر : الفتح والإمالة : 12 ، والنشر : 3/2 ، وإتحاف فضلاء البشر : 247/1.

(7) في اللهجات العربية : 97.

قال : "فزعم الخليل : أن إجناح الألف أخف عليهم ، يعني الإمالة ليكون العمل من وجهٍ واحدة ، فكرهوا ترك الخفة" (1).

وعلى الرّغم من هذا يجد البحث أن الحكم العام الذي أصدره اللغويون وأصحاب القراءات والمحدثون في توزيعهم الجغرافي لأطلس استعمال الظاهرتين بين القبائل العربية لم يكن حكماً دقيقاً بدليل ما نص عليه سيبويه ، حينما أشار إلى أن الظاهرتين ليستا مقصورتين على شعبة أو قبيلة دون أخرى ، فقد قال : "واعلم أنه ليس كل من أمال الألفات وافق غيره من العرب ممن يميل ، ولكنه قد يخالف كل واحد من الفريقين صاحبه ، فينصب بعض ما يميل صاحبه ويميل بعض ما ينصب صاحبه ، وكذلك من كان النصب من لغته لا يوافق غيره ممن ينصب ، ولكن أمره وأمر صاحبه كأمر الأولين في الكسر . فإذا رأيت عربياً كذلك فلا تُرْئَهُ خلط في لغته ، ولكن هذا من أمرهم" (2).

ونصّ في موضع آخر على أن الإمالة من الاستعمالات اللهجية لبعض أهل الحجاز ، ولكنها تكون في مواطن مخصوصة مما تميل فيه القبائل العربية (3). وبعض مما حدده ورد في قوله : "ومما يميلون ألفه كل شيء كان من بنات الياء والواو مما هما فيه عين ، إذا كان أول فَعُلْتُ مكسوراً نحو الكسر كما نحوا نحو الياء فيما كانت ألفه في موضع الياء ، وهي لغة لبعض أهل الحجاز" (4). وفي موضع آخر أشار إلى استتباب الإمالة لأسماء مخصوصة في لهجات القبائل العربية ، فوجد خلاف ذلك عند ناس كثير من بني تميم (5).

ونقل ما بلغه عن ابن أبي إسحاق أنه سمع كُثَيْرَ عزة يقول : صار * بمكان كذا وكذا ، وقرأها بعضهم : (خاف *) (6) ، وكثير خُزاعي ، وخُزاعة قبيلة حجازية (7) ، وقوله : "وقالوا : مات * ، وهم الذين يقولون : متّ ، ومن لغتهم صبار * وخاف *" (8).

(1) الكتاب : 278/3.

(2) المصدر نفسه : 125/4.

(3) ينظر : الكتاب : 120/4 ، وهمع الهوامع : 375/3.

(4) الكتاب : 120/4.

(5) ينظر : الكتاب : 120/4.

* أي بالإمالة.

(6) ينظر : الكتاب : 121/4.

(7) ينظر : لغة قريش : 69.

(8) الكتاب : 121/4.

ووضّح ابن السراج هذه الظاهرة في نصوص سيبويه مؤيداً ذلك لكونها من استعمالات بعض قبائل أهل الحجاز ، قال : "ما يمال ، لأن الحرف الذي قبل الألف تكسر في حال ، أعني في (فَعَلْتُ) وذلك نحو : خِاف ، وَطَاب ، وَهَاب وهي لغة لبعض أهل الحجاز ، فأمالوا : لأنهم يقولون : خِفت ، وَطِبت ، وَهَيْت ، وأما العامة فلا يميلون"⁽¹⁾ وكذلك ما ذكره الأخفش في تفسير قوله تعالى : (فَرَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً)^(البقرة:10) "فمن فخم نصب الزاي فقال (زادهم). ومن إمالة كسر الزاي فقال (زادهم) من (زيت) أولها مكسور ، فناس من العرب يميلون ما كان من هذا النحو وهم بعض أهل الحجاز"⁽²⁾ ومما نسبت إمالته لأهل الحجاز كلمة (الناس) في موضع الخفض⁽³⁾. وهذا كله يؤكد كون الظاهرة متفشية في لهجات القبائل العربية جميعها ، ومما يعزز ذلك الرأي ما ذهب إليه ابن يعيش ، قال : "فالإمالة أكثر في كلام العرب"⁽⁴⁾ ، وكذلك ابن الأنباري ، قال : "وهي تختص بلغة أهل الحجاز ومن جاورهم من بني تميم وغيرهم"⁽⁵⁾.

ويتضح الأمر نفسه في حجة الكسائي ، حينما جعلها من طباع العرب⁽⁶⁾. ونقل جان كانتينيو رأياً عن فولرس يعمم به استعمال الإمالة في لهجات القبائل العربية جميعها ، ولكن ينسب مختلفة من حيث شدتها وخفتها ، قال : "ويذهب فولرس (vollers) إلى أن الإمالة كانت شديدة بصفة خاصة في لهجات شرقي الجزيرة العربية ، وإلى أنها أخف بكثير في لهجات الحجاز"⁽⁷⁾ وسمّى الأستاذ مختار الغوث القبائل الحجازية التي عزو إليها ظاهرة الإمالة بقوله : "أما ما يُنسب إلى أهل الحجاز أو بعضهم من الإمالة ، فالمراد به بعض القبائل الحجازية التي كانت تقيم بهذا الإقليم ، كخزاعة وسعد بن بكر وغيرهما"⁽⁸⁾.

ومعنى ذلك أن ظاهرة الإمالة وكذا الفتح ظاهرتان غير مستقرتين في قبائل معينة دون أخرى.

(1) الأصول في النحو : 162/3.

(2) معاني القرآن (للأخفش) : 193/1.

(3) ينظر : النشر : 63/2.

(4) شرح المفصل : 63/9.

(5) أسرار العربية : 406.

(6) ينظر : النشر : 82/2.

(7) دروس في علم الأصوات العربية : 160.

(8) لغة قریش : 69.

وعلى ما يبدو فإن المسوغ الذي يبيح وجود هذه الظاهرة هو العامل اللهجي ، قال الاسترلابادي : "اعلم أن أسباب الإمالة ليست موجبة لها ، بل هي المجوزة لها عند من هي لغته ، وكلّ موضع يحصل فيه سبب الإمالة جاز لك الفتح"⁽¹⁾.

ومعنى ذلك أن من كانت لهجته تميل فلا بد أن يميل ، ومن كانت لهجته لا تميل فهو لا يميل ، وهذا الأمر واضح في القراءات القرآنية من خلال كلام الدكتور سمير استيتيه ، قال : "أما أن الإمالة في القراءات تعود إلى أصول لهجية عربية ، فهذا مما لا شك فيه ، فالمعروف عن بعض القبائل العربية أنها كانت تميل أكثر من غيرها"⁽²⁾.

لقد أفاض العلماء القدماء وأصحاب القراءات والمحدثون في أحاديثهم عن الظاهرتين ، ولاسيما الإمالة منها ، مما أغنانا عن الإسهاب في الحديث عنها ونكتفي بعرض وتحليل ما أورده ابن سوار في كتابه المستنير من قراءات للقراء العشرة ورواتهم ، تمثل ما جاء منها بالإمالة أو بالفتح ، وقد تناول ذلك في باب سمّاه (باب الإمالة)⁽³⁾ ، بين فيه المذاهب المختلفة في أحكام الإمالة مستقصياً القراءات القرآنية ، وسيتعامل البحث باهتمام مع ما قدمه ابن سوار للظاهرتين من دراسة مستفيضة ، وذلك بالوقوف على بيان أسبابهما ومواطنهما في القراءات القرآنية وعلى وفق المنهج الصوتي الحديث.

أسباب الإمالة ومواطنها في القراءات القرآنية :

يتوقف تحقيق ظاهرة الإمالة على حضور بعض العناصر المسببة لها ، ذلك لأن علماء اللغة وأصحاب القراءات جعلوها ظاهرة مقيدة بأسباب⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من ذلك ، لم يتفقوا على تحديد ثوابت لتحقيقها بدليل تعدد أسبابها ، فبحسب المشتهر عندهم ، هي متعددة ، فقد أحصى منها بعضهم ستة أسباب ، يقول ابن السراج : "الأسباب التي يمال لها ستة"⁽⁵⁾ ، وقال ابن الأنباري : "فهذه ستة أسباب توجب الإمالة"⁽⁶⁾. ولقد اعتمدوا في إحصائهم للأسباب على ما جاء متفرقاً منها في كتاب سيبويه ،

(1) شرح شافية ابن الحاجب : 5/3.

(2) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 118.

(3) ينظر : المستنير : 513/1.

(4) ينظر : دروس في علم أصوات العربية : 157.

(5) الأصول في النحو : 160/3.

(6) أسرار العربية : 406.

بدليل قول السيوطي : "وأَسباب الإِمالَة فيما ذكر أبو بكر بن السراج استخراجاً من كتاب سيبويه ستة" (1).

أما الأسباب التي تُجَوِّزها عند القراء ، فقد جعلها الداني سبعة (2) ، وأوصلها ابن الجزري إلى عشرة أسباب (3). وهي تتفق جميعها مع ما جاء به سيبويه ، ومما جاء به لخصه الدكتور (ماكس جرانر) ، ونقله عنه الدكتور عبد العزيز علي سفر على النحو الآتي :

1. الإِمالَة لأجل الكسرة السابقة.
2. الإِمالَة لأجل الياء السابقة.
3. الإِمالَة لأجل الكسرة المتأخرة.
4. الإِمالَة لأجل الياء المتأخرة.
5. الإِمالَة لأجل الكسرة المقدرَة.
6. الإِمالَة لأجل الياء المقدرَة.
7. الإِمالَة لأجل الكسرة العارضة.
8. الإِمالَة لأجل الياء العارضة.
9. الإِمالَة لأجل الإِمالَة.
10. الإِمالَة لأجل الشبه.
11. الإِمالَة لكثرة الاستعمال.
12. الإِمالَة للفرق بين الاسم والفعل (4).

إن استقراءنا لأسباب الإِمالَة التي لخصها (ماكس جرانر) من وجهة نظر قياسية نجد أن الأسباب من الأول إلى الثامن يمكن إرجاعها إلى سبب واحد رئيس تدخل في حيزه جميعها وهو (وجود المسوغ الصوتي) ، ويجسد بما هو آت : هو التقاء صائتين (فتحة وكسرة) ، أياً كانت درجتها طولاً وقصراً ، مع النظر إلى موقعهما بأن يكونا في مقطع واحد من بنية الكلمة أو تكون الكسرة أو الياء في المقطع الموالي للفتحة أو الألف أو في المقطع السابق

(1) همع الهوامع : 375/3.

(2) ينظر : الفتح والإِمالَة : 23.

(3) ينظر : النشر : 32/2.

(4) ينظر : الإِمالَة والتفخيم في القراءات القرآنية : 114-115.

لهما ، وهذه الأسباب جميعها تبيح الإمالة لأن لها ما يسوغها صوتياً ، وتحقق العلة الغائية منها.

أما السبب التاسع وهو : (الإمالة لأجل الإمالة) فقد ذكره سيبويه بقوله : "وقال ناس: رأيت عماد ، فأمالوا للإمالة كما أمالوا للكسرة ،... وتقول عمادا ، تميل الألف الثانية لإمالة الأولى" (1).

وفي الأمر نفسه يقول ابن أبي مريم : "ومنها الإمالة للإمالة ، وهي قولك : رأيت عمادى ، فيميلون الألف المبدلة من التتوين في حال النصب ، لإمالة ألف عماد التي بعد الميم ، وهي التي أميلت لأجل الكسرة" (2).

ومن هنا فإن البحث لا يجد أي مسوغ صوتي يبيح الإمالة ، سوى العامل اللهجي ، وهذا واضح من خلال كلام الاستراباذي : "اعلم أن أسباب الإمالة ليست موجبة لها ، بل هي المجوزة لها عند من هي في لغته" (3). فنستطيع إرجاع سبب الإمالة لأجل الإمالة (إلى لهجات القبائل العربية).

أما الأسباب الثلاثة الأخيرة فقد عدّها أبو حيان الأندلسي شاذة ، قال : "وقد زاد سيبويه ثلاثة أسباب شاذة ، وهي شبه الألف بالألف المشبهة المنقلبة ، وفرق بين الاسم والحرف ، وكثرة الاستعمال" (4).

ولكن البحث له رأي في السببين العاشر والحادي عشر ، فمن وجهة نظر واقعية لم يقف البحث على مسوغ صوتي فيهما يبيح تحقيق الظاهرة وهذا ما يدعو إلى المطالبة بجعل الإمالة ظاهرة مطلقة تصيب الفتحات الطويلة ، لأنها ما عادت ظاهرة قاصرة على سياقات معينة مشروطة ، وإنما خرجت إلى غيرها من السياقات ، وهذا ما يبرر تجني بعض المحدثين في حكمهم على النحاة العرب القدماء بأنهم لم يوقفوا في تفسيرهم لأسباب الإمالة (5).

أما السبب الثاني عشر فيمكن إرجاعه لسبب صوتي وهو (التنغيم والترنيم الموسيقي البحث) ويأتي في فواصل الأي لغرض التجانس والتناسب بينها ، يقول الاستراباذي : "إن

(1) الكتاب : 123/4.

(2) الموضع : 211/1.

(3) شرح شافية ابن الحاجب : 5/3.

(4) همع الهوامع : 376/3.

(5) دروس في علم أصوات العربية : 159.

تمال في كلمة لإمالة مثل تلك الفتحة في نظير تلك الكلمة في الفواصل ، كقوله تعالى (والضْحَى) ، إميل ليزواج (قَلَى) ، وسهل ذلك كونه في أواخر الكلام ومواضع الوقف⁽¹⁾ ، وهذا ما أباح لهم إمالة رؤوس الآيات في عدد من السور ، قال السيوطي : "وأمالوا رؤوس الآي من إحدى عشرة سورة جاءت على نسق وهي : طه ، والنجم ، وسأل ، والقيامة ، والنازعات ، وعبس ، والأعلى ، والشمس ، والليل ، والضحي ، والعلق"⁽²⁾. وليس كل ما جاء مما لا في رؤوس هذه السور قد توفرت فيه أسباب الإمالة ، بل كان لطلب التناسب بين الكلمات وللتنغيم أثر واضح لإمالتها.

كل ما ذكره البحث من تفصيلات لأسباب الإمالة ومواطنها ، سنبينه من خلال ما استقصاه ابن سوار من قراءات قرآنية للقراء العشر ورواتهم ، التي تعدّ الميدان الواسع لتطبيق أحكام الظاهرة ، وبيان المذاهب المختلفة للتعامل معها ، فقد مهّد لها بمقدمة بيّن فيها أسباب ومواقع الإمالة من الأسماء والأفعال والحروف والتي بوبها على ما تقتضيه من أبنية صرفية وأوزان ، وكلّ ما جاء به سنعالجه من وجهة نظر الصوت الحديث ، لأجل الوقوف عليها ، وذلك بمقارنتها مع ما اقرّه لها العلماء القدماء وأهل القراءات من ضوابط لتحقيق الظاهرة ، ويمكن توضيحها وعلى وفق الترتيب الآتي :

أولاً: ما أميل لتدل إمالته على أصله :

يقول ابن سوار : "فما انقلب عن الياء في الأسماء والأفعال ، فإن حمزة والكسائي وخلفاً يميلون جميع ما أتى من ذلك ، مفرداً أو متصلاً بمكني... وذلك نحو قولك : (هُدَاهِم) و (جزاهم) و (قضى) و (سعى) و (رمى)"⁽³⁾ ، وهذا النوع من الإمالة عدّه سيبويه من فصيح اللسان العربي ، قال : "أما ما كان من بنات الياء فتمال ألفه ، لأنها في موضع ياء وبدل منها فنحوها"⁽⁴⁾.

والألف في الأمثلة التي ذكرها ابن سوار في جميعها منقلبة عن ياء ، ويتضح ذلك عند تصريف الفعل ، فتقول : هدى يهدي ، وجزى يجزي ، وقضى يقضي ، وسعى يسعي ،

(1) شرح شافية ابن الحاجب : 14/3. وينظر : المعجم المفصل في علم الصرف : 160.

(2) الإتيان في علوم القرآن : 593/1.

(3) المستتير : 514/1.

(4) الكتاب : 118/4.

ورمى يرمي. لأن القاعدة الصرفية تنصّ على أن الياء المتحركة إذا سبقت بفتحة تقلب الفأ (1).

ويستدلّ على أن أصل هذه الألف ياء في الأسماء عند التنثية ، يقول ابن سوار: "وبين ما انقلبت عنه التنثية ، فما ظهر في ذلك ، علمت أن الألف منقلبة منه... نحو : (فتى) و (الهدى) و (العمى) و (الهوى) و (الزنى). نقول في التنثية : (هديان) و (عميان) و (فتيان)"(2). ويستدل كذلك على أن أصلها ياء في الأفعال من خلال قول ابن سوار : "بإسناد الفعل إلى ضمير المتكلم أو المخاطب ، فما ظهر ذلك فيه ، فالألف منقلبة منه ، فالمنقلب من الياء نحو : (قضى) و (رمى) و (سعى) وما أشبه ذلك بدلالة قولك (قضيت) و (رميت) و (سعيت)"(3). أما التصور الصوتي لهذا القلب ، فقد ذكره ابن جني بقوله : "إن الواو والياء إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما قلبتا إلفين"(4). وعلله بكراهية اجتماع ثلاثة أشياء متجانسة : "وهي الفتحة ، والواو ، أو الياء ، وحركة الواو والياء ، كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة ، فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة ، وهو الألف ، وسوغها أيضاً انفتاح ما قبلها. فهذا هو العلة في قلب الواو والياء في نحو : قام وباع"(5).

لقد استبعد المحدثون عملية القلب التي نادى بها القدماء ، لأن الحاصل عندهم هو سقوط الواو والياء إذا وقعتا بين حركتين قصيرتين ، وكأن الواو والياء مع الفتحين حركة ثالثة وتتابع الحركات ثقيل في النطق ، لذلك تحذف فتبقى الفتحان معاً فتكونان فتحة طويلة ترسم في العربية الفأ (قال) بالنسبة إلى قول ، وباع بالنسبة إلى بيع(6).

وهذا ما أكدّه الدكتور عبد الصبور شاهين فعنده حذف الحركة الوسطى ، فتلتقي حركتان ، لتصبحا فتحة طويلة ، هروباً من ثلاثية الحركة إلى الحركة الطويلة(7).

(1) ينظر : المصدر نفسه : 383/4. والكشف : 180/1.

(2) المستتير : 513 /1.

(3) المستتير : 514/1 ، وينظر : الممتع في التصريف : 333.

(4) الخصائص : 146/1.

(5) سر صناعة الإعراب : 37/1.

(6) ينظر : التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : 51.

(7) ينظر : المنهج الصوتي للبنية العربية : 195.

إن حقيقة الواو في قوم والياء في بيع ليستا حركتين ، كما ادعى الدكتور عبد الصبور شاهين ، وإنما هما أشباه حركات ، لذا تحذف لضعفها عند وقوعها بين حركتين متماثلتين أصلاً أو متماثلتين نتيجة للتطور اللغوي (1).

وما يؤيد كون الألف في الأسماء والأفعال "لا تكون أصلاً أبداً" (2). ما فصله ابن جني لهذا الرأي عن أبي عثمان المازني ، قال : "إنما قال أبو عثمان : إن الألف لا تكون أصلاً في الأسماء ، ولا في الأفعال ، وإنما تكون زائدة أو بدلاً لأنه استقرى جميع الأسماء والأفعال أو جمهورها فلم يجد الألف فيها إلا كذلك ، ففرض لها بهذا الحكم" (3). وقد أوجب أصحاب القراءات هذا النوع من الإمالات ليبدل بوساطتها على أصل الألف ، قال مكي بن أبي طالب القيسي : "على هذه العلة تجري أكثر الإمالات ، وذلك أن تكون الألف أصلها الياء ، أو تكون زائدة رابعة وأكثر ، فيكون حكمها حكم ما أصله الياء ، أو تكون الألف للتأنيث ، فتجب الإمالة لتدل على أصل الألف ، أو على إن الألف في حكم ما أصله الياء ، وذلك باب واسع" (4).

ذكر ابن سوار المواطن التي تمال بها الألف التي أصلها الياء لينحأ بها نحو أصلها في الأفعال. ورتبها البحث ، فيما يأتي :

في الأبنية الثلاثية من الأفعال والأسماء :

بوبها ابن سوار على أساس ما تقتضيه من أبنية صرفية وأوزان وجعلها مصطلحات للدلالة عليها وهي :

في الثلاثي من الأفعال :

فَعَلَ :

قال : "ما جاء على (فعل) كقولك : (هوى) ، و (غوى) ، و (قلى) ، و (قضى) ، و (رمى) ، و (سعى) ، و (مضى)" (5).

وما استشهد به ابن سوار هي مجموعة من الأفعال الماضية الناقصة اليائية ، أي أن الألف فيها أصلها ياء .

(1) ينظر : الحركات في اللغة العربية (دراسة في التشكيل الصوتي) : 125 .

(2) المنصف : 118/1 .

(3) المصدر نفسه : 118/1 .

(4) الكشف : 177/1 .

(5) المستتير : 518/1 .

ثم مثل للوزن (فَعَلَ) نفسه ، ما جاء منه من مفردات قرآنية بقراءة الكسائي وحمزة وخلف ، وقد أمالوا بها الألف نحو الياء ، منها : (أتى ، وعصى) وما تصرف من ذلك كقوله : (فوقاهم ، وسقاهم ، وجزاهم ، وهدانا ، وهداه ، وهداني ، وهدان ، وعصاني) ، والمفردتان القرآنيتان الأخيرتان انفرد الكسائي بإمالتهما ، والذي سوَّغ إمالة هذه الأفعال لأن أصلها الياء .

ومما أمالوه بخلاف عنهم في الأفعال فحسب ، وفيه الألف منقلبة من الواو ، وذلك في الثلاثي إذا بُني للمفعول ، نحو : (عفي عنه) و (زكي به) و (دُعي) ، وهذا التصرف معدوم في الأسماء⁽¹⁾.

وأصل هذه الأفعال واوية اللام ، ويظهر ذلك في تصريفها فنقول : عفا يعفو ، وزكا يزكو ، ودعا يدعو⁽²⁾.

وما قال به ابن سوار من إجازة الإمالة في الأفعال الثلاثية (واوية اللام) خاصة ، بسبب ما يطرأ عليها من تصريف ، فهو متفق فيه مع علماء العربية القدماء ، فكان سيبويه قد قال في جواز الإمالة وللسبب نفسه : "والإمالة في الفعل لا تتكسر إذا قلت : غزا وصفا ودعا ، وإنما كان في الفعل متلئباً ، لان الفعل لا يثبت على هذه الحال (للمعنى). ألا ترى أنك تقول غزا ، ثم تقول غزي ، فتدخله الياء وتغلب عليه وعدة الحروف على حالها"⁽³⁾.

ومن اللغويين من أجازها لكنه على قبح⁽⁴⁾. أما أصحاب القراءات فقد أجازوها في الفعل ، لما فيه من التصرف ، ولأنها نوع من التصرف ، فهو أولى بها⁽⁵⁾. معنى ذلك أن الألف في هذه الأفعال ونحوها أصلها واو ، غير أنها تعود في بعض التصاريف ياء ، فالياء الواردة فيها عارضة. وهذه الإمالة أرجعها ابن الجزري لسبب سمّاه (الإشعار) "بما يعرض في بعض المواضع من ظهور كسرة أو ياء حسبما تقتضيه التصاريف دون الأصل كما... في غزا"⁽⁶⁾.

(1) ينظر : المصدر نفسه : 515/1.

(2) ينظر : دروس في التصريف : 111.

(3) الكتاب : 119/4.

(4) ينظر : المقتضب : 43/3.

(5) ينظر : الموضح : 210/1.

(6) النشر : 35/2.

في الثلاثي من الأسماء :

أورد لها ابن سوار ما اتصل بمكني نحو قوله تعالى : "فبهدهم" (الأنعام:90) و(ضحاها) (النازعات:29) ونحوه (1). وفيها الألف الثالثة وأصلها ياء ، أما إذا كان أصل الألف الثالثة في الأسماء واواً فترك الإمامة فيها ، وعَلَّ سيبويه ذلك في قوله : "وقد يتركون الإمامة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو ، نحو : قفا ، وعصا ، والقنا ، والقطا ، وأشباههن من الأسماء ، وذلك أنهم أرادوا أن يبينوا أنها مكان الواو ، ويفصلوا بينها وبين بنات الياء" (2).

فيما زاد عن الثلاثي في الأسماء والأفعال :

يقول ابن سوار : "فأما ما زاد على الثلاثة من الأسماء والأفعال ، ولامه ألف ؛ فإنهم يميلون جميع ما أتى من ذلك ، سواء انقلبت ألفه من ياء أو واو ، ولأنها تصير إلى الياء وحدها ، في تثنية الأسماء وإسناد الفعل إلى ضمير المتكلم ، أو المخاطب في الأفعال" (3) ، وصيغها :

في الأفعال :

فَعَّلَ :

أمالوا منها : (ووصَّى ، ووقَّى ، وفسَّوى ، فصلَّى) ، وما اتصل بمكني ، منها : (فسواهنَّ ، سواها ، وجلاها ، وفغشاها) ونحوه.

ثَفَعَلَ :

أمالوا منها : (تُوقَى ، وتُسَمَّى ، ويُصَلَّى) ، وما اتصل منه بمكني ، منها : (يُلَقَّاهَا) ، ونحوه * .

تَفَعَّلَ :

أمالوا منها : (ولتصغى ، تخفى ، تنسى ، يرصى) ، ونحوه وما اتصل بمكني ، منها : (يلقاه ، يغشاها ، تخشاه) ، ونحوه.

(1) ينظر : المستنير : 515/1.

(2) الكتاب : 119/4.

(3) المستنير : 515/1.

* المفردات القرآنية على ترتيبها في (سورة النمل:1) ، (طه:121) ، (الإنسان:11،21،12) ، (الإنعام:71) ، (النحل:121) ، (الإنعام:161،80) ، (إبراهيم:36) ، (البقرة:132) ، (النجم:37) ، (الأعلى:2،15) ، (البقرة:29) ، (الشمس:7،14،3) ، (النجم:54) ، (البقرة:281) ، (الإنسان:18) ، (الانشقاق:12) ، (فصلت:35).

يُفَعِّلُ :

أمالوا منها : (يُتَلَّى ، وَتُدْعَى ، يُدْعَى ، يُحْمَى ، فَتُكْوَى ، تُسْقَى) ونحوه. وما اتصل
بمكني ، منها : (يُجْزَاه).

يُفْتَعِّلُ :

أمالوا منها : (يُفْتَرَى).

تَفَعَّلَ :

أمالوا منها : (تَوَلَّى ، فَتَدَلَّى ، تَجَلَّى). وما اتصل بمكني ، منها : (تَوَلَّاه).

اِفْتَعَلَ :

أمالوا منها : (اِسْتَوَى ، اِعْتَدَى ، اِفْتَرَى ، اِشْتَرَى ، اِصْطَفَى) وما اتصل بمكني ، منها :
(اِصْطَفَاه ، اِشْتَرَاه ، اِجْتَبَاه).

اِسْتَفَعَلَ :

أمالوا منها : (اِسْتَسْقَى ، اِسْتَعْلَى ، اِسْتَعْنَى) ، ونحوه.

سَيَفَعَّلُ :

أمالوا منها : (سَيَصَلَّى).

فَاعَلَ :

أمالوا منها (نَادَى ، سَاوَى ، نَادَى). وما اتصل بمكني منها : (فَنَادَاهَا).

تَفَاعَلَ :

أمالوا منها : (فَتَعَاطَى ، تَتَجَاوَى) ، ونحوه.

أَفْعَلَ :

أمالوا منها : (أَسْرَى ، أَعْطَى ، أَبْقَى ، أَعْنَى) ، وما اتصل بمكني منها : (أَلْهَأَكَمْ ،
أَرْسَاهَا ، أَحْصَاه ، أَنْسَاه ، أَنْسَانِيَاه ، أَوْصَانِي) * ، ونحوه ، والمفردتان الأخيرتان انفرد
الكسائي بإماتهما⁽¹⁾.

* المفردات القرآنية على ترتيبها في (سورة الإنعام:113) ، (الحاقة:18) ، (الأعلى:6) ، (الليل:21) ، (الإسراء:13) ،
(الشمس:4) ، (الأحزاب:37) ، (الإسراء:107) ، (الجمعة:28) ، (الصف:7) ، (التوبة:35) ، (الرعد:4) ، (النجم:41) ،
(يونس:37) ، (البقرة:205) ، (النجم:8) ، (الأعراف:143) ، (الحج:4) ، (البقرة:29،178) ، (طه:61) ،
(التوبة:111) ، (آل عمران:33) ، (البقرة:247،102) ، (النحل:121) ، (البقرة:60) ، (طه:64) ، (عبس:5)
(المسد:3) ، (سورة هود:42) ، (الكهف:96) ، (مريم:24،3) ، (القمر:29) ، (السجدة:16).

(1) المادة مأخوذة بإيجاز عن المستنير : ينظر : المستنير 1/518،520.

ومما سوغ الإمالة في الأمثلة جميعها ، لانتقالها بالزيادة إلى نوات الياء⁽¹⁾ ويرى البحث أن استحسان الإمالة عند الكسائي لهذه الكلمات التي اختص بإمالتها يرجع إلى موقع الألف من الكلمة ، ففي معظمها تقع الألف إما في النصف الأخير من الكلمة أو متطرفة.

وأمالوا ما جاء ممدوداً كقوله : (فَكَيْفَ آسَى) (الأعراف:93) ، وهو حكاية ، وزنه (فَعَلْتُ ، أَفَعَلْتُ) مثل : (عَلِمْتُ ، أَعْلَمْتُ) (فَأَوَاكُمُ) (الأنفال:26) ، (بما آتاكم) (الحديد:23) ، (لَئِن آتَانَا مِن فَضْلِهِ) (التوبة:75) ، (وَآتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ) (هود:28) ، (وآتاني الكتب) (مريم:30) ، (فما آتاني الله) ، والمفردتان الأخيرتان انفرد الكسائي بإمالتها⁽²⁾. وتابعه العبسي في مفردتين عن حمزة فأمال : (هداني) (الأنعام:80) و (فما آتني الله) (النمل:36) (3).

وأمالوا أيضاً الف (عسى) ، في قوله تعالى "عسى ربكم" (الأعراف:129) ، وألف (كفى) في قوله تعالى (كفى بالله) (النساء:6) ، ونظائرهما حيث وقعا في القرآن الكريم⁽⁴⁾. وهي ألف متطرفة رسمت في المصحف ياء ، وانفرد الكسائي كذلك بإمالة أربعة أفعال مما ألفه منقلبة عن الواو في نحو : كقوله تعالى : (دحاها) (الزروعات:30) ، و (طحاها) (تلاها) (الشمس:6،2) ، و (سجى) (الضحى:2) (5).

وهذا "مما أمليت ألفه على التشبيه بالألف ، التي أصلها الياء... وقد ذكر بعض العلماء أنه يقال : (دحيت) ، فعلى هذا تكون الإمالة في (دحاها) صحيحة ، لأن أصل ألفه الياء ، ولكن هذه الواو قد ترجع في بعض تصاريف هذه الأفعال إلى الياء ، تقول : (طحي) ، وتلي ، ودحي ، وسجى) فترجع الواو إلى الياء ، وكذلك ان نقلتها إلى الرباعي ترجع الواو إلى الياء ، فشابهت بذلك الألف التي أصلها الياء ، فأمالها الكسائي وحده على هذا التشبيه. وحسنت إمالتها ، لأن بعدها وقبلها ما أصل ألفه الياء ، فاتبعت لفظ ما قبلها وما بعدها ، من الألفات الممالات اللواتي أصلها الياء ، وحسن ذلك أيضاً لأنها لغة لبعض العرب ، يحملون الإمالة في نوات الواو على حكم نوات الياء في الأفعال خاصة"⁽⁶⁾.

(1) ينظر : التيسير : 177.

(2) المستتير : 520/1.

(3) المصدر نفسه : 521/1.

(4) ينظر : المصدر نفسه : 521/1.

(5) ينظر : المصدر نفسه : 521/1.

(6) الكشف : 189/1-190 ، وينظر : الإمالة والتخيم في القراءات القرآنية : 112/1.

وأمال الكسائي والعبسي ، نحو قوله تعالى : "فأحياكم" و"فأخيا به الأرض" (البقرة:28،64)(1).
وحيث وقع إذا لم يكن منسوقاً ، أو نسق بالفاء .

أما حمزة وخلف فقد أمالوا ما كان قبل (أحيا) (واو) في نحو : قوله تعالى : (أمات وأحيا) (النجم:44) ، و(ويحيى من حي) (الأنفال:42) ، و(ولا يحيى) (طه:74) (2). وحبّتهم في ذلك "أنه فرق بين المتصل والمنفصل لخفة احدهما وثقل الآخر" (3).

وأمال قتيبة عن الكسائي ونصير والعبسي ، نحو قوله تعالى : "ما زكى منكم" (النور:21)(4).
وما أميل في المفردات القرآنية المذكورة أعلاه جميعها ، أرجعه ابن الجزري إلى ما أسماه بالاشعار "بالأصل وذلك إذا كانت الألف الممالة منقلبة عن ياء أو عن واو مكسورة" (5).

وما سوى ذلك من الألفات المنقلبة أو الواو من الثلاثي فهي مفتوحة باتفاق الجميع ، كما في قول ابن سوار : "وأجمعوا على التبخيم فيما سوى ذلك ، نحو : (دعا) (آل عمران:38)".
و(خلا)،(عفا) (البقرة:76،187) و(نجا) (يوسف:45)(6).

وكان النحاة قد استقبحوا الإمالة في هذه الأفعال الثلاثية الواوية ، قال المبرّد : "فأما ما كان من نوات الواو على ثلاثة أحرف فإن الإمالة فيه قبيحة : نحو : دعا ، وغزا ، وعدا وقد يجوز على بُعد ؛ لأن هذه الألف هي التي تمال في أغزى ونحوه" (7).

لذا قرئت هذه الأفعال جميعها بالفتح لكونها واوية ورسمت بالألف (8).

في الأسماء :

مثل لها ابن سوار من المفردات القرآنية التي أمالوا فيها الألف وهي لام الكلمة ، منقلبة عن ياء ، أو واو نحو قوله تعالى : (المرعى ، المأوى ، المولى ، الأتقى ، الأشقى ، الأعلى

(1) ينظر : المستنير : 521/1.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 521/1.

(3) الحجة في القراءات : 73.

(4) ينظر : المستنير : 521/1.

(5) النشر : 35/2.

(6) المستنير : 522/1. وينظر : الروضة : 276،275 ، وغاية الاختصار : 301.

(7) المقتضب : 44/3.

(8) ينظر : التبصرة : 372 ، والتيسير : 177.

، الأدنى ، الأوفى ، الأعمى) وما أشبه ذلك. وما اتصل من ذلك بمكنى ، منها نحو قوله تعالى : (مرعاها ، مولاكم) * وشبه ذلك⁽¹⁾.

وأجاز سيبويه هذه الإمالة ، قال : "فإذا بلغت الأسماء أربعة أحرف أو جاوزت من بنات الواو فالإمالة مستتبة ، لأنها قد خرجت إلى الياء"⁽²⁾.

وأمالوا أيضاً من الأسماء ما جاء على وزن (أَفْعَل) كقوله : (أُولَى) ، و(اربى) ، و(أزكى) و(أدنى) ، و(اخزى). وأمالوا ما لا يتصرف ، نحو قوله : (موسى) و (عيسى) و(يحيى) ، وهي أسماء أعجمية وردت مرسومة في المصاحف بالياء و (يا ويلتي) و(يا أسفى) و(يا حسرتي) ، فيها الألف متطرفة وهي مرسومة في المصاحف بالياء.

ومما أورده ابن سوار من مفردات قرآنية متضمنة أسماء فيها ألف تأنيث زائدة رابعة فصاعداً ، دالة على مؤنث حقيقي أو مجازي ممالاة لتدل إمالتها على أصلها ، وأوزانها مرتبة كالآتي :

فُعْلَى : بضم الفاء .

وجاءت الألف ممالاة في قراءتهم في نحو قوله تعالى : (السُّفْلَى ، العليا ، الحسنى ، طوبى ، الأنثى ، الأولى ، الدنيا ، الرؤيا ، السوآى ، القصوى ، الوسطى) ، وشبه ذلك * . وما اتصل من ذلك بمكنى ، نحو (رُءْيَاك ، رُؤْيَاي ، أَوْلَاهُمْ ، أَخْرَاهُمْ) *⁽³⁾.

والألف في المفردات المذكورة مشبهة بالمنقلبة عن ياء وهي واردة في الأسماء للإلحاق ، لذا هي جاءت للتأنيث⁽⁴⁾.

فُعْلَى : بفتح الفاء .

* المفردات القرآنية على ترتيبها في سورة (الأعلى:4) ، (السجدة:19) ، (الأطفال:40) ، (الليل:17) ، (الأعلى:11) ، (النحل:60) ، (الأعراف:169) ، (النجم:41) ، (الأنعام:50) ، (النازعات:31) ، (الحج:78).

(1) ينظر : المستنير : 515/1.

(2) الكتاب : 120/4.

* المفردات القرآنية على ترتيبها في (سورة التوبة:40) ، (النساء:95) ، (الرعد:29) ، (البقرة:178) ، (طه:21) ، (البقرة:85) ، (يوسف:43) ، (الروم:10) ، (الأطفال:42) ، (البقرة:238).

* المفردات القرآنية على ترتيبها في (سورة يوسف : 5،43) (الأعراف:39).

(3) المادة مأخوذة بإيجاز عن المستنير : 526/1.

(4) ينظر : الإقناع : 294/1.

مثل له في نحو : قوله تعالى : (التَّقْوَى ، النجوى ، المَوْتَى ، المرضى ، السلوى) ،
وأمالوا ما كان من ذلك مضافاً ، نحو قوله تعالى : (تقواهم ، تقواها ، نجواكم ، نجواهم ،
دعواهم). وأمالوا من الأسماء ما فيها ألف للتأنيث وتدخل على ذوي العاهات ، نحو : قوله
تعالى : (القتلى ، الموتى ، المرضى ، الأسرى ، صرعى ، سكرى)*.

فِعْلَى : بكسر الفاء :

مَثَلٌ له في نحو : (الذِّكْرَى ، إِحْدَى ، ضِيْزَى).

وما اتَّصل من ذلك بمكني كقوله تعالى : (سِيماهم ، نجواهم ، تقواهم ، إِحْداهنَّ)⁽¹⁾.
وهذه المفردات جميعها الألف فيها زائدة للتأنيث في آخر الأسماء ، فهي بمنزلة ما هو من
بنات الياء⁽²⁾. وان التأنيث له الكسر والياء⁽³⁾.

أما ما فيه الألف زائدة وتجري على حكم الأصلية ، فقد أمالوا منها ما كان على وزن:

فُعَالَى : بضم الفاء وفتح العين.

أمالوا منها ما جاء في نحو قوله تعالى : (فُرَادَى ، سكارى ، كسالى).

فُعَالَى : بفتح العين :

أمالوا منها ما جاء في نحو قوله تعالى : (الحُوَايا ، اليتامى ، الايامى)* ونحوه⁽⁴⁾ الألف
زائدة تجري على حكم الأصلية ، أمالها حمزة والكسائي.

وأمالوا أيضاً ما جاء على وزن :

مَفْعَل : بفتح الأول.

وذلك نحو قوله تعالى : (مَثْنَى)(النساء:3).

* المفردات القرآنية على ترتيبها في (سورة البقرة : 197) ، (طه:62) ، (البقرة:73) ، (التوبة:91) ، (البقرة:57) ، (محمد:17) ،
(الشمس:8) ، (المجادلة:12) ، (النساء:114) ، (الأعراف:5) ، (البقرة:178،73) ، (التوبة:91) ، (الأنفال:70) ، (الحاقة:7) ،
(الحج:2).

* المفردات القرآنية على ترتيبها في (سورة الأنعام :68) ، (الأنفال:7) ، (النجم:22) ، (البقرة:237) ، (النساء:114) ،
(محمد:17) ، (البقرة:282) ، (النساء:20).

(1) المادة مأخوذة بإيجاز عن المستتير : 516/1، 517، 527.

(2) ينظر : الكتاب : 120/4.

(3) ينظر : الكشف : 178/1.

* المفردات القرآنية على ترتيبها في (سورة الأنعام :94) ، (النساء:43،142) ، (الأنعام:146) ، (البقرة:83) ،
(النور:32).

(4) المادة مأخوذة بإيجاز عن المستتير : 527/1.

مُفْعَل : بضم الأول.

نحو قوله تعالى : (مُرْسَاهَا) (الأعراف:187) و (مَجْرَاهَا) (هود:41)، و (مَزْجَاهَا) (يوسف:88)(1).
وهذه الأسماء ، فيها الألف رابعة ومتطرفة ، وهذا ما سوغ إمالتها ، وانفرد الكسائي بإمالة (عصاي) في (طه:18) فحسب(2). وما سوى ذلك من الألفات المنقلبة عن الواو من الثلاثي فهي مفتوحة باتفاق الجميع ، قال ابن سوار : "واجمعوا على التفضيم فيما سوى ذلك نحو... (سنا برقه) (البقرة:43) ، و(الصفاء) (البقرة:158) و(شفا جرف) (التوبة:109) و(عصاه) (الأعراف:107)، و(الحياة) (البقرة:85)"(3). وكان سيبويه قد منع الإمالة فيها إذ قال : "وقد يتركون الإمالة فيما كان على ثلاثة أحرف من بنات الواو ، ونحو : قفا وعصا والقنا والقطا وأشباههن من الأسماء ، وذلك أنهم أرادوا أن يبينوا أنها مكان الواو ، ويفصلوا بينها وبين بنات الياء ، وهذا قليل يحفظ"(4). وربط ابن يعيش أسباب منع الإمالة في هذا الأسماء ، لأنها لا تتصرف تصرف الأفعال(5).

وأمالوا كلَّ ألف زائدة أو أصلية قبلها (راء).

يقول ابن سوار : "وأمال كلَّ ألف قبلها (راء) ، مثل : (النصاري ، وأسارى ، وسُكاري ، والبشرى ، و اليسرى ، والعسرى ، وذكرى ، وأخرى ... وما اتصل من ذلك بمكني كقوله : (نكراهم ، وبشراكم) * ... ونحو ، أبو عمرو ... وحمزة والكسائي وخلف"(6). وقرأ ورش جميع ذلك بين اللفظين(7). "وعلة إمالته لتقرب الألف من أصلها أو حكمها ، ولا بد أن ينحى بالفتحة التي قبل الألف نحو الكسرة : فبذلك تتمكن إمالة الألف إلى نحو الياء"(8).

إن المفردات القرآنية التي أوردها ابن سوار لقراءة حمزة والكسائي وخلف ، التي أمالوا فيها الألف ليستدلوا على أصله جاءت عنده دون بيان لمسوغ صوتي سوى أنه اكتفى بما

(1) ينظر : المستنير : 517/1.

(2) ينظر : المصدر نفسه : 522/1.

(3) المستنير : 522/1.

(4) الكتاب : 119/4.

(5) ينظر : شرح المفصل : 57/9.

* المفردات القرآنية على ترتيبها في (سورة البقرة:62،85)، (النساء:43)، (يونس:64)، (الأعلى:8)، (الليل:10)، (الإنعام:69)، (آل عمران:13)، (محمد:18)، (الحديد:12).

(6) المادة مأخوذة بإيجاز من المستنير : 537.536/1 ، وينظر : التيسير : 175.

(7) ينظر : الإقناع : 1:297/1.

(8) الكشف : 179/1.

جاء به سابقوه ، حينما وضعوا قواعد صرفية للتعرف على ذوات الياء من الأسماء والأفعال ، أو مما صرحوا به من أقوال جعلوها مسوغات تبيح إمالة الياء في هذا النوع من الإمالة ومما صرحوا به "كلما ازدادت الحروف كثرة كانت من الواو أبعد ، أو تكون الألف زائدة للتأنيث أو للإلحاق وحق الزائد أن يحمل على الأصل فيجعل حكمه حكم ما هو من الياء إذا كانت ذوات الواو ترجع إلى الياء إذا زادت على الثلاثة"⁽¹⁾.

إن هذا النمط من الإمالة ناجم عن العلاقات السياقية الاستبدالية بين الألف والياء والواو ، ويتحقق بفضل الاستدلال على أصل الممال سمّاه أحد الباحثين المحدثين بـ(الإمالة الذاتية) ، ووصفها بقوله : "وهنا يكون التأثير في إمالة الألف تأثيراً تلقائياً يتعلق بالأصل اليائي ، أو الواوي على صعيد (عين) الكلمة أو (لامها)"⁽²⁾. وهذا التفسير لا يخرج عن تصور القدماء لبيان حقيقة هذا النوع من الإمالة ، لأنه يبحث عن الاستبدال الواقع ضمن تأثيرات المستوى الصرفي للصوائت الممالة في بنية الكلمة.

ولكن البحث يستأنس برأي الدكتورة مي الجبوري ، لأنه يربط الإمالة من هذا النوع بالأداء النطقي للمؤدي ولهجات القبائل المميلة ، ولاسيما البدوية منها ، التي تميل إلى الإسراع والسهولة والاقتصاد في الجهد العضلي المسلط على الجهاز الصوتي. فالذي يبتغي تحقيق ذلك ، لا بدّ له من اختيار وضعاً مناسباً لجهازه الصوتي يكون بعيداً عن حالة الاسترخاء التام الناتج من استلقاء اللسان في قاع الفم عند نطق الألف غير الممالة ، ولاسيما في المقطع المتوسط المفتوح الذي يُرمز له بالرمز (ص ح ح) ، الذي وقعت فيه الألف الممالة في قراءة من أمال ، وهذا بدوره يسمح بمرور الهواء بين الوترين الصوتيين مذبذباً إياهما ، ويكون حال الشفتين مفتوحتين ليخرج الهواء ، ولأجل تحقيق الغرض من الإمالة فعلى المؤدي أن يتجنب الاسترخاء الذي وصفناه لجهازه الصوتي ، ويتّجه صوب الإمالة التي يرتفع معها الجزء الأمامي من اللسان نحو الحنك الأعلى ارتفاعاً يزيد على ارتفاعه مع الفتحة المرققة ويقل عن ارتفاعه مع الكسرة وتكون الشفتان محايدتين ، فيكون الجهاز الصوتي. أكثر تهيؤاً واستعداداً لإنتاج صوت آخر⁽³⁾.

ثانياً : ما أميل لكسرة :

(1) شرح المفصل : 58/9.

(2) التعليل الصوتي عند العرب : 216.

(3) ينظر : القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 134.

إمالة الألف التي بعدها راء متطرفة مجرورة بكسرة إعراب.

وفيه الكسرة واقعة بعد الألف على راء وهي كسرة إعراب ، فصل ابن سوار القول بقرائتها عند القرءاء ، إذ قال : "وأما الألف التي بعدها راء مخفوضة وهي لام الفعل ، نحو قوله تعالى : (النار ، الدار ، قنطار ، دينار ، الفجار ، الكفار ، الأنصار ، الأبصار ، الأسحار ، البوار ، النهار ، جبار ، ختار) ، وما جاء من ذلك. وما اتصل منه بمكني كقوله : (دارهم ، ائثارهم ، أبصارهم ، ديارهم)*" (1).

فأمال جميع ذلك أبو عمرو إلا ما رواه السوسي من طريق النقاش تفخيمه (كُلُّ جَبَّارٍ) (هود:59) خاصة. وروى كذلك من طريق ابن حبش أيضا الوقف بالتفخيم في المفرد من هذا النوع دون ما اتصل بمكني ، إذا كان آخر آية ، كقوله : (فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ)، (وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ) (البقرة:175،201) والإمالة في الوصل.

وأما الكسائي : فروي عنه فتح (الغار) (التوبة :40).

وأما ابن عامر : فروي عنه إمالة : (حمارك) (البقرة:259) و(كمثل الحمار) (الجمعة:5) ، و(هار) (التوبة :109).

وأما حمزة : فروي الكسائي عنه ، فتح أربعة أحرف وهي :

(ءاثار) (الروم:50) ، و (أوزار) (النحل:25) ، و (هار) و (الغار) (التوبة :109،40) وما أضيف منها⁽²⁾.

أرجع سيبويه أسباب الإمالة لهذا النوع لأجل الكسرة بعد الألف ، قال : "فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور ، وذلك قولك : عابِدٌ ، عالمٌ"⁽³⁾.

ويعني ب(بعدها) ، أي في المقطع الموالي لها ، ولم يُجَوِّز الإمالة لموقع الكسرة اللاحق فقط ، وإنما أضاف موقعاً آخر لها وهو السابق للألف.

قال : "وإذا كان بين أول حرف من الكلمة وبين الألف حرف متحرك والأول مكسور نحو : عماد أملت الألف ؛ لأنه لا يتفاوت ما بينهما بحرف ، ألا تراهم قالوا (صبقت) فجعلوها

* المفردات القرآنية على ترتيبها في (سورة البقرة : 39) ، (الأنعام:135) ، (آل عمران : 75) ، (ص:28) ، (التوبة:100-123) ، (آل عمران : 13) ، (آل عمران : 17) ، (إبراهيم : 28) ، (البقرة:164) ، (هود:59) ، (لقمان:32) ، (الأعراف:78) ، (المائدة:46) ، (البقرة :7:58).

(1) المستتير : 533،532/1.

(2) المادة مأخوذة بإيجاز عن المستتير : 534،533/1.

(3) الكتاب : 117/4.

صاداً لمكان القاف ، كما قالوا (صُقْتُ) ، وكذلك إن كان بينه وبين الألف حرفان الأول ساكن ؛ لأن الساكن ليس بحاجز قوي وإنما يرفع لسانه عن الحرف المتحرك رفعة واحدة كما رفعه في الأول ، فلم يتفاوت لهذا كما لم يتفاوت الحرفان حيث قلت (صويق) ، وذلك قولهم سِرِبَالٌ وشِمْلَالٌ ، وعِمَادٌ وكِلَابٌ⁽¹⁾. وتأسيساً على ما جاء به سيبويه من قول يمكننا أن نوجز سبب الإمالة بـ(ما أميل لوجود كسرة قبل الألف أو بعده). إن ما وقف عليه البحث من مفردات قرآنية للإمالة من هذا النوع ، فجميعها أميلت للألف فيها لوجود كسرة لاحقة في مقطع بعدها ، لا سابقة ، لأن الكسرة لا تكون لاصقة للألف ، لأن الألف لا تكون إلا بعد فتحة فلا بد من فاصل بين الكسرة السابقة والألف الممالة⁽²⁾. ويتضح ذلك من خلال الكتابة الصوتية للمفردات القرآنية التي استشهد بها أصحاب القراءات القرآنية ومنهم ابن سوار في كتابه المستنير بخصوص هذا النوع من الإمالة. وذكرها البحث في مواضع كثيرة. نأخذ بعضاً منها في سبيل معاينة موقع الكسرة بالنسبة إلى الألف الممالة ، مثلاً :

(النارِ) ← ءَـل/نَـ /رِـ/ (الكسرة في المقطع اللاحق).

قنطارٍ ← قَـن/طَـ /رَـ /نَـ / (الكسرة في المقطع اللاحق).

جَبَّارٍ ← جَـب/بَـ /رَـ /نَـ / (الكسرة في المقطع اللاحق).

دارِهِم ← دَـر/هِـ /مَـ / (الكسرة في المقطع اللاحق).

وهكذا موقع الكسرة في المفردات القرآنية الواردة جميعها.

أما ما ورد للكسرة السابقة للألف الممالة في كتب اللغويين فهي شواهد من كلام العرب ، في حين ذكر أصحاب القراءات قليلاً من المفردات القرآنية أمال فيها قتيبة الألف لأجل كسرة سابقة في نحو قوله تعالى : (الجِسَابِ)^(البقرة:202) و(جِسَابِك) و(حِسَابِهِم)^(الأنعام:52)⁽³⁾. ثم أضاف إنها أميلت لأنها في حال الخفض⁽⁴⁾. معنى ذلك إن هذه المفردات أميلت كذلك لكسرة إعراب لاحقة.

فلو رجعنا إلى ما جاء به ابن سوار من مفردات قرآنية التي ذكرها البحث ، لوجدناها منتهية جميعها بـ(راء) مكسورة ، وجعلها اللغويون وأصحاب القراءات سبباً مهماً لتحقيق

(1) الكتاب : 177/4.

(2) ينظر : النشر : 33/2.

(3) ينظر : المستنير : 541/1.

(4) ينظر : المصدر نفسه : 541/1.

الإمالة ، فقد بين سيبويه هذه العلاقة بقوله : "هذا باب ما يمال من الحروف التي ليس بعدها ألف إذا كانت الراء بعدها مكسورة وذلك قولك : من الضرر ، ومن البصر ، ومن الكبير ، ومن الصغر ، ومن الفقر ، لما كانت الراء كأنها حرفان مكسوران وكانت تشبه الياء ، أمالوا المفتوح كما أمالوا الألف ، لان الفتحة من الألف ، وشبه الفتحة بالكسرة كشبه الألف بالياء ، فصارت الحروف ها هنا بمنزلتها إذا كانت قبل الألف وبعد الألف راء ، وان كان الذي قبل الألف من المستعلية نحو ضارب وقارب"⁽¹⁾. وشرح تلك العلاقة كذلك مكى بن أبي طالب القيسي ، قال : "اعلم أن الرءات أصلها التعليل والتفخيم ما لم تنكسر الراء ، فان انكسرت غلبت الكسرة عليها ، فخرجت عن التفخيم إلى الترقيق... واعلم أن الترقيق في الراء إمالة نحو الكسرة"⁽²⁾. وقد زوجت الدكتورة مي الجبوري بين الرأيين لتخرج بخلاصة تدل على كون الراء المكسورة كأنها حرفان مكسوران فهي بذلك تشبه الياء .

قالت : "فترقيق الراء إمالة وهي ترقق إذا كسرت والإمالة ميل بها نحو الكسر ففي الراء المكسورة قوة كسرتين كسرتها وكسرة إمالتها ، وبهذا أشبهت الياء ، لأنها ضعف الكسرة والراء تخرج كأن كسرتها مضاعفة بإمالتها وكسرتها"⁽³⁾.

وحجة من أمال في التراكيب المذكورة فقد بينها مكى بن أبي طالب القيسي ، قال : "انه لما وقعت الكسرة بعد الألف قرب الألف نحو الياء ، لتقرب من لفظ الكسرة ، لان الياء من الكسر ، ولم يمكن ذلك حتى قربت الفتحة التي قبل الألف نحو الكسر"⁽⁴⁾.

أما العلة الغائية للإمالة فيها ، فهي لتحقيق توفيراً للجهد النطقي ، يمنح المؤدي الخفة والسهولة في نطقه ، ويحصل ذلك عند إمالة الفتحة أو الألف (مماثلة حركية) بين الألف والكسرة ، مثل المماثلة بين الصوامت ، ليعمل اللسان عملاً واحداً منسفاً مع الكسرة ويحسن ذلك مع الراء لأنها حرف تكرير فتكون بالكسرة كأنها كسرتان⁽⁵⁾. وعد ابن خالويه حجة الإمالة في هذا النوع بان للعرب رغبة ليست في غيرها من الحروف للتكرير الذي فيها⁽⁶⁾.

(1) الكتاب : 142/4.

(2) الكشف : 209/1 ، وينظر : القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 131.

(3) القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 121-122.

(4) الكشف : 171،170/1.

(5) ينظر : المصدر نفسه : 171/1.

(6) ينظر : الحجة في القراءات السبع : 66/1.

وحجّة من فتح في قراءته في مفردات قرآنية قليلة لقراءة للكسائي في مفردة واحدة ، وحمزة في أربع مفردات ذكرها البحث نقلاً عن ابن سوار⁽¹⁾. فحجّتهم أنهم أتوا به على الأصل ، ولم يستثقل التسفل بعد التصعد ، لأن الذي يتقل في اللفظ هو التصعد بعد التسفل نحو إمالة (زاغ)⁽²⁾.

إمالة الألف الواقعة بين راءين ، راء مفتوحة والثانية مكسورة لإعراب:

يقول ابن سوار : «إن تكررت الراء ، مثل : (الأبرار) (ال عمران:193) ، و (الأشرار) (ص:62) ، و(القرار) (إبراهيم:29) ، ونحوه. فأمال جميع ذلك أبو عمرو والكسائي وخلف»⁽³⁾.

وحجّة ذلك "لأن الكسرة على الراء أقوى منها على غيرها ، للتكرير الذي في الراء. وانفتاح الراء قبل الألف يضعف الإمالة فيه ، لكن لما أوجبت إمالة الألف أن ينحى بفتحة الراء إلى الكسر ، حسن قليلاً الإمالة فيه"⁽⁴⁾.

ويرجع البحث سبب الإمالة لثقل اجتماع الراءين ويصاحب هذا الثقل تتابع الصوائت المتجاورة وهي (فتحة الراء الأولى والألف الطويلة وكسرة الراء الثانية وهي بمستوى كسرتين بسبب التكرار في الراء) ، وهذا بدوره يكلف مجهوداً عضلياً زائداً لإنتاجها ، فلا بد من التقريب بينهما بالمماثلة التي تقضي بقلب احد المتجاورين من جنس الآخر ليعمل اللسان في اتجاه بعينه عملاً موحداً ، وحينما يكون التقريب تتحقق الخفة ، ووجد البحث بالكتابة الصوتية للمفردات القرآنية المذكورة موقع الكسرة في المقطع اللاحق للألف ، كما في:

الأشرار مثلاً ← ء.ش/ر. /ر. / (الكسرة في المقطع اللاحق) وكذا المفردات الأخر.

إمالة الألف التي بعدها راء متطرفة مكسورة كسرة بناء.

ذكر ابن سوار مفردات قرآنية أمال بها أبو عمرو الألف وليست الكسرة فيه إعراباً على الراء ، بل هي بناء وذلك قوله تعالى : (بضارّين ، بخارجين ، ليس بخارج ، وعلى الوارث ، الوارثين ، أنصاري ، غير مضارّ ، الجوارح ، جبارين ، فأواري ، يوارى ، يوارى ، الحوارين ، كارهين ، مشارق الأرض ومغاربها ، الغارمين ، تارك ، بتاركي ، بطارد ، للشاربين ،

(1) ينظر : الفصل الثالث : 330.

(2) ينظر : الكشف : 171/1.

(3) المستتير : 535/1.

(4) الكشف : 172/1.

ورب المشارق ، وليس بضارهم شيئاً ، في الجارية ، برب المشارق والمغارب ، ذي المعارج ، والسما والطارق) * (1).

وحجة الإمالة "أجرى كسرة البناء مجرى كسرة الإعراب ، والإمالة مع كسرة البناء أقوى ؛ لأنها كسرة لازمة لا تتغير ، وكسرة الإعراب لا تلزم ، إلا في حالة الخفض ، فهي اضعف... فهو... يميل الألف نحو الياء للكسرة التي بعدها ، ويميل الفتحة التي قبلها نحو الكسرة ، ليعمل اللسان عملاً واحداً" (2). معنى ذلك أن عروض الكسرة يضاعف الإمالة بخلاف لزومها ، ومما يسوغ الإمالة كذلك موقع الكسرة القريب من الألف "قلما كانت الكسرة اقرب إلى الألف فالإمالة له ألزم" (3). وأمر القرب يتضح في هذه المفردات القرآنية من خلال الكتابة الصوتية التي تحدد المقطع الذي تقع فيه الألف والمقطع الذي تقع فيه الكسرة ، وكما في نحو : (بضارين) ← ب : /ض : /ر : /ر : /ن : / (الكسرة في المقطع اللاحق). (كارهين) ← ك : /ر : /ه : /ن : / (الكسرة في المقطع اللاحق). (تارك) ← ت : /ر : /ك : / (الكسرة في المقطع اللاحق).

وجميع المفردات على الوضع نفسه ، لذا جاءت فيها إمالة الألف نحو الكسرة بسبب القرب كما وضح البحث ذلك. نستخلص من ذلك أن بُعد الكسرة عن الألف يضاعف الإمالة.

ما يمال لأن الحرف الذي قبل الألف يكسر في بعض الأحوال:

وهو ما تفرد به حمزة في عينات الأفعال ، وهذا ما أكده أصحاب القراءات (4). وأورده ابن سوار مفصلاً ، قال : "وروى حمزة إمالة الألف إذا كانت عينا في الفعل ، مثل : (زاد) ، و (جاء) (النساء:43) ، و (شاء) (البقرة:20) ، و (خاف) (البقرة:182) ، و (خاب) (إبراهيم:15) ، و (حاق) (النجم:17) ، و (زاغوا) (الصف:5)" (5).

* المفردات القرآنية على ترتيبها في (سورة البقرة: 102،167)، (الأنعام:122)، (البقرة:233)، (الأنبياء:89 والقصص:5)، (آل عمران:52 والصف:14)، (النساء:12)، (المائدة:4،22،31)، (الأعراف:26)، (المائدة:111)، (الصف:14)، (الأعراف:137،88)، (التوبة:60)، (هود:12،53،29)، (النحل:66)، (الصف:5)، (الجدل:10)، (الحاقة:11)، (المعارج:3،40)، (الطارق:1).

(1) المادة مأخوذة بإيجاز عن المستنير : ينظر : المستنير : 530/1-531.

(2) الكشف : 171/1،172.

(3) شرح المفصل : 9/56 وينظر : شرح الشافية : 3/605.

(4) ينظر : الكشف : 174/1 ، والتيسير : 183 ، والنشر : 2/95.

(5) المستنير : 524/1-526.

ثم أضاف ابن سوار مستعرضاً ما روي عن أصحاب القراءات فيما يخص هذا النوع من الإمالة ، قال : "تابعه ابن عامر... في (جاء) و (شاء) و (زاد)"⁽¹⁾.

وقال : "وروى شيخنا أبو الفتح بن شيطا عن نصير ، إمالة (زاد) حسب. وذاكرته بإمالة (جاء) و (شاء) فقال : لا أعرف ذلك عن نصير ، إلا أن الوليد عن ابن عامر فتح (الزاي) من (زاد) إذا عرّيت من (الفاء).
وروى أبو علي العطار ، وأبو الحسن الخياط عن السامري عن نصير إمالة (زاغ) و (زاغوا).

وروى شيخنا أبو علي العطار عن أبي إسحاق الطبري بإسناده عن أبي عثمان عن الدوري ، عن إسماعيل ، إمالة جميع ما أماله حمزة إمالة لطيفة مثل : (الهدى) وبابه و(جاء) و(شاء) و(زاد) وبابه ، و (حاق) و (ضاق) و (زاغ) و (زاغوا)"⁽²⁾.
أما وصفه لقراءة خلف لهذه الأفعال فقد قال : "تابعه خلف عن المسيبي على إمالة (جاء) و (شاء) و (زاد) وبابه ، وهي إلى الفتح اقرب و (حاق) و (ضاق) و (زاغ) و (زاغوا) بين بين"⁽³⁾.

وقد وضّح مكّي بن أبي طالب القيسي ، سبب الإمالة في هذه المجموعة من الأفعال ، قال : "وعلة الإمالة في ذلك ، انه أمال ليدل على أن الحرف منها ينكسر عند الإخبار في قولك : (جئت ، وشئت ، وخفت ، وزغت ، وطبت ، وضيقت ، وخبت ، وخفت). فدلّ بالإمالة على أن الأول مكسور منها عند الإخبار ، فعملت الكسرة المقدرة ، فأمليت الألف لها"⁽⁴⁾.

ثم فاضل بين هذه الأفعال الممالة من حيث الدرجة والقوة تأسيساً على كثرة العلل المسوغة لإمالتها وقتلتها ، قال : "وهذه الأفعال يفضل بعضها بعضاً في قوة الإمالة فيها ، فأقواها في الإمالة (جاء ، شاء) ، وذلك أن فيها أربع علل تقوي الإمالة بها : أحداها أن

(1) المصدر نفسه : 526/1.

(2) المصدر نفسه : 525/1.

* بين بين : هي الإمالة الصغرى : حدها أن ينطق بالألف مركبة على فتحة تصرف إلى الكسر قليلاً. ينظر : مرشد القارئ : 73. وعلى ذلك يكون ما سموه بالإمالة الصغرى قريباً مما نسميه الان - في علم الأصوات - بالحركة المعيارية الأساسية الثالثة.

(3) المستتير : 526/1 ، وينظر : القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 223.

(4) الكشف : 174/1.

الأول ينكسر عند الإخبار ، في قولك : (جئْتُ ، شئتُ). والثانية أن الألف التي هي عين الفعل الممالة أصلها الياء فيهما. والثالثة أن الهمزة في آخرها تشبه الألف ، لأنها أختها في قرب المخرج ، وفي إنها تبدل من الهمزة كثيراً ، فصار كأن في آخرها ألفاً ، فقويت الإمالة لذلك. والرابعة ان العين في المستقبل منهما مكسورة ، فأميلت الألف في الماضي ، لتدل على كسرة العين في المستقبل ، كما أميل (خاف) لكسر الخاء في الإخبار ، فهي إمالة لشيء مقدّر في الكلام فيهما ، وفي إمالة (شاء) مزية في القوة على إمالة (جاء) ؛ لأن مستقبل (شاء) جاء على مثال مستقبل (فعل) بكسر العين ، لأنه جاء على (يُفَعِّل) بفتح العين لأجل الهمزة ، واصل عينه الكسرة ، كما كان في (يجيء) ، فكأن العين من (شاء) يشبه العين من (خاف) التي أصل عينها الكسر ، فقويت الإمالة في (شاء) لاجتماع خمس علل فيها تقوي الإمالة⁽¹⁾.

أما تصور علم الصوت الحديث عن ذلك ، فهو مرتبط بعمل الجهاز الصوتي فهو أقل جهداً فيهما من باقي الأفعال ؛ لأن الهمزة هي انطباق تام لحظة ، ثم انفراج في الوترين الصوتيين اللذين كانا في حالة ذنبذة للإمالة أي انطباق وانفراج سريع جداً ثم بعد التوقف للهمزة يعودان للانفراج ثم الانطباق والانفراج السريع من أجل جهر الفتحة. فالعملية أيسر تسبباً من إعمال أعضاء أخرى في الجهاز الصوتي بعد الألف الممالة⁽²⁾. ومما علّله مكّي بن أبي طالب القيسي في بيانه لمستوى التفاوت في درجة وقوة الإمالة في الأفعال الأخرى ، قال : "ثم يلي إمالة (شاء ، وجاء) في القوة باقي الأفعال المذكورة... ذلك أن (طاب ، وخاب ، وضاق ، وزاغ ، وحاق ، وزاد) أميلت لعلل ثلاث : أحدها أن أوائلها تنكسر عند الإخبار عن المتكلم في قولك (زِدت ، وخِبت ، وطِبت ، وضِعت ، وزِغت). والثانية أن عيناتها كلّها أصلها الياء. والثالثة أن العين في "المستقبل في جميعها مكسورة ، فقويت الإمالة فيها لاجتماع هذه العلل الثلاث"⁽³⁾.

(1) المصدر نفسه : 174/1.

(2) القراءات القرآنية من الدرس الصوتي القديم والحديث : 130.

(3) الكشف : 174/1-175.

ثم أضاف مبيناً أقل الأفعال قوّة في الإمالة وهو الفعل (خاف) ، قال : "ثم دون ذلك في قوة الإمالة (خاف) ، لأنها أميلت لعلتين : إحداهما أن الأول منها ينكسر في الإخبار في قولك : خفت ، والثانية أن عين الفعل منها أصله الكسر ، فأمليت لعلتين فقط"⁽¹⁾.

ويضيف البحث دليلاً آخر على ضعف الإمالة في الفعل (خاف) هو وجود الحرف المستعلي (الخاء) وهو من موانع الإمالة لكنهم جوزوا إمالة ألفه لوجود الكسرة ولكونه فعلاً ثلاثياً ماضياً. يقول ابن أبي مريم : "ثم اعلم أن الأفعال لمّا كان بأبها التصرف جُوز في بعض منها الإمالة مع وجود الحرف المستعلي فيما يلي الألف منه ، وذلك نحو : طاب وخاب وصار ، وإنما جُوزوا الإمالة في هذه الأفعال لأجل الكسرة في : خفت وطبت وصرت ، ووقوع هذه الكسرة في هذه الحالة غلب الحرف المستعلي كما غلبت - أعني الكسرة - أيضاً كون الألف من الواو في خاف ، فهذه الكسرة صار الحرف المستعلي غير مؤثر ، لأن جانب الكسرة قوي فيها حتى صار غالباً للحرف المستعلي"⁽²⁾.

لقد تردد المحدثون في قبول هذا التفسير الذي أورده أصحاب القراءات لإمالة الألف في الفعل (خاف) لما فيه من الغرابة ؛ لأنه لا يطابق النطق الحالي البتة⁽³⁾.

لذا جاؤوا بتصوّر مختلف عن تصوّر أصحاب القراءات بيّنه الدكتور سمير استيتيه ، قال : "ولكننا نرى أنها أميلت على سبيل المخالفة. فالخاء صوت خلفي ، إذ موضع نطقه في منطقة الطبق حين يكون مرققاً ، وهو لهوي حين يكون مفخماً. وهو أي الخاء في كلمة (خاف) لهوي لأنه صوت مفخم ، وعلى ذلك فالألف خلفية ، لأنها مفخمة ، وحينما تمال ألف (خاف) ، فإنها تصبح أمامية ، وبذلك تخالف الخاء"⁽⁴⁾.

لذا يرى البحث أن هذا الاختلاف في وصف آلية إمالة ألف الفعل (خاف) دليل على وجودها في الترتيب دون باقي الأفعال.

الإمالة لعلّة الإمالة :

إن أحد أمرها : أن تشتمل الكلمة على (الفين) ، تمال الأولى لسبب من أسباب الإمالة ، فتمال الألف الثانية لإمالة الألف الأولى ، قال سيبويه : "وقال ناس : رأيت عمادا فأمالوا

(1) المصدر نفسه : 175/1.

(2) الموضع : 212/1-213.

(3) ينظر : دروس في علم أصوات العربية : 159.

(4) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 230.

للإمالة كما أمالوا الكسرة... وقال بعض الذين يقولون في السكت بمال : من عند الله ، ولزيد مال شبهوه بألف عماد للكسرة قبلها فهذا أقل من مررت بمالك ؛ لأن الكسرة منفصلة⁽¹⁾. وهذا النوع من الإمالة قد يكون في كلمة واحدة كما في إمالة الألف الواقعة بعد عين فعالي لأجل إمالة الألف بعد اللام. ومما أورده ابن سوار من مفردات قرآنية لهذا النوع من الإمالة في قراءة حمزة منها ما كان على وزن (فَعَالِي) نحو قوله تعالى : (فُرَادِي) (الأنعام:94) ، و(سُكَارِي) و(كُسَالِي) (النساء:43،142). وما كان على (فَعَالِي) نحو قوله تعالى : (الْحَوَايَا) (الأنعام:146) و(الْيَتَامَى) (البقرة:83) ، و(الْأَيَامَى) (النور:32) ، ونحوه⁽²⁾.

ولابد من التنبيه هنا من أنه إذا امتنع إمالة الألف الثانية لعارض كالتقاء الساكنين ، نحو (النصارى المسيح) و (يتامى النساء) حال الوصل يمتنع إمالة الألف الأولى بعد العين حينئذ ؛ لأنها إنما أميلت تبعاً لما بعدها⁽³⁾.

وثاني أمرها : قد تمال كلمة ليس فيها من أسباب الإمالة شيء ، وإنما تمال لأجل إمالة في كلمة أخرى بعدها. قال ابن سوار : "وأمال أواخر الآي التي تُمال في إحدى عشرة سورة : من طه ، والنجم ، والواقع* ، والقيامة ، والطامة* ، وعيس ، والأعلى ، والشمس* ، والليل ، والضحي ، والعلق"⁽⁴⁾.

وصف الفراء قراءة حمزة في إمالته للكلمات القرآنية المتجاورة في رؤوس الآي للسور المذكورة ، فعنده إذا حدثت إمالة في أول آية من أي سورة من هذه السور ، فإن ذلك يقتضي الإمالة في باقي الآيات المشتركة معها في الفاصلة حتى وإن كان أصلها من الواو ، وما قاله في قراءة حمزة لقوله تعالى : (والشمس وضحاها) (الشمس:1).

: "... وكذلك قوله : (والضحى) (الضحى:1) هو النهار كَلَّه بكسر الضحى : من ضحاها وكلّ الآيات التي تشاكلها ، وإن كان أصل بعضها بالواو من ذلك : تلاها ، وطحاها ، ودهاها ، لما ابتدئت السورة بحروف الياء والكسر اتبعها ما هو من الواو ، ولو كان الابتداء

(1) الكتاب : 123/4.

(2) ينظر : المستنير : 527/1.

(3) ينظر : إتحاف فضلاء البشر : 256/1.

* هي سورة المعارج.

* هي سورة النازعات.

* هي سورة التكوير.

(4) المستنير : 528/1.

للواو لجاز فتح ذلك كله. وكان حمزة يفتح ما كان من الواو ، ويكسر ما كان من الياء ، وذلك من قلة البصر بمجاري كلام العرب ، فإذا انفرد جنس الواو فتحته ، وإذا انفرد جنس الياء فأنت فيه بالخيار ، وإن فتحت وإن كسرت فصواب⁽¹⁾.

وكان المتوقع في كلمة الضحى أن تفخم تأسيساً لمقاييس منع الإمالة ، فأصل الألف فيها واو ، وسبقت بصوت مستعل تعقبه ضمة ، ولكن ما حصل خلاف ذلك ، لعلّة التجانس بين فواصل الآي.

وهذه قاعدة صوتية وضعها الفراء غرضها إبراز موسيقية التلاوة من خلال التوافق والانسجام الصوتي حين نطق الكلمات المتجاورة في القرآن الكريم.

وأيد ابن أبي مريم ذلك المغزى من خلال وصفه لقراءة أبي عمرو لرؤوس الآي ، قال : "أما اختصاص أبي عمرو لرؤوس الآي.. من أنها فواصل ، وهي تجري مجرى القوافي من أنها مواضع وقوف ، فهي مواضع التغيير للفصل ، فكما يفصلون بين الوقف والوصل بالإمالة في نحو قولهم : يريد أن يضربها ، فيميلون إذا وقفوا ، ويفتحون إذا وصلوا ، كذلك فصل أبو عمرو بين رؤوس الآي التي هي مواضع الوقف وبين غيرها بأن قرب الياءات شيئاً إلى الألفات"⁽²⁾.

إن المتمعن في إمالة الفواصل ، يلاحظ أن كثيراً منها سببه التناسب الموسيقي⁽³⁾. أو التجانس الصوتي والاقتصاد في الجهد العضلي لكي لا يجمع القارئ في جهازه الصوتي بين عمليتين مختلفتين ، وهي أثر من آثار مجاورة الأصوات ورغبة في المماثلة أو التقريب. فالإمالة للإمالة هي انسجام بين الأصوات التي يطلقها المتكلم والأذن العربية ترتاح لترديد الأصوات بغير مبالغة ، كما في السجع والقوافي الشعرية فرويها المتشابه مدعاة طرب عندهم ، ولكن ازدحام الكلمات بأصوات مكررة مكروه فالعرب لا تحب التكرار⁽⁴⁾.

إمالة ألفات الحروف :

قال ابن سوار : "وأما الحروف : فانتقوا على تفخيمها"⁽⁵⁾. معنى ذلك إن الحروف (إلى وعلى وحتى ، وأما وإلا وغيرها) ، لا تمال ألفاتها ؛ وذلك للتفريق بينها وبين ألفات الأسماء ،

(1) معاني القرآن للفراء : 266/3.

(2) الموضح : 253/1.

(3) ينظر : شرح المفصل : 54/9. وحاشية الصبان : 310/4.

(4) ينظر : الفراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 136. والإمالة والتفخيم في الفراءات القرآنية : 100/1.

(5) المستتير : 524/1.

ولكن إذا سمينا بها جازت إمالتها ، قال سيبويه : "ومما لا يميلون ألفه : حتى ، وأما ، وإلا ، فرقوا بينها وبين ألفات الأسماء نحو حُبلى وعطشى. وقال الخليل: لو سميت رجلا بها وامرأة جازت فيها الإمالة"⁽¹⁾. فالإمالة مرتبطة بالاشتقاق فلا تمال الحروف لبعدها من الاشتقاق⁽²⁾. لذلك "القياس يأبى الإمالة في الحروف ؛ لأن الحروف أدوات جوامد غير متصرفة ، والإمالة ضرب من التصرف ؛ لأنه تغيّر"⁽³⁾.

وعلى ما يبدو فإن الإمالة في كلِّ أنواعها مرتبطة بتصريف الكلمة ، وهو تقلب صيغها ، قال المهدي : "واعلم أن الإمالة إنما تقع في الأسماء والأفعال ، ولا تمال حروف المعاني ؛ لأن حروف المعاني لا تستحق التصريف نحو الذي يدخل في الأسماء والأفعال"⁽⁴⁾.

وللأسباب نفسها ، ولكون الحرف غير مستقل بنفسه ولا يفهم معناه إلا مع غيره ، منع المحدثون الإمالة في بعض منها⁽⁵⁾. وهناك ألفات أحرف توافرت لها أسباب الإمالة كسبقها بالكسرة فإنها لا تمال ، نحو (إما ، وإلا) وهذا ما يدل امتناع إمالة ألفات الأحرف إلا ما استثنوه منها.

الحروف التي تمال :

استثنى ابن سوار ألفات الحرفين (بلى) و (حتى) من التقخيم ، فهي ممالاة عند بعض القرّاء ، قال : "فأما (بلى) : فأمالها حمزة والكسائي وخلف في اختياره ، وورش من طريق المصريين والنهرواني عن الاصبهاني ، وأبو زيد من طريق الزهري ، والمفضل وأبو حمدون عن يحيى ، حيث كانت.. وأما (حتى) : فأمالها العجلي عن حمزة ، إمالة محضة ، وأمالها نصير ، بيّن بيّن"⁽⁶⁾.

وبيّن علّة إمالة (بلى) ، قال : "لأنها قامت بنفسها في الجواب مقام جملة ، فأشبهت الأسماء"⁽⁷⁾.

(1) الكتاب : 135/4.

(2) ينظر : للمع في العربية : 159/1 ، وأسرار العربية : 410.

(3) شرح المفصل : 65/9 ، وينظر : الفتح الرباني في القراءات السبع من طريق حرز الأمانى : 70-71.

(4) شرح الهداية : 111/1 ، وينظر : المحتسب : 105/2.

(5) ينظر : الإمالة في القراءات واللهجات العربية : 311.

(6) المستتير : 524/1 ، وينظر : الإيضاح : 519.

(7) المستتير : 524/1 ، وينظر : إبراز المعاني : 210.

وكذلك عند ابن الانباري ؛ لأنها أغنت غناء الجملة (1). أما (حتى) فلم يبيّن ابن سوار العلة من إمالة ألفها ، وكان الزجاج قد علل إمالة ألفها ؛ وذلك لأنها على أربعة أحرف فأشبهت الأسماء الرباعية نحو : سكرى (2).

إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف :

خصّص ابن سوار لهذا النوع من الإمالة فصلاً جعله مذهباً للكسائي دون غيره ، إذ قال : "فصل يشتمل على وقف الكسائي على ما قبل تاء التأنيث المنقلبة في الوقف هاء. وذلك نحو : (بغثة) (الأنعام:31) ، و(رحمة) و(درجة) (البقرة:157،228)" (3).

ومعنى ذلك أن هاء التأنيث هي في الأصل والوصل تاء ، فإذا وقف عليها أبدلت هاء ، وهذه الهاء إمالتها القبائل العربية كما تميل الألف ، وترجع إمالتها في الغالب إلى العامل اللهجي عند القبائل العربية ، فبإمالتها تكون أخف عليهم من الأتيان بها من دون إمالة. وإمالتها لغة ثابتة مشهورة والعرب يميلونها ويفتحونها ولا خلاف في ذلك ، يقول ابن الجزري عن هذا الأمر : "وقد أمالها بعض العرب كما أمالوا الألف. وقيل للكسائي إنك تميل ما قبل هاء التأنيث فقال هذه طباع العربية" (4).

وأضاف مبيناً الغاية من إمالة هاء التأنيث ، وهي الإبانة والسهولة والخفة كما هو الحال في إمالة الألف ، قال : "والإمالة في هاء التأنيث وما شابهها من نحو : (همزة ، ولمزة ، وخليفة ، وبصيرة) هي لغة الناس اليوم الجارية على ألسنتهم في أكثر البلاد.. لا يحسنون غيرها ولا ينطقون بسواها يرون ذلك أخفّ على لسانهم وأسهل في طباعهم" (5). وهذه الإمالة أقرّ سيبويه استعمالها في لهجات القبائل العربية.

قال : "سمعت العرب يقولون : ضربت ضربه وأخذت أخذه ، شبه الهاء بالألف فأمال ما قبلها كما يميل ما قبل الألف" (6).

(1) ينظر : أسرار العربية : 411.

(2) ينظر : معاني القرآن وإعرابه : 335/2 ، وينظر : الإيضاح : 519.

(3) المستتير : 545/1.

(4) النشر : 82/2.

(5) المصدر نفسه : 82/2.

(6) الكتاب : 141-140/4.

لم يحدّد سيبويه في نصه أي الألفات تشبه هاء التأنيث ، ولكن النحاة وأصحاب القراءات من بعده يرون أن الشبه ليس مطلقاً ، وإنما بين الهاء وألف التأنيث خاصة.
قال الاستراباذي : "ولمّا كان هاء التأنيث يُشابه الألف في المخرج والخفاء ، ومن حيث المعنى لكون الألف أيضاً كثيراً للتأنيث ؛ أميل ما قبل هاء التأنيث كما يمال ما قبل الألف"⁽¹⁾.

وقال ابن حيان : "والظاهر أنها شُبّهت بألف التأنيث"⁽²⁾.
وبيّن أوجه الشبه بين هاء التأنيث وألف التأنيث تحديداً مكي بن أبي طالب القيسي قال :
"اعلم أن هاء التأنيث أشبهت الألف من خمس جهات :
إحداها : قرب المخرج من الألف.
والثانية : أنها زائدة كألف التأنيث.
والثالثة : أنها تدل على التأنيث كالألف.
والرابعة : أنها تسكن في الوقف كالألف.
والخامسة : أن ما قبلها لا يكون إلا مفتوحاً كالألف"⁽³⁾.

لقد أيّد علم الصوت الحديث الشبه بين الهاء وأصوات المدّ واللين ، فالهاء تتميز بخصائص مزدوجة بين الصوامت والصوائت إذ "عند نطق (الهاء) يكون المزمّار... مغلقاً تماماً تقريباً سوى فتحة صغيرة في الجزء الخلفي... وينتج عن هذه الفتحة الضيقة لدى مرور الهواء المزفور منها احتكاك مسموع ومميز ، ولا يتذبذب الوتران في أثناء النطق بالهاء ، ويكون وضع فتحة الفم كما لدى النطق بالصائت /a/ (الفتحة)"⁽⁴⁾.

"ويتخذ الفم عند النطق بالهاء نفس الوضع الذي يتخذه عند النطق بالحركات... كما أن انعدام الذبذبات... ، هو الذي يميز الهاء عن الحركات"⁽⁵⁾. وللهاء وأصوات المدّ واللين صفة القدرة على الامتداد ، لذا جعلها النحاة وأصحاب القراءات خاضعة لما تخضع له الألف من حيث الإمالة والخفاء.

(1) شرح شافية ابن الحاجب : 42/2.

(2) ارتشاف الضرب : 533/1.

(3) الكشف : 203/1 ، وينظر : النشر : 87/2.

(4) علم الأصوات العام : 126.

(5) المدخل إلى علم اللغة : 59 ، وينظر : دراسة في علم الأصوات : 35.

لقد اختلف النحاة وأصحاب القراءات في الممال هنا ، أهو الهاء مع ما قبلها على مذهب سيبويه والداني والشاطبي ، أم الممال ما قبلها فقط ؟ وهو مذهب جمهور القراء⁽¹⁾. وأجاب عن هذا التساؤل البنا الدمياطي بقوله : "الأول أقيس ، والثاني أبين في اللفظ ، وأظهر في الصورة ، قال بعضهم : وينبغي أن لا يكون بين القولين خلاف ، فباعتبار حدّ الإمالة وأنه تقريب الفتحة من الكسرة ، والألف من الياء ، فهذه الهاء لا يمكن أن يدعي تقريباها من الياء ولا فتحة فيها ، فتقرب من الكسرة ، وهذا لا يخالف فيه الداني ومن معه ، وباعتبار أن الهاء إذا أميلت لابدّ أن يصحبها حال من الضعف يخالف حالها إن لم يكن قبلها ممال ، فسمي ذلك المقدار إمالة ولا يخالف فيه الآخرون ، فالنزاع لفظي"⁽²⁾.

أما المحدثون فيرون أن الإمالة تطرأ على الفتحة السابقة لتاء التأنيث ، لأنها كثيراً ما تطول وتصير طويلة⁽³⁾.

ويرى البحث أن هذا التطويل في الحركة والحاصل من جزاء الإمالة يعين على وضوح صوت الهاء الذي يتميز بالخفاء والذي يزداد عند الوقف بالسكون ولاسيما عند القبائل البدوية التي تتميز بالسرعة في الأداء النطقي ، لهذا السبب يؤيد البحث بأن الممال هو ما قبل تاء التأنيث المنقلبة إلى هاء عند الوقف.

وتأتي الهاء على ثلاثة أقسام ، يقول ابن سوار : "وهو ينقسم ثلاثة أقسام : قسم يقف على ما قبلها بالإمالة ، وقسم يقف عليه بالفتح ، وقسم يقف عليه بالإمالة ، بشرط ما وجد ، فإن عدم الشرط ؛ وقف بالفتح كغيره"⁽⁴⁾. وأضاف مفصلاً مذهب الكسائي فيما يخص هذه الأقسام الثلاثة : القسم الأول : قال ابن سوار : "فأما القسم الذي يقف عليه بالإمالة : فإنه يشتمل على خمسة عشر حرفاً من حروف المعجم ، يجمعها أربع كلمات وهي : (فجثت زينب لذود شمس) وهي الباء ، والتاء ، والثاء ، والجيم ، والدال ، والذال ، والزاي ، والسين ، والشين ، والفاء ، واللام ، والميم ، والنون ، والواو ، والياء. مثل : (حبة ، ورقبة ، وبغته ، والموتة ، وخبثة ، ومبثوثة ، ودرجة ، ونعجة ، و(خامدة) * ، وهامدة ، والموقوذة ، ولذة ، وبارزة ، وهمزة ، وخامسة ، والمقدسة ، ومعيشة ، وفاحشة ، وكافة ، ومصفوفة ، وعاملة ،

(1) ينظر : النشر : 88/2.

(2) إتحاف فضلاء البشر : 291/1.

(3) ينظر : دروس في علم أصوات العربية : 162.

(4) المستتير : 545/1.

* ليست في كتاب الله.

وكاملة ، والقيامة ، ونعمه ، وجنة ، وأمنة ، والنبوة ، وقوّة ، وعالية ، وجارية* . وأشباه ذلك⁽¹⁾. في هذا المفردات القرآنية أسماء منتهية بتاء أصلها للتأنيث ، فإذا وقف عليها انقلبت هاء ، وأمّلت الفتحة التي قبل الهاء ، فإذا وُصِلت الكلمة عادت الهاء تاء وزالت الإمالة لزوال السبب ، فلذلك أمال الكسائي ذلك كلّه مطلقاً وكذلك لعدم وجود المانع ، فالكتابة الصوتية ستبين تحوّل الفتحة القصيرة السابقة لهاء التأنيث كسرة قصيرة في الوقف كما في نحو :

حَبَّةٌ (مثلاً) : في الوصل تكون : حَـبْ / بَـبْ / تَـتْ / نَـنْ /

في الوقف تكون : حَـبْ / بَـبْ / هَـهْ /

رَقَبَةٌ : في الوصل تكون : رَـقْ / قَـقْ / بَـبْ / تَـتْ / نَـنْ /

في الوقف تكون : رَـقْ / قَـقْ / بَـبْ / هَـهْ /

بَعْتَةٌ : في الوصل تكون : بَـغْ / تَـتْ / نَـنْ /

في الوقف تكون : بَـغْ / تَـتْ / هَـهْ /

وهكذا يكون الأمر مع المفردات القرآنية المذكورة أعلاه.

"القسم الثاني : الذي يقف على ما قبل الهاء بالفتح : وهو إذا كان قبلها (همزة) أو (هاء) أو (حاء) أو (عين) أو (خاء) أو (غين) أو (صاد) أو (ضاد) أو (طاء) أو (ظاء) أو (قاف) ، فالسنة الأحرف الأولى : تسمى حروف الحلق* ، والأربعة بعدها : تسمى حروف

* المفردات القرآنية على ترتيبها في (سورة البقرة:261)،(النساء:92)،(الأنعام:31)،(السدخان:56)،(إبراهيم:26)،(الغاشية:16)،(البقرة:228)،(ص:23)،(الحج:5)،(المائدة:3)،(الصافات:46)،(الكهف:47)،(الهمزة:1)،(النور:7)،(المائدة:21)،(طه:124)،(آل عمران:135)،(البقرة:208)،(الطور:20)،(الغاشية:3)،(البقرة:96)،(البقرة:58)،(البقرة:211)،(الأعراف:184)،(آل عمران:154)،(آل عمران:79)،(البقرة:63)،(الحاقة:22)،(الغاشية:12).

(1) المادة مأخوذة بإيجاز عن المستدير : 545/1-546.

* وهذه التسمية أطلقها عليهن الخليل بن احمد الفراهيدي ، نسبة إلى مركز إنتاجهن الذي ينتجن فيه ويخرجن منه وهو الحلق. ينظر : العين : 52/1 ، والكشف : 139/1 ، والأصوات اللغوية : 76.

والحلق تدخل فيه في ضوء علم الصوت الحديث ثلاثة مخارج ، هي : المخرج الطبقي وينتج فيه من الأصوات الحلقية (الغين والحاء) ، والمخرج الحلقى وينتج فيه صوتا (العين والحاء) والمخرج الحنجري وينتج فيه صوتا (الهمزة والهاء).

ينظر : دراسة في علم الأصوات : 23.

الإطباق* ، والقاف من حروف الاستعلاء*⁽¹⁾. وهذه الحروف لها صفة صوتية محددة لا تتوافق مع الصفات الصوتية للإمالة ؛ لذا منعوا الإمالة إذا كانت الألف مسبوقة بهذه الأصوات أو وقعت بعد الألف ، قال سيبيويه : "وإنما منعت هذه الحروف الإمالة ؛ لأنها حروف مستعلية إلى الحنك الأعلى ، والألف إذا خرجت من وضعها استعلت إلى الحنك الأعلى. فلما كانت مع هذه الحروف المستعلية غلبت عليها ، كما غلبت الكسرة عليها في مساجد ونحوها ، فلما كانت الحروف مستعلية وكانت الألف تستعلي ، وقربت من الألف ، كان العمل من وجه واحد أخفّ عليهم"⁽²⁾.

وربط ابن أبي مريم منع الإمالة مع الحروف المستعلية بالحرص على تحقيق التناسب بين الأصوات الذي لا يتحقق فيها عند إمالة الفتحة أو مدّها (الألف) ؛ لأن هذه الحروف صاعدة إلى الحنك الأعلى وكذلك صعدت الفتحة أو (الألف) فغلبت على الألف فمنعتها عن أن تصير إلى جهة الياء⁽³⁾.

يرى الدكتور سمير استيتيه أن ما ذكره سيبيويه من آلية لنطق الألف ليس صحيحاً من الناحية الصوتية العلمية المعاصرة ؛ فإن الألف ليس صوتاً مستعلياً كما جاء وفقاً للتصور القديم ، فعليه لا معنى لما قاله سيبيويه في نصه أعلاه منه : (والألف إذا خرجت من موضعها استعلت إلى الحنك الأعلى). فعنده "اللسان عند نطق الفتحة ومدّها (وهو الألف) ينزل إلى أقصى درجة ينزل إليها عند نطق حركة ، وعكس ما ذكره سيبيويه هو الصحيح ؛ فإنه يكون أسهل على اللسان أن ينتقل من وضع الاستعلاء ، عند نطق الصاد والضاد

* والإطباق في أربعة أحرف وهي : الطاء ، والظاء ، والصاد ، والضاد. ينظر : مرشد القارئ : 41. (سميت بحروف الإطباق ؛ لأن طائفة من اللسان تنطبق مع الريح إلى الحنك عند النطق بهذه الحروف. وتتحصر الريح بين اللسان والحنك الأعلى عند النطق بها مع استعلائها في الفم). الرعاية : 122.

* الأحرف المستعلية أو التي فيها هذه الصفة جمعها العلماء بقولهم : قط ، خص ، ضغط. ينظر : شرح شافية ابن الحاجب : 14/3. والإقناع : 175/1. وهي سبعة منها الأربعة المذكورة للإطباق ، و (الغين والحاء والقاف). ينظر : الرعاية : 123. (وإنما سميت بالاستعلاء ؛ لأن الصوت يعلو عند النطق بها إلى الحنك فينطبق الصوت مستعلياً بالريح مع طائفة من اللسان مع الحنك مع حروف الإطباق المذكورة) على هيئة ما ذكرنا. ولا ينطبق مع (الحاء) و (الغين) و (القاف) إنما يستعلي الصوت غير منطبق بالحنك). الرعاية : 123.

(1) المستتير : 546/1-547.

(2) الكتاب : 129/4.

(3) ينظر : الموضح : 211/1.

والطاء والظاء ، إلى الوضع الذي يؤول إليه ، عند نطق الحركة المعيارية الأساسية الثانية ، وهي الإمالة الكبرى في عرف القراء⁽¹⁾.

ويبقى التصور القديم لآلية نطق الفتحة أو الألف على وفق تصور سيبويه لا يسنده الدليل الصوتي ؛ لأن اللسان ينخفض أو يتسفل أو يكون مستوياً في قاع الفم ليمر الهواء الزفير من دون عائق مع الفتحة⁽²⁾.

والأمر نفسه يجري على نطق الألف ؛ لأنهما ينطقان بالطريقة نفسها وتحدّد إذ يكون اللسان مستوياً في قاع الفم مع انحراف قليل في أقصاه نحو أقصى الحنك ، ومرور الهواء دون أن يعترضه عائق ، واهتزاز الأوتار الصوتية⁽³⁾. والفارق بينهما يتمثل في الناحية الكمية.

ومما أورده ابن سوار من مفردات قرآنية وقف فيها الكسائي على ما قبل الهاء بالفتح "مثل ذلك : (غلظة ، وبسطة ، وقبضت قبضة ، والحاقة ، والقارعة ، والصاخة ، وبالغة) * ، فهذا كله غير مُمال"⁽⁴⁾.

وعلة الوقوف على ما قبل الهاء بالفتح كما جاء في الكشف نقلاً عن ابن مجاهد ، قال : "إذا كان قبل الهاء حرف من حروف الاستعلاء أو عين أو حاء ، فإن هذه الحروف حروف مستعلية في الحنك ، ومنها حرف الإطباق ، ينطبق اللسان بالحنك مستعلياً عند حروفها ، فكره ابن مجاهد أن ينحى بهذه الحروف نحو الكسرة بعد استعلائها وتصعدها وانطباقها بالحنك. فكان الفتح أولى بها ، لأنه أشبه بحالها من الكسر ، لان الكسر ضد حالها"⁽⁵⁾.

إن المتمعن في المفردات القرآنية أعلاه يجد فيها ما قبل الهاء حرف من أحرف الحلق أو الاستعلاء كلها ما عدا (الهمزة والعين) ، فقد اختلف عن الكسائي فيهما⁽⁶⁾. وبيّن ابن سوار ذلك الاختلاف ، قال : "فروى أبوا عليّ* عن أبي إسحاق الطبري بإسناده : عنه إمالة الهاء

(1) القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 227-228.

(2) ينظر : القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : 128.

(3) ينظر : المدخل إلى علم اللغة : 92. ودراسة في علم الأصوات : 53.

* المفردات القرآنية على ترتيبها في (سورة التوبة : 123) ، (البقرة:247) ، (طه:69) ، (الحاقة:1،4) ، (عبس:33) ، (القمر:5).

(4) المادة مأخوذة بإيجاز عن المستنير : 547/1. وينظر : النشر : 84/2.

(5) الكشف : 204/1-205.

(6) ينظر : المستنير : 548/1.

* هما العطار والشرمقاني شيخا ابن سوار. ينظر : حاشية المستنير : 548/1.

إذا كان قبلها كسرة ، أو ساكن قبله كسرة ، نحو : (فاكِهَة) (بِس:57) و(وَجْهَة) (البقرة:148). والهمزة : إذا كان قبلها ياء ساكنة أو كسرة نحو : (خَطِيئَة) (النساء:112) ، و(ناشِئَة) (المزمل:6) ، و(سَيِّئَة) (البقرة:81) ، ولم يرو ذلك عن الكسائي ، فيمن قرأت عليه غيرهما⁽¹⁾.

والكتابة الصوتية ستبين تحوّل الفتحة القصيرة التي على الهاء السابقة لهاء التأنيث إذا كان قبلها كسرة إلى كسرة قصيرة في الوقف عند غير الكسائي في نحو :

فاكهة : في الوصل تكون : ف .ك / هـ .ت / ن /

عند الوقف تكون : ف .ك / هـ .هـ /

وتحوّل الفتحة القصيرة السابقة لهاء التأنيث إذا كان قبلها ساكن وقبل الساكن كسرة إلى

كسرة قصيرة عند الوقف في نحو :

وجهة في الوصل تكون : و .ج / هـ .ت / ن /

عند الوقف تكون : و .ج / هـ .هـ /

وكذلك تحوّل الفتحة القصيرة التي على الهمزة السابقة لهاء التأنيث إذا كان قبلها ياء

ساكنة إلى كسرة قصيرة عند غير الكسائي في نحو :

خَطِيئَة في الوصل تكون : خ .ط / هـ .ت / ن /

عند الوقف تكون : خ .ط / هـ .هـ /

وكذلك إذا كان قبلها كسرة في نحو :

ناشِئَة في الوصل تكون : ن .ش / هـ .ت / ن /

عند الوقف تكون : ن .ش / هـ .هـ /

استمر ابن سوار يفصل القول لقراءة الكسائي الذي يقف على ما قبل الهاء بالإمالة ذكر منها القسم الأخير بقوله : "القسم الثالث : الذي يقف على ما قبل الهاء بالإمالة ، بشرط الراء والكاف"⁽²⁾.

واستعرض ذلك بشيء من التفصيل ، لأن الكسائي على الرغم من وجود الراء والكاف التي اشترطهما لإمالة ما قبل الهاء عند الوقوف عليها ، فإنه يميل في حال ويفتح في أخرى وذلك كلّه فصله ابن سوار ، قال : "فالكاف يميلها إذا كان قبلها ياء أو كسرة ، نحو : (المَلَأَيْكَة) (البقرة:30) ، و(الأَيْكَة) (الحجر:78). والراء : يميلها إذا كان قبلها كسرة ، أو ساكن غير

(1) المستتير : 548/1.

(2) المستتير : 548/1.

الياء قبله كسرة ، من غير حروف الإطباق نحو قوله تعالى : (ناظرة ، فاقره ، ءاخرة ، صغيرة ، كبيرة ، سدره ، عبرة)* . إلا أنه استثنى ففتح (فطرت) (الروم:30) لأجل حروف الإطباق⁽¹⁾. في حين نجد سائر القراء إلى إمالة (فطرت) طرداً للقاعدة⁽²⁾.

ولابدّ من الوقوف على ما فصله ابن سوار من خلال الكتابة الصوتية لنتحقق من توافق الإمالة مع ما اشترطه الكسائي في إمالته عند الوقف على ما قبل الهاء بشرط الراء والكاف. فاشتراط إمالة الفتحة القصيرة للكاف إلى كسرة قصيرة إذا كان قبلها ياء كما في نحو:

الأَيْكَةِ فِي الوصل تكون : ءَ ي / كَ . ت / ي /

عند الوقف تكون : ءَ ي / كَ . هـ /

ويميلها إذا كان قبلها كسرة ، كما في نحو :

المَلَايِكَةُ فِي الوصل تكون : مَ . لَ . ءَ ي / كَ . ت / ي /

عند الوقف تكون : مَ . لَ . ءَ ي / كَ . هـ /

أما الفتحة القصيرة للراء فقد اشترط لإمالتها كسرة قصيرة أن يكون قبلها كسرة ، كما في

نحو :

نَاظِرَةٌ فِي الوصل تكون : نَ . ظَ . رَ . تَ / نَ /

عند الوقف تكون : نَ . ظَ . رَ . هـ /

أو مسبوقة بساكن غير الياء قبله كسرة كما في نحو :

سِدْرَةٌ فِي الوصل تكون : سَ . دَ . رَ . تَ / ي /

عند الوقف تكون : سَ . دَ . رَ . هـ /

أما ما تبقى من حروف المعجم فهو (الألف) ، فقد بيّن ابن سوار إمالتها وصلاً ووقفاً عند الكسائي في نحو قوله تعالى : (ثِقَاة) (آل عمران :28) ، و(مرضات) (البقرة:207) ، و(مُزَجَاة) (يوسف :88)⁽³⁾.

لقد اعترض أبو علي الفارسي على إمالة (ثِقَاة) وذلك لاستعلاء القاف ، لذا عدّ ذلك مما لا وجه له في القياس ، فعليه لا ينبغي للقراء أن تميل كلما كانت الإمالة جائزة في العربية ،

* المفردات القرآنية على ترتيبها في (سورة النمل : 35)، (القيامة:25)، (آل عمران :72)، (التوبة:121)، (البقرة:45)، (النجم:14) ، (يوسف:111).

(1) المستتير : 549/1.

(2) ينظر : النشر : 85/2.

(3) ينظر : المستتير : 549/1.

فالقراءة سنة متبعة ، لكنه احتج لمن أمال برأى سيبويه ، قال : "وحجّة من أمال أن سيبويه زعم⁽¹⁾ : أن قوماً قد أمالوا هذا مع المستعلي ما لا ينبغي أن يمال في القياس . قال : وهو قليل ، وذلك قول بعضهم : رأيت عرقاً وضيقاً"⁽²⁾.

لابدّ من التنبية إلى أن إمالة الفتحة التي تسبق التاء التي في آخر الأسماء المؤنثة في حال الوقف عليها لم تكن محصورة بالكسائي وحده ، فقد انفرد ابن سوار بهذا التخصيص عن حمزة كذلك ، وإن كل من روى عنه الإمالة في هذا الباب قد أطلقها من جميع رواته⁽³⁾ ، قال ابن سوار : "وروى شيخنا أبو علي العطار عن ابن العلاف والنهرواني ، أنهما كانا يأخذان في قراءة حمزة في رواية خلف وأبي حمدون عن سليم ، كالكسائي سواء ، بالإمالة في الحروف المذكورة"⁽⁴⁾.

(1) ينظر : الكتاب : 134/4 .

(2) الحجة للقراء السبع : 30/3 .

(3) ينظر : النشر : 87/2 .

(4) المستتير : 549/1 ، وينظر : القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية : 156 .

الخطبة

والآن ، وبعد أن رست الدراسة على الشاطئ الذي أريد لها ، غبّ رحلة العناء ، أحمد الله الذي هداني سواء السبيل ، ومن حقّ البحث أن أشير إلى معالم السبيل الذي سلكته والحصيلة التي وجدتها خلال دراستي لكتاب (المستتير) وها هي أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة. منها أن ابن سوار هو أول من ذكر القراءات العشر في كتابه المستتير وهذا يخالف ما كان ينسب إلى ابن الجزري ، إذ لم يشر القدماء والمحدثون إلى أسبقية ابن سوار في تناول هذا الأمر على الرغم من تقدمه على ابن الجزري بحقبة زمنية طويلة ، فضلا عن أن ابن الجزري قد استقى في كتابيه (النشر) و(غاية النهاية) مادته من (المستتير) ولاسيما في بابي الأصول وفرش الحروف ، وأظهرت الدراسة العناية الكبيرة التي حظي بها القرآن الكريم وعلومه المختلفة خاصة القراءات القرآنية باهتمام علماء اللغة وأصحاب القراءات منذ العهد الأول للإسلام حتى يومنا هذا ، وبينت الأثر الكبير للقراءات القرآنية في علوم اللغة العربية المختلفة ، إذ ساهمت في حفظ اللغة العربية ولهجاتها ، التي كانت سببا رئيساً في وضع الكثير من قوانين علومها ولاسيما الصوتية منها ، إذ أنتشت في رحاب القرآن وتؤكد البحث بعد رحلة طويلة مع كتاب المستتير ، أن ابن سوار من الذين قدموا جهوداً متميزة في خدمة القرآن الكريم ولاسيما في مجال دراسة الظواهر الصوتية مبيناً تفصيلاتها من خلال مذاهب القراء في القراءات العشر ، وقد درس البحث تلك الظواهر الصوتية ، واقفا على أنماط التغيرات الحاصلة في أصوات العربية من خلال اعتماد الكتابة الصوتية من أجل الوقوف على طبيعة المقطع العربي ، وردّ ما يخالفه ، لأنه يُعدّ مخالفاً لنظام اللغة وقواعدها واعتمد البحث في معرفة كلّ ذلك على ما وضعه علماء الدراسات الصوتية الحديثة من قواعد وأصول لهذه الظواهر ، وتبين أيضاً أن :

الإدغام إجراء صوتي قائم في الصوامت من دون الصوائت ، ويهدف إلى تجنب ما يحدثه تجاور صوتين متماثلين من عبءٍ عند إخراجهما ، والسعي إلى مزيد من التخفيف من أعباء النطق بالتخلص من المقاطع الصوتية المتماثلة التي تأبأها العربية وذلك بالتخلص من حركة أولها بسلبها أو بتقديمها فيتوالى مثلان ، يكون أحدهما قفلاً لمقطع ، ويكون الثاني مفتاحاً لمقطع تالٍ ، ويخرج المثلان بقاء واحد. وهذه المناخات الصوتية المتحققة تفرض حالة التداخل بين أجزاء الوحدات الزمنية فتخرج دفعة واحدة بخلاف ما عليه عند الإظهار إذ تكون على دفعات ، وتبين كذلك وجوب إدغام المتماثلين ما لم يمنع من الإدغام مانع ، ووجوب إدغام المتقاربين إن كان أولهما لام التعريف ، فيما عرف في الإملاء العربي

بـ(الحروف الشمسية) أو كان نوناً ساكنة في الأصوات المجموعة في (لم يرو) ، أو الأصوات الأسنان اللثوية في تاء الفاعل.

وتوصل البحث إلى نتائج مهمة في تفسير أسباب منع الإدغام في المتماثلين والمتقاربين التي ذكرها علماء النحو وأصحاب القراءات من دون بيان السبب ، فقد وجد البحث في علة منع إدغام المشدد وتاء الضمير هو رفض العربية وجود مقطع طويل مغلق بصامتين في بداية التركيب اللغوي ووسطه.

أما ما توصل إليه البحث في علة منع إدغام المنقوص ، وهو ما حذف آخره لأجل الجزم فوجد أن سبب المنع ليس الحذف كما ذكره القدماء وإنما هو تقصير الصائت الطويل إلى صائت قصير من جنسه وما يشكله هنا الصائت من حاجز بين المثليين ومن ثم يمنع الإدغام. وخلص إلى نتيجة مهمة مفادها متى توفرت شروط الإدغام لا يكون ثمة إلا الإدغام ؟

ووجد البحث أن الهمز ظاهرة صوتية وجه التأثير فيها قائم في صوت خاص من صوامت العربية ، وهو الهمزة.

وأكد البحث أن المبادئ التخفيفية التي طالت صوت الهمزة المفردة لتقلها والهمزتين لأفراطهما في الثقل التي أقرها علماء اللغة وأصحاب القراءات القرآنية غرضها التجانس والمناسبة والانسجام الصوتي عند الأداء النطقي ، فقد تبين أن أسباب تخفيف الهمزة ترجع إلى الأسباب المذكورة أعلاه والتي أوردتها القدماء ، وهذا أدى إلى التنوع في عملية التخلص من ثقلها ، إما بحذفها أو إبدالها و تخفيفها ، أما إبدالها حرفاً من جنس حركة ما قبلها ، وهذا ما صرح به علماء اللغة القدماء وأصحاب القراءات فهذا ما يرفضه البحث لعدم وجود مسوغ صوتي يبيحه ، ذلك انه لا علاقة صوتية بين الهمزة والصوائت لا من حيث المخرج ولا الصفات والذي حصل هو حذف للهمزة وتعويضها بمدّ الصائت قبلها.

أما حالة الحذف الأخرى التي تجري على الهمزة لأجل تخفيفها وذلك عند وقوعها بين صائتين مختلفين ، فيعوض عن حذفها بنصف صائت من جنس الحركة بعدها وذلك بسبب صعوبة انتقال اللسان بين صائتين قصيرين مختلفين من دون حاجز صامت بينهما لمخالفة ذلك لنظام المقطع العربي.

أما نطقها (بَيْنَ بَيْن) فالأمر يتعلق بالمماثلة بين صوتين ينطق بصوت ثالث بينهما.

ومما توقف عنده البحث أن للهمزة حالة نطقية واحدة وصفها البحث وما خرج عنها من أداء نطقي آخر لا علاقة له بها وإنما يكون صوت آخر وليس الهمزة وهذه التغيرات التي تطرأ على نطقها أرجعها للبيئة والموقع الجغرافي لما له من أثر في تشكيل اللغة ، إذ تبين أن القبائل البدوية تميل إلى تحقيق الهمزة والقبائل الحضرية تميل إلى التخفيف وعند دراسته لظاهرة المدّ والقصر ، استنتج البحث فكرة مفادها أن علماء اللغة القدماء أدركوا طبيعة الصوائت إدراكاً ربما يماثل إدراك المحدثين يتجلى ذلك بما أثبتوه من وجود خصائص مشتركة بينها منها ، الجهر وعدم الاحتكاك والوضوح السمعي.

وحدد البحث أهم صفة مشتركة بينها هي أنها (حركات) لها القدرة على الامتداد من دون عائق لمرور الهواء عند الأداء النطقي بها.

فوجد البحث أن الامتداد نمط من أنماط التوافق الحركي التي تتألف ، ويتم ذلك على وفق قياس محدد تحكمه مسببات ، منها نوع المقطع الذي ترد فيه وكذلك أنواع الصامت الذي يليها أثر في إطالتها ، إذا كان مما يتطلب جهداً عند نطقه كالهمزة والمضعف والساكن ، وهذا ما أكد عليه ابن سوار حينما استحسّن بعض المدود وجعل أحسنها في كتاب الله تعالى عند استقبال همزة أو إدغام. وقام البحث بمحاولة متواضعة لبيان نسبة الإطالة لتلك الصوائت بدراستها في ضوء برنامج صوتي من خلال الجهاز المحوسب للخروج بنتائج تقريب حسابات نسب الإطالة لتلك الصوائت.

وفي دراسة ظاهرة الإمالة عند اللغويين وأصحاب القراءات ، وجد البحث أن هذه الظاهرة توصلتها اللغة من أجل معالجة أصوات الأبنية الصرفية من التصدعات التي تتألفها ، لأن وظيفتها تمكين اللغة وتخليصها من تلك الاضطرابات الصوتية بغية تحقيق التوازن بين عناصرها لتحقيق التوافق والانسجام بين أصوات التركيب لينتج في سهولة ويسر وبأقل جهد ممكن ويتم ذلك بالتخلص من تتابع الصوائت المتنافرة عن طريق التقريب بالمماثلة التي تتطلب قلب أحد المتنافرين الصائتين من جنس مجاوره ليكون عمل اللسان بإتجاه واحد.

وكشف البحث عن أثر الحركة في هذه الظاهرة سواء أكانت الحركة ظاهرة أم مقدرة. وتبيّن أن الدرس الصوتي قد أفاد من تصنيف (جونز) في تحديد مواقع الصوائت العربية ولاسيما الفروع منها.

وخلص البحث إلى أن الإمالة فرع من الفتح.

هذا بعض ما انتهى إليه البحث ، والله أسأل أن يوفقنا ويتقبل مني هذا الجهد المتواضع ، وله الحمدُ والثناءُ.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً : المطبوعات :

1. أبحاث في أصوات العربية : الدكتور حسام سعيد النعيمي ، ط/1، دار الشؤون الثقافية العامة ، آفاق عربية ، بغداد ، 1998م.
2. إبراز المعاني من حرز الأمانى في القراءات السبع ، للشاطبي (ت590هـ) ، المقدسي أبو شامة ، الإمام عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي (ت665هـ) ، تحقيق وتقديم إبراهيم عطوة عوض ، شركة مكتبة مصطفى بابي الحلبي وأولاده ، مصر ، 1398هـ، 1978م.
3. إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر (المسمى) منتهى الأمانى والمسرات في علوم القراءات : تأليف العلامة الشيخ احمد بن محمد البنا (ت1117هـ-1705م) ، حققه وقدم له الدكتور شعبان محمد إسماعيل ، ط/1 ، مكتبة الكليات الأزهرية ، عالم الكتب ، بيروت ، القاهرة ، 1407هـ-1987م.
4. الإتقان في علوم القرآن : للسيوطي (ت911هـ) ، تحقيق مركز الدراسات القرآنية ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف ، 1426هـ ، السعودية.
5. أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : أبو عمرو بن العلاء : تأليف الدكتور عبد الصبور شاهين ، ط/1 ، مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني ، المؤسسة السعودية ، القاهرة ، مصر ، 1408هـ-1987م.
6. اثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة ، الدكتور فوزي الشايب ، ط1 ، عالم الكتب الحديث ، اربد ، الأردن ، 1425هـ، 2004م.
7. أحكام التجويد برواية ورش عن نافع من طريق الأزرق تأليف : أبو عبد الرحمن ، عاشور خضراوي الحسني ، الناشر مكتبة الرضوان ، مصر ، 2005م.
8. الإدغام الكبير في القرآن الكريم : لابن عمرو بن العلاء المازني ، تحقيق : د. عبد الكريم محمد حسين ، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق ، الكويت (د.ت).
9. ارتشاف الضرب من لسان العرب : لأبي حيان الأندلسي (ت745) ، تحقيق ، د.

- رجب عثمان محمد ، مراجعة د. رمضان عبد التواب ، ط/1 ، الناشر مكتبة الخانجي ، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بالقاهرة ، مصر ، 1418هـ/1998م.
10. أساس البلاغة : تأليف الإمام جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار صادر للطباعة والنشر ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، 1385هـ/1965م.
11. أسرار العربية : لأبي البركات بن أبي سعيد الأنباري (513هـ - 577هـ) ، عني بتحقيقه ، محمد بهجة الطيار ، الناشر المجمع العلمي العربي ، دمشق (د.ت).
12. أسس علم اللغة العربية ، الدكتور محمود فهمي حجازي ، دار الثقافة ، القاهرة ، 1979م.
13. الإشارات في أصول القراءات : احمد بن عمر محمد بن أبي الرضا الحموي (ت791هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الكريم بكار، طبعة دار العلم، دمشق، 1986م.
14. إصلاح المنطق ، أبو يوسف يعقوب بن اسحق السكيت (244هـ) ، شرح وتحقيق احمد محمد شاكر ، عبد السلام محمد هارون ، ط2 ، دار المعارف ، مصر ، 1956م.
15. الأصوات العربية بين التحول والثبات : الدكتور حسام سعيد النعيمي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، سلسلة بيت الحكمة ، جامعة الموصل ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، 1989 م.
16. أصوات اللغة ، الدكتور عبد الرحمن أيوب ، القاهرة ، 1968م.
17. أصوات اللغة العربية (الفوناتيک والفونولوجيا) : د. إبراهيم مصطفى العبد الله النمارنه ، ط1، دار الأندلس للنشر والتوزيع ، حائل ، السعودية ، 1428هـ-2007م.
18. الأصوات اللغوية : الدكتور إبراهيم أنيس ، الناشر مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1999م.
19. الأصوات اللغوية : الدكتور عبد القادر عبد الجليل ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1418هـ/1998م.
20. الأصوات اللغوية رؤية عضوية ونطقية وفيزيائية : الأستاذ الدكتور سمير شريف استيته ، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2003م.
21. الأصوات اللغوية عند سيويوه وعندنا ، ارتور شادة ، ط1 ، تعليق : د. صبيح التيمي ، مركز عبادي للدراسات والنشر ، صنعاء ، 2000م ، 1420هـ.

22. الأصوات ووظائفها : تأليف محمد منصف القماطي ، مطابع اديتار ، منشورات جامعة الفاتح ، الدار العربية الايطالية للطباعة والنشر ، 1986م.
23. الأصول في النحو : لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت316هـ) تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، ط3، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1417هـ ، 1996م.
24. الإضاءة في أصول القراءة ، علي محمد الضباع ، ط1 ، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة ، مصر ، 1999م.
25. إعراب القرآن : النحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، طبعة مكتبة النهضة العربية ، 1985م.
26. الإقناع في القراءات السبع : أبو جعفر احمد بن علي بن خلف الأنصاري ابن الباذش (ت540هـ) تحقيق عبد المجيد قطامش ، ط1، دار الفكر ، دمشق ، سوريا 1403هـ ، 1983م.
27. الإمالة في القراءات واللهجات العربية : الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ط3، دار الشروق ، جدة ، 1403هـ، 1983م.
28. الإمالة والتفخيم في القراءات القرآنية حتى القرن الرابع الهجري ، دراسة مع تحقيق كتاب الاستكمال لابن غليون ، تأليف وتحقيق الدكتور عبد العزيز علي سفر ، ط1 ، السلسلة التراثية 22 ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، 1422هـ، 2001م.
29. إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جمع القرآن : لأبي البقاء العكبري ، راجعه وعلق عليه نجيب الماجدي ، المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت ، لبنان ، 1428هـ - 2007م.
30. الأنباء في تجويد القرآن : (ابن الطحان) عبد العزيز علي بن محمد بن غني (ت561هـ) تحقيق د. حاتم صالح الضامن ، العدد الرابع ، مستلة من مجلة الاحمدية لدار البحوث والدراسات الإسلامية ، دبي ، 1420هـ-1999م.
31. إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، أبو بكر محمد بن القاسم الانباري (ت328هـ) ، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، دمشق ، 1988م.

32. البحث اللغوي عند العرب : الدكتور أحمد مختار عمر ، الطبعة الثالثة ، نشر عالم الكتب ، القاهرة ، (د.ت).
33. بحوث بلاغية : الدكتور أحمد مطلوب ، مطبوعات المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، 1417هـ ، 1996م.
34. البرهان في علوم القرآن : بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت794هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط3، مكتبة دار التراث ، القاهرة ، 1404هـ ، 1984م.
35. البيان والتبيين ، الجاحظ ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط5 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة.
36. تاج العروس من جواهر القاموس : الزبيدي محمد مرتضى ، تحقيق مصطفى حجازي ، التراث العربي سلسلة تصدرها وزارة الأعلام في الكويت ، الكويت ، 1393هـ ، 1973م.
37. تاريخ بغداد : الخطيب البغدادي ، احمد بن علي (ت463هـ) ، دار الفكر ، بيروت (د.ت).
38. تاريخ التراث العربي : فؤاد سُركين ، ترجمة د. محمود فهمي حجازي ، د. فهمي أبو الفضل ، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1977م.
39. التبصرة في القراءات : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ، 1045م) ، تحقيق الدكتور المقرئ محمد غوث الندوي ، ط2، نشر وتوزيع الدار السلفية ، الهند ، 1402هـ ، 1982م.
40. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه : ابن حجر العسقلاني احمد بن علي (773هـ، 852هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، مراجعة علي محمد البجاوي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان.
41. التحديد في الإتقان والتجويد : تحقيق د. غانم قدوري الحمد ، ط2، دار عمار ، عمان ، 1420هـ، 1999م.
42. تذكرة الحفاظ ، محمد الذهبي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، 1959.
43. التشكيل الصوتي في اللغة العربية : د. سلمان حسن العاني ، ترجمة د. ياسر الملاح

- ط 1 ، النادي الأدبي الثقافي بجدة ، المملكة العربية السعودية ، 1403هـ ، 1983م.
44. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث : تأليف الطيب البكوش ، تقديم صالح القرمادي ، الشركة التونسية لفنون الرسم ، تونس ، 1973م.
45. التطور اللغوي مظاهره وعلمه وقوانينه : د. رمضان عبد التواب ، ط1 ، مطبعة المدني المؤسسة السعودية ، دار الرفاعي بالرياض ، مصر (1404هـ ، 1983م).
46. التطور النحوي للغة العربية : برجستر اسر ، ترجمة د. رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1982م.
47. التعريفات : أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني ، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد (د.ت).
48. التعليقة على كتاب سيبويه : لأبي علي الفارسي (ت377هـ) ، تحقيق وتعليق الدكتور عوض بن حمد القوزي ، مطابع الحسني ، الرياض ، ط1 ، 1416هـ ، 1996م.
49. التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث ، قراءة في كتاب سيبويه : د. عادل نذير بري الحساني ، ط1 ، سلسلة الدراسات الإسلامية المعاصرة ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، ديوان الوقف السني ، العراق ، (1430هـ-2009م).
50. تفسير البحر المحيط ، لـ محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت745هـ) دراسة وتحقيق وتعليق ، الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، قرظه الأستاذ الدكتور عبد الحي الفرماوي ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1413هـ ، 1993م.
51. تقريب النشر في القراءات العشر : لابن الجزري (ت833هـ) ، وضع حواشيه عبد الله محمد الخليلي ، منشورات محمد علي بيضون ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان (1423هـ-2002م).
52. التمهيد في معرفة التجويد ، أبو العلاء الحسن بن احمد الهمزاني العطار (569هـ) ، ط1 ، دار عمار ، الأردن ، 1420هـ ، 2000م.
53. تهذيب التهذيب : ابن حجر العسقلاني ، باعثناء : إبراهيم الزبيق وعادل مرشد ، ط1 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1416هـ-1996م.
54. تهذيب اللغة : لأبي منصور محمد بن احمد الأزهري (282هـ ، 370هـ) ، تحقيق

- الدكتور عبد الحليم النجار ، مراجعة الأستاذ محمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، مطابع سجل العرب ، القاهرة.
55. التيسير في القراءات السبع : لأبي عمرو الداني (ت444هـ) ، الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن ، ط1، مكتبة الصحابة ، الإمارات ، الشارقة ، مكتبة التابعين ، مصر ، القاهرة ، 1429هـ، 2008م.
56. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) : لأبي عبد الله محمد بن احمد الأنصاري القرطبي ، ط3، دار الكتاب العربي ، 1387هـ، 1967م.
57. جمال القراء وكمال الإقراء ، علم الدين سخاوي علي بن محمد (643هـ) ، تحقيق : علي حسين البواب ، ط1، مكة المكرمة ، 1408هـ، 1987م.
58. جهد المقل : لـ محمد بن أبي بكر المرعشي الملقب بساجقلي زاده (ت1150هـ) ، دراسة وتحقيق : د. سالم قدوري الحمد ، ط1، دار عمار للنشر والتوزيع ، الأردن ، 2001م.
59. حاشية الصبان ، شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ومع شرح الشواهد للعيني : تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة ، مصر .
60. الحجة في القراءات السبع : للإمام ابن خالويه ، تحقيق وشرح : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، ط3، دار الشروق ، بيروت ، 1399هـ، 1979م.
61. الحجة للقراء السبعة ، تصنيف أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (377-288هـ) حققه : بدر الدين قهوجي بشير جويجاتي ، راجعه ودققه عبد العزيز رياح ، ط1، دار المأمون للتراث ، دمشق ، 1413هـ، 1992م.
62. الحركات العربية في ضوء علم اللغة الحديث ، الدكتور المواقف الرفاعي البيلي ، ط1، مطبعة التركي ، طنطا ، مصر ، 1413هـ، 1992م.
63. الحركات في اللغة العربية (دراسة في التشكيل الصوتي) الدكتور زيد خليل القرآله ، ط1، عالم الكتب الحديث ، اربد ، الأردن ، 1325هـ، 2004م.
64. الحواشي المفهومة في شرح المقدمة ، الجزري : لشهاب الدين أبو بكر أحمد بن محمد بن محمد الجزري (ت بعد 829هـ).
65. الخصائص : لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، المكتبة العامة ، مصر ، 1376هـ، 1957م.

66. الدراسات الصوتية عند علماء التجويد : غانم قدوري حمد ، ط1، مطبعة الخلود ، احياء التراث الإسلامي ، سلسلة الكتب الحديثة ، وزارة الأوقاف ، بغداد ، العراق ، 1406هـ، 1986م.
67. دراسات في علم اللغة : الدكتور كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر ، 1998م.
68. دراسات في فقه اللغة : الدكتور صبحي الصالح ، ط3، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1973م.
69. الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث : د. محمد حسين آل ياسين ، ط1، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، 1980م.
70. دراسات لغوية في القرآن الكريم وقراءاته : الدكتور احمد مختار عمر ، ط2، عالم الكتب ، القاهرة ، 1427هـ، 2006م.
71. الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني : د. حسام سعيد النعيمي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام في الجمهورية العراقية ، (د.ت.).
72. دراسة حروف المعاني بين الأصالة والحداثة : تأليف حسن عباس ، من منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2000م.
73. دراسة الصوت اللغوي : الدكتور احمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1418هـ، 1997م.
74. دراسة في علم الأصوات ، الدكتور حازم علي كمال الدين ، الناشر مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط1، 1420هـ، 1999م.
75. دروس في التصريف : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط3 ، المكتبة التجارية الكبرى ، مطبعة السعادة ، مصر ، 1378هـ، 1958م.
76. دروس في علم أصوات العربية : تأليف جان كانتينيو ، نقله إلى العربية صالح القرمائي ، نشرات مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية ، 1966م.
77. الدر المصون في علم الكتاب المكنون : تأليف احمد بن يوسف المعروف بالسامين الحلبي (ت756هـ) ، تحقيق د. احمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق(د.ت.).
78. دقائق التصريف ، القاسم بن محمد بن سعيد بن المؤدب ، تحقيق احمد ناجي القيسي ، والدكتور حاتم صالح الضامن والدكتور حسين تورال ، مطبوعات المجمع العلمي ،

- العراقي ، بغداد ، 1407هـ ، 1987م.
79. دلالة الألفاظ : الدكتور إبراهيم أنيس ، الناشر مكتبة الانجلو المصرية ، 1958م.
80. الدلالة الصوتية والصرفية في لهجة الإقليم الشمالي ، الدكتور عبد القادر عبد الجليل ، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1417هـ، 1997م.
81. ديوان الفرزدق ، طبعة دار صادر ، بيروت.
82. الرائد في تجويد القرآن : د. محمد سالم محيسن ، ط1، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر ، 1984م.
83. رسالة أسباب حدوث الحروف ، لابن سينا (370-428هـ) ، تحقيق محمد حسان الطيان ، ويحيى ميرعلم ، تقديم ومراجعة الدكتور شاكرا الفحام والأستاذ أحمد راتب النفاخ ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1403هـ، 1982م.
84. الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة : لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) ، تحقيق الدكتور احمد حسن فرحان ، ط3، دار عمار ، الطابعون ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، عمان ، الأردن ، 1417هـ، 1996م.
85. رواية قالون عن نافع المدني ، دراسة نحوية وصرفية ، محمد علي مفتاح ، ط1، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، طرابلس ، ليبيا ، 1371هـ.
86. السبعة في القراءات : لابن مجاهد (ت324هـ) ، تحقيق الدكتور شوقي ضيف ، ط3، دار المعارف ، القاهرة ، 1400هـ.
87. سرّ صناعة الإعراب : لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) ، تحقيق محمد حسن محمد حسن إسماعيل واحمد رشدي شحاتة عامر ، ط2، دار الكتب العلمية ، محمد علي بيضون ، بيروت ، لبنان ، 2007م.
88. سنن الترمذي (الجامع الصحيح) : للإمام محمد بن عيسى الترمذي ، تحقيق : عبد الرحمن محمد عثمان ، ط2 ، دار الفكر ، بيروت ، 1403هـ ، 1983م.
89. الشامل في القراءات المتواترة : الدكتور محمد حبش ، ط1، دار الكلم الطيب ، مكتبة مبارك العامة ، دمشق ، 1422هـ-2001م.
90. شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (698هـ

- 769هـ) على ألفية ابن مالك (600هـ. 672هـ) ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، ط20، دار التراث، دار مصر للطباعة، القاهرة، 1400هـ، 1980م.
91. شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري (ت905هـ) على التوضيح لألفية بن مالك في النحو لجمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري، ط2، المطبعة الأزهرية المصرية، سنة 1325هـ.
92. شرح سعد الدين التفتازاني (ت792هـ) على التصريف العربي للزنجاني (ت660هـ)، طبع بالمطبعة الميمنية لمصطفى بابي الحلبي وأخويه، مصر (د.ت.).
93. شرح الشاطبية: تأليف الإمام جلال الدين السيوطي، تحقيق مكتبة قرطبة للبحث العلمي وإحياء التراث أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، ط1، مؤسسة قرطبة، مصر (د.ت.).
94. شرح شافية ابن الحاجب: تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاسترأبادي النحوي (ت686هـ) مع شرح شواهد تحقيق الأساتذة محمد نور الحسن محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1402هـ، 1982م.
95. شرح طيبة النشر في القراءات العشر: لأبي القاسم النويري، تح عبد الفتاح سيد سليمان أبو سنة، ط1، المطابع الأميرية بالقاهرة، 1406هـ، 1986م.
96. شرح كتاب الحدود في النحو، للإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي (972-899هـ)، تحقيق: الدكتور المتولي رمضان أحمد الدميري، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، 1414هـ، 1993م.
97. شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت368هـ)، تحقيق احمد حسن مهدي وعلي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2008، 1429م.
98. شرح المفصل: لابن يعيش النحوي (ت643هـ)، ط1، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، (د.ت.).

99. شرح الهداية : لأبي العباس المهدي ، تحقيق د. حازم سعيد حيدر ، ط1، مكتبة الرشد، الرياض ، 1995م.
100. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : تأليف إسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق احمد عبد الغفور عطار ، ط1، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، 1990م.
101. صحيح البخاري ، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (256-194هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، 1378هـ، 1958م.
102. الصوت اللغوي ودلالاته في القرآن الكريم : الدكتور محمد فريد عبد الله ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، لبنان ، 2007م.
103. الصوتيات : تأليف برتيل مالمبرج ، ترجمة :د. محمد حلمي هليل ، مطبعة التمدن المحدودة ، سلسلة ترجمة المؤلفات اللغوية (2) معهد الخرطوم الدولي للغة العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، الخرطوم ، 1985م.
104. طبقات النحويين واللغويين : أبو بكر الزبيدي محمد بن الحسن (ت379هـ) تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، 1973م.
105. ظاهرة التخفيف في النحو العربي : الدكتور احمد عففي ، ط1، الناشر الدار المصرية واللبنانية ، القاهرة ، 1417هـ، 1996م.
106. ظواهر لغوية في القراءات القرآنية : الدكتور غانم قدوري الحمد ، ط1، دار عمار للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1427هـ، 2006م.
107. الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري : الدكتور صاحب أبو جناح ، مطابع جامعة الموصل ، منشورات مركز الخليج العربي ، جامعة البصرة ، ط1، 1405هـ ، 1985م.
108. العربية والنص القرآني ، دراسة للقضايا اللغوية في كتب إعراب القرآن ومعانيه في أوائل القرن الثالث الهجري : الدكتور عيسى شحاتة عيسى علي ، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2000م.
109. علم الأصوات : الدكتور كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، 2000م.
110. علم الأصوات العام ، أصوات اللغة العربية : الدكتور بسام بركة ، مركز الإنماء

- القومي ، لبنان ، 1988م.
111. علم الأصوات العربية (علم الفونولوجيا) : تأليف الدكتور عبد القادر شاکر ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 2012م.
112. علم الأصوات في كتب معاني القرآن : ابتهاج كاصد الزیدي ، دار أسامة للنشر والتوزيع ، الدار العربية للنشر ، عمان ، 2005م.
113. علم الصرف الصوتي : الدكتور عبد القادر عبد الجليل ، دار أزمنة ، عمان ، 1998م.
114. علم اللغة ، تأليف الدكتور علي عبد الواحد وافي ، ط9، نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر ، 2004م.
115. علم اللغة ، مقدمة للقارئ العربي ، الدكتور محمود السعران ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان.
116. علم وظائف الأصوات اللغوية الفونولوجيا : الدكتور عصام نور الدين ، ط1، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، 1992م.
117. العين : لأبي عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي (100-175هـ) تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي ، دار الرشيد للنشر طبع في مطابع الرسالة ، الكويت ، 1400هـ - 1980م.
118. غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار : أبو العلاء العطار ، الحسن ابن احمد (ت569هـ) ، تحقيق د. اشرف محمد فؤاد طلعت ، جدة ، 1414هـ، 1994م.
119. غاية النهاية في طبقات القراء : ابن الجزري ، نشره برجستراسر ، ط3، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1402هـ، 1982م.
120. الفتح الرباني في القراءات السبع من طريق حرز الأمانی : محمود البيومي ، تحقيق عبد العزيز بن ناصر ، السعودية ، مكتبة المالك فهد الوطنية.
121. الفتح والإمالة ، لأبي عمرو الداني (ت444هـ) تحقيق وتعليق ، أبي سعيد عمر بن غرامة العمروي.
122. الفصول في العربية : صنفه الإمام أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي (ت569هـ) حققه الدكتور فائز فارس ، ط1، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الأمل ،

- أريد ، الأردن ، 1409هـ ، 1988م.
123. فقه العربية المقارن دراسات في أصوات العربية وصرفها ونحوها على ضوء اللغات السامية : الدكتور رمزي منير بعلبكي ، ط1، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، 1999م.
124. فقه اللغات السامية : تأليف المستشرق كارك بردكلمان ، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب ، جامعة الرياض ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1397هـ ، 1977م.
125. فقه اللغة ، تأليف الدكتور علي عبد الواحد وافي ، ط3، نهضة مصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، مصر ، 2004م.
126. في الأصوات اللغوية دراسة في أصوات المد العربية : د. غالب فاضل المطلبي ، دائرة الشؤون الثقافية والنشر ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1984م.
127. في أصول النحو : سعيد الأفغاني ، ط2، مطبعة الجامعة السورية ، 1376هـ - 1957م.
128. في البحث الصوتي عند العرب ، تأليف الدكتور خليل إبراهيم العطية ، دار الجاحظ ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، 1403هـ ، 1983م.
129. في الصوتيات العربية والغربية ، أبعاد التصنيف الفونيتيقي ونماذج التنظير الفونولوجي ، تأليف الدكتور مصطفى بوعناني ، ط1، عالم الكتب الحديث ، أريد ، الأردن ، 1431هـ ، 2010م.
130. في اللهجات العربية : د. إبراهيم أنيس ، ط4، مكتبة الأنجلو المصرية ، المطبعة الفنية الحديثة ، القاهرة ، 1973م.
131. القاموس المحيط : العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (817-729هـ) إعداد وتقديم محمد عبد الرحمن المرعشلي ، ط2، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ن 1424هـ ، 2003م.
132. القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية : تأليف الدكتور حمدي سلطان حسن احمد العدوي ، تقديم محمد حسن جبل والدكتور سامي عبد الفتاح ، ط1، الناشر دار الصحابة للتراث بطنطا (مصر) ، 1427هـ ، 2006م.

133. القراءات القرآنية بين الدرس الصوتي القديم والحديث : الدكتور مي فاضل الجبوري ، ط1، دار الشؤون الثقافية العامة ، آفاق عربية ، العراق ، بغداد ، 2000م.
134. القراءات القرآنية بين العربية والأصوات اللغوية منهج لسانی معاصر : الدكتور سمير شريف استيته ، عالم الكتب الحديث ، اربد ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2005م.
135. القراءات القرآنية (تاريخ وتعريف) : الدكتور عبد الهادي الفضلي ، ط2، دار القلم ، بيروت ، لبنان ، 1980م.
136. القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : د. عبد الصبور شاهين ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ، 1996م.
137. القواعد والإشارات في أصول القراءات : القاضي أحمد بن عمر بن محمد بن أبي الرضا الحموي (ت791هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الكريم بن محمد الحسن بكار ، ط1 ، دار القلم ، دمشق ، 1406هـ، 1986م.
138. الكتاب : لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، ط2، الناشر ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، دار الرفاعي بالرياض ، 1402هـ، 1982م.
139. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحجمها : لأبي محمد بن مكي بن أبي طالب القيسي (355-437هـ) ، تحقيق الدكتور محي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، 1394هـ، 1974م.
140. كشف المشكل في النحو ، أبو الحسن علي بن سليمان ، حيدرة اليمني (ت599هـ) تحقيق ، يحيى مراد ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت (1424هـ، 2004م).
141. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، لأبي البقاء الكفوي (ت1094هـ 1683م) وضع فهارسه د. عدنان درويش ، محمد المصري ، ط2 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان (1419هـ، 1998م).
142. الكناش في النحو والصرف : أبو الفداء (الملك المؤيد عماد الدين إسماعيل بن علي (ت732هـ) ، تحقيق د. علي الكبيسي ، د. صبري إبراهيم ، مراجعة أ.د عبد العزيز مطر ، الدوحة ، 1412هـ، 1993م.

143. لسان العرب : لابن منظور ، تحقيق نخبة من الأساتذة العاملين في دار المعارف ، عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي ، دار المعارف ، القاهرة ، 1981م.
144. لطائف الإشارات لفنون القراءات : الإمام شهاب الدين القسطلاني ، تحقيق وتعليق : الشيخ عامر السيد عثمان والدكتور عبد الصبور شاهين ، مطابع الأهرام التجارية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، 1392هـ، 1972م.
145. اللغة : فندريس ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، 1950م.
146. اللغة بين المعيارية والوصفية : د. تمام حسان ، طبع ونشر مكتبة الأنجلو المصرية ، مطبعة الرسالة 1958م.
147. اللغة العربية معناها ومبناها : تأليف الدكتور تمام حسان ، ط4، عالم الكتب ، القاهرة ، 1425هـ، 2004م.
148. لغة القرآن دراسة توثيقية فنية : تأليف الدكتور احمد مختار عمر ، ط2، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ، طباعة ذات السلاسل ، الكويت ، 1418هـ، 1997.
149. لغة قریش ، تأليف مختار الغوث ، ط1 ، دار المعراج الدولية للنشر ، الرياض ، السعودية ، 1418هـ، 1997م.
150. اللمع في العربية ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق سميح أبو مغلي ، دار مجدلاوي ، عمان ، 1988م.
151. اللهجات العربية في التراث ، القسم الأول في النظامين الصوتي والصرفي : تأليف الدكتور احمد علم الدين ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا ، 1983.
152. اللهجات العربية في القراءات القرآنية : الدكتور عبده الراجحي ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، 1996م.
153. لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة : غالب فاضل المطلبي ، منشورات وزارة الثقافة والفنون ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، الجمهورية العراقية ، 1398هـ، 1978م.
154. لهجة شمال المغرب (تطوان وما حولها) : د. عبد المنعم سيد عبد العال ، طبعة دار

- الكتاب العربي ، بالقاهرة ، 1388هـ-1968م.
155. ما ذكره الكوفيون من الإدغام : لأبي سعيد السيراني (ت368هـ) ، حققه وقدم له وعلق عليه الدكتور صبيح التميمي ، ط1، دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، جدة ، 1405هـ، 1985م.
156. مبادئ اللسانيات :د. احمد محمد قدور ، ط1، دمشق ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 1416هـ، 1996م.
157. المبسوط في القراءات العشر : لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني ، تحقيق سبيع حمزة حاكمي ، ط2، دار القبلة للثقافة الإسلامية ، السعودية ، مؤسسة علوم القرآن ، بيروت ، 1988م.
158. مجالس العلماء ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي(340) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط2، حكومة الكويت ، التراث العربي ، سلسلة تصدرها وزارة الإعلام في الكويت ، 1984.
159. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف ، الدكتور عبد الحليم النجار ، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، لجنة أحياء كتب السنة ، وزارة الأوقاف ، مطابع الأهرام ، القاهرة ، مصر ، 1415هـ، 1994م.
160. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : لابن عطية الأندلسي (ت546هـ) ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، ط1، دار الكتب العلمية ، القاهرة ، 1413هـ، 1953م.
161. المحكم والمحيط الأعظم في اللغة : تأليف علي بن إسماعيل بن سيده (ت458هـ) ، تحقيق عبد الستار احمد فراج ، ط1، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، 1388هـ، 1968م.
162. مختار الصحاح : لـ محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، دار الرسالة ، الكويت ، 1403هـ، 1983م.
163. المختصر في أصوات اللغة العربية : الدكتور محمد حسن حسن جبل ، طبعة دار الصحابة بطنطا ، مصر ، ط/2000-2001م.

164. المدخل إلى علم أصوات العربية : الدكتور غانم قدوري الحمد ، مطبعة المجمع العلمي ، منشورات المجمع العلمي ، بغداد ، 1423هـ، 2002م.
165. المدخل إلى علم اللغة و مناهج البحث اللغوي : الدكتور رمضان عبد التواب ، ط3 ، مكتبة الخانجي ، الشركة الدولية للطباعة ، القاهرة ، 1417هـ، 1997م.
166. المدخل إلى علم النحو والصرف : د. عبد العزيز عتيق ، ط2 ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، 1967م.
167. المدخل إلى فقه اللغة العربية : د. أحمد محمد قدور ، ط1، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، 1413هـ، 1993م.
168. مدخل في الصوتيات ، إبراهيم عبد الفتاح ، دار الجنوب ، تونس ، 1990.
169. مدخل للصواته التوليدية ، إدريس السغروشني ، ط1 ، دار توبقال للنشر ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1987م.
170. مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو ، د. مهدي المخزومي ، ط2، دار الرائد العربي ، بيروت ، لبنان ، 1986م.
171. مرشد القارئ إلى تحقيق معالم المقارئ : لابن الطحان السماني (ت561هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، ط1، مكتبة الصحابة ، الإمارات ، الشارقة ، مكتبة التابعين ، عين الشمس ، القاهرة ، 2007م.
172. المستتير في القراءات العشر : لابن سوار البغدادي (ت496هـ) ، تحقيق عثمان محمود غزال ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 2010م.
173. المستتير في القراءات العشر : لأبي طاهر احمد بن علي بن عبيد الله بن عمر بن سوار البغدادي (ت496هـ) ، تحقيق ودراسة الدكتور عمار أمين الددو ، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي ، الإمارات ، 1426هـ، 2005م.
174. المشتبه في الرجال ، أسمائهم وأنسابهم : الذهبي ، تحقيق علي محمد البجاوي ، البابي الحلبي ، مصر ، 1962م.
175. معاني القراءات : أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت370هـ) حققه وعلق عليه أحمد مزيد المزيدي ، قدم له د. فتحي عبد الرحمن حجازي ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1420هـ، 1993م.
176. معاني القرآن للأخفش الأوسط ، تحقيق د. فائز فارس ، الكويت ، 1981م.

177. معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق احمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، ط3 ، عالم الكتب ، بيروت 1403هـ ، 1983م.
178. معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج أبي إسحاق إبراهيم بن السري (ت311هـ) ، شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، ط1 ، عالم الكتب ، 1988.
179. المعجزة الكبرى القرآن : للإمام محمد أبو زهرة ، طبعة دار الفكر العربي (د.ت).
180. معجم الأدباء (إرشاد الأديب إلى معرفة الأديب) : ياقوت الحموي (ت626هـ) ، تحقيق إحسان عباس ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1993م.
181. معجم الصوتيات مرتب على الالفباء : د. رشيد عبد الرحمن العبيدي ، مركز البحوث والدراسات الإسلامية ، بغداد ، 1428هـ ، 2007م.
182. معجم علم الأصوات ، الدكتور محمد علي الخولي ، ط1 ، 1402هـ ، 1982م ، الرياض ، السعودية.
183. معجم القراءات ، تأليف الدكتور عبد اللطيف الخطيب ، ط1 ، دار سعد الدين للطباعة والنشر ، دمشق ، سوريا ، مؤسسة الرازي للطباعة ، 2000م.
184. معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القُراء : الدكتور عبد العال سالم مكرم والدكتور احمد مختار عمر ، ط2 ، مطبوعات جامعة الكويت ذات السلاسل ، الكويت ، 1408هـ ، 1988م.
185. معجم المصطلحات الألسنية : الدكتور مبارك مبارك ، ط1 ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، 1995م.
186. معجم مصطلحات العربية في اللغة والأدب ، مجدي وهبة ، وكامل المهندس ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1979م.
187. المعجم المفصل في علم الصرف : إعداد الأستاذ راجي الأسمر ، مراجعة د. إميل بديع يعقوب ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1413هـ ، 1993م.
188. معجم مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395هـ) بتحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر للطباعة والنشر ، طبعة المجمع العلمي العربي الإسلامي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، 1392هـ ، 1972م.
189. المعجم الوسيط : إبراهيم مصطفى وآخرون ، ط5 ، مؤسسة الصادق للطباعة والنشر ،

إيران ، 1426هـ.

190. معرفة القراء الكبار على الطبقات والاعصار : تأليف الإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن احمد بن عثمان الذهبي (ت748هـ-1348م) ، تحقيق الدكتور طيار ألتى قولاج استسيول ، سلسلة عيون التراث الإسلامي ، تركيا ، 1416هـ،1995م.
191. المفصل في تاريخ النحو العربي ، (الجزء الأول قبل سيبويه) : الدكتور محمد خير حلواني ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الرسالة ، 1979م.
192. المفصل في صناعة الإعراب ، محمود بن عمر جار الله الزمخشري ، قدم له ووضح هوامشه ، أصيل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1999م.
193. المفصل في علم العربية لأبي القاسم الزمخشري (ت538هـ) ، ط2 ، دار الجبل ، بيروت.
194. المقتبس من اللهجات العربية والقرآنية ، الدكتور محمد سالم محيسن ، ط1، مكتبة القاهرة ، مصر ، 1389هـ ، 1978م.
195. المقتضب : لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد (210-285هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عقيمة ، ط3، مطبعة الأهرام التجارية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، وزارة الأوقاف ، مصر ، 1415هـ،1994م.
196. مقدمة ابن خلدون عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (784-808هـ) ، تقديم الدكتور محمد الاسكندراني ، ط2، الناشر دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، 1419هـ،1998م.
197. المقدمة الجزولية في النحو ، تصنيف عيسى بن عبد العزيز الجزري (ت607هـ) ، تحقيق وشرح ، شعبان عبد الوهاب محمد ، ط1، مطبعة أم القرى ، مصر ، 1408هـ ، 1988م.
198. مقدمة في علم أصوات العربية ، الدكتور عبد الفتاح عبد العليم البركاوي ، ط3 ، مطبعة الحرسى ، القاهرة ، 1424هـ،2004م.
199. المقرب : ابن عصفور الأشبيلي (ت669هـ) ، تحقيق احمد عبد الجواري ، وعبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، 1986م.
200. الممتع في التصريف ، لابن عصفور الأشبيلي (597-669هـ) ، تحقيق الدكتور فخر

- الدين قباوة ، ط8، مكتبة لبنان ، ناشرون ، 1996م.
201. من أسرار اللغة : الدكتور إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط7، 1985 ، القاهرة.
202. مناهج البحث في اللغة : الدكتور تمام حسان ، دار الثقافة ، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، المغرب (د.ت).
203. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ، ابن الجوزي ، الموصل ، 1990م.
204. منجد المقرئين ومرشد الطالبين : لابن الجزري (ت833هـ) ، وضع حواشيه الشيخ زكريا عمران ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1420هـ، 1999م.
205. المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف (ت392هـ) للإمام أبي عثمان المازني النحوي (249هـ) ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ط1 ، إدارة إحياء التراث القديم ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، 1373هـ، 1954م.
206. المنقوص والممدود للفراء والتتبيهات لعلي بن حمزة ، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي ، ط3، ذخائر العرب (41) دار المعارف ، القاهرة ، 1986م.
207. المنهج الصوتي للبنية العربية : رؤية جديدة في الصرف العربي : الدكتور عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1400هـ، 1980م.
208. المنير الجديد في أحكام التجويد ، الشيخ فهمي علي سليمان ، دار النصر للطباعة والنشر ، القاهرة ، 1990 م.
209. الموجز في مطالب التجويد وأحكامه الصوتية : كتبه الشيخ جلال الحنفي ، مكتب باسم للطباعة ، وزارة التربية ، معهد تطوير تدريسي اللغة العربية ، بغداد ، 1401هـ، 1981م.
210. الموضح في التجويد : عبد الوهاب بن محمد القرطبي ، تحقيق غانم قدوري الحمد ، دار عمار ، عمان ، 1421هـ، 2000م.
211. الموضح في وجوه القراءات وعللها : لابن أبي مريم ، تحقيق د. عمر حمدان الكبيسي ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم ، ط1، جدة ، 1993م.
212. نحو اللغة العربية كتاب في قواعد النحو والصرف ، محمد أسعد النادري ، ط2 ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، صيدا ، بيروت ، 1418هـ، 1997م.

213. نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة : تأليف الشيخ محمد الطنطاوي ، ط2، دار المعارف ، مصر ، 1995م.
214. النشر في القراءات العشر : لـ محمد بن محمد دمشقي الشهير بابن الجزري (ت833هـ) أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د.ت).
215. النظام الصوتي للغة العربية دراسة وصفية تطبيقية : تأليف الدكتور حامد بن أحمد بن سعد الشنبري ، مركز اللغة العربية ، جامعة القاهرة ، 1425هـ، 2004م.
216. نظرات في اللغة : الدكتور محمد مصطفى رضوان ، ط1، مطابع دار الحقيقة ، بنغازي ، 1976م.
217. النهاية في غريب الحديث والأثر : لابن الأثير (ت606هـ) ، تحقيق ، محمود محمد طنّاحي ، وطاهر أحمد الزاوي ، مؤسسة التاريخ العربي ، دار احياء التراث العربي بيروت لبنان 1418هـ، 1998م.
218. نهاية القول المفيد في علم التجويد ، تأليف الشيخ محمد مكي نصر الجربسي ، راجعه وقدم له وعلق عليه الشيخ طه عبد الرؤوف سعد ، ط1 ، مكتبة الصفا ، 1420هـ-1999م.
219. الهمزة في اللغة العربية : تأليف خالدية محمود البياع ، ط1، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، 1995م.
220. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق احمد شمس الدين ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، منشورات محمد علي بيضون ، بيروت ، لبنان ، 1418هـ، 1998م.
221. الواضح في أحكام التجويد ، الدكتور محمد عصام مفلح القضاة ، ط3، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الأردن ، 1998م.
222. الوافي بالوفيات : الصفدي ، تحقيق جماعة من المحققين ، منشورات جمعية المستشرقين الألمانية ، دار صادر ، بيروت ، (د.ت).
223. وجوه من الإعجاز الموسيقي في القرآن : الدكتور محي الدين رمضان ، ط1، دار الفرقان ، الأردن ، 1982م.

1. أصل القراءات القرآنية بين حقائق التاريخ ودعاوى المبطلين : د. غانم قدوري الحمد ، بحث منشور في مجلة الحكمة ، العدد 20 ، شوال 1420هـ.
2. الإيضاح في القراءات ، لأحمد بن أبي عمر الاندازي (ت بعد 500هـ) ، دراسة وتحقيق أطروحة دكتوراه ، للطالبة مي عدنان غني ، بإشراف د. غانم قدوري الحمد ، جامعة تكريت ، كلية التربية للبنات ، 1423هـ، 2002م.
3. التزمين وأثره في الدلالة دراسة صوتية في الأداء القرآني (آيات القصة إنموذجاً) الطالب محمد خلف سلطان الصالحي ، رسالة ماجستير بإشراف الدكتور مناف مهدي الموسوي ، كلية التربية للبنات ، قسم اللغة العربية ، جامعة الكوفة ، 1422هـ، 2011م.
4. التشكيل الصوتي للمشتقات ، إعداد الدكتور عبد القادر مرعي الخليل والدكتور فايز المحاسنة ، مجلة أم القرى لعلوم اللغات وآدابها ، العدد الأول ، محرم ، 1430هـ يناير 2009م.
5. الخلاف الصوتي عند القدماء والمحدثين : الطالب احمد عطية علو الجبوري ، أطروحة دكتوراه بإشراف الدكتور سالم قدوري الحمد ، كلية التربية ، قسم اللغة العربية ، جامعة تكريت.
6. الروضة في القراءات الأحدي عشرة ، أبو علي المالكي ، الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي (ت 438هـ) ، تحقيق ، مصطفى عدنان محمد سلمان ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية 1419هـ، 1999م.
7. ظواهر صوتية في المستنير في القراءات العشر لابن سوار البغدادي (ت 496هـ) : الدكتور خميس عبد الله علي ، مجلة كلية الآداب ، جامعة بغداد ، الجزء الأول ، اللسانيات ، العدد (88) ، 1430هـ، 2009م.
8. المستوفي في النحو : علي بن مسعود الفرغاني (ت 549هـ) ، تحقيق حسن عبد الكريم الشرع ، أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، 1978م.
9. المماثلة في اللغتين العربية والانجليزية (دراسة تقابلية) عباس جودة وهاشم عبد الله وعلي جميل عباس ، مجلة أدب الرفادين ، ع/16 ، تشرين الثاني 1986م.
10. النون في العربية دراسة صوتية : الطالب مشتاق معن عباس ، رسالة ماجستير

بإشراف الدكتورة خديجة الحديثي ، جامعة بغداد ، كلية الآداب ، قسم اللغة العربية ،
1998م.